

مختار



السنة السادسة
العدد ٧٢ - يوليو ٢٠٠٦



- عودة روسياع أزمة البرنامج النووي الإيراني ■ رؤية في العلاقات الإيرانية-العربية
- القراءة الإيرانية للقرارات الأوروبية ■ الحكومة العراقية الجديدة وتحدي التدخل الأجنبي
- أوسع تحالف في انتخابات الخبراء ■ التوجه الإيراني شرقاً.. الدوافع وحدود الفعالية

مختار البرائة

السنة السادسة - العدد ٧٢ - يوليو ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المراغي

د. أحمد محمد نادي

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبال

المستشار الفني:

السيد عزمي

المدير الفني:

حامد العويضي

صورة الغلاف
لقاء بوتين وأحمدى نجاد في قمة شنغهاي
للتعاون يؤكد توافق المصالح الحاسم لعودة
روسيا وحل أزمة البرنامج النووي الإيراني

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأي مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

| | |
|-----|---|
| ٤ | افتتاحية العدد: عودة روسيا مع أزمة البرنامج النووي الإيراني..... د. محمد السعيد إبراهيم |
| | دراسات: |
| ٦ | ١- إيران .. ثلاث خيارات مستقبلية بديلة ... رؤية أمريكية..... |
| ١٣ | ٢- تحديات بناء الدولة في العراق..... |
| ١٨ | ٣- الصهيون مسيحيون داعمون أقوى إسرائيل..... |
| | قراءة في كتاب: |
| ٢٦ | - قراءة في كتب الأدعية والزيارات الإيرانية |
| | وثائق: |
| ٢٤ | ١- ولاية الفقيه ومجلس الخبراء |
| | افتتاحيات الصحف الإيرانية: |
| ٢٩ | - افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر خرداد ١٣٨٥ هـ ش..... |
| | قضية العدد: |
| ٤١ | ١- القراءة الإيرانية للمقترحات الأوروبية..... |
| | شئون داخلية: |
| ٤٤ | ١- رؤية للقوى السياسية في العام الحالي..... |
| ٤٦ | ٢- الائتلافات السياسية في إيران .. الائتلافات الملونة..... |
| ٥٠ | ٣- الصفوف السياسية تنهار..... |
| ٥١ | ٤ - أحمدى نجاد ومجتمع السلطة في إيران..... |
| ٥٤ | ٥- مواجهة أخرى في الجناح اليميني..... |
| ٥٥ | ٦- مستقبل الإصلاحات .. حوار من نخبة من الإصلاحيين..... |
| ٥٩ | ٧- مقاومة الإصلاحيين لتغيير جهة الإشراف على الانتخابات..... |
| ٦٠ | ٨ - عملية الإصلاح .. إلى أين؟..... |
| ٦١ | ٩- الإصلاحيون ومتحدث من الجنس الآخر..... |
| ٦٧ | ١٠- ولاية المرأة .. كيف يراها المجتمع الإيراني؟..... |
| ٦٨ | ١١- تغيير شروط سحب الثقة من الوزراء..... |
| ٦٩ | ١٢- الطيف الثالث للخبراء أم الطيف اليميني الجديد؟..... |
| ٧٠ | ١٣- استمرار المباحثات بشأن الرقابة على انتخابات مجلس الخبراء..... |
| ٧١ | ١٤- شروط الترشيح لانتخابات مجلس الخبراء..... |
| ٧٣ | ١٥- الراديكاليون الجدد وقوى الثورة..... |
| ٧٥ | ١٦- الديمقراطية والهوية الإيرانية..... |
| ٧٩ | ١٧- تشكيل مجلس إستراتيجي لسد النقص في وضع السياسة الخارجية..... |
| | أنشطة حزبية: |
| ٨١ | - أنشطة حزبية..... |
| | إيران .. لماذا؟ |
| ٩٢ | ١- الدبلوماسية الإيرانية قواعد جديدة قديمة..... |
| | تفاعلات إقليمية: |
| ٩٥ | ١- رؤية في العلاقات الإيرانية- العربية..... |
| ٩٧ | ٢- الحكومة العراقية الجديدة وتحدي التدخل الأجنبي..... |
| ٩٩ | ٣- موقف حزب الله من أزمة الملف النووي الإيراني..... |
| ١٠٠ | ٤- لبنان: نموذج إدارة الأزمة في الشرق الأوسط..... |
| ١٠٢ | ٥- فلسطين .. إلى أين؟..... |
| ١٠٤ | ٦- دور باكستان في التطورات الأفغانية الحالية..... |
| ١٠٦ | ٧- أفغانستان وباكستان: ظلال ثقيلة من التردد والخلافات..... |
| | علاقات دولية: |
| ١٠٩ | ١- منطق السلوك النووي الإيراني: الحركة في النور..... |
| ١١٢ | ٢- سياسة الدقيقة ٩٠ |
| ١١٣ | ٣- اقتراحات أوروبا حناء بلالون..... |
| ١١٦ | ٤- أوروبا تشجع إيران وأمريكا تشجع العرب..... |
| ١١٧ | ٥- رسالة أحمدى نجاد لبوش في حوار مع أهل الرأي..... |
| ١١٨ | ٦- روسيا والبرنامج النووي الإيراني .. حفظ الاستقرار والمنافسة |
| ١٢٤ | ٧- إيران وتحديات الثورة الثقافية |
| ١٢٥ | ٨- تحديث الإسلام أم أسلمة الحداثة؟..... |
| | الزاوية الثقافية: |
| ١٢٨ | ١- طوابع البريد الإيرانية..... |
| | شخصية العدد: |
| ١٣٥ | - الشهيد بهشتي: أمة في رجل..... |
| | رؤى عربية: |
| ١٣٨ | ١- المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران..... حسين صوفي محمد |
| ١٤٢ | ٢- الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج..... سامح همام أحمد |
| ١٤٦ | ٣- التوجه الإيراني شرقاً: الدوافع وحدود الفعالية..... محمد عباس ناجي |

عودة روسيا - عام مع أزمة

مؤشرات كثيرة سياسية واقتصادية وعسكرية باتت تؤكد أن روسيا عائدة للمنافسة على القرار الدولي، لكن تبقى إجابة أسئلة محددة غير واضحة وبالذات السؤال: متى تعلن روسيا عن هذه العودة، وأين ستعلن عنها، بمعنى ما هي المناسبة أو ما هي القضية أو ما هي المنطقة التي ستكون الأفضل كي تعلن روسيا عودتها من خلالها، ثم وهذا هو الأهم: كيف؟، أي كيف ستعلن روسيا عن هذه العودة: هل ضمن احتكاك عسكري أم من خلال تنافس سياسي - اقتصادي؟

فالملاحظ أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد تبدد الحلم الأمريكي - الأوروبي حول تداعي الدور والمكانة الروسية، حيث شهدت السنوات الأولى من حكم الرئيس فلاديمير بوتين بداية انتقال روسيا من حالة الاختلال والاضطراب إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو إلى امتلاك القدرة على تحقيق التماسك السياسي والاستقرار الاقتصادي، وتمكنت من التخلص من الديون (مستفيدة من الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز) وتصفية مراكز التبعية للغرب وبالذات الدوائر الصهيونية في الكرملين وبعض وسائل الإعلام، كل هذا مكن روسيا من امتلاك القدرة على تفعيل مصادر القوة التي تمتلكها سواء على صعيد القوة في مجال النفط والغاز، أو الطاقة النووية، أو الأسلحة التقليدية الحديثة، إضافة إلى عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ومكانتها القوية في "منظمة شنغهاي للتعاون".

فعلى صعيد النفط والغاز، وضعت إدارة بوتين خطة لاستخدام هاتين المادتين الحيويتين لتعزيز نفوذها وإحياء دورها، خصوصاً أنها تزود بهما الجمهوريات السوفيتية السابقة ومعظم دول أوروبا الشرقية إلى جانب دول أوروبية عديدة. وكان واضحاً كيف استخدمت موسكو في الشتاء الماضي الغاز كوسيلة للتأثير على أوكرانيا التي خرجت منذ الانتخابات الماضية من دائرة التحالف معها لتقترب من التحالف الأمريكي الغربي. وإذا أخذنا تأثير مادتي النفط والغاز على اقتصاديات الدول ندرك حاجة الدول المذكورة إلى إقامة علاقات جيدة مع روسيا وعدم معاداتها. وعلى صعيد الطاقة النووية، تعتبر روسيا في طليعة الدول التي تنتج الطاقة النووية المتطورة التي تحتاج إليها دول تسعى إلى امتلاكها ولا تستطيع الحصول عليها بسبب الحصار الأمريكي المضروب عليها، وهو ما ظهر من خلال تعاون موسكو مع طهران في بناء العديد من المفاعلات النووية.

وفيما يعود هذا التعاون بالفائدة المادية الكبيرة على روسيا، فإنه يعزز أيضاً موقعها ودورها كلاعب مؤثر على الساحة الدولية. ومن المعروف أن روسيا في مقدمة الدول، إلى جانب الولايات المتحدة، التي تملك صناعة أسلحة تقليدية متطورة سواء في مجال الطائرات الحربية أو أنظمة الصواريخ والدبابات وغيرها. وبعد توقف لسنوات إثر انهيار الاتحاد السوفيتي استأنفت موسكو في عهد بوتين بيع هذه الأسلحة إلى سوريا والجزائر وزادت عليها إيران وغيرها من الدول التي لا تدور في الفلك الأمريكي وتتعرض لضغوط أمريكية، وقد وفر ذلك لموسكو مردوداً مالياً مهماً أسهم في تطوير صناعة السلاح لديها وفي الوقت ذاته أعاد حضورها في مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أثار انزعاج الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية، ودفع الصحافة الأمريكية إلى اتهام بوتين بحماية الأنظمة التي يهاجمها بوش ويعتبرها جزءاً من "محور الشر".

وبنفس القدر استطاعت روسيا أن تفعل دورها على الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال عضويتها في الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية. حيث تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن بما يتيح لها حق الاعتراض على القرارات (الفيتو)، و"منظمة شنغهاي للتعاون" التي أخذت تؤكد حضورها القوي في السياسة الدولية وبالذات في منطقة وسط آسيا التي كانت تتصورها واشنطن ساحة الإجهاد الكامل على القوة الروسية بعد نجاحها في مد مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى دول شرق أوروبا وتقوية مراكز نفوذها في عدد من الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفيتي.

خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ١٠ مايو الماضي الذي صفق له الحضور في موسكو سبباً وأربعين مرة اعتبر إعلاناً حقيقياً لعودة روسيا إلى المنافسة العالمية وإلى تأكيد دورها كقوة عالمية كبرى متجاوزة كل سلبات السنوات الماضية، فقد حمل هذا الخطاب الكثير من الدلالات على استعادة روسيا لمكانتها، حيث أكد بوتين في ذلك الخطاب عزمه على الاستمرار في تقوية بلاده على كافة الصعد ومنها التكنولوجية والنووية، والحفاظ على موقعها الدولي، وزيادة ميزانيتها العسكرية لجعلها قادرة على "مواجهة نزاع عالمي ونزاع إقليمي ونزاعات محلية عدة في آن واحد".

لقد سبق أن أكد ديك تشيني وقت أن كان وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جورج بوش الأب، وتبعه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الحالي قدرة الولايات المتحدة على خوض نزاعين في وقت واحد، واعتبرت هذه القدرة معياراً للحكم على الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية، وما هو بوتين يعيد استخدام العبارة نفسها مع مزيد من التوسيع والتخصيص بين ما هو عالمي وما هو إقليمي وما هو محلي، ومن ثم فإن إعلان سيرجي ايفانوف وزير الدفاع الروسي تخصيص موسكو ١٨٥ مليار دولار لبرامج التسليح حتى عام ٢٠١٥ لاقتناء نماذج التقنيات والأسلحة الحديثة والمتطورة جداً لم يأت من فراغ، ولكنه تعبير عن استراتيجية روسية جديدة حدد الرئيس بوتين معالمها الأساسية خلال لقاءه بسفراء بلاده في الخارج في ٢٧ يونيو الماضي.

فقد أكد بوتين أن بلاده لن تشارك في توجيه أي "إنذار" خارج مجلس الأمن الدولي، وهي إشارة ضمنية إلى إيران، داعياً في الوقت ذاته الولايات المتحدة إلى بدء محادثات حول معاهدة جديدة للتسلح، لاستبدال معاهدة ستارت التي وقعت في العام ١٩٩١ وتنتهي في العام ٢٠٠٩،

البرنامج النووي الإيراني

ونصت على تقليص الرؤوس النووية في كل من البلدين إلى حوالي ٦ آلاف رأس. وطالب بوتين أيضاً بأن تكون العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة مبنية على الاحترام والمساواة، وبأن يكون هناك تعاون دولي أكبر في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات ومهمات حفظ السلام والرد على الكوارث الطبيعية. واعتبر بوتين من مصلحة روسيا المعاصرة أن تقيم علاقات صداقة وتعاون على الساحة الدولية، مؤكداً أن "الجهود الدبلوماسية التي تبذلها روسيا يجب أن تتعزز ليس بتحقيق النجاح في مسائل ضمان الاستقرار الدولي فحسب، بل وبمسائل مالية واقتصادية مهمة". هذه المعالم تكشف أن روسيا عائدة بل وعازمة على خوض التنافس هذه المرة على أسس مالية واقتصادية وليس على أسس أيديولوجية، أي أن المصالح القومية الروسية ستكون المحدد الأساسي للدور الروسي، الأمر الذي يعني أن المنافسة ستكون ضارية مع الولايات المتحدة التي تخوض الآن حروب حول الموارد وفي مقدمتها النفط والغاز باتساع الكرة الأرضية في وقت يتحول فيه النفط إلى سلعة نادرة، وفي وقت ترتفع فيه نسبة استهلاك القوى الاقتصادية الكبرى من النفط وخاصة الولايات المتحدة والصين التي زادت احتياجاتها النفطية بنسبة ٢٠٪، وفي وقت ترتفع فيه أسعار النفط بمعدلات عالية.

من هنا، بالتحديد، نستطيع أن نقول أن مراكز الاحتياطات النفطية العالمية المتركزة في إقليم الخليج العربي وإقليم قزوين ستكون يؤر الصراع العالمي في السنوات المقبلة، ومن هنا أيضاً تتكشف بعض معالم الانقسام الأمريكي - الروسي حول إيران ذات الوجود السياسي والاجتماعي القوي في الخليج والقوقاز، وحيث القدرات الإيرانية الهائلة في مجال النفط والغاز.

فالمواجهة الأمريكية مع إيران حول البرنامج النووي لها أبعاد متعددة: أولها، البعد الإسرائيلي، حيث الإصرار الإسرائيلي على التفرد بامتلاك السلاح النووي، وحيث الفيتو الإسرائيلي على منع أي دولة عربية أو إسلامية معادية لإسرائيل من امتلاك قدرات نووية عسكرية أو حتى سلمية لأسباب رئيسية أهمها أن إسرائيل تعتبر هذا التفرد بامتلاك السلاح النووي أحد أهم أسس الحفاظ على الوجود الإسرائيلي.

وثانيها، البعد الاقتصادي - النفطي، فالولايات المتحدة تدرك أن نجاح إيران في امتلاك قدرات نووية عسكرية سيؤدي إلى تحويلها إلى قوة إقليمية عظمى في الخليج والشرق الأوسط بما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وعلى الأخص النفط والنظم العربية الحليفة لواشنطن.

روسيا تدرك ذلك وهي لا تريد تمكين الولايات المتحدة من كسر الإرادة الوطنية الإيرانية وتحويل إيران إلى عراق آخر، لأن ذلك سيمثل تهديداً للمصالح القومية الروسية في وقت تواجه فيه روسيا منافسة أمريكية قوية في وسط آسيا.

الذين تابعوا جولة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وسط آسيا عقب انتهاء قمة "منظمة شنغهاي للتعاون" في ١٥ يونيو الماضي، كان في مقدورهم إدراك مدى الإحساس الروسي بالخطر من تزايد النفوذ الأمريكي في هذه الدول. فقد حرص بوتين عقب وصوله إلى ألماتا عاصمة كازاخستان في جولته التي شملت أيضاً أذربيجان وأفغانستان، على توجيه انتقادات شديدة إلى التدخل الأمريكي في المنطقة.

والذين تابعوا اللقاء الحار بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني محمود أحمدى نجاد في قمة شنغهاي، وتابعوا توصيات هذه القمة كان في مقدورهم إدراك أن إيران أصبحت أحد أهم محاور السياسة الروسية، وأنها يمكن أن تكون نقطة الصدام المحتملة بين موسكو وواشنطن.

ففي الوقت الذي اتخذت فيه منظمة شنغهاي موقفاً معارضاً للوجود الأمريكي في المنطقة، واعتبرت أن مهمة القوات الأمريكية في أفغانستان انتهت بتسليم مقاليد الأمور إلى الأفغان، ودعت إلى سحب القوات الأمريكية من وسط آسيا، كان الرئيس الروسي حريصاً في لقائه مع سفراء بلاده في الخارج (٢٧ يونيو ٢٠٠٦) على إعلان موقف روسي مستقل بالنسبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني يختلف تماماً عن الموقف الأمريكي.

فقد أكد أن بلاده لن تشارك في توجيه أي إنذار خارج مجلس الأمن، وقال: "إننا واثقون من أن الانخراط في حوار هو الذي يصب في تسوية الأزمات وليس عزل دولة ما"، وأضاف: "لا ننوي الانضمام إلى أي نوع من الإنذارات التي لا تقود سوى إلى طريق مسدود وتسئ إلى سلطة مجلس الأمن"، مؤكداً: "لن نكون طرفاً في وحدة مقدسة".

هذا يعني أن روسيا ليست فقط ضد الحل العسكري ولكن أيضاً ضد فرض عقوبات على إيران، وهذا أيضاً ما أكدته دبلوماسية من مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى بقوله: "لا توجد مهلة يصاحبها زناد"، في إشارة إلى صعوبة توقع توجه الدول الصناعية الثماني إلى فرض عقوبات سريعة على إيران إذا لم تعلن موقفها من صفقة "حزمة الحوافز" قبل يوم ١٥ يوليو موعد انعقاد قمة الدول الثماني في سان بطرس برج في روسيا. وفسر هذا الدبلوماسي قوله بأن الروس والصينيين لا يريدون عمل أي شئ ما دامت طهران تبدو وأنها تدرس العرض بجدية، وأردف قائلاً: "إيران تمسك بجميع الأوراق".

هذا الاستنتاج لم يكن وليد صدفة ولكن محصلة توافق مصالح قوى بين إيران وروسيا، وهو توافق بقدر ما سيحدد معالم السيناريو الذي سيفرض نفسه لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني بقدر ما سيؤكد العودة الروسية للزعامة الدولية.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

إيران .. ثلاثة خيارات مستقبلية بديلة ... رؤية أمريكية

Iran: Three Alternative Future
Kenneth M. Pollack, The Middle East Review
Of International Affairs, V, 10, No, 2, June 2006

■ إعداد: سمير زكي البسيوني
باحث في العلوم السياسية

برغم تعدد القضايا والمشكلات التي تواجه إيران منذ أن قامت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ فإن قضية الملف النووي الإيراني تبقى من أهم القضايا التي تواجه إيران في السنوات العشر الأخيرة، وتكتسب القضية النووية والعلاقات مع الغرب أهميتها من عدة عوامل أهمها أنها تفرز بشكل أو بآخر آثارها على الشأن الداخلي الإيراني، حيث ما زالت هذه القضية موضع خلاف بين التيارات السياسية داخل إيران، كما تمثل القضية النووية الإيرانية وما ستؤول إليه من نتائج رقماً صعباً في مسألة العلاقات بين إيران والغرب بصفة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص، من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها، والتي أعدها كينيث بولاك مدير البحوث بمركز (سابان) للسياسات الشرق أوسطية التابع لمعهد بروكجز، والمؤلف للعديد من الكتب المتعلقة بالشأن الإيراني منها: اللغز الفارسي: الصراع بين أمريكا وإيران، ونشرتها دورية (Meria Journal) التي يصدرها مشروع (The Middle East Review Of International Affairs) (Meria) الذي يهدف إلى تقديم دراسات وبحوث علمية عن تطورات الشرق الأوسط. وتتبع أهمية الدراسة من عدة عوامل أولها، أنها توضح الخلاف بين التيارات السياسية في إيران حول الملف النووي والعلاقات مع الغرب، وثانيها، أنها تحاول أن تربط بين تداعيات ونتائج الملف النووي الإيراني وبين مستقبل التيارات السياسية المهمة في الداخل، وثالثها، أنها تحاول إبراز أهمية العامل الاقتصادي ودوره المحدد للعلاقات مع الغرب ومن ثم دوره المهم في تحديد مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، وفيما يلي نص الدراسة:

الاقتصادية في الداخل وعملية الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى علاقات إيران مع الغرب، ولهذا من المحتمل أن يكون لهذه الأزمة دور كبير في تشكيل مستقبل إيران في المناطق التي تبعد عن مجال أمنها التقليدي.

أهمية المواجهة النووية في المجال الاقتصادي :

يحتاج الاقتصاد الإيراني إلى قدر كبير من الإصلاح، فهو اقتصاد مقيد بسبب تفشي ظاهرة الفساد، وهي الظاهرة التي أفرزت آثاراً سلبية

تعتبر الأزمة النووية الإيرانية من أكثر القضايا الحاسمة التي تواجه إيران في الفترة الراهنة، خاصة أن هذه القضية تضع إيران في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، ولهذا يرى الكثيرون أن تداعيات هذه الأزمة سوف يكون لها آثار كبيرة على مستقبل الجمهورية الإسلامية في إيران، ليس فقط من زاوية السياسة الخارجية لإيران ولكن أيضاً بالنسبة للسياسة الداخلية، حيث من المفترض أن تترك تداعيات هذه الأزمة آثارها على الأوضاع

عديدة على الاقتصاد الإيراني لعل من أهمها انخفاض معدل السيولة، وهروب الاستثمارات خارج البلاد، ورفع مستوى التضخم، وانتشار البطالة بصورة كبيرة، وانخفاض حجم الصادرات الغير نفطية، وتدنى وانحسار الطبقة المتوسطة داخل المجتمع الإيراني، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. ويرى العديد من خبراء الاقتصاد الإيراني أن إيران إما أن تبدأ حملة واسعة للقضاء على الفساد، وإما أن تسعى لضخ كميات كبيرة وضخمة من الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني، وفي الحقيقة تطالب الخطة الخمسية الأخيرة في إيران بضخ ٢٠ بليون دولار كاستثمارات كل عام، بالإضافة إلى ٧٠ بليون دولار لإعادة تمويل وتأهيل صناعة النفط الإيرانية التي أصابها الشلخوخة.

المشكلة الأساسية في طهران هي أنه بينما يرى العديد من الاقتصاديين الإيرانيين أن هناك ثلاث أسواق رأسمالية في العالم قادرة على توليد وضخ المستويات المطلوبة من الاستثمارات في إيران خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة، وهي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، يرى المتشددون داخل إيران أن روسيا والصين والهند قد يكونون بديلاً مناسباً للغرب. وفي الحقيقة هذه القوى البديلة لن تكون قادرة على ذلك. هذا بالإضافة إلى قضية مهمة وهي مسألة التقنية الغربية المتقدمة، فالإيرانيون يفضلون شركات مثل (إيكسون أو شل) لإصلاح صناعة النفط في إيران ولا يفضلون شركات مثل (لوك أويل) أو شركة (سينوبك) الصينية.

ولم تتجح الزيادات المستمرة في أسعار النفط في تخفيف معاناة الاقتصاد الإيراني وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفساد بصورة كبيرة، حيث يمكن القول أن نسبة قليلة جداً من العائدات النفطية تصل إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة الإيرانية، حيث تحول معظم هذه العائدات إلى حساب الحكومة الدينية في إيران، وفي كثير من الحالات تحول نسبة كبيرة من هذه العائدات إلى خارج البلاد. وكنتيجة لهذا يرى العديد من الزائرين لإيران أن التدهور لم يعد يقتصر على الاقتصاد الإيراني فقط رغم الزيادات المستمرة في أسعار النفط العالمية، ولكن بدأ التدهور يصيب الحالة النفسية والمزاجية للمواطنين الإيرانيين، فالشعب الإيراني يدرك أن حكومته تستأثر بكميات ضخمة من عائدات النفط العالية، ويشهد الغضب الشعبي هنا بسبب عدم الحصول على أي شيء من هذه العائدات. وفي الحقيقة تبدو هذه الحالة مشابهة للوضع الذي كانت عليه إيران

في الفترة التي سبقت الثورة خاصة عام ١٩٧٨ وهي الفترة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط العالمية ولكن الفساد منع هذه العائدات أن تتدفق في اتجاه الطبقات الدنيا، وبدون أي مبالغة فإن الموقف الحالي خطير جداً حيث كانت هذه الظاهرة من أكثر العناصر المهمة في اشتعال الثورة ضد الشاة .

وتبدو الحاجة الإيرانية كبيرة لرأس المال الأجنبي (خاصة الغربي) وذلك على المدى الطويل أو المتوسط في مواجهتها النووية مع الغرب، ولهذا فإن فرض الدول الغربية عقوبات اقتصادية جديّة وقاسية على إيران لمعاقبها أو لإثباتها عن الاستمرار في تخصيب اليورانيوم سوف يترك بلا شك آثاراً سلبية هائلة على الاقتصاد الإيراني، وهذه الحقيقة سوف تكون مؤكدة إذا تمكنت العقوبات الاقتصادية من منع الاستثمارات الغربية في إيران والتي قد تؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على ثروات إيران الاقتصادية .

ومنذ أكثر من خمسة عشر عاماً يعتبر العامل الأهم (ليس الوحيد) كمصدر للعداوة الشعبية نحو النظام هو العامل الاقتصادي وسوء أحوال الاقتصاد الإيراني، فالشعب الإيراني حينما انتخب محمود أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية اختاره ليس من أجل متابعة الملف النووي ولكن من أجل الإصلاح الاقتصادي والقضاء على الفساد ومحاربته .

في نوفمبر ٢٠٠٥ أعلن الرئيس أحمدى نجاد أن أن الحكومة ستبدأ في توزيع أسهم الصناعات العامة الإيرانية على جميع المواطنين ، وانتشرت الشائعات بسرعة بأن هذه خطوة تمهيدية لإعادة توزيع عائدات الصناعات الخاصة والأصول الأخرى، وكان نتيجة ذلك هروب مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية خارج إيران والتي من المحتمل أن تكون وصلت قيمتها إلى ٢٠٠ بليون دولار، وقد اقترن هذا بدعوة أحمدى نجاد بمسح إسرائيل ومحوها من على الخريطة السياسية للعالم وذلك أثناء مؤتمر "عالم بدون صهيونية" الذي عقد في طهران وترتب على ذلك انهيار كبير في أسهم البورصة الإيرانية. والذي يزور إيران في الفترة الحالية يدرك حالة الحزن الكبيرة التي أصابت الشعب الإيراني الذي يشعر أن الرئيس أحمدى نجاد قد خانته لأنه لم يعمل أي شيء في مجال الاقتصاد أو محاربة الفساد حتى الآن، وعلى الرغم من تأكيد وسائل الإعلام الغربية بأن الإيرانيين التفوا حول أحمدى نجاد بخصوص الخطوات التي قام بها في الملف النووي الإيراني فإن العديد من الإيرانيين يعتقدون أن الملف النووي يجب ألا يمثل الأولوية الأولى لديهم، حيث يبدو مخاوفهم

من أن تؤدي خطوات إيران المستمرة في هذا الملف إلى زيادة عزلتهم الدولية، والتي ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني.

أهمية المواجهة النووية في المجال السياسي:

العلاقات المتشابكة بين المواجهة النووية مع الغرب، والحاجات المتزايدة للاقتصاد الإيراني، ومسألة تحسين الروابط مع الغرب كل هذه العوامل تفرز انشغاقات واضطرابات عميقة داخل المجتمع الإيراني. الغرب كثيراً ما يعتقد بشكل خاطئ أن النظام الإيراني نظام موحد، ولكن العكس هو الصحيح، فإيران تعد من أكثر الحكومات الممزقة في العالم، حيث يميل بعض المحللين إلى وصف سياسة إيران بأنها "متلونة" بمعنى أنها مقسمة إلى آلاف القطع الفردية والتي تتراص كل منها بشكل مختلف حسب تغير القضية.

بالطبع هناك بعض الأفراد الذين يميلون إلى التجمع أو التوحد حول بعض القضايا ومن الضروري هنا وضعهم في إطار مجموعات وذلك لأغراض وصفية بحتة، ولهذا من الممكن الحديث هنا عن عدة مجموعات أو تيارات أساسية داخل النظام السياسي الإيراني:

المجموعة الأولى، هم الإصلاحيون وتعتبر من أفضل المجموعات ولكنها أقلهم أهمية الآن، وتدار هذه الجماعة الآن عن طريق بعض الأسماء الإصلاحية المعروفة مثل الوزير السابق مصطفى معين وعبد الله نوري الذي كان يعمل كمحرر في إحدى الصحف، والإصلاحيون الآن في حالة فوضى شديدة حيث يسيطر عليهم بعض مؤسسات ومراكز القوة داخل إيران.

الكثير من الإيرانيين أصيبوا بحالة من اليأس وخيبة الأمل أثناء فترة رئاسة خاتمي، فعلى الرغم من وعوده بإطلاق الحريات عمل النظام الإيراني بشكل واضح على حبس الزعماء الإصلاحيين مثل عبد الله نوري بالإضافة إلى العديد من قادة الطلبة الذين كانوا يخرجون في مظاهرات، وأثناء انتخابات المجلس التشريعي السابع عام ٢٠٠٤ قام مجلس صيانة الدستور برفض صلاحية عدد كبير من الإصلاحيين، الأمر الذي ضمن للنظام عدم سيطرة الإصلاحيين على المجلس. وقد نظر الإصلاحيون لمسألة امتلاك إيران للأسلحة النووية كأولوية متأخرة، حيث يؤكدون أولوية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين العلاقات مع الغرب. في الحقيقة أثناء فترة خاتمي طمأن العديد من قادة

الإصلاحيين الولايات المتحدة بأن الرئيس خاتمي لديه رغبة في التخلي عن البرنامج النووي كجزء من تقارب عام مع الغرب.

وكنتيجة لأفول نجم الإصلاحيين داخل النظام الإيراني ظهر جناح آخر عرف باسم التكنوقراط البراجماتيين وعلى رأسهم الرئيس السابق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، والمسئول السابق عن الملف النووي الإيراني حسن روحاني، هذا التيار يشكل الآن جناح اليسار داخل التركيبة الحكومية الحالية. ويرى هذا الجناح أن الأولوية الأهم لا بد أن تكون لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني على المدى الطويل، ويعترف هذا الجناح باستحالة القيام بذلك بدون تحسين العلاقات مع الغرب وتشجيع التجارة والاستثمارات في إيران. وقد كانت هذه المبادئ هي المشكلة لفكر هذا التيار منذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية والحرب العراقية - الإيرانية. برغم أن هذا التيار كان يفضل امتلاك سلاح نووي فإن أنصار هذا التيار كان يلمحون بشكل متكرر إلى أنهم مستعدون للتضحية بالبرنامج النووي الإيراني إذا وقف في طريق تحسين العلاقات مع الغرب الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الإيراني.

أما التيار الآخر فهم الأصوليون المتشددون ويأتي على رأسهم الرئيس الإيراني الحالي أحمدى نجاد، وقائد الحرس الثوري رحيم صفوي، ورئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي، فهذا التيار يؤمن إيماناً شديداً بالثورة الإسلامية ومبادئها، ولا يعيرون أهمية كبيرة لمشكلات إيران الاقتصادية، حيث يعتقدون بأن الشعب الإيراني راغب في تقديم تضحيات جديدة في سبيل الثورة الإسلامية. ولهذا فهم يصرون على ضرورة امتلاك إيران لسلاح نووي، لأنهم يعتبرون هذا شيئاً ضرورياً في الكفاح ضد الولايات المتحدة التي يعتبرونها التهديد الرئيسي لإيران والثورة. وقد كان عودة ظهور تيار المتشددين بمثابة حدث محوري في السياسة الإيرانية، حيث أعاد هذا التيار تقديم أكثر الأفكار تشدداً وأكثرها تهوراً داخل الائتلافات السياسية في إيران. وقبل ظهور حركة أباد كران (مجموعة من الشباب المتشددین معظمهم كانوا في الحرب العراقية - الإيرانية) في عام ٢٠٠٤ كان الاتجاه العام داخل الجمهورية الإسلامية هو تهميش هذه المجموعة. وعلى أية حال القضاء على إنجازات فترة خاتمي، وإصابة معظم الإصلاحيين بالإحباط، وعودة ظهور مثل هؤلاء من المتشددین ساهم بشكل كبير في

تحويل الاتجاهات السياسية داخل إيران إلى أقصى اليمين.

بين هاتين المجموعتين هناك تيار المحافظين التقليديين الذي يحاول أن يوازن بينهما ويتزعمه رئيس مجلس الأمن القومي والمسئول عن الملف النووي الإيراني السيد علي لاريجاني بالإضافة إلى الشخص الأهم داخل النظام الإيراني وهو المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي، حيث يدرك خامنئي أهمية عدم السماح للاقتصاد الإيراني بأن يأخذ طريقه للانهييار من جانب (بسبب إمكانية أن يتسبب ذلك في اضطرابات شعبية واسعة الانتشار) وفي الوقت نفسه أهمية عدم عزل تيار المتشدد الذين يعتبرون في النهاية المفتاح الرئيسي الذي يضمن به السيطرة على السلطة. وكنتيجة لهذا تبني خامنئي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ سياسة أو طريقاً وسطاً، فلم يرقم خامنئي بكبح الأنشطة النووية والإرهابية لإيران بالشكل الذي يرضى الأمريكيين، وفي الوقت نفسه يبقى بعض الأشياء تحت المراقبة بالشكل الذي يسمح للحكومات الأوروبية واليابان (التي كانت في هذه الفترة من أكثر القوى المستعدة للتفاوض عن الأخطاء والتجاوزات الإيرانية) لمواصلة التجارة وضع الاستثمارات في إيران.

وفي المواجهة النووية في الفترة الراهنة يسعى خامنئي إلى مواصلة إيران برنامجها النووي وفي الوقت نفسه تبني سياسة تضمن لإيران تجنب الوصول في النهاية إلى حتمية الاختيار بين سياسة العصا والجزرة، ولكن لسوء حظ خامنئي، فإن التوجه الأوروبي الجديد الساعي لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية قد يدفع خامنئي إلى الدخول في سباق مع الزمن وإجباره على قبول خيارات صعبة.

ولهذا يمكن فهم الموقف الإيراني الراهن والمتمثل في التهديد باستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل كامل والانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باعتباره مساومة بين المتشددين والمحافظين التقليديين، فالمتشددون يفضلون ذلك لأنهم لا يرون أي مصلحة في العلاقات مع الغرب ويريدون ببساطة امتلاك القدرات النووية. أما المحافظون التقليديون فهم يفضلون هذا الموقف الإيراني ولكن لأسباب أخرى من أهمها، أن هذا الموقف من المحتمل أن يمثل "خداعاً للغرب". ويرى معظم صناعات السياسة الإيرانيين أن اتخاذ طهران لموقف متشدد مع الغرب قد يضع الدول الأوروبية

في موقف صعب، حيث سيجعل هذه الدول تختار ما بين فرض عقوبات اقتصادية على إيران لمعاقبتها على الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم، وبين الحفاظ على العلاقات والمصالح الاقتصادية الأوروبية مع إيران. ولهذا ففي حالة نجاح هذه المناورة الإيرانية وامتناع الدول الأوروبية عن فرض عقوبات على إيران من شأنه أن يفرز تداعيات إيجابية على إيران، فطوال فترة التسعينيات كان الإيرانيون لديهم القدرة على الحفاظ على كعكتهم (البرنامج النووي ودعم الإرهاب)، وأكل هذه الكعكة أيضاً (التجارة والاستثمارات التي يحتاجون إليها من الغرب ودول شرق آسيا).

ومن خلال هذه النظرة السريعة للمشهد السياسي الإيراني يمكن القول أن الرؤى المتباينة داخل إيران بخصوص الملف النووي الإيراني أفرزت تبايناً بين الجماعات والتيارات المختلفة داخل النظام السياسي الإيراني، باختصار، لو استمر الغرب متوحداً وقام بفرض عقوبات قاسية على إيران من أجل إرغامها على التوقف عن السير قدماً في برنامجها النووي، فإن هناك احتمالاً أن يقوم البراجماتيون بعمل هدة مع المتشددين، في هذه الحالة سوف يجد الإصلاحيون التقليديون (خامنئي ولاريجاني) أنفسهم في المنتصف ومجبرين على الاختيار بين الاثنين، كل هذا من الممكن أن يترك آثار بعيدة المدى على مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبل الجمهورية الإسلامية بصفة عامة.

في الوقت الراهن تبدو سياسة إيران الداخلية مفككة وممزقة، حيث يبدو أن هناك اختلافات عميقة بين المتشددين والإصلاحيين والمحافظين التقليديين بشأن كيفية التعامل مع احتياجات إيران الاقتصادية، علاقاتها مع بقية دول العالم، (خاصة الولايات المتحدة)، حالتها الأمنية، وسياساتها الخارجية، فهذه التيارات غير قادرة على الاتفاق على أسلوب موحد للتعامل مع المشكلات الإيرانية.

وتبدو أهمية مناقشة الملف النووي الإيراني في عدة أمور منها أن نتائج هذا الملف سوف تترك تداعياتها بشكل أو بآخر على مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية، أيضاً سوف يكون لتداعيات هذا الملف آثارها المباشرة على المعارك السياسية الداخلية بين التيارات التي تحمل رؤى متباينة حول الملف النووي الإيراني والعلاقات مع الغرب. بمعنى آخر سوف يكون الإيرانيون على استعداد للسير في طريق التخلي عن برنامجهم النووي وتحسين العلاقات مع الغرب في حالة انتهاء المعركة

السياسية في الداخل بسيطرة البراجماتيين على مقاليد السياسة الإيرانية في الداخل، والعكس هو الصحيح، أى سيكون الطريق الوحيد أمام الإيرانيين لرفض العلاقات مع الغرب والاستمرار على مبدأ تخصيص اليورانيوم هو استمرار سيطرة المتشددين وإنهاء أى وجود للإصلاحيين داخل دوائر صنع القرار في إيران. ولهذا فإن القضية الإيرانية لديها القدرة على تسليم السيطرة لإحدى هذه الفئات وإقصاء الفئات والتيارات الأخرى.

ومن خلال هذه المتغيرات يمكن القول أن ثمة ثلاثة سيناريوهات محتملة في إيران خلال العامين أو الخمسة أعوام القادمة، وسوف تستند هذه السيناريوهات بشكل أساسى على النتائج والتداعيات المحتملة للمواجهة النووية، التى ستبقي المحدد الرئيسى لمستقبل إيران داخلياً وخارجياً واقتصادياً.

السيناريو الأول، صعود المتشددين:

في حالة انتهاء المواجهة النووية الإيرانية بانتصار إيرانى سريع من المحتمل أن يصب هذا في النهاية في مصلحة التيار المتشدد في إيران ، الأمر الذى سيتيح لهم فرض خياراتهم وسياساتهم على الحكومة الإيرانية. في هذه الحالة فإن "النصر" الإيراني سيعنى فشل المجموعة الدولية وإثبات أنها لم تكن قادرة على إجبار إيران على التخلي عن برنامجها النووى بالنظر إلى العقوبات التى ستفرضها عليها في حالة الإصرار على مواصلة البرنامج، في هذه الظروف سوف يكون لدى المتشددين القدرة على الإدعاء بأنهم كانوا على صواب، وبأن الغرب في حاجة لإيران أكثر من حاجة إيران للغرب (كما يؤكد دائماً أحمدى نجاد)، وبأن إيران لم تكن في حاجة إلى كل هذا الخوف من مسألة فرض عقوبات اقتصادية وانهيار الروابط الاقتصادية مع الدول الأوروبية واليابان، وبالتالي فتحقيق هذا السيناريو يفند مواقف الإصلاحيين والمحافظين التقليديين وخوفهم المستمر من مسألة فرض العقوبات على إيران وخسارة العلاقات مع الدول الأوروبية.

من النتائج المحتملة أيضاً لهذا السيناريو هو تمكن المتشددين من السيطرة الكاملة على الجهاز الحكومى للدولة، كما يمكن أن يترك هذا السيناريو آثاره على السياسة الخارجية لإيران، فمن خلال سيطرة المتشددين على السلطة في إيران من المتوقع أن يستمر الدعم الإيراني للإرهاب، ومعارضة أي عملية سلام في الشرق الأوسط، ومن المحتمل أيضاً معارضة إيران لأي إصلاح سياسى في دول مثل

سوريا ولبنان، وقد يمتزج ذلك في الوقت نفسه بمحاولات من جانب إيران لزعزعة وجود بعض حكومات المنطقة (مثلما فعلوا مع المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين في الثمانينيات والتسعينيات).

وعلى مستوى السياسات الداخلية فقد يؤدي تحقق هذا السيناريو وتحكم المتشددين داخل إيران في السلطة كل هذا قد يفرض على الإيرانيين أنماطاً اجتماعية متشددة في الملابس، والاختلاط بين الجنسين، وأنماطاً أخرى من السلوك. وقد يلجأ المتشددون من أجل تحقيق ذلك إلى بعض المؤسسات المالية لهم مثل مجلس صيانة الدستور لكى يعمل على اتخاذ إجراءات يتم من خلالها إقصاء أكبر عدد من الإصلاحيين والمحافظين التقليديين من المؤسسات المهمة مثل مجلس الشورى. كما يمكن أن يعمل المتشددون على إعطاء دور أكبر لبعض الجماعات الراهبة في استعمال العنف لفرض رؤيتها المتشددة في الثورة الإسلامية مثل جماعات حزب الله الإيراني وقوات الباسيج، كما يمكن أن تشمل عمليات القمع بعض جوانب الحياة السياسية الأخرى في إيران مثل وسائل الإعلام المجانية التى يتوقع لها أن تكون أحد أهم الأشياء المستهدفة من جانب المتشددين في حالة نجاح هذا السيناريو بالنسبة للبرنامج النووى.

وببقى السؤال الأكثر أهمية متعلق بالجانب الاقتصادى، فالمتشددون في إيران ليس لديهم أى حلول إيجابية لتحسين أداء الاقتصاد، فعندما ندقق في اقتراحات أحمدى نجاد الاقتصادية نجد أنها خليط من اشتراكية السبعينيات التى تجعل حالة إيران الاقتصادية أسوأ مما هى عليه الآن. ويقتبس أحمدى نجاد دائماً مقولة الخميني التى تقول "إننا لم نقم بالثورة من أجل تغيير سعر البطيخ". ومن المتوقع أيضاً قيام المتشددين بمنع الإصلاحيين من تنمية الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الغرب الذى يجد تشدداً من إيران من خلال دعم الإرهاب والاستمرار في البرنامج النووى. كل هذا قد يؤدي في النهاية إلى تردى الأوضاع الاقتصادية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية التى من المحتمل مواجهتها عن طريق العنف .

على أية حال إذا اختار الأوروبيون واليابانيون الاستمرار في التجارة والاستثمار مع إيران بنفس مستوى عام ٢٠٠٢ الذى شهد تراجعاً في حجم الاستثمارات الأوروبية فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الإيراني تدهوراً وانهياراً الأمر الذى قد

يؤدي إلى مزيد من السخط بين أفراد الشعب الإيراني، والذي سيكون وشيكاً إذا تم مواجهته بأساليب عنيفة من جانب المتشددين.

وهكذا كان لصعود أحمدى نجاد وحلفائه من حركة آباد كران آثار سلبية عديدة على تطورات الملف النووي الإيراني الذي نتصور أن هذا سيعيد إيران مرة أخرى إلى فترة الثمانينيات التي يحاول المتشددون إعادتها مرة أخرى.

هناك ملاحظة أخرى يمكن أن تنتج من المواجهة النووية الحالية، فلو قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية فإن هذا من شأنه أن يصب في مصلحة المتشددين في إيران، فمن الواضح أن مثل هذا الأمر يؤكد حجج المتشددين، حيث سيكون لديهم القدرة في هذا الوقت على إدعاء أن قيام الولايات المتحدة بمثل هذه الهجمات يعتبر أكبر دليل على رغبتها في تحطيم الجمهورية الإسلامية وإخضاع إيران لمصلحته، كما سيؤكدون أن مثل هذا الهجوم يزيد من أهمية امتلاك إيران لأسلحة نووية لردع العمليات العسكرية المستقبلية، كما أن الكثير من الإيرانيين سيكون لديهم في هذا الوقت الاستعداد لتقديم مزيد من التضحيات لمحاربة الولايات المتحدة، كما أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يكذب حجج الإصلاحيين الذين دافعوا عن العلاقات مع الولايات المتحدة، كما قد يقدم مثل هذا الهجوم الأمريكي المبرر للمتشددين في إيران لتصفية حتى خصومهم من المعتدلين في إيران.

ولهذا فإن سخرية القدر تؤكد أن وجود عملية عسكرية أمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية سوف يأخذ نفس تأثير القشل الغربي في التعامل بحزم مع الملف النووي الإيراني. حيث سيسمح مثل هذا الأمر للمتشددين في إيران بتهميش الإصلاحيين والمحافظين التقليديين، والقيام بخطوات جديدة تكمل لهم السيطرة على مفاصل السياسة الإيرانية.

السيناريو الثاني، الحل الواقعي:

إذا استطاعت القوى الدولية أن تكون حازمة ومتحدة وراغبة بالفعل في فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران، فإن ذلك قد يفرز نتائج مختلفة في المستقبل على المدى المتوسط، وهذا هو ما يحاول المرشد الأعلى خامنئي تصديقه، حيث يحاول أن يتفادى معضلة الاختيار بين مصلحة إيران الاقتصادية (التي يفضلها الإصلاحيون) ومواصلة البرنامج النووي (ويتبنى هذا الخيار في الوقت

الحالي المتشددون)، وعلى افتراض أن خامنئي ربما يتجه إلى تقديم التنازلات للأوروبيين لمنع العقوبات الاقتصادية الأوروبية فإن نتائج هذا السيناريو سوف تتشابه مع نتائج السيناريو الأول، ليس هذا فحسب ولكن معنى أن يتخلى خامنئي عن البرنامج النووي مقابل رفع العقوبات واستمرار التجارة والاستثمارات إلى إيران فإن ذلك معناه أن خامنئي سوف يقف في جانب البراجماتيين في وجه المتشددين الأمر الذي ينذر بنشوب العديد من المعارك الداخلية في إيران في المستقبل.

وعلى الرغم من هذا فإن مثل هذا التوجه من جانب خامنئي قد يعرض أسس الثورة الإسلامية للخطر (بالتأكيد يدرك خامنئي حجم المعركة الضخمة التي يتوجب عليه دخولها من أجل تحقيق هذا السيناريو)، إلا أن المثير للانتباه أن مثل هذا السيناريو يعد أفضل سياسة للغرب للتعامل مع إيران ويصف البعض هذه السياسة بسياسة "الحب القاسي"، حيث يتم فرض عقوبات اقتصادية على إيران لإثارة المزيد من الضغوط والاضطرابات الداخلية التي يمكن أن يترتب عليها تحقيق بعض الفوائد التي تصب في مصلحة الإصلاحيين على حساب المتشددين، ويرى الغرب أن علاقتهم بإيران ستكون أفضل في حالة وجودها تحت سيطرة الإصلاحيين وهذا بالطبع ما يسعى الغرب لتحقيقه، وبرغم ذلك فإن مثل هذه الأزمة التي يسعى الغرب إلى إثارتها في إيران غير مؤكد حدوثها، فقد يؤدي حدوث مثل هذه الأزمات لبعض المعارك الداخلية ومن المعروف أن الإصلاحيين أقل ميلاً لاستعمال العنف ضد معارضتهم الأمر الذي يعني أن الإصلاحيين في هذه الحالة معرضون أكثر من غيرهم إلى الخروج خاسرين من هذه المعارك مع المتشددين.

السيناريو الثالث، المأزق طويل المدى :

يبدو على الأغلب أن هذا السيناريو هو الأرجح، فالنتيجة التي تتوقف عليها المواجهة النووية الراهنة بين إيران والمجتمع الدولي سوف تؤثر بالطبع على مستقبل إيران على المدى المتوسط، ونتيجة لهذا الطريق المسدود بين إيران والمجتمع الدولي يبدو أن المأزق سيطول بين التيارات السياسية المتنافسة داخل إيران.

وقد أظهرت طهران وضوحاً محدوداً تجاه عمليات تخصيص الوقود النووي ودورة الوقود النووي لأغراض سلمية، ونتيجة للتشدد الإيراني مع دول الترويكاف الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)

بالإضافة إلى روسيا كل هذا يجعل إيران منبوذة دولياً وبالتالي يحرم المتشددون من تحقيق نصر واضح وفقاً للسيناريو الأول، كما أن الدول الأوروبية لا تبدو راغبة حتى الآن (بدون الحاجة لذكر روسيا والصين) في فرض عقوبات اقتصادية على طهران بشكل يمكن أن يغير من سلوك طهران وبالتالي تحقيق السيناريو الثاني، ولكن يبدو أن إيران ستفضل البقاء في عالم النسيان الدبلوماسي، بمعنى الحفاظ على مستوى من تخصيص اليورانيوم يسمح لإيران بتفادي مسألة فرض عقوبات اقتصادية حادة أو قاسية من جانب المجتمع الدولي.

هذه النتيجة من الممكن أن تفرز نوعاً من الضغط المعتدل على طهران ولكن ليس بالشكل الكافي الذي يسمح بصعود أي من المتشددون أو المعتدلين في إيران بمعنى آخر وجود مواجهة نووية طويلة الأمد بين إيران والمجتمع الدولي لن تعني وجود معركة داخلية كبيرة بين التيارات الرئيسية وبالتالي لن يتمكن أي طرف من تحقيق نصر حاسم على الأطراف الأخرى، وفي ظل هذه الظروف ليس من الواضح هل سيتمكن النظام الديني في إيران من التعرف على أهم العضلات التي تواجهه وبالتالي ابتكار آليات جديدة فعالة والتكيف مع الظروف الجديدة في الوقت المناسب لتفادي وقوع الكوارث.

ومن الواضح أن الاقتصاد سيكون هو المحرك الرئيسي فقضايا مثل البطالة، التضخم، واتساع الفجوة في توزيع الثروات والعديد من القضايا الاقتصادية الأخرى سوف تسوء بشكل أكبر حتى مع ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من ٦٠ دولاراً للبرميل لأن معظم الإيرانيين يدركون أن مثل هذه العوائد لن توجه إليهم ولكن سيقضى عليها الفساد. ليس هذا فحسب بل من المحتمل انفجار أزمات ومشكلات أخرى مثل تعاطي المخدرات والدعارة. كل هذا من شأنه تنمية وزيادة مشاعر السخط لدى الإيرانيين في الطبقة المتوسطة الذين يدركون أن ثروات بلادهم وعلى رأسها النفط لا تعرف طريقها إلى جيوب الطبقة المتوسطة.

وبالرغم من أن أحمدى نجاد تم اختياره من جانب الشعب الإيراني من أجل محاربة الفساد يبدو من المستبعد جداً أن يقوم أحمدى نجاد بأي شيء من أجل تخفيف حدة المعاناة لدى الشعب الإيراني أكثر من الذي قام به خاتمي، بل يرى البعض أن أحمدى نجاد سوف يوصلهم إلى ما هو أسوأ من فترة خاتمي، وبرغم أن أحمدى قد تعهد بمحاربة الفساد فإن النظام نفسه لن يسمح بتحقيق ذلك لأنه هو

المستفيد الرئيسي من هذا الفساد. صحيح أنه قد يسمح له بتتبع بعض أنماط الفساد الصغيرة، لكن من المحتمل أن لا يكون قادراً على المساس بالفساد الحقيقي داخل النظام.

وعلى النمط نفسه كانت رؤية أحمدى نجاد لحل المشكلات الاقتصادية نسخة مكررة من اشتراكية السبعينيات، ولسوء الحظ إيران تحتاج إلى تقليل معدل الاشتراكية وليس زيادتها، كما تحتاج إيران إلى تقليل معدل التحكم في الأسعار والمزيد من الخصخصة ومزيد من الاقتصاد الحر، ولهذا من المحتمل أن تضيق أفكار ورؤى أحمدى نجاد الاقتصادية المزيد من الشلل للاقتصاد الإيراني. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة الراهنة يخدم الاقتصاد الإيراني على المدى القريب فإن الموقف الإيراني المتشدد بخصوص الملف النووي يمنع إيران من جذب الاستثمارات الغربية، فحتى لو لم يتم فرض عقوبات رسمية من جانب الأمم المتحدة على إيران فإن هذا سوف يؤدي إلى مزيد من هروب الاستثمارات والشركات الأجنبية خارج إيران والبحث عن مناطق أخرى للاستثمار تكون أكثر أماناً.

كل هذه المؤشرات تنذر بتدهور اقتصادي كبير داخل إيران، أضف إلى هذا بعض العوامل السياسية التقليدية التي قد تزيد من صعوبة المعادلة على النظام الإيراني، بالإضافة إلى هذا إذا حاول المتشددون (كما يفعلون الآن) إعادة فرض بعض المظاهر الاجتماعية فإن هذا من شأنه زيادة موجة العداء ضدهم من جانب الشباب الإيراني، هذا بجانب حالة عدم الاستقرار والحرب الأهلية التي يعاني منها العراق الأمر الذي قد يؤدي لحالة عدم استقرار في غرب إيران بشكل لا يتمكن النظام الإيراني من السيطرة عليه في المستقبل.

وبرغم جميع المؤشرات السابقة التي تحيط بالنظام الإيراني فمن السابق لأوانه الحديث عن نهاية للجمهورية الإسلامية، فبرغم أن العديد من المؤشرات تؤكد أن نظام الجمهورية الإسلامية يعاني صعوبات عديدة فإن النقطة المهمة هنا تكمن في عدم القدرة على معرفة طبيعة الرد الإيراني القادم، فخامنئي استطاع قبل ذلك وفي ظل ظروف معقدة أيضاً أن يأخذ بيد إيران ويضمن لها النجاة، وربما يكون قادراً على القيام بهذا الأمر مرة أخرى، وهكذا ربما يبدو السيناريو الأخطر على إيران على المدى الطويل أقل خطراً عليها على المدى القريب وفقاً لعوامل أخرى ربما تكون في إطار المواجهة النووية.

دراسة

تحديات بناء الدولة في العراق

■ إعداد: آيات شاهر زيدان

أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن مبادرة للمصالحة الوطنية في العراق في ٢٥ يونيو الفائت، ومن أهم ما تنص عليه الخطة حل كل الميليشيات الكردية والشيوعية والسنية الموجودة على أساس أن لا أمن ولا استقرار في وجود هذه الميليشيات، وقد تباينت ردود فعل القوى السياسية العراقية إزاء مبادرة المالكي، التي تكشف عن مضمون مهم مفاده أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، مازالت تواجه تحديات كثيرة، يأتي على رأسها وجود الميليشيا المسلحة، والانقسامات الطائفية والعرقية. هذه التحديات استقطبت اهتماماً داخلياً ودولياً واسعاً. ومن هنا تكتسب الدراسات اللتان أعدهما انتوني كوردسمان الباحث الأمريكي في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن. الدراسة الأولى، تتحدث عن مشكلة الميليشيات وتأثيرها على وحدة واستقرار العراق. فيما تتناول الثانية قضية تقسيم العراق والتداعيات التي يمكن أن تتمخض عنها. وفيما يلي عرض للدراستين:

١- العراق ومشكلة الميليشيا

Iraq and the problem of militias

■ Anthony H. Cordesman, Center for Strategic and International Studies, 8/5/2006

البشمركة التي تسيطر على شمال العراق ويسكنه الأكراد ويتمتع بشبه حكم ذاتي. وتتفي جميعها ارتكاب أي مخالفات ويؤكد كثير منها أنه ليس ميليشيات على الإطلاق. وتقارن ميليشيا البشمركة نفسها بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية ويقول قياديو منظمة بدر أنهم ليسوا إلا ساسة.

ويمكن القول أنه بدون جيش قوي يجبر الميليشيات على حل نفسها فإن المالكي محكوم عليه بالفشل. إن الأحزاب تريد الاحتفاظ بالميليشيات لأنه ليس لديها ثقة قوية في نجاح العملية السياسية. وربما سيحتاج المالكي إلى الشروع في عملية خطوات أولى تتطلب بناء الثقة مع جميع أبناء العراق. بيد أنه يجب إقناع الأحزاب الدينية بأنهم ليسوا بحاجة إلى ميليشيا لمنع قمعهم. لا يمكن حدوث هذا قبل أن يبدأ العنف في التراجع.

ولكن ماذا سيكون العمل مع أفراد الميليشيات بعد تسريحهم؟

قدم المالكي بضعة مفاتيح لحل المشكلة حين اقترح دمج الميليشيات في قوات الأمن. ومع أن الشكوك التي أثيرت حول موت آلاف

حظيت مشكلة الميليشيات الطائفية والعرقية في العراق بمزيد من الاهتمام البالغ، وتؤكد بعض التقارير أنها أصبحت مشكلة خطيرة من مشاكل التمرد، كما أن خطورتها أيضاً تكمن في أنها يمكن أن تصبح بمثابة مقدمة لحرب أهلية مؤكدة بالعراق، ولا شك أن مثل هذا التوتر الطائفي والديني في العراق ازدادت حدته منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وتفاقم بشكل أكبر في عام ٢٠٠٥، ومما زاد من خطورة مثل هذا النزاع الداخلي هو عملية المخاض الطويل التي بدت عليها محاولات تشكيل الحكومة.

وقد تصاعدت حدة الصراع العرقي والطائفي في جميع المناطق العراقية المختلطة، وهو ما توافق مع ضعف الأمن المحلي العراقي، هذه الأسباب في مجملها تضامنت لتزيد من خطورة الموقف. ولا أحد يستطيع أن يحدد حجم أعمال الترحيل الإجباري والقتل والاختطاف والاغتصاب وما شابه ذلك من فعل إجرامي.

والميليشيات هي القوى غير النظامية التي تعمل خارج نطاق سيطرة حكومة المالكي لكن هذا التعبير عموماً يشير إلى جماعات من بينها جيش المهدي ومنظمة بدر المرتبطتين بحزب في الحكومة وميليشيا

العراقيين، وأن عمليات التطهير العرقي جاءت ممزوجة بعداءات محلية داخلية، وهو الأمر الذي أثر على حياة عشرات الآلاف، فإن النتيجة الإجمالية الفعلية اليوم ربما تصل إلى مئات الآلاف ومما لا شك فيه أن معظم العراقيين قد ارتحلوا فرارا مما أحدثته تلك الاعتداءات من خوف وهلع.

إن مشكلة الأحزاب المتناحرة في العراق أكثر تعقيدا من أن نلقي اللوم بمنتهى البساطة على الميليشيات فقط، فالجريمة هي المشكلة الأزلية، وهي بمثابة تهديد دائم لأمن واستقرار البلاد وغالبا ما تختلط بعلاقات مشوبة مع الجماعات الدينية والأحزاب السياسية، ومن ثم فإذا لم توجد ميليشيات منظمة وقوات الأمن فسوف تشب الفوضى وسوف ينتشر المجرمون في أرجاء البلاد.

ويتهم عراقيون الميليشيات باضطهادهم وإدارة فرق للموت بعضها داخل قوة الشرطة الجديدة التي تساندها الولايات المتحدة ويتفق كثير من المحللين على أن دمج الميليشيات سيكون كسكب البنزين على النار. والحل الأمثل هو نزع سلاحهم وإعطائهم وظائف مدنية... لكن ثمة شكوك كثيرة في أن زعماء الميليشيات سيوافقون على هذا.

في بعض المناطق التي يتواجد فيها كل من الميليشيات وقوات حفظ الأمن تقوم قوات الجماعات الطائفية والدينية بعمليات الاغتصاب والنهب، ويجد المجرمون فرصتهم في ذلك الوقت للدعاء بأنهم يعملون من أجل خدمة المصالح الطائفية والدينية، وكلما حدث تألف ومزج بين هذه الطوائف كلما تلاشت مثل هذه الانقسامات وغالبا ما نجد المنطقة التي يوجد بها تماثل وتآلف يوجد بها قوات أمن محلية منظمة، ولكن هذا يأتي على حساب مثل هذه المناطق التي تتم فيها عمليات التطهير العرقي على الرغم من عدم مشاركة أي جماعة، ولكن من الممكن أن تكون عناصر موالية للحاكم المحلي أو قوات الأمن المحلي وفي أغلب المناطق تكون موالية للشرطة أو لأحد القادة الشرعيين ولا توجد أية أطراف واضحة ولا أية تحديدات.

وتعد هذه هي الجريمة أو المشكلة الأزلية التي تعاني منها مثل هذه المناطق المضطربة وهذا غالبا ما يحدث في مناطق الحضر العراقية وأحيانا في المناطق الريفية، والمجرمون الحقيقيون يمثلون تهديدا فعليا، حيث أنهم من الممكن أن يكونوا جزءا من قوات الأمن أو من إحدى جماعات الميليشيا أو أن يكونوا ذى رتب عسكرية سابقة ولديهم الزي والهويات الشرطية كما هو الحال في البلقان، فهناك بعض الشباب العاطلين عن العمل لا بد أن ينطبق عليهم مسمي أكثر من مجرد

(مجرم) أو (فرد من أفراد عصابة ما)، فقد أصبحت الجريمة هي المصدر الرئيسي للدخل بأنواعه.

الآن هناك ما يدعو للسخرية وهو أن المصدر الرئيسى و الوحيد الذي يوفر فرص عمل الآن في هذه المناطق هو الخدمات الأمنية والعسكرية، هذا بالإضافة إلى الميليشيات وقوات الأمن وحراس الأمن، وكل هذه الوظائف لا تعطي أجورا مجزية للعاملين بها ولكن أعمال التمرد والشغب أحيانا تكون مجزية بشكل أكبر من ذلك، والنتيجة النهائية لا تكمن في تهديد الميليشيات في حد ذاتها، ولكنها على نحو أدق تكمن في مثل هذا الخليط الغامض لمثل هذه العناصر الأمنية في العراق والتي تعد الميليشيات جزءا بسيطا منها، ومن الواضح أن القوات العراقية تعاني من الانشقاقات الحزبية والطائفية والفارين من التجنيد مما يدفعهم للانضمام إلى جماعات الميليشيات وقوات الأمن المحلية مما يزيد من حدة التمرد والجريمة في المنطقة. بالإضافة إلى أنه تم استغلال مثل هذه الميليشيات والطوائف الدينية والأحزاب الشيعية في خدمات الأمن والشرطة وكانت النتيجة النهائية هي مزيج حقيقي من القوات الحزبية والطائفية الذين ينتمون لقواعد تجنيد مختلفة، بالإضافة إلى عناصر الجيش العراقي التابعين لحزب البعث السابق والذي تم حله عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

وهذا كله متعلق بطبيعة الميليشيات الحالية، فالميليشيات اليوم مختلفة عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٢، فقد تم تشكيل القوى الأمنية والعسكرية والشرطة من جماعات الميليشيا المؤيدة للاحتلال منذ وقوعه في عام ٢٠٠٢، وتم مزجها بالقوات العراقية بداية من ربيع عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، وقد أصبح وضعها أفضل، لكن كلمة أفضل لا تعني أن ولائها للدولة يفوق ولائها لطائفتها.

وتتكون ميليشيا "العراق الجديد" من ثلاثة فصائل كبرى تتباين في القوة، لكنها تتماهى في الوظيفة والسلوك:

- فهناك ميليشيا البشمركة الفاعلة بشمال العراق والمؤتمرة بأوامر الحزبين الحاكمين هناك أو لنقل التابعة لـ "حكومة الإقليم"... إقليم كردستان العراق. هذه الميليشيا سابقة على غزو العراق تأكيدا، لكنها كانت مدخلة الشمالي وأداته القصى في اختراق المدن والبلدات (بحثا عن جيوب المقاومة) ولم تتوان، فيما بعد، في مطاردة والقبض على العديد من مطلوبي نظام الرئيس صدام حسين. ولاؤها إذن عرقي بامتياز ويتفاخر الأكراد بعناصرها، بل وتعتبر نواة الجيش

هناك عندما تتحين الفرصة لإعلان انفصال الإقليم عن الجسد/الأصل.

- وهناك ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (فيلق بدر) الذي لم يكن لها وجود يذكر إلا بحلول الاحتلال ودخول معظم أفرادها وقياديينها من إيران حيث كانوا يشنون (انطلاقاً من هناك أو بمحاذاة للحدود) بعض العمليات المتواضعة لزعزعة النظام هي ميليشيا شيعية بامتياز لا ولاء لها إلا للمجلس تماماً كما لا ولاء لميليشيا مقتدر الصدر إلا لهذا الأخير... وهي أيضاً شيعية، الولاء فيها للشخص والمذهب أكثر مما للحزب أو التنظيم السياسي أو لسواهما.

- وهناك ميليشيا المؤتمر الوطني العراقي (شيعية هي الأخرى) قام على تشكيلها السيد أحمد الجلبي أو أتت بمعيته من على ظهور دبابات الاحتلال في أواخر مارس من العام ٢٠٠٣.

- وهناك، دون شك، ميليشيات أخرى قام على تأسيسها هذا الفريق أو ذاك لتنفيذ هذه السياسة أو تلك دونما إفصاح عن وجهها أو إعلان عن أهدافها بدقة.

وتسيطر على السياسات الشيعية ثلاثة أحزاب شكلت الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ ويرأسه عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

الأحزاب الثلاثة الرئيسية هي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ورساليون (حزب مقتدى الصدر)، وحزب الدعوة. ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الأكبر، والأكثر تنظيماً، والأكثر تمويلاً. كما يمتلك ميليشيا خاصة، منظمة بدر للتعمير والتنمية، ويلقى دعماً من إيران. ويتراوح عدد مؤيديه ما بين ٢,٥ - ٣ ملايين نسمة. فيما يتراوح عدد مؤيدي حزب مقتدى الصدر المناهض للأمريكيين ما بين ١ - ١,٥ مليون نسمة في كافة أنحاء الدولة خصوصاً في مدينة الصدر في بغداد، إلى جانب النجف. ويسيطر الصدر على جيش المهدي، الذي دخل في مواجهة مع قوات الحلفاء والقوات العراقية في بداية الاحتلال. ورغم عدم وجود معلومات بشأنه، إلا أن عدد قوات جيش المهدي لا يقل عن ١٠ آلاف جندي.

ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدي القوتين الشيعيتين الوحيدتين اللتين تمتلكان ميليشيا. ويأتى حزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفري في المرتبة الثانية بعد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وقد كونت الأحزاب الثلاثة الائتلاف العراقي الموحد الذي دعا إلى تطبيق الدستور العراقي ودعم الوحدة الوطنية. كما يدعو إلى إعادة تأسيس

المؤسسات الحكومية وإنشاء حكومات إقليمية والتحقيق في جرائم البعث، وتطوير الاقتصاد عن طريق الاستثمار وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حرية التعبير، وتبني نظام ضمان اجتماعي وتعليم مجاني. كما يعتبر الائتلاف أن الإسلام دين الدولة.

وإذا نظرنا إلى الميليشيات اليوم سنجد أن قوات جيش المهدي التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر هي الأكثر شباباً وعناصرها أقل في المستوى العمري ولكنها بوجه عام أكثر ملائمة للمشاركة في النزاعات العرقية الطائفية من قوات منظمة بدر التي قامت إيران بتدريبها في عام ٢٠٠٣ لكي تكون قوات نظامية وهم في الغالب تدين بالولاء للقائد المحلي أكثر من الحاكم العام ولذلك يصبح من الصعب التمييز بين الميليشيا الحقيقية وبين الموالين للحكم.

وبالمقارنة نجد أن جماعة ميليشيا الصدر تتدرب بشكل كافٍ لكن ينقصها التنظيم والسلطة ففي بعض المناطق مثل البصرة نجد أن المشكلة الحقيقية تكمن في نقص الاتحاد والاندماج وليس في التحكم الفعلي، وفي أماكن أخرى نجد أنه ليس هناك مشكلة سوى المتطوعين المحليين وهم غالباً يعملوا بمبدأ ساعات العمل الإضافية ويبدو أن الكوادر التي تتمتع بقدر كبير من الانضباط والتدريب قليلة على الرغم من أن جيش المهدي لازال يشكل قوة فعلية وحقيقية وحقا له القدرة على اجتذاب معظم المؤيدين والمتطوعين في المناطق التي يكون فيها نسبة كبيرة من الموالين لجماعة الصدر، ويجعلوا منهم عناصر أكثر خطورة، ولكن من المحتمل أن يعلنوا المساندة الشعبية في المناطق المؤيدة لجماعة الصدر وبذلك قد يتشبي لهم بسهولة توحيد صفوف جماهير الشباب.

وهناك بعض الميليشيات الصغيرة مثل حزب الدعوة، وهي قوات أمن قيادية ومحلية أكثر من كونها ميليشيات حقيقية، وتضم عناصر أكثر ولاء للقائد المحلي والقبلي والديني أكثر من القيادة القومية.

ويبدو أن القوات الكردية هي فقط التي لها بناء تدريجي مؤسسي واضح مترابط بقائد واحد ولكنها مازالت منقسمة بين جلال طالباني وبرزاني، وفيها أيضاً عناصر قبلية ومع ذلك لا أحد يستطيع أن يحدد الفرق والاختلاف بين هذه القوات وبين قوات الشرطة في عدد من المناطق، فقوات الشرطة قامت بمزج عناصر بوليسية مدربة ومجهزة وهي قوات أمن محلية، بقوات حراسة وقوات أمن أخرى متعددة خاصة بعدما تم إهمال مقاضاة الجريمة والتغاضي عن البحث في

صحيفة الحالة الجنائية التي أصبح لا شأن لها منذ عام ٢٠٠٣ وقد ذابت الفروق الفاصلة بين كل أفراد العصابات والمجرمين وبين القوات العرقية وقوات الأمن والمتمردين وأصبح من الصعب تحديد الفرق بين المجرم والمنحرف والمحافظ علي الأمن كواجب وظيفي. وأساء أمثلة لمثل هذه الخطوط المختلطة وغير الواضحة علي سبيل المثال وليس الحصر أنه يوجد العديد من الأحزاب العراقية والتي تمتلك قوات أمن صارمة ومعتدلة ومع ذلك تقل كفاءة القوات العراقية في المناطق التي بها نزاعات طائفية وعرقية، والخلط بين القوات العراقية وبين الميليشيات وقوات الأمن العراقية والخارجين والمتمردين والمجرمين في هذه المناطق ذات النزاعات والتوترات المتزايدة من الممكن أن يؤدي إلى أقصى درجات العنف والفعل الإجرامي، حيث تمتلك القوات المتناحرة عناصر إجرامية قوية.

وعلي صعيد آخر فإذا تم تشكيل حكومة عراقية جديدة سوف تتراجع مثل هذه العناصر وتعود إلى أدراجها والي معدل طبيعي ملائم لنمط الحياة العادية وكل هذا سيحدث عندما تأتي اللحظة التي تتوافر فيها وظائف حقيقية وتدرج مختلف الطوائف أن هناك مستقبلا أفضل وفرص للعيش معا بدون نزاع. إن حل المشكلة لا يعني دمج الميليشيات الطائفية الأقل كفاءة داخل القوات العراقية النظامية بل يعني إقامة حكومة قومية وإجراء تسوية سياسية قومية تعالج معظم أسباب النزاع العرقي الطائفي، فإذا نجح القادة السياسيون في العراق في هذا العمل فسوف تحل معظم المشاكل بالتدريج ولكن إذا فشلوا سوف يتم إهمال تسليط الضوء علي مشكلة الميليشيات والتغاضي عن طبيعة المشكلة ومدي تعقيدها.

٢- تقسيم العراق: يحتاج مدة طويلة من التفكير المتأن

Dividing Iraq: Think Long and Hard First

■ Anthony H. Cordesman, Center for Strategic and International Studies, 1/5/2006

تمدن الدولة العراقية إلى حد كبير خصوصا أن ٤٠٪ من سكانها يعيشون في بغداد والموصل، وتعد كركوك برميل بارود والبصرة هي موطن الشيعة المسلمين ومن الخبرة السابقة في البلقان والتي أوضحت صعوبة انقسام المدن ومع تمركز وضعف البنية التحتية العراقية وضعف الاقتصاد وتصادع العنف يمكن القول أن سيناريو التقسيم سوف يصبح صعبا.

الجيش وقوات الأمن

يضم الجيش النظامي أعدادا كبيرة من الشيعة وكذلك نسبة أكراد كبيرة العدد وقوات وزارة الداخلية بها شيعة بالإضافة إلى قوات الشرطة التي اختلطت بالميليشيات وقوات الأمن المحلي والتي تتداخل فيها أحزاب قبلية وطائفية محلية ذات صبغة دينية. وإذا حدث تقسيم للدولة فإن هذا يعني تقسيم قوات الجيش وقوات الأمن خلفا ورثه طوائف وأحزاب عرقية ودينية وقوات محلية، ومقويا بذلك شوكة الميليشيات التي ستندفع لمزيد من العنف والاقتتال الطائفي.

إن المناداة بتقسيم العراق أمرا سهل إذا كان بمثابة حل لمشاكل الدولة العراقية وخروج الولايات المتحدة منها وهناك أيضا بعض القوي الضاغطة التي تنادي باستقلال وحكم ذاتي للأكراد والذين يروا أن هذه الدعوة لصالح تقدمهم ونجاحهم ولكن يتعين علي الولايات المتحدة أن تفكر تفكيرا مليا ومتأنيا قبل أن تشجع المناداة بتقسيم العراق لأن النتيجة الحتمية ستكون حرب أهلية وانقسامات طائفية حادة وستصبح النتائج ككل غير سارة.

تطهير عرقي وديني

لم يظهر في العراق من قبل أي إحصاء رسمي يوضح انقسام السنة العرب عن الشيعة وعن الأكراد والطوائف الأخرى ولم يكن بالعراق مجموعة كبيرة من الانقسامات الدينية الطائفية التي كرسها الانتخابات الأخيرة وعملت علي تفاقمها وظهورها بشكل متزايد علي الرغم من أن الدولة العراقية والمحافظات الثمانية عشر بها أقليات هامة وأي تقسيم سيحدث للدولة سوف يؤدي إلى مسح كلي وشامل. هذا بالإضافة إلى

البتترول والثروة :

يأتى أكثر من ٩٠٪ من الدخل القومي العراقي من تصدير البترول. والسنة العرب في غرب العراق ليس لهم دخل حالي من النفط، فيما يريد الأكراد السيطرة على حقول البترول الشمالية مع أن ليس لهم حق في هذا بالإضافة إلى أنهم ليس لديهم طرق لتصديره. ومن ثم فإنه بمجرد تقسيم الدولة سيتم تقسيم المصدر الرئيسي للدخل فيها ويصبح هناك أحزاب خاسرة والتي سوف لا تجد أمامها خيار سوي اللجوء لدوامة العنف والافتتال.

العلاقات الخارجية

سوف تتيح العلاقات الناشئة بين الجماعات السنية الإسلامية المتطرفة ذات المبدأ السلفي الجديد وتنظيم القاعدة والذي أتى ليسيّط على متمردي السنة ويتعاون معهم، لهم فرص أكبر للتحكم في السنة العرب إذا انقسم العراق، مما قد يشكل ضغطاً على الدول التي بها جماعات إسلامية سنية مثل مصر والأردن والسعودية وسوريا. وسوف تصارع إيران من أجل إفساح مكان السلطة والحكم الشاغر للشيعة. ولأن الأكراد ليس لهم أصدقاء مطلقاً فإن كلا من تركيا وإيران وسوريا سوف تشكل تهديداً حقيقياً للأكراد وستحاول تقسيمهم واستغلالهم.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة العديد من الأخطاء الخطيرة في العراق ومن المحتمل أن ينشق العراق على نفسه، ومن المؤكد أن استراتيجية مثل استراتيجية تقسيم العراق من شأنها أن تصل بالأمور إلى أسوأ حالاتها وليس إلى الأفضل وتفاجئ الولايات المتحدة بمواجهة مشاكل جديدة وخطيرة في منطقة تحوي ٦٠٪ من مخزون النفط في العالم و ٣٧٪ من الغاز الطبيعي. حتى إذا تفاضينا عن حقيقة هامة وهي ما فعلته الولايات المتحدة في العراق ومسئوليتها عن إذلال ما يقرب من ٢٨ مليون عراقي أذلتهم ودمرت بنية دولتهم الأساسية فليس هناك استراتيجية تؤيد إخلاء السلطة بالعنف في منطقة ذات خطورة بالغة بالفعل. وإذا صح القول فإن ما حدث ما هو إلا تخلي عن

المسئولية الأخلاقية وتجاهل المصلحة القومية. كما أن هذا التطور ينطوي على نتائج خطيرة تهدد العراق ووحدته الإقليمية ومستقبل شعبه وأمنه واستقراره، ولعل أهم ما يمكن أن ينطوي على تقسيم العراق ما يلي:

١- إنهاء العراق التاريخي، الذي كان يقوم على حكومة مركزية قوية تخضع لها محافظات متعددة، من الشمال إلى الجنوب، وإقامة عراق جديد مركز القوة فيه في الأطراف، أي الفيدراليات الثلاثة، وليس الحكومة المركزية التي ستصبح ضعيفة وهامشية لأول مرة في تاريخ العراق.

٢- إنهاء فكرة الجيش الوطني المركزي وبيروز الجيوش الفيدرالية الخاضعة للحكومات الفيدرالية وليس للحكومة المركزية، التي سيكون لديها جيش هو في الواقع شرطة لا أكثر، وبذلك ينحط وضع العراق الإقليمي والدولي إلى مستوى كانتونات ترتبط برياط شكلي، ولا تشكل قوة موحدة تعكس وزن العراق الكلي.

٣- فرض حروب مستمرة بين الفيدراليات الثلاث، نتيجة وضع الثروة النفطية ضمن الفيدرالية الكردية في الشمال، وهذا هو الدافع الأكبر للإصرار الكردي على ضم كركوك، وضمن الفيدرالية الأخرى في الجنوب، وحرمان الوسط من الثروات الوطنية التي ستحسب على أنها كردية في الشمال وصفوية في الجنوب، مع أنها كانت تخضع للسلطة المركزية وتصرف حسب الحاجات الوطنية العامة وليس حاجة المنطقة الثرية. وحتى لو تم تخصيص جزء من الثروة لفيدرالية الوسط فإنها حصة لا تكفي لسد جزء بسيط من الاحتياجات الموجودة.

إن فكرة تقسيم العراق خطيرة بكل المقاييس، وسوف تكون لها تداعيات داخلية وإقليمية بل ودولية خطيرة، سوف تطول المصالح الأمريكية في المقام الأول، ومن ثم على الولايات المتحدة أن تجد إجابة محددة للسؤال التالي: أي السيناريوهات يمكن أن تنفذها الولايات المتحدة لحماية مصالحها، أو على الأقل تجنب التداعيات السلبية لتقسيم العراق؟

الصهيوي مسيحيون داعمون أقوياء لإسرائيل

■ عباس كاردان ■ راهبرد (الاستراتيجية) ٢٠٠٦/٢/١٥

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهاتها إزاء إيران؟
أولاً: اعتقاد خاطئ:

خلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠، تطلع الجميع إلى الخيارات المقدمة من جانب كل مرشح لرئاسة الجمهورية خصوصاً فيما يتعلق بالحقائب الوزارية، وكانت الغالبية تعتقد أنه في حالة فوز بوش، ستقل نسبة الضغوط على إيران للأسباب التي سبق ذكرها، ومن ضمن العوامل التي ساقها بعض هؤلاء والتي سيتم بحثها خلال هذه الدراسة، عدم وجود اليهود بفاعلية في فريق بوش مقارنة بفريق آل جور الذي كان معظمه من اليهود وعلى رأسهم نائبه جوزيف ليبيرمن.

وللرد على هذا الاعتقاد الذي ثبت أنه خطأ يجب القول أنه بالرغم من قلة اليهود في إدارة بوش فإن سبب دعم الإدارات الأمريكية لإسرائيل ليس له علاقة بوجود أو عدم وجود اليهود، بل يجدر القول أن هذا الدعم يأتي على خلفية الضغوط والإجراءات التي مارسها الصهيونيين وقد كان لهم وجود مؤثر وفعال في إدارة بوش.

بدون شك أن الهدف من ذلك ليس التقليل من شأن اللوبي اليهودي والمنظمات اليهودية الكبرى وعلى رأسها لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)، أو من شأن نسبة تصويت اليهود في الانتخابات، فدورهم أيضاً له أهميته بالطبع ولكن الباعث على استمرار سياسة الانسجام بين الولايات المتحدة وإسرائيل مرتبط بدور وفكر الصهيونيين بما فيهم المحافظين المسيحيين واليمين المسيحي.

وبالرغم من أن معظم اليهود من الديمقراطيين فإن الجمهوريين أكثر دعماً لإسرائيل. وبالرغم من أن معظم

عندما فاز جورج بوش مرشح الحزب الجمهوري في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠، تزايدت التوقعات المتفائلة بشأن مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية، فقد تم انتخاب بوش من الحزب الجمهوري ومن ولاية تكساس الغنية بالنفط التي تربطها علاقات وطيدة بالشركات النفطية، وقد توقع المحللون إنهاء العقوبات الأمريكية ضد إيران. في هذا الإطار تم اختيار ديك تشيني نائباً للرئيس في الإدارة الجديدة، حيث كان يعمل في شركة "هالبرتون" للخدمات النفطية والتي مارست نشاطاتها في إيران بالرغم من العقوبات الأمريكية.

بناءً عليه يمكن القول إن فريقاً موالياً لإيران قد استقر داخل البيت الأبيض، لكن على العكس فقد أثبت التاريخ أن رئاسة بوش للولايات المتحدة لم تسهم في دفع العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى الأمام، وخلال عدة أشهر بعد تولي المحافظين الجدد الإدارة الأمريكية توالى الأصوات المحيطة لطهران خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وفي إطار توضيح أسباب تزايد العداء الأمريكي تجاه إيران أشار المحللون إلى نفوذ إسرائيل وسياسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل.

لكن ولاعتبارات عدة، يمكن القول أن السبب في تزايد العداء الأمريكي لإيران، ليس التنظيمات واللوبي اليهودي إنما هو الحركة الصهيونية المسيحية التي تزايد نفوذها داخل إدارة بوش ومن خلال اتحادها مع المحافظين الجدد، والتي أبدت دعماً قوياً لإسرائيل وفاقمت من عداء الولايات المتحدة الأمريكية لأعداء إسرائيل.

فما هي طبيعة الحركة الصهيونية، وكيف وصلت إلى السلطة، وما هي رؤيتها الأيديولوجية، وكيف تؤثر على

اليهود لا يعيشون في المناطق الجنوبية فإن الجنوب أكثر دعماً لإسرائيل.

في هذا السياق ثمة حقائق عدة ينبغي أخذها في الاعتبار

١- تبلغ نسبة يهود الولايات المتحدة الأمريكية ممن لهم حق التصويت أقل من ٣٪، في حين تبلغ نسبة اليمين المسيحي من ١٢-١٥٪ من المصوتين وهذا الرقم تجاوز ٣٠٪ بالنسبة للمسيحيين الإنجليين.

٢- إن ٧٩٪ من اليهود صوتوا لمصلحة آل جور، بينما صوت ٨٠٪ من المحافظين المسيحيين لمصلحة بوش.

٣- طبقاً لاستطلاعات الرأي فإن ٧٧٪ من المحافظين المسيحيين يدعمون إسرائيل.

٤- إن لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) لا تعتبر منظمة ضخمة بما لديها من ٥٠ ألف عضو في مقابل تنظيم الائتلاف المسيحي (التابع لليمين المسيحي) الذي يضم ٢ مليون عضو.

٥- إن الأعضاء اليهود بالكونجرس، معظمهم ديمقراطيون، في حين يتأتى الدعم لإسرائيل من جانب أعضاء الكونجرس المسيحيين ومعظمهم من الجمهوريين تقريباً.

في الواقع تخطى عدد الصهيونيين في الكونجرس أعداد الصهاينة اليهود، مع كل هذا، لا يمكن اعتبار أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ناتج عن وجود اليهود واللوبي اليهودي أو المنظمات اليهودية بنسبة ١٠٠٪، خاصة أن النواب الديمقراطيين بالكونجرس أصبحوا الآن أقلية وفريق بوش أيضاً لا يتمتع بنسبة كبيرة من حيث وجود اليهود مقارنة بإدارة كلينتون.

في إدارة كلينتون تم تخصيص حوالي ٦٤ منصباً مهماً ورئيسياً لليهود، على النحو التالي:

مادلين أولبرايت وزير الخارجية، وروبرت روبين وزير المالية، ووليام كوهين وزير الدفاع، ودون جيلمن وزير الزراعة، وجورج تينيت رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية، وصامويل برجر، مستشار الأمن القومي، واون ليبرمن واستيوارت ايزنستان مستشارا وزير الخارجية، وشارلين بارشفسكي الممثل التجاري الأمريكي، وجوئل كلين مساعد المدير العام وجون اسبرلينج عضو اللجنة الاقتصادية القومية، وبيتر تارنوف مساعد وزير الخارجية، وأكيس ريولين، المستشار الاقتصادي، وجانت بلن رئيس اللجنة الاقتصادية القومية، ورام أمانويل المستشار السياسي، وداغ سونسك مستشار رئيس الجمهورية، وجيم استينبرج مساعد مستشار الأمن

القومي، وجي فوتليك وسيط التجمع اليهودي، وروبرت ناش رئيس موظفي البيت الأبيض، وتشين شريون وكيل رئيس الجمهورية، وروبرت بورستين منسق علاقات رئيس الجمهورية، وجف الر مستشار كلينتون الخاص، وريتشارد فينبرج مستشار وزير شئون المؤثرين، واستيوكلر مستشار البيت الأبيض، ورون كلين مستشار وزير التربية والتعليم، ومادلين كين مسئول الاتصالات، ومارجارت هامبورج مدير المؤتمرات الصحفية، وصامويل لويز موظف بمجلس الأمن القومي، وآلان جرينسبن رئيس البنك المركزي، وجيمس روبين مستشار وزير الخارجية، وديفيد ليبنتون مساعد وزير المالية، ولابي برور مستشار رئيس الجمهورية الخاص، وريتشارد هلبروك المندوب الخاص في الناتو، وكنت ايغل رئيس التأمين الاجتماعي، ومارك بن مستشار رئيس الجمهورية لشئون الانتخابات، ودينيس روس، الموفد الخاص في الشرق الأوسط، والن بلايندر نائب البنك المركزي، ون كلين رئيس موظفي مستشارية الرئيس.

كما كان في عهد كلينتون سفراء يهود في ٢٣ دولة بالعالم هي: ألمانيا، وفرنسا، وهولندا والدانمارك، والمجر، ورومانيا، وبلجيكا، وبلاروسيا، وجنوب أفريقيا، والهند، وتركيا، ونيوزيلاندا، ومصر، والسودان، والمغرب، وسنغافورة، وزامبيا، والبرازيل، وبوليفيا، والمكسيك، وكوبا، والنرويج، وسويسرا.

وفي حالة إذا اعتبرنا أن ٤٥ شخصاً فقط من بين ٦٤ يهودياً حصلوا على مناصب رفيعة المستوى في إدارة كلينتون، فإن اليهود بذلك قد حصلوا على ٤٢٪ من مجمل مناصب إدارة كلينتون، في حين أنهم يمثلون ٢٪ فقط من المجتمع الأمريكي.

في الوقت نفسه، صوت اليهود في انتخابات عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٤ لمصلحة بوش بنسبة ١٩٪ و ٢٤٪ على الترتيب (كانت لمصلحة آل جور وجون كيري، مرشحي الديمقراطيين ٧٩٪ و ٧٦٪)، وبناءً عليه لا يعتبر بوش نفسه مديناً لليهود حتى يبارك دعم اليهود الأمريكيين لإسرائيل على هذا النحو.

لهذا فإن الإجابة يجب أن تكون على منحنى آخر وفي إطار الحركة الصهيونية المسيحية وارتباطها بالمحافظين الجدد.

ثانياً: الصهيونية المسيحية:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، قامت عدة جماعات أمريكية بتشكيل ائتلافات ومنظمات وهيئات عديدة في إطار المجتمع المدني، بهدف إعادة التنظيم داخل المجتمع

الخاضع لرقابة الكنيسة البروتستانتية، وكان على رأسها منظمة الأغلبية الأخلاقية بقيادة جرى فالول، والائتلاف القومى الإنجيلى و... وقد اختار هؤلاء اليمينيون كخطوة أولى قطاع وسائل الإعلام والثقافة من أجل بسط نفوذهم وهيمنتهم.

ولقد تمكنوا من تحقيق نمو ضخيم بالاهتمام، كان من نتائجه، ظهور تيار قوى ومؤثر داخل المذهب البروتستانتي هذا التيار المتشدد عُرف باسم "الصهيونية المسيحية" الذى تولى زعامته القس بـ رابرتسون، كما عُرف هذا التيار داخل الولايات المتحدة الأمريكية باسم الائتلاف المسيحى ودخل فى عضويته مليوناً شخص، وللتعرف على المزيد من هذا التيار العقائدى، تنبغى الإشارة إلى بعض أقوال بـ رابرتسون .. "إن إسرائيل هى العاصمة المعنوية للعالم، وهذا هو المكان الذى ذكره الله فى العهد القديم بوصفه مركز الأرض ... فى هذا المكان لا يوجد شئ باسم الحكومة الفلسطينية، ونحن الآن فى اتجاه لا يحيد عن النص المقدس، إذا تخلينا عن دعم إسرائيل فإن الله لن يحب الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا تصدينا لإرادة الله ودمرنا تعاليمه، سنقع فى دوامة سحيقة، خارطة الطريق تم صياغتها من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا وهم جميعاً أعداء إسرائيل، فإذا اتحدنا مع أعداء إسرائيل فإننا بذلك نتخذ قراراً ضد مشيئة الله".

هذا القس المتعصب والمتشدد فى موقف آخر كان يتباهى بوجوده إلى جانب شارون فى هجومه على جنين، كما يتمتع بنفوذ لافـت داخل مؤسسات إعلامية كبرى مثل فاكس نيوز و"إن بى سى". و"سى إن. إن"، فى هذا الإطار وصف جرى فالول رئيس جماعة الأغلبية الأخلاقية رسول الإسلام والمسلمين بأنه من أنصار الحرب والعنف، واصفاً تعاطف الله مع الأمريكيين بأنه السبب فى تعاطف الولايات المتحدة مع اليهود واتخاذها قرار التصدى لجبهة المسلمين وبقاى المعارضين، وقد صرح قائلاً: "إذا تخلينا عن دعم إسرائيل فإننا بذلك نفقد أهميتنا عند الله"، لهذا عندما طالب بوش إسرائيل منذ عدة أشهر بالانسحاب من مدن الضفة الغربية من أجل استقرار الأوضاع، كتب فالول والعديد من أنصاره رسالة اعتراضية للبيت الأبيض، تحذر الحكومة صراحة من مغبة هذا الفعل، وكان نتيجة رد الفعل العنيف هذا، أن تراجعت حكومة بوش عن موقفها.

فى هذا الإطار ورد فى كتاب لفالول بعنوان "اسمعى يا أمريكا" ما يلى: "يؤمن المسيحيون فى الولايات المتحدة

الأمريكية، بأن الإنجيل أفضل صديق للأمة الإسرائيلية"، وعندما تأسست منظمة الأغلبية الأخلاقية فى عام ١٩٧٩، أعلن قائلاً: "نحن ندعم حكومة إسرائيل والشعب اليهودى فى كل مكان ... دعم إسرائيل أحد التعهدات الرئيسية لدى منظمة الأغلبية الأخلاقية".

وطبقاً لتوجهاتهم، لا تفعل إسرائيل أى خطأ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدولة يجب أن يكون دون قيد أو شرط، كما يؤمن قادة اليمين المسيحى بأن مصدر القوة الإسرائيلية ليس مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية وإنما هى عناية الله.

أما الصهيومسيحيون الذين لهم جذور فى الكنيسة الإنجيلية، فيعتقدون أن بعث السيد المسيح والعمل بأوامره هو السبيل الوحيد الذى يمكن من خلاله نشر مظاهر الخير فى المجتمع الأمريكى ومن ثم إنقاذ هذه الدولة من الوضع الراهن، وتلك الجماعة التى تعتبر أن إنقاذ المجتمع الأمريكى منوط بدعم هذه الدولة لإسرائيل، تؤمن بضرورة الإعداد لمقدمات ظهور السيد المسيح فى بيت المقدس وفى المسجد الأقصى وبأن إسرائيل لها دور مهم فى تحقيق آمالهم فى ظهور السيد المسيح.

يرى الصهيومسيحيون أن الأسلمة، واتساع هوة الخلاف مع العالم الإسلامى وتزايد التوتر بين المسلمين واليهود والمسيحيين، ضمن الأحداث التى يجب وقوعها قبل ظهور المسيح، على هذا النحو فإن حكومة إسرائيل والأفكار الصهيونية، يمكن أن تساعد الصهيومسيحيين حتى إذا ما نشبت الحرب بين المسلمين واليهود (فى المستقبل) وأعقبها تدمير المسجد الأقصى على يد الإسرائيليين، كانت بذلك دعامة قوية للتقريب بين الصهاينة المسيحيين والصهاينة اليهود.

يرى الصهيومسيحيون، أن المسلمين هم العدو المشترك لليهود والمسيحيين، وأنه من الضرورى تصعيد وتيرة الخلافات بين المسلمين واليهود، وفى هذا الاتجاه يمكن اعتبار أن عدم معارضة الولايات المتحدة لإسرائيل بشأن عمليات الإبادة الجماعية للفلسطينيين بالإضافة إلى تزويد هذا النظام بالأسلحة النووية والأسلحة التقديرية المتطورة، ناتج إلى حد كبير عن العقيدة الأصولية البروتستانتية.

وترى هذه الجماعة أيضاً أنه لا يجب السماح بتحويل الحكومات الإسلامية فى إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها إلى قوى إقليمية متفوقة، حتى لا تتمكن من توسيع نطاق المعتقدات الإسلامية فى المنطقة

والعالم. من ناحية أخرى نجد أن الصراع بين الخير والشر واندلاع حرب نووية بين المسلمين واليهود في المنطقة الواقعة بشمال فلسطين والتي يطلقون عليها هرمجدون، من أهم الأسس العقائدية للصهيونيين بوصفها مقدمة لظهور المسيح مرة أخرى، يسعون إلى تحويل الأراضي الإسرائيلية إلى أماكن مقدسة، كما ورد في هذه العقيدة أن تأسس إسرائيل الجديدة واستقرار اليهود مرة أخرى في أرض الميعاد (من النيل إلى الفرات) عامل رئيسي لظهور المسيح. طبقاً لهذه العقيدة يرى الأصوليون البروتستانت أن لإسرائيل بوصفها المنفذ للإرادة الإلهية، الحق في القيام بأي عمل من شأنه احتلال أرض الميعاد وهذا الفكر أسهم في تدفق الأموال والأسلحة على إسرائيل.

من هذا المنطلق يحاول القساوسة البروتستانت، إقناع الناس بالسعى وراء الحرب بدلاً من السلام، ويرون أن على الناس أن يستعدوا جيداً للحرب الأخيرة التي ستمهد لظهور المصلح، تلك الحرب الكبرى التي تتدلع في المناطق الجبلية في هرمجدون بشمال فلسطين المحتلة على شط نهر الأردن، سيقتل فيها أعداد كبيرة وتكون معركة قوية بين المسلمين واليهود.

يرى هؤلاء أيضاً أن مطالب الحكومة الإسرائيلية تمثل في الواقع مطالب المسيح وأن مباحثات السلام في الشرق الأوسط ليست ذات جدوى.

من هذا المنطلق يوجد اتحاد وتنسيق كامل بين الصهاينة اليهود والصهاينة المسيحيين.

يقول جرى فالول الذي أصبح ضمن مستشاري جورج بوش:

"أي شخص يتصدى لإسرائيل، يعارض مشيئة الله، إسرائيل الأرض المقدسة واليهودية هي القومية التي تحالف معها الله". في هذا الإطار كان من أهم مظاهر دعمهم لإسرائيل، المؤتمر الذي عُقد من جانب الائتلاف المسيحي بهدف دعم إسرائيل، وحضرته شخصيات مهمة مثل ديك أرامي، زعيم الأغلبية في مجلس النواب، والسيناتور جسي هلمز، الرئيس الأسبق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وأيهود أولمرت محافظ أورشليم (القدس) وبنيامين نتانيا هو، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق.

إن دعم اليمين المسيحي لإسرائيل له أشكال عديدة، منها اللوبي في الكونجرس والإدارة، والذي يسعى لاتخاذ سياسات داعمة لإسرائيل وللتدخل في تفاصيل السياسة الخارجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية ولتأمين رأس

المال اللازم لنقل اليهود من شتى أرجاء العالم إلى إسرائيل، وقد أوصى أحد اليهود المعروفين بعلاقتهم وصلتهم بدور اليمين المسيحي وتأثيره على السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط إسرائيل بمضاعفة استثماراتها في اتجاه اليمين المسيحي مؤكداً، أن إسرائيل ستضل الطريق إذا ما اعتمدت فقط على اللوبي والمنظمات اليهودية.

ثالثاً: المحافظون الجدد:

المحافظون الجدد هم أول جماعة صغيرة، يشكل المفكرون اليهود الليبراليون الجزء الأكبر منها. وتلك الجماعة ذات الجذور اليسارية، نشأت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ومع ذلك عارضت لاحقاً تزايد الرؤى اليسارية داخل المجتمع الأمريكي.

في عقد الثمانينيات أصبح هؤلاء المحافظون الجدد، جمهوريين، ولكن نشاطاتهم اكتملت ملامحها في عهد ريجان ثم في عقد التسعينيات بعد ريجان وخلال عقد التسعينيات، لم يكن هؤلاء الأفراد نشاط ملحوظ ولكن مع تولى جورج بوش الابن السلطة وهجمات الحادي عشر من سبتمبر، توافرت الإمكانيات اللازمة لنمو وتفعيل رؤيتهم المحافظة، لقد تميز هؤلاء الأشخاص عن الليبراليين في مجال السياسة الخارجية أكثر من أي مجال آخر، حيث يأمل المحافظون الجدد في عالم تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى بلا منازع، ويعتقدون أن الولايات المتحدة مكلفة بلعب دور "المهيمن العالمي حسن النية في العالم"، وأن عليها القيام بدور الحكومات العاجزة التي لا تستطيع تأدية مسؤولياتها تجاه شعوبها، ويرى المحافظون الجدد كذلك أن على الولايات المتحدة استغلال قوتها التي لا ينازعها فيها أحد، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في شتى أرجاء العالم، في حين يتحدثون عن ظهور الإمبراطورية الأمريكية ويؤمنون بأن الوضع العالمي الراهن، أصبح على نحو خطير، لا تستطيع فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الانتظار حتى تطالها التهديدات وإنما يجب عليها، القيام بإجراء استباقي بدلاً من التأني ويرى معظم المحافظين الجدد أن الولايات المتحدة، عانت وتضررت، من خلال عدم إنفاقها على النحو المطلوب في شؤونها العسكرية والدفاعية ضد التهديدات.

حيث كان صدام حسين أحد هذه التهديدات في ظنهم. فقد طالب المحافظون الجدد منذ حرب الخليج (الفارسي) الأولى مراراً، بتدمير صدام حسين، في حين طالب معظم المحافظين، بدعم أمريكي غير مشروط

لإسرائيل، بوصفها الممثل الأوحى للديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط، ويطالب المحافظون الجدد كذلك، بتغيير الحكومات غير الديمقراطية فى الشرق الأوسط واستبدالها بحكومات ديمقراطية، معتقدين، أن الولايات المتحدة، تعيق نفسها دون داعى بحجة الأمم المتحدة.

ويعتبر فريق إدارة بوش حالياً، أن رئيسه هو مبعوث الله، أختير من أجل قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بوش أيضاً يعتقد أنه كذلك ويقول إن الله قد اختاره لرئاسة الولايات المتحدة، فقبل انتخاب بوش رئيساً للجمهورية، دعا زعيم الإنجيليين بتكساس، وقال له: "لقد وهبت حياتى للمسيح وأشعر حالياً أن الله يريد منى أن أكون رئيساً للولايات المتحدة" لقد سعى المحافظون الجدد لإنشاء منظمة خاصة غير حكومية أطلقوا عليها "مشروع القرن الأمريكى الجديد" فى عام ١٩٩٧، وأعلنوا خلال بيان أسس مبادئهم، وكان الموقعون على هذا البيان، شخصيات مثل جون اليوت وأدامز وجرى باور وويليام جى نيت وجب بوش وديك تشينى واليوت. آ. كوهن، وميج دكستر، وبائولا دوبريانسكى واستيوفوريز وآرون فردريك برج، وفرانسيس فوكوياما وفرانك جفنى وفرد سى. آيكل ودونالد كاجان وزلمى خليل زاده، وولفويتز ورامسفيلد، حيث أكدوا فى بيانهم تحول الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية القرن العشرين، إلى قوة عالمية بلا منازع، وطرحوا سؤالاً مفاده، هل الولايات المتحدة الأمريكية حسمت مسألة تشكيل النظام العالمى الجديد فى القرن القادم، فى إطار المبادئ التى تقبل بها وفى إطار تأمين المصالح القومية الأمريكية أم لا؟

ويعتقدون أن الحكومة الأمريكية حالياً فى ساحة السياسة الخارجية، تستفيد من مصادر وفرتها الحكومات السابقة وأن خفض الإنفاق على النواحي الدفاعية وعدم الاهتمام بآليات وضع السياسة بالإضافة إلى القيادة غير الثابتة، سيُعرض نفوذ الولايات المتحدة فى شتى أنحاء العالم إلى مصاعب متزايدة بمرور الوقت، وسيطيح بالمصالح الاقتصادية قصيرة الأمد بل والأهداف الاستراتيجية أيضاً.

وقد ورد فى هذا البيان أربعة أهداف رئيسية هى:

- ١- زيادة الميزانية العسكرية الأمريكية على النحو المطلوب من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية العالمية.
- ٢- توطيد الصلة بين الحكومة الأمريكية وحلفائها والتصدي للأنظمة التى تعادى المصالح والقيم الأمريكية.

٣- ضرورة دعم الحريات السياسية والاقتصادية خارج الحدود الأمريكية.

٤- ضرورة قيام الولايات المتحدة بالدور المنوط بها والذى لا بديل عنه من أجل الحفاظ على النظام الدولى وتدعيمه، على النحو الذى يتوافق مع الأمن والرفاهية والمبادئ الأمريكية بشكل كامل .. ويتقسيم المحافظين الجدد العالم، إلى خير وشر، اعتبروا أن رسالة الولايات المتحدة فى العصر الجديد، هى بمثابة نشر وتدعيم لمظاهر الخير، خاصة الديمقراطية وأن تصديرها إلى دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية ومنها إيران، أمر مهم وضرورى، معتقدين أن على الولايات المتحدة، اغتنام الفرصة الحالية والاستفادة من آليات الترغيب والترهيب ضد الحكومات التى لا تتفق مع الولايات المتحدة، ومن ثم نشر القيم الأمريكية فى مجتمعاتها.

هم يعتقدون كذلك أن الولايات المتحدة يمكنها فى هذا الصدد، الوصول إلى أهدافها منفردة وبدون إذن من مجلس الأمن أو حشد للرأى من القوى الأخرى.

وطبقاً لهذا الاعتقاد، تحقق الهجوم على أفغانستان واكتسبت الحرب الاستباقية أهمية قصوى فى استراتيجية إدارة بوش. وبهجوم البنتاجون على العراق واحتلال هذه الدولة، اكتملت حلقة الانفراد الأمريكى على حمائم وزارة الخارجية.

إن هذه الجماعة التى تربطها علاقات قوية مع حزب الليكود الإسرائيلى والأوساط الصهيونية، تؤمن بأن الإسلام مصدر الإرهاب فى العالم وبأن الولايات المتحدة يجب أن تصلح ثقافة المنطقة مع ما يتناسب والنماذج والقيم الغربية.

ومن الاقتراحات الأمريكية فى هذا الصدد، الاستفادة من الأساليب العسكرية وتغيير الحكومات وكذلك الاستفادة المزدوجة من الجيش والسياسة (الدبلوماسية العامة) والسعى من أجل نشر الديمقراطية (الدمقرطة). من ناحية أخرى يرى المحافظون الجدد، أن الإسلام السياسى من أهم أعداء الولايات المتحدة معتقدين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هى الممثل لهذا الفكر.

فى هذا الإطار، يعتبر الخوف من نظرية استقرار النظام الجمهورى الإسلامى وانتشار فكر الحكومة الدينية الإيرانية، من المحاور التى تمثل خطراً رئيسياً فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى (التي تم إعدادها من جانب المحافظين الجدد). لهذا فإن أفضل خيار يدعمه المحافظون الجدد، هو تغيير الحكومة الدينية بإيران أو تغيير هوية النظام خلال فترة لا تتعدى عام

٢٠٢٥، ومن ناحية أخرى يعتبر المحافظون الجدد أن خطر تحول إيران إلى قوة إقليمية بعد الإطاحة بنظام طالبان وصادام حسين، هو الخطر الأهم والمحدد بالولايات المتحدة الأمريكية وبناءً عليه يجيزون الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بالتزامن مع تفعيل الضغوط المتواصلة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

رابعاً: العلاقات بين الصهيونية المسيحية والمحافظين الجدد:

لقد بدأ تأثير التيارات الصهيونية المتشددة على السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية منذ حكومة وودرو ويلسون. وفي الوقت الذي أظهر فيه ويلسون مدى إيمانه العميق بالإنجيل، شجعه لويس برنديس على إعلان دعمه لوعده بلفور وبالرغم من أن معظم رؤساء الولايات المتحدة، بعد ويلسون كانوا على القدر نفسه من الدعم للصهيونية فإن بعض الأوضاع قيدتهم، فعلى سبيل المثال وبينما كان ويلسون صهيونياً مسيحياً إلا أنه لم يتمكن من التعبير عن معتقداته خلال فترة الحرب العالمية الأولى لأن القيام بهذا العمل، قد يؤدي الأتراك ويهدد حضور المبشرين الأمريكيين في الإمبراطورية العثمانية، كما اضطر روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية إلى التخلي ظاهرياً عن دعم اليهود من أجل الحيلولة دون انضمام العرب إلى قوات المحور.

في المقابل وبعد الحرب العالمية الثانية، تزايد اهتمام الرؤساء الأمريكيين مثل ترومان وليندن جونسون ورونالد ريغان بالقضية الفلسطينية- الإسرائيلية طبقاً لتعاليم الإنجيل وبالرغم من تعرضهم لأزمة النفط إلا أنهم قدموا دعماً صريحاً لإسرائيل.

بالرغم من ذلك لم يكن من المتصور عدم وجود أي تحفظ على دعم إسرائيل من جانب الكونجرس الذي أصدر في عام ١٩٢٢ قراراً يؤيد وعد بلفور، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لم يعمل مطلقاً ضد القرار. كذلك وخلال الحرب العالمية الثانية وعندما سعى روزفلت ووزارة الخارجية الأمريكية، للحفاظ على العرب في صفهم، دائماً ما أصدر الكونجرس قرارات داعمة لإسرائيل مطالباً بدعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. في الوقت ذاته عرض الكونجرس مشروع قرار يطلب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

على كل حال يمكن ملاحظة التدخل الديني في سياسات الحكومة الأمريكية بوضوح خلال رئاسة بوش

الابن الذي اعتبر أن اجتياحه للعالم الإسلامي تكليف ديني من الله لتحرير العالم من يد الشيطان وقوى الشر، فاستخدام عبارة بدء الحرب الصليبية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خير دليل على هذه المزاعم. من ناحية أخرى يرى البعض أن حكومة بوش تميزت بوجود علاقة قوية بين تيار المحافظين الجدد والتيار المسيحي الأصولي، فتجد أن اشكروفت يمثل المسيحيين الأصوليين في حكومة بوش من خلال منصب وزارة العدل في حين يمثل المحافظون الجدد أحد شخصياتهم البارزة في منصب وزير استشاري في الشؤون الدفاعية وهو "بول وولفويتز".

وبينما قام اشكروفت بالتدريس في جامعة باب جونز بكاليفورنيا، وهي جامعة أصولية بروتستانتية يمكن اعتبار أن وولفويتز اليهودي، أحد المظاهر الناتجة عن جامعات العلوم الشرقية الأمريكية.

وفي هذا الإطار نقل عن اشكروفت قوله أن المسلمين ضد المسيح ويجب إبادتهم في حرب هرمجدون بينما قال بوش: "تتمتع الولايات المتحدة وإسرائيل بصداقة خاصة. وفي الواقع فإن علاقتهما أقوى من الصداقة، فهما بمثابة أخوة في أسرة ديمقراطية ودعمي لإسرائيل غير مشروط بنتائج عملية سلام الشرق الأوسط. فالعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية أسمى من مسيرة السلام، وعلى أعداء إسرائيل أن يتفهموا طبيعة هذه العلاقة الخاصة التي ستستمر في حكومتى، حتى وإن عجزوا عن تحقيق سلام حقيقي مع إسرائيل ... يفصل بين إسرائيل وصادام حسين ٢٥٠ ميلاً فقط ويمكن للعراق استهداف الأراضي الإسرائيلية بصواريخ سكود في غضون ١٢ دقيقة، لذلك فقد عكست حرب الخليج مدى خطر هذا النظام الفاشي على عضو من الأسرة الديمقراطية، فمن الذي يستطيع نسيان صورة ملايين الإسرائيليين الذين ارتدوا على وجوههم أقنعة الغاز؟ .. بينما نشاهد الآن حبس ١٢ يهودياً في إيران".

مازال الصهيونيين يسعون لتحقيق أهداف القرن الـ ١٩ ولكنهم يقومون بتفعيل أيديولوجياتهم مع ما يتناسب مع الاتجاهات المعاصرة، فهم يحاولون من خلال استغلال التلفزيون والراديو والصحف وكتب التاريخ، توسيع نطاق ادعائهم بشأن القومية اليهودية ولجذب الدعم الأمريكي لإسرائيل. لا يجب في الوقت الراهن اعتبار أن الصهيونيين جماعاً هامشية، فهم يطلقون على أنفسهم المحافظين المسيحيين، ويعتبرون أن الإنجيل كلامهم، ويؤمنون بتنبؤات الإنجيل وأن نهاية

العالم قد أوشكت، كما أنهم يمثلون ٢٠٪ من الشعب الأمريكي، ويشكلون النواة الرئيسية الداعمة والمصوتة لمصلحة الجمهوريين، قد أظهروا قوتهم خلال انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ والجماعات التي تمثل الصهيونيين عن:

أ- الائتلاف المسيحي الأمريكي بزعامة بترابرسون، وهو الشخص الذي وصف المسلمين بأنهم أظف من النازي، معتبراً أن مسيرة سلام الشرق الأوسط مضيعة للوقت وذلك في نوفمبر ٢٠٠٢ خلال برنامج في الشبكة التليفزيونية المسيحية التي تبث في أكثر من ١٨٠ دولة.

ب- الأغلبية الأخلاقية بزعامة جري فالول، الذي وصف النبي محمد (ص) بالإرهابي في أكتوبر من عام ٢٠٠٢.

ج- ائتلاف الاتحاد القومي لإسرائيل وهو لوبي قوى مدعوم من جانب الصهيونيين وله علاقات واتصالات مع المنظمات الفكرية التابعة لحكومة بوش.

د- المنتدى الديني برئاسة آدمك آرتر والذي يُعرف بالأب الروحي لليمين الديني المعاصر.

جميع هذه الجماعات نشطت تقريباً بعد الحرب الإسرائيلية - العربية عام ١٩٦٧، فبعد أن انتصرت إسرائيل في الحرب، آمنت هذه الجماعات بأن النصر جاء من عند الله وبأن هذه الخطوة العظيمة كانت في سبيل تحقيق نبوءة الإنجيل ولجميعها مواقف متشددة إزاء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ودائماً تحذر بوش من أن أي ضغط يمارس ضد إسرائيل من أجل إيجاد سلام عادل، سيواجه بعدم دعم من جانبها للحزب الجمهوري، لهذا فهي جماعات تعرقل أي سعى من الحكومة الأمريكية من أجل إيجاد حكومة فلسطينية مستقلة أو تبني لمبدأ الأرض مقابل السلام. تلك الجماعات تدعم أيضاً، التطهير العرقي في فلسطين باسم المسيح.

من بين هؤلاء الصهاينة (يهود أو غير يهود) المحافظون الجدد الذين يشكلون فريق مستشاري بوش مثل، ديك تشيني نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز وداجلاس فيث وفي الواقع يمكن اعتبار أن هذه القضية بمثابة اتحاد بين قادة المحافظين الجدد بالحكومة والحركة الصهيونية مسيحية، وفي الوقت نفسه يجب إثبات أن تلك الشخصيات والجماعات تؤمن بأن الولايات المتحدة مكلفة بإعادة تشكيل العالم طبقاً لمصالحهم.

في واقع الأمر فإن المحافظين الجدد أنفسهم، هم الذين يدعمون إسرائيل إلى جانب الائتلاف المسيحي وكلاهما طرح مفهوم محور الشر وتباً ببرنامج الهجوم على العراق.

وكان التحدي الذي واجهه الرجل الثالث في القادة غير العسكريين بالجيش الأمريكي، هو تنظيم نهج منطقي لمهاجمة العراق. في هذا الإطار، بدأ المؤيدون لأيديولوجية البنتاجون برنامجاً تخطيطياً من أجل توسيع نطاق الحرب على الإرهاب حتى لا تتوقف عند بغداد وحدها وإنما تنتهي بدمشق وطهران، وقد حدث تعاون بين "لورنس فرانكلين" أحد مساعدي فيث في مجال وضع السياسات الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط، وبين بعض المسؤولين الإسرائيليين حيث تم الكشف عن نقل مستندات سرية منه إلى لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم "إيباك" ويقال أنه نقل إلى إسرائيل مستندات سرية منها مذكرة استراتيجية الأمن القومي للبيت الأبيض والتي تم صياغتها في مكتب فيث، حيث أوصى فيها الأخير، كبار المسؤولين بالولايات المتحدة، باتخاذ استراتيجية أمن قومي هجومية ضد إيران.

عملية التجسس سألقة الذكر، عكست مدى تبني الأيديولوجيين من المحافظين الجدد، للسياسات الأمريكية إزاء الشرق الأوسط وهي سياسات توظف بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب "فيث" المسألة الثانية أن نهج البيت الأبيض إزاء الشرق الأوسط متفق بشكل لا يمكن إنكاره مع المتشددين الإسرائيليين ممن تربطهم علاقات قوية مع المحافظين الجدد.

إن خطوات فيث في اتجاه هيكلية السياسات الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، عكست عملياً، مدى التوافق بين نهج المتشددين الإسرائيليين وشبكة المؤسسات البحثية والواضحة للسياسات، التابعة للمحافظين الجدد وجماعات الضغط ومراكز التفكير الحكومية والشبه حكومية.

هذه الشبكة من المؤسسات والهيئات، تشمل: مؤسسة شئون الأمن القومي JNSA، ومؤسسة الدراسات السياسية المتقدمة ASPS ومركز وضع السياسات الأمنية CSP ومؤسسة الصهاينة الأمريكيين ZOS، حيث حظى فيث في السابق، بعلاقات قوية معها أو ربما مازال عضواً بها. من ناحية أخرى وفي الأشهر الأخيرة قام المحافظون الجدد في البنتاجون بإنشاء هيئة استخباراتية أطلقوا

عليها "مكتب العمليات الخاصة"، وذلك بالاعتماد على CIA ووزارة الخارجية الأمريكية أو حتى وكالة الاستخبارات الدفاعية بالجيش الأمريكي، من أجل الحصول على معلومات خاصة بعلاقات العراق المحتملة مع الإرهابيين الدوليين ومسألة تطوير أسلحة الدمار الشامل.

في مكتب فيث الذي لا يملك أى إمكانية لجمع المعلومات، تم الاعتماد على معلومات مصطنعة ومزيفة في معظمها، حيث وردت من جانب المؤتمر الوطنى العراقى بزعامة أحمدى الجلبى، وهو من قادة المعارضة العراقية النازحين عام ١٩٩٨ بموافقة الكونجرس على القانون المعروف باسم "قانون الحرية العراقية" المدعوم من المحافظين الجدد، تم الأخذ فى الاعتبار إمكانية تأمين نفقات المؤتمر الوطنى العراقى من الميزانية بهدف الإعداد للإطاحة بنظام صدام.

خلال تلك الفترة توافد الجلبى مراراً بالإضافة إلى كبار المسؤولين بالمؤتمر الوطنى العراقى، على مكتب فيث، فى الوقت الذى توافد فيه كبار المسؤولين الإسرائيليين على هذا المكتب ومنهم جنرالات الجيش الإسرائيلى. فقد كان المتشددون الإسرائيليون على شاكلة المحافظين الأمريكيين، يؤمنون بأن الأمن الإسرائيلى طويل الأمد لن يتم إلا من خلال إجراء تغييرات جذرية فى الهيكل السياسى بالشرق الأوسط عن طريق القوة العسكرية الأمريكية بوصفها أكبر قوة فى العالم وحليف إسرائيل. الآن وبعد مرور نحو أربعة أعوام على إنشاء مكتب وضع السياسات الخارجية التابع لفيث الذى تقدم بمعلومات غامضة ومغلوبة ساهمت فى توجيه الحرب ضد العراق، بات من الواضح أنهم عندما تبناوا استراتيجية الأمن القومى السرية التى استهدفت الإطاحة بصدام حسين كان لهم هدف آخر مفاده تغيير النظام فى إيران.

هذه الاستراتيجية اعتمدت فى المقام الأول على الهجمات العسكرية المعروفة بالهجمات الاستباقية سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل ومن ثم دعم الجماعات المناهضة للثورة.

فقد قام مكتب فيث على مدى السنوات الثلاث الماضية بعقد لقاءات سرية فى واشنطن وباريس وروما، ضمت مسئولين بمكتب برنامج التخطيط ومستشارى هذا المكتب مثل فرانكلين، دهارولد راد ومايكل لدين بالإضافة إلى خبراء التسليح الإيرانى السابقين وأنصار ايبك ومسئولى الاستخبارات

الإيطالية والإسرائيلية.

جدير بالذكر أن فرانكلين خبير الشئون الإيرانية، الذى انتقل من وكالة الاستخبارات الدفاعية إلى مكتب برنامج التخطيط بقيادة فيث، قد التقى مراراً مع ناثور حيلون رئيس القسم السياسى بالسفارة الإسرائيلية فى واشنطن، وطبقاً لتصريحات أحد عملاء الـ CIA، اقترح فرانكلين خلال أحد هذه اللقاءات، نقل المذكرة الخاصة بنهج الأمن القومى التابعة للبيت الأبيض إزاء إيران، إلى الجانب الإسرائيلى.

أما "لدين" الذى يعد أحد محاور التوجهات المحافظة الجديدة فى الولايات المتحدة ومن أبرز الداعمين لتغيير النظام فى إيران، فقد نقل عنه تصريح مفاده أن معظم المسئولين بالبنتاجون يفضلون المواجهة مع إيران على إجراء ثورة ديمقراطية فى إيران.

فى بداية عام ٢٠٠٢ أنشأ "لدين" ومعه "موريس أميتاى" المدير الأسبق لـ "ايبك" ومستشار مركز وضع السياسات الأمنية ((CSP)، مؤسسة تحت عنوان "الائتلاف من أجل الديمقراطية فى إيران" حيث كان الهدف من إنشائها تشجيع الكونجرس والحكومة على دعم مشروع تغيير النظام فى إيران.

وقد وظفت هذه المؤسسة جميع إمكانياتها من أجل الموافقة على قرار مجلس الشيوخ والكونجرس الأمريكى بتمديد العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الإسلامية، وإعلان الدعم للجماعات المناهضة للثورة.

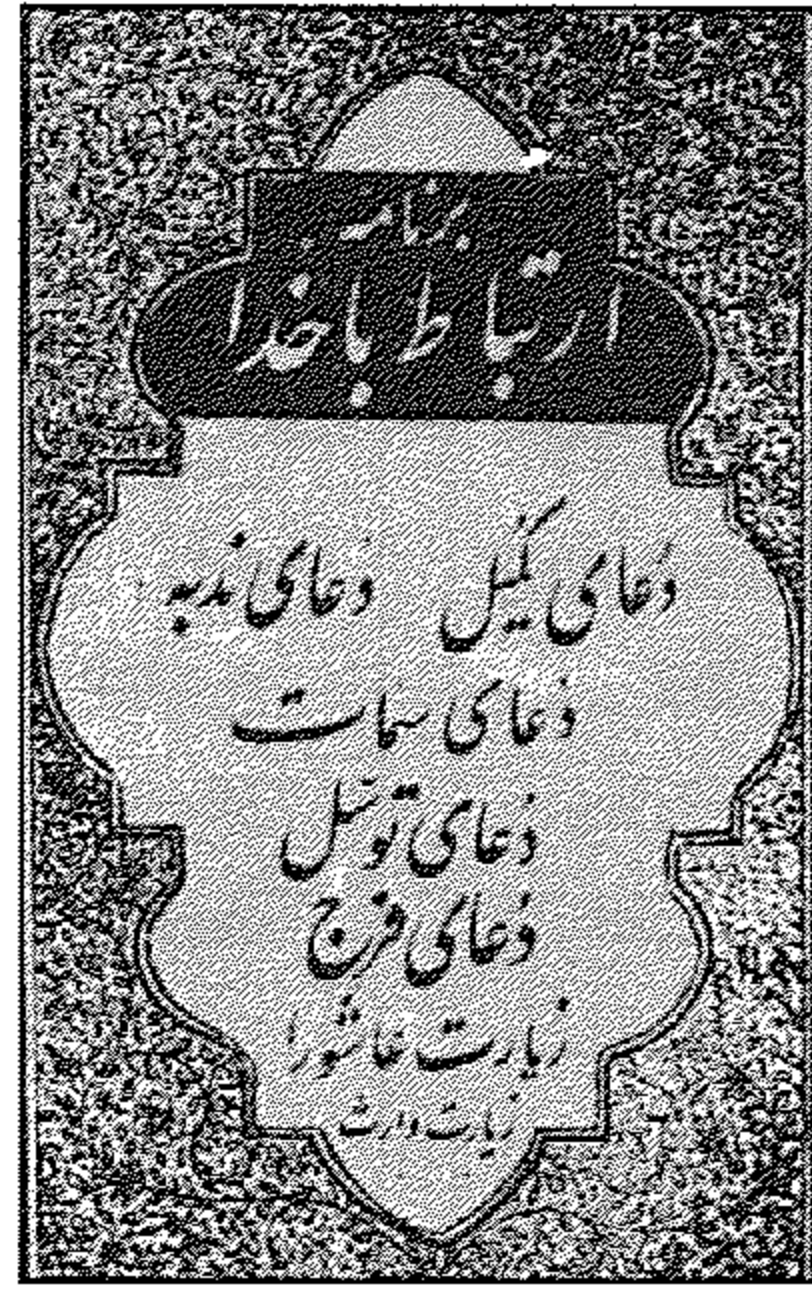
العديد من أبرز المحافظين الجدد الناشطين فى مؤسسات وضع السياسات والتنظير التابعة للمحافل السياسية المحافظة مثل ريموند تانتر من مؤسسة شئون الشرق الأدنى بواشنطن وفرانك جافنى رئيس مركز وضع السياسات الأمنية، أعضاء فى "الائتلاف من أجل الديمقراطية فى إيران" ويؤمن المحافظون الجدد بأن خير من يمثل المجتمع الإيرانى ويتولى قيادة استراتيجية تغيير النظام أشخاص مثل رضا بهلوى الذى تمكن من توطيد علاقاته بحزب الليكود الإسرائيلى المتشدد، فيقال أن ثمة صلة قوية تربط بينه وبين تنظيم المنافقين (مجاهدى خلق).

على صعيد آخر ضاعفت المؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومى والتى تم تأسيسها عام ١٩٧٦، من التعاون العسكرى والاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل وفعلت من رؤيتها تجاه إيران.

قراءة فى كتب الأدعية والزيارات الإيرانية

أ.د. يحيى داود عباس

أستاذ اللغة الفارسية وآدابها بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر



فتح أبواب الجنان والجنة الواقية من عذاب النيران، وهو مصباح المتهجدين ومقياس العابدين، وهو البلد الأمين لزوار الأعتاب المقدسة، وهدية الزائرين لمجاورى البقاع المباركة، وزاد المعاد الكامل، ومهج الدعوات للفلاح، ودستور العمل الذى يقدم كهديّة وتحية لخاتم النبيين وأئمة الدين صلوات الله عليهم أجمعين".

وكتاب مفاتيح الجنان يفتح بخمس عشرة سورة من سور القرآن الكريم، وهى:

يس - الرحمن - الواقعة - الجمعة - الملك - النبأ - الأعلى - الشمس - القدر - العاديات - الكافرين - النصر - الإخلاص - الفلق - الناس.

ثم ستة أبواب:

الباب الأول:

فى الأدعية، وهى الأدعية التى تعقب الصلوات اليومية، والأدعية الخاصة بكل يوم من أيام الأسبوع، ثم الحديث عن كيفية صلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - وأئمة الشيعة وفاطمة الزهراء. والأيام التى تزار فيها قبور الأئمة، ونصوص بعض الأدعية الشيعية المشهورة، وأشهرها: دعاء كميل - دعاء السمات - دعاء التوسل - ودعاء الفرج. ثم استغاثة بالمهدى، وخمس عشرة مناجاة مروية عن على بن الحسين، ومناجاة لعل بن أبى طالب.

الباب الثانى:

للشيعة - ومنهم الإيرانيون - أدعية، شأنهم فى ذلك شأن السنة، فالدعاء يكاد يكتنف جميع أحوال المسلم فى كل زمان ومكان. وللشيعة أدعية وأوراد كثيرة حوتها كتب زاخرة بعبارات مطولات يطلق عليها اسم الزيارات، وهى الأدعية التى تجمع بين طياتها مدحا للأئمة والثناء عليهم، وتنديداً بأعدائهم، وتوجيه السباب واللعنات لهؤلاء الأعداء، ومن هذه الكتب: مفتاح الجنان، كليات مفاتيح الجنان، وضياء الصالحين ومزار البحار.

يقول هنرى كوربان: وقد توسعت نصوص الأدعية اتساعاً هائلاً فى الإسلام الشيعى، مشكلة أدباً يحتوى على كنوز من التقوى والبيكولوجيا الدينية، ويتضمن تحيات لكل واحد من الأئمة الإثنا عشر تبعاً لتقويم سنوى وأسبوعى ويومى، ونصوصاً من الزيارات الذهنية أو الحج الروحى لمجموع الأئمة الإثنى عشر أو بالأحرى الأربعة عشر المعصومين (الأئمة الإثنا عشر والنبى محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة الزهراء)، وقلما يوجد بيت شيعى لا يتوافر فيه أحد هذه الكتب.

يقول مصحح كتاب: كليات مفاتيح الجنان (طبعة مكتبة المنشورات العلمية الإسلامية - ١٥ شعبان ١٣٨١ هـ.ق) للشيخ عباس القمى، فى المقدمة: "إن الكتاب نسخة كافية ومجموعة وافية تشتمل على أدعية وأوراد وعبادات وزيارات مشاهد، وهو مفتاح

فى فضيلة وأعمال الشهور العربية، وأفضل أيام هذه الشهور، وخاصة ليلة النصف من شعبان التى ولد فيها المهدي المنتظر، ويوم الغدير (١٨ ذو الحجة)، وليلة عاشوراء ويوم ميلاد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) فى الليلة السابعة عشرة من شهر ربيع الأول (حسب رواية الشيعة).

الباب الثالث:

فى الزيارات، وهو عبارة عن مقدمة فى آداب السفر: واختيار الأوقات المناسبة والنصائح والأدعية، ثم حديث طويل عن آداب الزيارة وكيفية الدخول والخروج وسلوك الزائر أثناء الزيارة.

ومن الآداب أيضاً: أداء صلاة الزيارة وأقلها ركعتان، وتلاوة القرآن عند الضريح وإهداء القرآن على روح المذور المقدس، وعدم رفع الصوت وقت الزيارة. ثم حديث عن إذن دخول كل حرم، وعن زيارة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفاطمة الزهراء وأئمة البقيع والإمام على بن أبى طالب وسائر الأئمة ونواب المهدي الأربعة، ثم أدعية مختلفة، وحديث عن زيارة قبور الأنبياء وأولاد وبنات الأئمة ...

أما البابان: الرابع والخامس، فهما عبارة عن أدعية وأحراز منتخبة من كتب الشيعة المشهورة مثل كتاب الكافي.

الباب السادس:

فى خواص بعض السور والآيات، وبعض الأدعية التى تقال فى المناسبات المختلفة، وبعض الاستخارات، وبعض الأدعية التى تقال وتقرأ فى حالات المسلم المختلفة.

وتوجد على حاشية كتاب مفاتيح الجنان رسالة الباقيات الصالحات فى الأدعية والصلوات المندوبات، والرسالة عبارة عن ستة أبواب وخاتمة.

ويفسر الشيعة لجوء أئمتهم إلى الدعاء، بأنهم كانوا ضحية لبطش التاريخ، وأنهم مظهر من المظالم التى كانت الرعية تعانيها، وأنهم كانوا قد حرموا الكلام نقداً وإبلاغاً ودفاعاً عن العقيدة، فكان هذا الدعاء زاخراً - من جراء ما لاقوا من عذاب وانكسار وتشكيل - بالألم والشوق والعمق والرمز والكناية والثورة المكتسحة من أجل الحق والعدل.

ويقول على شريعتي: هناك عناصر أخرى غير النجوى والضراعة موجودة فى أدعيتنا خاصة فى أدعية الشيعة، بما أنهم كانوا أقلية مدانة فى تاريخ الإسلام، ولم يكن لديهم حق التعبير أو الكتابة وكانوا يعانون الاختناق الفكرى والمطاردة والتعذيب، ويضطرون إلى العيش فى ظروف "التقية"، فإنهم فى نفس الوقت اتخذوا من الدعاء وسيلة لبيان رؤيتهم

الكونية، وطرح عقائدهم المذهبية بل وإعلان أهدافهم ومطالبهم الاجتماعية والسياسية، وكتاب الصحيفة" مظهر ومثل لهذه الدراسة فى الدعاء، فقد لجأ الإمام على زين العابدين إلى أسلوب الدعاء بعد استشهاد والده الحسين بن على كوسيلة وحيدة ممكنة لإعداد النفس من جهة، وللتحريض ضد الوضع القائم من جهة أخرى.

أهم الأدعية والزيارات الشيعية:

١- الصحيفة السجادية:

تسبب الصحيفة السجادية إلى الإمام السجاد، وهو على بن الحسين (زين العابدين) الإمام الرابع عند الشيعة الإمامية والإسماعيلية: ولد فى المدينة عام ٢٨ هـ / ٦٥٩ م. وأمه شهر بانوا ابنة يزدجرد أحد ملوك الفرس قبل الفتح الإسلامى، وقتل أبوه فى كربلاء فى عام ٦١ هـ وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، وشهد بعينيه - وكان عليلاً فى الموقعة - مصرع إخوانه وأعمامه وأرحامه، وأنقذه المرض من القتل، وأسر مع من أسر، ورافق قافلة الأسرى، وعاصر أحداثاً جساماً، لكنه لم يشارك فى حرب أو نقاش، ولم يتدخل فى أمر من الأمور، واعتزل الدنيا، ولجأ إلى الصلاة والدعاء والبكاء. وسمى بالسجاد لكثرة سجوده، والبكاء لكثرة بكائه. توفى فى المدينة عام ٩٤ أو ٩٥ هـ = ٧١٢ / ٧١٣ م، ودفن فى البقيع، ومن ألقابه: سيد السجادين، زين العابدين، الزاهد، المتهج، وثمة أدعية منسوبة إليه، جمعت فى كتاب يتداوله الشيعة منذ قرون باسم: الصحيفة السجادية، وتسمى أيضاً: الصحيفة الكاملة. والصحيفة عبارة عن أربعة وخمسين دعاء، فيها أدعيته ومناجاته ومختلف أحواله.

ويرى الشيعة أن هذه الصحيفة كانت مصدر إلهام للباحثين والعلماء طوال تاريخ الشيعة، وأنها لعبت دوراً تربوياً عظيماً، وتنتهى رواية الصحيفة إلى الإمام الباقر وزيد الشهيد: أبنى على بن الحسين (زين العابدين) موصولة الإسناد بالإسناد، وطبعت عدة مرات، وشرحت عدة شروح، وترجمت إلى الفارسية والإنجليزية.

يقول سيد جعفر شهيدى عن الصحيفة السجادية أنها تلقب بزيور آل محمد - صلى الله عليه وسلم - وإنجيل أهل البيت - عليهم السلام - وشرحت حتى الآن أكثر من ستين شرحاً، وترجمت إلى الفارسية أكثر من مرة، ويمكن القول إن كلمة أدعية تنصرف إلى الصحيفة السجادية.

ويرى الدكتور "كامل مصطفى الشيبى" أن إضافات كثيرة قد اكتتفت النصوص الأصلية وسادتها الصنعة

البلاغية، بحيث طالت نصوصها ... ويؤكد "شريعتي" أن الإمام السجاد في صحيفته لم يتكلف الدعاء ولم يصطنعه ولم يعده ولم يهيئ له نفسه، وإنما كان هذا الدعاء يتدفق من فطرته أراد أم لم يرد.

ويرى الشيعة أن الإمام علي زين العابدين لجأ إلى أسلوب البيان والحكمة، لأن عصره لم يدع له من وسائل الإصلاح غير وسيلة الدعاء، وأن أدعيته كانت مدرسة تربي الضمير، وتدعو إلى النظام وتعلم الثورة على الباطل دون أن تجعل عليها للسياسة سبيلاً، ولا للسياسة طريقاً إلى إيذائه في نفسه، ويرون أنه لجأ إلى الرمز والإيحاء لكي يتفادى الإرهاب الأعمى، وأن عمله هذا له صلة وثيقة بالتربية المبدئية أو ما نسميه اليوم بالتعبئة المذهبية ... كما يرون أن أدعية علي زين العابدين أدعية ثورية، وأن الصحيفة كتاب الجهاد في الانفراد، والكلام في الصمت، والتأهب في الفشل، والصياح في الخفقان، والتعليم بالشفاه المطبقة، وتسليح من أخذوا سلاحه، وأن الصحيفة خير أنموذج للدعاء الشيعي، فقد كان الألم يمازج كل كلمة من كلماته، ويخالط كل حركة من حركاته، وصبر على المصائب، واحتمل الفجائع، وروض نفسه على الثبات والمقاومة، وعانى الوحدة المترعة بالألم والحب ... وهم يرون أن الدعاء في مدرسة الإمام السجاد لسان خلف الشفاه المنطبقة التي تريد التكلم والإفصاح.

٢- دعاء كميل:

هذا الدعاء منسوب إلى كميل بن زياد النخعي (١٢-٨٢هـ)، وهو كوفي تابعي من أصحاب علي بن أبي طالب وكان مستودع أسرار، اختاره علي بن أبي طالب من جملة من اختارهم للولاية، فجعله والياً على "هيت"، وشهد معركة صفين مع علي، وقد أمر الحجاج بقتله في الكوفة.

وقد رأى أن كميلاً بن زياد رأى علياً بن أبي طالب ساجداً يدعو بهذا الدعاء في ليلة النصف من شعبان، كما روى أن كميلاً قال: كنت جالساً مع مولاى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في مسجد البصرة ومعه جماعة من أصحابه، فقال بعضهم: ما معنى قول الله عز وجل: فيها يفرق كل أمر حكيم؟ قال عليه السلام: هي ليلة النصف من شعبان، والذي نفس على بيده إنه ما من عبد إلا وجميع ما يجري عليه من خير وشر مقسوم له في ليلة النصف من شعبان إلى آخر السنة، في مثل تلك الليلة المقبلة وما من عبد يحييها ويدعو بدعاء الخضر - عليه السلام - إلا أجيب له، فلما انصرف طريقته ليلاً فقال عليه السلام: ما جاء بك يا كميل؟ قلت: يا أمير المؤمنين

دعاء الخضر عليه السلام، فقال اجلس يا كميل، إذا حفظت هذا الدعاء فادع به كل ليلة جمعة أو في الشهر مرة أو في السنة مرة أو في عمرك مرة، تكف وتتصر وترزق ولن تعدم المغفرة، يا كميل أوجب لك طول الصحبة أن نجود لك بما سألت ثم قال اكتب.

وهو دعاء يصل عدد صفحاته إلى سبع صفحات، ويبدأ بهذه الجملة: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شئ، وبقوتك التي قهرت بها كل شئ، وخضع لها كل شئ ...

والدعاء فيه طلب غفران الذنوب، واعتراف بارتكاب بعض الذنوب، وإقرار بالتقصير، وفيه اعتذار وندم واستغفار، وفيه حسن ظن بالله وثقة في حلمه ورأفته ورحمته.

٣- دعاء النذبة:

وهو الدعاء الذي يقرأه الشيعة في المناسبات الحزينة والأعياد: الفطر والأضحى والفدير ويوم الجمعة. وفيه يكون آل البيت، ويندبون ما جرى لهم. والدعاء يبدأ بعبارات الحمد لله والصلاة على نبيه، ثم حديث عن أولياء الله الذين استخلصهم الله لنفسه ودينه، وخصهم بعلمه، وجعلهم الذريعة إليه والوسيلة إلى رضوانه، ثم يشير الدعاء إلى حديث الولاية: من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله.

وبعد إفاضة الدعاء في الثناء على علي بن أبي طالب وفي الحديث عن فضائله، يشير إلى قتله وإقصاء أولاده، وما لاقاه شيعته من قتل وسبى ونفى وإقصاء، إلى أن يصل إلى الغرض الأصلي من الدعاء، وهو: البكاء والتدب، فيقول: فعلى الأطائب من أهل بيت محمد وعلى صلى الله عليهما وآلهما، فليبك الباكون، وإياهم فليندب النادبون، ولتثلهم فلتذرف الدموع، وليصرخ الصارخون، ويضج الضاجون، ويعج العاجون: أين الحسن، أين الحسين، أين أبناء الحسين، صالح بعد صالح، وصادق بعد صادق؟

ثم يصل الدعاء إلى حديث المهدي المنتظر، وهو حديث طويل يبدأ على هذا النحو: "أين المعد لقطع دابر الظلمة أين المنتظر لإقامة الأمت والعوج أين المرتجى لإزالة الجور والعدوان أين المدخر لتجديد الفرائض والسنن أين المتخير لإعادة الملة والشريعة أين المؤمل لإحياء الكتاب وحدوده".

ويصف المهدي بأوصاف عديدة منها: محي معالم الدين - معز الأولياء ومذل الأعداء - باب الله - وجه الله - الطالب بدم المقتول بكربلاء ... وبعد أن يعدد فضائل المهدي يقول متسائلاً: أين استقرت بك النوى بل أى أرض تقلك أو الثرى؟ ... إلى متى أحار فيك يا

مولاي وإلى متى؟ ... هل إليك يا ابن أحمد سبيل فتلقى؟ هل يتصل يومنا منك بغده فتحظي؟ متى نرد مناهلك الروية فنرقى؟ متى ننتفع من عذب مائك فقد طال الصدى؟ متى نغاديك ونراوحك فتقر عيننا؟ متى ترانا ونراك وقد نشرت لواء النصر؟ ترى أترانا نحف بك وأنت تؤم الملاء، وقد ملأت الأرض عدلاً، وأذقت أعداءك هواناً وعقاباً، وأبرت العتاة وجحدة الحق، وقطعت دابر المتكبرين، واجتثت أصول الظالمين؟

وينتهي الدعاء بالحمد لله وبمناجاة الله. وبالصلاة على محمد وعلى آل محمد، ودعاء بأن يقيم الله الحق بالمهدي، ويدحض به الباطل، وبأن يصل الله بينهم وبينه، وبأن يعينهم على تأدية حقوقه إليه، وعلى الاجتهاد في طاعته واجتنب معاصيه، وبأن يمن عليهم برضاه، وأن يهب لهم رأفته ورحمته ودعاء، وبأن يجعل صلواتهم به مقبولة، وذنوبهم به مغفورة، ودعاءهم به مستجاباً، وأرزاقهم به مبسوطاً، وحوائجهم به مقضية، وبأن يقبل الله تقربهم إليه (إلى الله)، وينظر إليهم نظرة رحيمة، وبأن يسقهم من حوض النبی محمد (صلى الله عليهم وسلم) رياً هنيئاً سائغاً لا ظمأ بعده ..

٤-دعاء الفرج:

وهذا الدعاء يقرأ عادة بعد دعاء الندبة، وهم يتوسلون به عند الله أن يعجل بالفرج. والمقصود بهذا الفرج: إظهار الإمام الغائب المستور (المهدي المنتظر)، وهم يطلبون في هذا الدعاء الفوٹ من صاحب الزمان (المهدي المنتظر) في آخر الدعاء، وهو دعاء قصير، هذا نصه:

"اللهم عظم البلاء وبرج الخفاء وانكشف الغطاء وضائق الأرض ومنعت السماء، وإليك يا رب المشتكى، وعليك المعول في الشدة والرخاء، اللهم صلى على محمد وآله الذين افترضت علينا طاعتهم وعرفتنا بذلك منزلتهم، فرج عنا بحقهم فرجاً عاجلاً كلمح البصر أو هو أقرب من ذلك، يا محمد يا علي يا علي يا علي يا محمد انصراني فإنكما ناصراي، واكفياني فإنكما كافياي، يا مولاي يا صاحب الزمان، الفوٹ الفوٹ الفوٹ أدركني أدركني أدركني".

٥-دعاء التوسل:

والدعاء - كما هو واضح من اسمه - كله توسلات، فقارئ الدعاء يتوسل بالرسول - صلى الله عليه وسلم - وبأئمة الشيعة (الإثني عشر) وبفاطمة الزهراء، لكي يشفعوا له عند الله، ويستنقذوهم من ذنوبهم.

وينتهي الدعاء بهذه العبارات:

.... فكونوا عند الله رجائي يا سادتي يا أولياء الله - صلى الله عليهم أجمعين - ولعن الله أعداء الله ظالمهم ...

٦-زيارة عاشوراء:

من المعروف أن كتب الزيارة تقرأ أمام مراقدة الأئمة في إيران والعراق والمدينة المنورة. وزيارة عاشوراء تبدأ بالسلام على الإمام الحسين، ثم تثني باللعن. يقول قارئ الزيارة موجهاً الحديث إلى الحسين وإلى سائر أهل البيت: "يا أبا عبد الله (الحسين) لقد عظمت الرزية وجلت وعظمت المصيبة بك علينا وعلى جميع أهل السموات، فلعن الله أمة أسست أساس الظلم والجور عليكم أهل البيت، ولعن الله أمة دفعتكم عن مقامكم وأزالتكم عن مراتبكم التي رتبكم الله فيها، ولعن الله أمة قتلتكم، ولعن الله المهديين لهم بالتمكين من قتالكم، برئت إلى الله وإليكم منهم ومن أشياعهم وأتباعهم وأوليائهم.

وبعد أن يسأل قارئ الزيارة الله أن يرزقه طلب ثار الحسين مع إمام منصور من آل بيت محمد (صلى الله عليهم وسلم)، يتقرب إلى الله والرسول (صلى الله عليه وسلم) وعلى وفاطمة والحسن والحسين، ويسأل الله أن يجعله معهم في الدنيا والآخرة.

ثم يقول قارئ الزيارة: "اللهم العن أول ظالم ظلم حق محمد وآل محمد وآخر تابع له على ذلك، اللهم العن العصاة التي جاهدت الحسين وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، اللهم العنهم جميعاً، ثم يطلب من الله ألا تكون هذه آخر مرة يزور فيها الحسين، ثم يكرر اللعنات السابقة، ويقول في نهاية الزيارة: "اللهم أرزقني شفاععة الحسين يوم الورود، وثبت لي قدم صدق عندك مع الحسين وأصحاب الحسين الذين بذلوا مهجهم دون الحسين (عليه السلام).

٧-زيارة الوارث:

والمقصود بالوارث هو: الحسين بن علي، والدعاء يصف الحسين بأنه وارث آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وعلي بن أبي طالب، ويشهد بأنه أقام الصلاة وآتى الزكاة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وأطاع الله ورسوله حتى أتاه اليقين. ثم تثني الزيارة بلعن الأمة التي ظلمت الحسين ورضيت بظلمه. ثم تتحدث عن فضائل الحسين والأئمة من أبنائه. وتخطب الأئمة قائلة: أشهد الله وملائكته وأنبياءه ورسله أنني بكم مؤمن وبإيائكم موقن.

ثم يتوجه الزائر إلى قبر علي بن الحسين ويقول: السلام عليك أيها الشهيد وابن الشهيد، لعن الله أمة قتلتك، ولعن الله أمة ظلمتك ورضيت بظلمك ... ثم يتوجه الزائر إلى قبور سائر الشهداء ويسلم عليهم

ويقول: "السلام عليكم يا أولياء الله يا أنصار رسول الله يا أنصار أمير المؤمنين يا أنصار فاطمة يا أنصار الحسن يا أنصار الحسين، بأبى أنتم وأمى طبيتم وطابت الأرض التى فيها دفنتم وفزتم فوزاً عظيماً فياليتنى كنت معكم، فأفوز معكم" ..

التعليق على بعض الموضوعات التى تشتمل عليها الأدعية والزيارات:

الأدعية مكتوبة - فى الأصل - باللغة العربية، وبعض كتب الأدعية والزيارات تذكر ترجمة فارسية لهذه الأدعية، وبعضها يبدأ بمقدمة ويحتوى على شروح وتعليقات بالفارسية، وأصبحت نصوص معظم الأدعية محفوظة، وأصبحت معانيها مفهومة، وذلك بسبب كثرة قراءة الأدعية وترديدها. ومتن الأدعية يكتب - غالباً - بخط النسخ الجلى، وتكتب الشروح والتعليقات بخط المستعليق.

ومن يطلع على كتب الأدعية والزيارات الشيعية بعامة والإيرانية بخاصة، يدرك على الفور أن التكرار واضح فيها، وأنها كلها على نمط واحد متشابه، وبفارق صغير فى بعض الأحيان، وأن الطابع العام فى كتب الزيارات التى تقرأ أمام مراقدين أئمة آل البيت هو التنديد بظالمى آل محمد، والاعتراف بفضل على بن أبى طالب وأولاده وأحقيتهم بالإمامة، وأن الكثير من هذه الكتب يحتوى على تنديد بالأمويين وسب لهم لقتلهم الحسين بن على. وتؤكد الشيعة أن سب الإمام على على المنابر الذى بدأ به معاوية بن أبى سفيان، واستمر حتى خلافة عمر بن عبد العزيز (عام ٩٩ هـ) الذى رفع السب، يعتبر من أهم الأسباب التى أدت إلى ظهور رد فعل عنيف من قبل الشيعة، وهو إعطاء السب والشتيم صفة دينية وقانونية أدخلت فى الزيارات التى تقرأ أمام قبور الأئمة وأولادهم حتى يومنا هذا.

وقد تناولت هذه الأدعية وهذه الزيارات موضوعات، وهذا هو تعليقنا على بعض هذه الموضوعات:

أولاً: حديث الولاية: الذى ورد فى دعاء الندبة، ونصه هو: من كنت مولاه فعلى مولاه وهو الحديث الذى قاله النبى (صلى الله عليه وسلم) فى مكان يدعى غدير خم وهو موضع بين مكة والمدينة، وذلك يوم ١٨ ذى الحجة فى السنة العاشرة من الهجرة أثناء عودته بعد أن أدى حجة الوداع. ومتواتر فى أخبار الشيعة أن يوم الغدير هو اليوم الذى عهد فيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلى بن أبى طالب، وأوصى له بالخلافة. والحديث صحيح لدى أهل السنة، لكن الشيعة أولوه ضمن ما أولوه من

أحاديث فى هذا الصدد، ومعلوم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) انتقل إلى الرفيق الأعلى من غير أن يوصى بالخلافة لأحد من بعده، وأنه ترك أمر خليفته لاختيار المسلمين عملاً بمبدأ الشورى، ومحال أن يكون الصحابة أو بعضهم قد سمعوا هذا الحديث عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم خالفوه، أو تجاهلوه لغرض فى نفوسهم.

فالحديث - إذن - صحيح، لكنه لم يصح عند أهل السنة بالمعنى الذى فهمته الشيعة، والذى كان له أثر كبير فى توجيه الفكر الشيعى.

أما حديث: "أنا مدينة العلم وعلى بابها"، فهو حديث لم يصح، كما قال الدكتور/ عبد المنعم النمر فى كتابه: الشيعة، المهدي، الدروز: تاريخ ووثائق - ص ٨٧.

أما موضوع "المهدي المنتظر" الذى ذكر فى دعاء الندبة ودعاء الفرج، فهو موضوع خلاف ونزاع من قديم الزمان، ومن المعروف أن مهدي الشيعة (ذكر عندهم فى ألف ومائتى حديث) غير مهدي أهل السنة (ذكر عندهم فى خمسين حديثاً).

وهناك ظاهرة أخرى نلاحظها فى كتب الأدعية والزيارات، وهى ظاهرة اللعن، وهى الظاهرة الموجودة فى زيارة عاشوراء وزيارة الوارث (الحسين بن على). ونقول إن من آداب الدعاء الإسلامى أن يطلب الداعى فى دعائه ما يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، فلا يدعو بشر أو بإثم أو بمعصية أو بقطيعة رحم. وقد حذر الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) من الاعتداء أو العدوان فى الدعاء، أى: المبالغة وتجاوز الحد فى طلب الشئ .. وقد ثبت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: لعن المؤمن كقتله، وقال لا يكون اللعانون شفعاء، ولا شهداء يوم القيامة، وقال: لا تلعنوا بلعنة الله، ولا بغضبه، ولا بالنار.

وقد حذر الرسول (صلى الله عليه وسلم) من السجع فى الدعاء، وحذر العلماء والمفسرون من أن يدعو الداعى بما ليس فى الكتاب والسنة فيتخير ألفاظاً مقفرة - أى خالية من المعانى المحبوبة - وكلمات مسجعة، قد وجدها فى كراريس لا أصل لها ولا معول عليها، فيجعلها شعاره، ويترك ما دعا به رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وكل هذا يمنع من استجابة الدعاء.

قال أبو سليمان الخطابى فى كتابه: شأن الدعاء: وقد أولع كثير من العامة بأدعية منكورة اخترعوها، وأسماء سموها، ما أنزل الله بها من سلطان، وقد يوجد فى أيديهم دستور من الأسماء والأدعية

يسمونها: الألف الاسم، صنعها لهم بعض المتكلمين من أهل الجهل والجرأة على الله، عز وجل، أكثرها زور وافتراء على الله عز وجل، فليتنجبها الداعي، إلا ما وافق منها الصواب.

وفى كليات مفاتيح الجنان نصيحة بقراءة الزيارات الماثورة الواردة عن سادات الأنام - عليهم السلام - وبترك قراءة الزيارات المخترعة التي لفقها بعض الجهلاء من العوام مع بعض الزيارات، وانشغل بها السفهاء.

أما موضوع زيارة القبور فقد أفتى الشيخ/ حسنين محمد مخلوف - مفتي الديار المصرية الأسبق - بأن زيارة القبور مستحبة للعظة والاعتبار وتذكر الموت وأهوال الآخرة وانتفاع الموتى بالدعاء والاستغفار لهم والترحم عليه، وبأن آداب الزيارة تقتضى السلام على أهل القبور والدعوة بما علم رسول الله (صلى الله عليهم وسلم) أصحابه الدعاء عند الزيارة، ولا بأس من قراءة بعض سور القرآن الكريم، وقول: اللهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان، والانصراف عقب ذلك، وقال: وجملة القول فى الزيارة: اتباع هدى النبوة فيها وتجريدها من المآثم والبدع المنكرة، حتى تقع موقعها الشرعى.

ويتبقى - فى النهاية - موضوع اشتغال كتب الأدعية والزيارات على عبارات تتناقض مع أساس العقيدة وروح الإسلام والعقل والمنطق، وينبغى غربلة هذه الكتب من هذه الجمل وهذه العبارات التى قد يعيها البعض، وقد لا يعيها البعض الآخر.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء فى الزيارات الجامعة: أشهد الله وأشهدكم إني ... معترف بكم مؤمن بإيابكم مصدق برجعتكم منتظر لأمركم مرتقب لدولتكم (كليات مفاتيح الجنان - ص ٥٤٨).

حيث يرى أهل الشيعة أن المهدي سيظهر ليمهد لرجعة الأئمة من الأول إلى الحادى عشر، لكى يحكموا الأرض - الواحد بعد الآخر - إلى يوم القيامة، وذلك تعويضاً لهم عن حقهم الشرعى فى الخلافة والحكم وهما ما لم يستطيعوا ممارستهما فى حياتهم قبل الرجعة. وقد شملت الرجعة عندهم أسماء نفر غير قليل من صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زعموا أنهم أعداء الأئمة الذين منعوهم من الوصول إلى حقهم فى الحكم، وذلك لكى يتسنى للأئمة الانتقام منهم فى هذه الدنيا. وهى بدعة وخزعبلات كما وصفها الدكتور/ موسى الموسوى نفسه، وقال إنها شبيهة بفكرة التناسخ التى جاء بها فيثاغورث.

ومثال آخر موجود فى زيارة أئمة سر من رأى،

وهو: "السلام عليكم يا من بدأ الله فى شأنكما (ص ٥٠٩ - كليات مفاتيح الجنان)، والمقصود: الإمام على النقى (الإمام العاشر) والإمام الحسن العسكري (الإمام الحادى عشر) والبداء معناه: أن الله كان يريد شيئاً ثم بدا له غيره، وهذا إنقاص من سلطان الله وعلمه وإرادته وحكمته. ويذكر الدكتور الموسوى أن تبني فكرة البداء إنما حصل عندما أخذ التيار الإسماعيلى يشق طريقه إلى الوجود والظهور فى أوائل القرن الثالث الهجرى وهو عصر الإمام العاشر والحادى عشر للشيعة.

وقصة هذا البداء أن إسماعيل (الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق - الإمام السادس عند الشيعة) فى عهد أبيه، فانتقلت الإمامة إلى أخيه موسى بن جعفر الابن الأصغر للإمام الصادق، وهذا التغيير فى مسار الإمامة - التى هى منصب إلهى - يسمى بداءً حصل لله تعالى، فانتقلت الإمامة الإلهية بموجبه من إسماعيل إلى موسى ومن ثم إلى أولاده، ولم تأخذ الطريق الطبيعى لها وهو انتقال الإمامة من الأب إلى الابن الأكبر.

ومما يذكر أن بعض الأدعية - كدعاء الندبة ودعاء الفرج - التى تقرأ فى المناسبات، تستخدم فى التعبئة والاستنفار والتحريض وتفجير الأحزان المكبوتة، وقد استخدمت أثناء الحرب الإيرانية، العراقية للاستنفار واستنهاض الهمم. وأن مجالس العزاء التى كانت تقرأ فيها بعض الأدعية (الندبة والفرج) لعبت دوراً فى التثقيف المذهبى قبل الثورة الإسلامية، كما أنها لعبت دوراً أهم وأخطر فى التثقيف الثورى والتوعية السياسية، إلى جانب التثقيف المذهبى والوعظ الدينى بعد الثورة الإسلامية التى كانت - وما زالت - فى حاجة ماسة إلى التعبئة المستمرة.

آراء شيعية فى الأدعية والزيارات الشيعية:

أولاً: رأى على شريعتى (المفكر والفيلسوف وعالم الاجتماع الإيرانى (١٩٣٢ - ١٩٧٧):

ألقى الدكتور على شريعتى محاضرة عنوانها الدعاء فى يوم الاحتفال بالإمام السجاد - على زين العابدين - فى حسينية الإرشاد فى طهران فى عام ١٩٧٠م. وقد أشار فى هذه المحاضرة الطويلة إلى كتاب "اليكس كاريل" - الفيزيائى والطبيب الفرنسى - عن الدعاء وإلى أنه ترجم هذا الكتاب أثناء وجوده فى باريس إلى اللغة الفارسية، وإلى أنه مفتون بما كتبه هذا العالم عن الدعاء بعد أن أجرى عليه بحثاً إكلينيكية وتشرحية، وملخص رأى هذا العالم أنه: "متى ضعف الدعاء فى قوم وأهملت سنته، كانت العلامة على انحطاط القوم وعجزهم، فالمجتمع متى

انصرف عن التعبد والدعاء أعد في نفسه مناخاً لجراثيم الانحطاط والاضمحلال والضعف والعجز". ويقول شريعتي: "لقد درست الأدعية الإسلامية، فاهتديت إلى أنها تتميز بفصاحة اللسان وبلاغته، وبموسيقية الكلمات الناتجة عن مزاجية هذه الكلمات، وبالفكر، والأدعية الإسلامية ليست بدعاء، إن هي إلا نصوص في التدريس والفلسفة والعقيدة، صيغت خطاباً لله انطوى فيما انطوى على مطالب وحاجات، فهي دروس في معرفة الله والعالم والإنسان، صيغت صياغة عميقة لطيفة جميلة (أنظر إلى الصحيفة السجادية). والحق أن الدعاء الإسلامي عماده أشياء ثلاثة: مخاطبة الله، الإرادة التي هي إرادة الخصال الحميدة والفضائل الكريمة لا إرادة الحاجات المادية التي ألفناها، وأخيراً أصول في الأخلاق والحياة الاجتماعية. وفي الدعاء الإسلامي ولاسيما الشيعي جانب سياسي واجتماعي".

ويذكر شريعتي رأيه في الدعاء، فيقول:

"ليس للدعاء أن يحول الضعف قوة، ولكنه يزيد القوة قوة، ويمنح الخير بقاءً وديمومة في بناء الحياة الفردية والاجتماعية، كيما تكون الحياة عامرة معمورة. وأنا أعني أنه لا مكان للدعاء حيث العمل وحيث الواجب، وإنما للدعاء الإسلامي وجود يأتي بعد الواجب وبعد العناء والعمل والكفاح والصبر. كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يدعو الله من بعد أن يعد للحرب عدتها من المادة والروح، وكان على بن أبي طالب لا يغرب عن باله شيء من عدة الحرب وعتاها، فإذا فرغ من هذا كله دعا".

وشريعتي يعد المناجاة والدعاء إحدى الوسائل في تهذيب النفس، وإن فلسفة الدعاء تكمن في إعطاء النفس مناعة وقوة أمام المصاعب والمظالم، والدعاء بهذا المعنى ليس ابتهاً عاجزاً مستسلماً، بل سلاح مناضل، يشحذ به همته، ويعمق ثقته بنفسه وبالله.

وفي معرض حديثه عن الدعاء الإسلامي، يهاجم شريعتي قراء الأدعية الذين لا يفهمون معاني العبارات التي يتلفظون بها، ويصفهم بأنهم قراء أوراق محترقون، وراعون محترقون، ومتلاعبون بالأدعية، ولا يحسون بمفهوم الكلمات التي يتوجهون بها إلى الله، يقول: "ما يثير الأسف، أنه في كتب الأدعية التي راجت اليوم وجعلت سوق القرآن كاسداً، ومن نمط تفكير جماعة هي اليوم أهل الدعاء والتوسل وأسلوبها، إنهم يخصصون كل الساعات التي فرغوا فيها من مشاغلهم اليومية وأعمالهم وتجارتهم للدعاء، وكان ينبغي أن يخصصوها لواجبهم

الإسلامي".

ويسخر شريعتي من البعض الذين يكتفون بخاتم من العقيق، وبلحية مرخاة، وبزيارة لمرقد من مراقد الأولياء، وبإطعام مسكين، وبتصدق على فقير، وبقراءة صفحات من "مفتاح الجنان" ويقول: أو لم يقرأوا كتاب مفاتيح الجنان، فلم لا تكون مفاتيح أبواب الجنة في أيديهم، فماذا ينبغي للإنسان بعد كل هذا؟

وفي معرض حديثه عن التشيع العلوي والتشييع الصفوي، يقول: إن التشيع الصفوي هو مذهب إيجاد الحلول من أجل الهروب من المسئوليات... مذهب التوسل التام بكتاب الأدعية من أجل إغلاق القرآن، لأن فتح القرآن صعب وجالب للمسئولية.. والمتشييع الصفوي ليس قلقاً، فله حل سهل ميسور: إنه يفتح كتاب الدعاء، فيجد أنه قد كتب فيه: إذا وقعت على الدرجة الرابعة من الصفا والمروة، وقرأت هذه الكلمات الأربع، تصبح غنياً - وهذا فيما يتعلق بالدنيا - وإذا كتبت نفس الدعاء، أو اتجهت نحو القبلة وقرأته، أو كتبت بهاء الرمان على صحن لم يوضع فيه ماء من قبل وشربته، ستغفر لك كل ذنوبك، حتى ولو كانت أكثر من نجوم السماء ورمال الصحراء وقطرات المطر، وستصبح طاهراً كيوم ولدتك أمك - وهذا فيما يتعلق بالآخرة - إذا فالؤمن الكيس الفطن يتجه هذا الاتجاه، فهو أكثر راحة وأقل نفقة وأكثر ربحاً! إنه لا يفتح دفتي القرآن، إنه عثر على الحل المناسب له في كتاب الدعاء.

وشريعتي إذن يهاجم الداعين المحترفين، والكتاب المتلاعبين بالأدعية المتظاهرين بالتدين، والذين يقومون بقراءة الدعاء المطبوع دون فهم لمعاني العبارات التي تخرج من أفواههم، ودون إدراك لمفهوم هذه العبارات وهو يصف هؤلاء بأنهم نماذج منحرفة. كما أنه يأسف ويأسى من أن كتب الأدعية جعلت سوق القرآن كاسداً، ويعارض فكرة أن يحل الدعاء محل الواجب، أو أن يسقط الدعاء مسئوليات الفرد والمجتمع، أو أن يكون الدعاء وسيلة للحصول على ما هو محال وغير معقول وغير منطقي.

وهو يدعو إلى إصلاح سنة الدعاء الحقبة الحية بعد أن رأى انحراف الدعاء، كما يدعو إلى تضافر الجهود من أجل إيقاظ الروح القوية المقوية التي ينطوى عليها الدعاء الإسلامي بصفة عامة، والدعاء الشيعي بصفة خاصة...

ثانياً: رأي موسى الموسوي (من مواليد ١٩٣٠م):

يرى الدكتور موسى الموسوي - وهو شيعي - أن الأسباب الكامنة وراء وضع هذه الزيارات وشيوع

قراءتها أمام قبور الأئمة والانصراف الكامل عن قراءة القرآن الكريم هي نشر الثقافة المذهبية، والتركيز على أهم مبادئها وهو أحقية الأئمة بالخلافة من سواهم. كما يرى أن الاجتماعات التي كانت تتم أمام قبور الأئمة كانت لكسب الثواب ولنشر المذهب الشيعي والتنديد بالخلافة (الأمويون ثم العباسيون)، ولتوحيد الصفوف الشيعية، ويرى أن قراءة الزيارات كانت عملية تثقيفية وراها حكماء وعلماء أحكموا فيها وضع الخطة التي تجمع الشيعة على خط واحد لا تنقسم عراه، وأن ذلك حدث في عهد لم تعرف فيه الصحافة ولا المدارس العامة ولا الإعلام الشامل ولا وسائل الطباعة ولا التنظيمات الحزبية.

ويلخص الدكتور الموسوي رأيه في زيارة الشيعة لمراقدة الأئمة ويقول إن الشيعة انفردت عن غيرها في أنها غيرت مسار الزيارة لمراقدة الأئمة التي يجب أن تكون لله إلى زيارة سياسية إعلامية تثقيفية ومذهبية. ويقول في كتابه: "الشيعة والتصحيح" الذي يخاطب فيه الشيعة في كل زمان ومكان: واليوم وبعد أن انتهى كل شئ ولا يوجد للأمويين ولا للعباسيين وخلافهم أثر في العالم الإسلامي، ولا لذلك التطاحن الفكري حول الخلافة والخلفاء، فهل نحن معاشر الشيعة نرغب في أن نسير في الطريق نفسه الذي سرننا عليه زهاء ثلاثة عشر قرناً، ونقف أمام قبور الأئمة، ونردد كلاماً رددناه قروناً وقروناً ولا فائدة ترجى من ورائه، ولا أثر يترتب عليه، اللهم إلا بعض المقاطع من الدعوات الخالصة التي تشكل جزءاً صغيراً من الزيارة فحسب؟ وما هي الفائدة التي يجنيها الأئمة أنفسهم من قراءة هذه الخطب الرنانة أمام قبورهم؟ أليس من الأفضل أن نأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ونتلو آيات من الذكر الحكيم أمام قبور أئمتنا؟

ويناشد الدكتور الموسوي زعماء المذهب الشيعي غريبة الكتب الشيعية وكتب الزيارة من الروايات المذهب التي تنسب زوراً إلى الأئمة في تجريح الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهي من أهم عناصر الخلاف بين الشيعة والسنة - وغيرها من الروايات التي يحكم العقل السليم ببطلانها وعدم صدورها عن الأئمة. ويرى أن هذا العمل من شأنه أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ الإسلام، وأن يعود بالخير على جميع المسلمين.

كما يطالب بأن يعي الشيعة - في كل الأرض - ما تقرأ، وألا تردد ما وضع تحت يدها من مطبوع أو مخطوط بذريعة أنه صدر عن أحد أئمة الشيعة، ويدعو إلى غريبة كل الموروثات التي ورثها الشيعة عن

الماضي، وأدخلت في العقيدة.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

- ١ - إيران من الداخل: فهمي هويدي - ط ٣ القاهرة، ١٩٨٨ م.
 - ٢ - حكم الشريعة في مائت ليلة الأربعين: فتوى حسنين محمد مخلوف - مفتي الديار المصرية - ١٩٤٧ م - القاهرة.
 - ٣ - دائرة المعارف الشيعية: حسن الأمين - المجلد الثالث - بيروت.
 - ٤ - الدعاء: الدكتور / محمد سيد طنطاوي - القاهرة - ١٩٧١ م.
 - ٥ - الدعاء: الدكتور / علي شريعتي - ترجمة: سعيد علي - ط ٢ - ١٤١٠ هـ - ق - إيران - طهران.
 - ٦ - رياض الصالحين: الإمام النووي الدمشقي - ط ٣ - ١٤١٢ - الأردن.
 - ٧ - شأن الدعاء: أبو سليمان الخطابي - تحقيق: أحمد يوسف الدقاق - دمشق - ط ٣ - ١٩٩٢ م.
 - ٨ - الشيعة الإثنا عشر: هنري كوريان - ترجمة: د / ذوقان مرقوط - القاهرة - ط ٢ - ١٩٩٣ م.
 - ٩ - الشيعة. المهدى. الدروز: تاريخ ووثائق: د / عبد المنعم النمر - ط ٤ - القاهرة - ١٩٨٨ م.
 - ١٠ - الشيعة والتصحيح (الصراع بين الشيعة والتشيع): الدكتور / موسى الموسوي - ١٩٨٨ م.
 - ١١ - الصلة بين التصوف والتشيع: كامل مصطفى الشبيبي - ط ٢ - القاهرة - ١٩٦٩ م.
 - ١٢ - عن التشيع والثورة: دكتور علي شريعتي - ترجمة وتقديم ودراسة: الدكتور / إبراهيم الدسوقي شتا - القاهرة - ١٩٦٦ م.
 - ١٣ - الفتوحات الربانية: دكتور / الحسيني أبو فرحة - الجزء الثاني: الدعاء - القاهرة - ١٩٧٩ م.
 - ١٤ - كميل بن زياد النخعي - على الهاشمي الخطيب - ط ٢ - بيروت - ١٩٩٠ م.
 - ١٥ - هكذا تكلم علي شريعتي: فاضل رسول - ط ٢ - بيروت - ١٩٨٧ م.
- ##### ثانياً: المراجع الفارسية:
- ١ - برنامہ ارتباط با خدا (با ترجمه، فارس صحيح وروان): ادعیه: کميل - ندبه - سمات - توسل - فرج - عاشورا - وارث.
 - ٢ - شيعة: دکتر علي شريعتي - جاب أول - ١٣٥٧ هـ. ش - دفتر تدوين وانتشار مجموعه آثار دکتر علي شريعتي در اروپا.
 - ٣ - کلیات مفاتیح الجنان: شیخ عباس قمی - انتشارات علمیه اسلامیہ - ایران ١٣٨١ هـ. ق.

ولاية الفقيه ومجلس الخبراء

www.mesbahyazdi.org - 18/3/2006

الإجماع وتماثل الرؤى والأفكار، حتى في التوائهم لا يتفقون أبداً وأغلب الأمور وسواء رغبوا أو رفضوا توجد بينهم اختلافات.

والآن اتسعت رقعة هذه الخلافات والنزاعات في الساحة الاجتماعية وستظهر استمرارية لهذه الخلافات، ولا شك في أن المجتمع البشري سيقع تحت وطأة التفرقة وسيختلف عن الوصول لأهدافه.

وعلى كل حال فالهدف المقصود من ذلك والذي ثبت من الناحية التاريخية. أنه في أي حياة اجتماعية لا بد من عامل أو عنصر كل مسؤولياته وأهدافه تقلص الخلافات ومنع الصدام والصراع، لأنه بدون ذلك فإن استمرار الحياة لن يكون يسيراً، ومنذ القدم والبشرية إذا اجتمعت ولو في قرية صغيرة فلا بد من الإجماع لأجل تعيين الحاكم أو العمدة الذي يدير ويشرف على أمور القرية والسعى لحل الخلافات بين سكانها. ومع زيادة عدد السكان واتساع القرية يتحول العمدة إلى محافظ ثم إلى قائد. وهذا يعني أن المجتمع لا بد له من جهاز يديره ويحتاج إلى حكومة تتناسب مع ظروف المجتمع لتمحو الخلافات وتنظم المجتمع وترشده إلى الأهداف المرجوة، وبالطبع لا بد من شخص لهذه المكانة يحظى بالقدرة ليستطيع السيطرة على المجتمع وردع الظلم وإحقاق الحق.

ويقول أمير المؤمنين (علي) عليه السلام في منهج البلاغة بشأن أهمية وجود حكومة للمجتمع.

"لا بد للناس من أمير بر أو فاجر"

بمعنى أنه لا تجوز حياة اجتماعية بدون الحكومة، فإذا كانت الحكومة صالحة، فإنها ستستطيع أن تقود المجتمع بشكل سليم، وأن تصل بالمجتمع للأهداف المرجوة، ولكن إن لم تكن كذلك فحتماً أنها ستسقط وستفقد زمام الأمور، وبشكل مجمل فالشعب بدون الحكومة لن يستطيع أن يعيش.

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الخبراء في ١٧ نوفمبر المقبل، بدأت القوى السياسية الإيرانية في الاستعداد المبكر للانتخابات التي اتخذت جانباً فقهياً مع تصاعد دعوات اشتراط صفة الاجتهاد في المرشح للانتخابات، وفي هذا السياق عقدت ندوة في طهران تحت عنوان "ولاية الفقيه ومجلس الخبراء" في مارس الماضي. وقد ألقى فيها السيد محمد تقى مصباح يزدي، الذي يعتبر المرشد الروحي للرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد وطاقم حكمه الجديد، كلمة تحدث فيها عن ولاية الفقيه وأركانها وشروطها وعلاقتها بانتخابات مجلس الخبراء. وفيما يلي نص الكلمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين آمنوا. أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم. فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً" صدق الله العظيم". (سورة النساء، الآية ٥٩)

المجتمع وضرورة الحاجة إلى الحكومة.

إن الحياة الإنسانية لأسباب مختلفة وتحت تأثير عوامل متفاوتة كانت دوماً في شكل اجتماعي. حتى إن بعض العلماء يعتبر الاجتماع والمدينة جزءاً من الطبيعة الإنسانية. ويستخدمون مصطلح (مدنى) بشأن الإنسان، وعلى كل حال فإننا نعتبر الحياة الاجتماعية للإنسان طبيعة وفطرة، ونتيجة للحاجة المادية والميول العقلانية للإنسان من ناحية أخرى وبالنظر للتمايز الموجود بين أفراد البشر فإن الحياة الاجتماعية دائماً عرضة للخلافات والنزاعات، وهذه الخلافات توجد لهدف تأمين المصالح وأحياناً في أصل تعريف المصلحة أو المنفعة.

حتى الأسرة المحددة بعدد أفراد لا يمكن أن يظهر

وهذه المقدمة يتفق عليها الجميع ما عدا أفراداً قليلين يطلق عليهم "الضوضويون" الذين ينكرون هذا الأمر، ويقولون أن الحكومة ليست ضرورة للمجتمع، وأن تنظيم وإدارة المجتمع ستكون من خلال الأخلاق التي تحل محل محل الحكومة ويستدلون بأن المجتمع به أفراد متميزون بمستوى فكرى عال وتقوم أعمالهم على الأصول الأخلاقية بدون قانون مكتوب ويراعون حقوق بعضهم البعض ولا يبقى شئ لإحداث اختلاف بينهم.

نظرية الإسلام فى باب الحكومة: التصويب أم الانتخاب؟

حتماً لا بد وأن تكون حياتنا واقعة تحت تأثير تعليمات النبی صلی الله علیه وسلم وأن كل زمن لا بد وأن توجد حكومة إسلامية ويجب على المسلمين أن يبايعوها.

ومن هذا المنطلق وفى أصل ضرورة وجود الحكومة فإنه حتماً يجب أن يصبح الحاكم بعد النبی صلی الله علیه وسلم فى يده الحكومة وألا يكون هناك اختلاف بين المسلمين.

يجب أن يقبل الجميع وألا يختلفوا، ولا خلاف على أن الحاكم المسلم يجب أن يكون عالماً بالأحكام الإسلامية وأن يحظى بالتقوى وأن يعهد إليه بإدارة المجتمع.

إن موضع الخلاف ليس أصل ضرورة الحكومة أو أوصاف الحاكم الإسلامى ولكن كان أسلوب تعيين الحاكم، هل بعيداً عن العلم بأحكام الإسلام والتقوى والإدارة يجب أن يصبح الحاكم الإسلامى معيناً من جانب الله أم لا؟

إن أغلبية المسلمين تعتقد أنه بعد النبی صلی الله علیه وسلم ليس من الضرورى أن يعين الحاكم من جانب الله، وفى المقابل فإن أقلية تؤمن بأن الحاكم بعد النبی صلی الله علیه وسلم يجب أن يعينه الله. وهذه المجموعة عرفت منذ ذلك الوقت باسم (الشيعية) وتابعى أهل البيت (عليهم السلام) ويعتقدون بأن النبی الأكرم (صلى الله عليه وسلم) فى غدير خم قد قال أن الله أمره بأن يولى على (عليه السلام) حاكماً وخليفة له. وقدمه النبی للمسلمين خليفة له فى هذا الوقت.

ومن هذا المنطلق فإن الإمام (على) (عليه السلام) هو الشخص الذى يجب أن يكون خليفة المسلمين بعد النبی (صلى الله عليه وسلم).

وفى المجامع العلمية والبحثية يعبرون عن ذلك بنظريتين.

"نظرية التصويب" و "نظرية الانتخاب" والتصويب هى نظرية الشيعة. وأن الحاكم الإسلامى يجب أن يعين من قبل الله تعالى وفى المقابل فإن أهل السنة يؤيدون نظرية الانتخاب وأنه بعد النبی (صلى الله عليه وسلم) ليس من الضرورى أن يكون تصويب الحاكم إلهياً. وأن هناك طرقاً أخرى موضع قبول مثل انتخاب الشعب، تعيين الخليفة السابق للخليفة اللاحق أو إجماع أهل الحل والعقد.

وبالطبع فإن أهل الشيعة من أجل إثبات نظريتهم لديهم أسباب ودلائل محكمة ومتقنة وفيها رواية (جابر بن عبد الله الأنصارى) والتي جاءت فى الكتب المعتبرة لدى أهل السنة وترتبط هذه الرواية بآيات من القرآن الكريم وهى بسم الله الرحمن الرحيم: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً".

وعندما نزلت هذه الآية سأل جابر بن عبد الله الأنصارى الرسول صلى الله عليه وسلم إننا نعلم طاعة الله ونعلم ما هى طاعة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ولكن ما المقصود بطاعة أولى الأمر؟ فقال النبی (صلى الله عليه وسلم) المقصود بأولى الأمر هم خلفائى الذين سيكونون من بعدى أئمة وزعماء للمسلمين، ثم عدد النبی الأكرم لجابر أئمة الشيعة الأثنى عشر واحداً واحداً.

وعلى هذا الأساس وطبقاً لهذه الرواية وروايات أخرى فإن الشيعة تعتقد وتؤمن بأن أولى الأمر الذين ذكرهم الله فى كتابه هم أئمة الشيعة الأثنى عشر كما وضع النبی صلى الله عليه وسلم.

أما الآخرون فقد قالوا أن أولى الأمر هم كل من تكون لديه القدرة والسلطة الاجتماعية ويستطيع إدارة الدولة والحكومة.

وهذه النقطة هى أحد المصادر المهمة والأساسية فى اختلافنا مع أهل السنة ونحن هنا لسنا بصدد دخول فى بحث الخلافات العقائدية بين الشيعة والسنة، ونؤكد أن إخواننا من أهل السنة يجدون الأئمة وأهل البيت، وطبقاً لتعاليم الأئمة المعصومين (عليهم السلام) فإنه يجب أن نراقب سلوكياتنا مع إخواننا من أهل السنة وأن نتعقل فى هذه المسألة

تماماً حتى لا يوجد خلاف معهم. والشيعة والسنة على مدى التاريخ يتعايشون معاً بكل رحمة وود ومؤاخاة. وإننا نبغض كل من يحاول زرع الخلاف بيننا لأنه منافق كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم). والهدف من هذا البحث هو توضيح معتقداتنا ورؤية الإسلام في شأن تعيين الحاكم. وعند الشيعة نؤمن بأن الحاكم الإسلامي في كل زمان يجب أن ينصب من قبل الله عز وجل، وبدون هذا التنصيب فليس لأحد حق الحاكمية أو السيادة، وهذا الأمر سار بشخص النبي (صلى الله عليه وسلم) وهذا الضابط لم ولن يتغير في هذا الزمن بشأن الحاكم والحكومة الإسلامية.

x التنصيب العام والتنصيب الخاص للحاكم

قلنا أن الحاكم الإسلامي يجب أن ينصب من جانب الله تعالى والمقصود من ذلك أن التنصيب الإلهي أعم وأشمل للتنصيب العام والتنصيب الخاص. والمصداق للتنصيب الخاص هو أن الله عز وجل يعين بنفسه مباشرة شخصاً للحكم. ويمنحه الحكم والسيادة، وهذا تنصيب خاص ومباشر ومصداق ذلك أن النبي (صلى الله عليه وسلم) والإمام المعصوم (عليه السلام) قد نصبا مباشرة من قبل الله المتعالي، أما التنصيب الخاص غير المباشر فهو تعيين شخص للحكومة وعلى سبيل المثال إن أمير المؤمنين (عليه السلام) عندما عين مالك اشترأ ومحمد بن أبي بكر على أحد بلاد المسلمين فهذا تنصيب خاص غير مباشر كذلك فإن تعيين (النواب الأربعة) لحضرة ولي العصر (عليه السلام) في زمن الغيبة الصغرى مصداق للتنصيب الخاص.

أما التنصيب العام فهو أن الإمام المعصوم (عليه السلام) لا يعين شخصاً بعينه من أجل الحكم وحل وفصل الشئون الاجتماعية بين الناس ولكن يوضح بشكل عام من خلال سلسلة من الشروط وكل من يملك هذه الشروط يعين حاكماً.

والسؤال الآن ما هي مسئولية الشيعة وتابعة أهل البيت في الأمور الاجتماعية وحكومتهم في مثل هذا الزمن الذي يغيب فيه الإمام المعصوم (عليه السلام) وماذا يجب أن يفعلوا؟

طبقاً لعقائد الشيعة فإن مسئولية الشعب أن يرجعوا إلى الإمام المعصوم في كل أمور حياتهم. من ناحية أخرى فإن الإمام المعصوم (عليه السلام) ليس بيننا الآن ولا توجد إمكانية للاتصال به أو

مقابلته وأهمية هذا السؤال أنه في أحيان كثيرة لا نهتم بالقضايا الكبرى مثل الحرب والسلام والعلاقات الدولية ولكن في أمور اجتماعية كثيرة نبحت عمن نلجأ إليه مثل الزواج والطلاق والإرث والخلاف القانوني وفي مثل هذه الأمور أو في النزاع بين شخصين مثلاً لابد من اللجوء للقضاء وبعد الحكم نتقبل حكم القضاء وتنتهي المشكلة تماماً.

وأضيف لهذا الطلب أن في زمن حضور الأئمة المعصومين (عليهم السلام) كانت لا توجد وسيلة للاتصال بهم وكان إذا أراد شخص أن يسأل في مشكلة أن يسافر آلاف الأميال في وقت كانت وسائل النقل بدائية للغاية ومن الطبيعي أن هذا الأمر سيخل بحياة الشيعة ويسبب التعب والحرر لهم ومن هذا المنطلق فكر الأئمة في حل لمثل هذه الظروف وهو تعيين خليفة أو وكيل لهم بين الشعب حتى يرجع الناس إليه مباشرة ويعمل هؤلاء الخلفاء طبقاً لرؤيتهم ويحلون القضايا الشرعية وكذلك الاجتماعية والخلافات القانونية، وتعيين هؤلاء الخلفاء كان أحياناً يتم من خلال المعرفة الشخصية للإمام بذلك الفرد فمثلاً فإن الإمام الرضا (عليه السلام) عين زكريا بن آدم وكياله في قم ولكن تعيين خليفة من جانب الأئمة المعصومين (عليهم السلام) دائماً يتم بشكل تنصيب خاص ولم يكن يتم فرد بعينه ولكن أحياناً يتم بشكل كلي وفي إطار الأوصاف والخصائص ويتم بشكل عام.

ويمكن أن نسوق إليكم رواية الإمام الصادق (عليه السلام) في خطابه للشيعة وتابعة "من كان منكم قد روى حديثاً ونظر في حالنا وحرماننا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإنني قد جعلته عليكم حاكماً. فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا كالراد على الله وهو على حد الشرك بالله".

ومع التوضيحات السابقة فإن النظرية الكلية واعتقاد وتفكر المذهب الشيعي في باب الحكومة والحكم أن التنصيب يجب أن يكون من قبل الله تعالى، ولا يوجد طريق سواه. وهذا التنصيب كان في عهد النبي من خلال القرآن الكريم مثل قوله تعالى:

"فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً".

وأحياناً بشأن الإمام المعصوم (عليه السلام) مثل

قوله تعالى:

"وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم".
وأحياناً بشأن الآخرين مثل محمد بن أبي بكر،
ومالك اشترى وذكرى بن آدم والنواب الأربعة من خلال
نظرية (الفقيه الجامع للشروط) وعينوا من خلال
تنصيب عام أو خاص من قبل النبي (صلى الله عليه
وسلم) والأئمة المعصومين (عليهم السلام) ومن رؤية
الفكر الشيعي غير النبي (صلى الله عليه وسلم)
والأئمة المعصومين (عليهم السلام) فقد ثبت شرط
(التنصيب الإلهي) لأي شخص آخر في الحكومة
الإسلامية وأن طاعته طاعة لله. وطاعة للنبي والأئمة
المعصومين.

ومن هذا المنطلق فإن في هذا الزمان لو أن
الظروف ساعدت على وجود (فقيه جامع للشروط
ووفق في تشكيل حكومة على أساس الضوابط
والأحكام الإسلامية والفقه الشيعي فإن طاعته طاعة
لله وللرسول وللأئمة ومعارضته حرام ومخالفاً
للإسلام.

وكما جاء في حديث الإمام الصادق (عليه السلام)
في الرواية المذكورة سابقاً.

«ولاية الفقيه النظرية السياسية للإسلام في عصر الغيبة»

بناء على نظرية الإسلام بشأن الحكومة في عصر
الغيبة ولاية وحكومة الفقيه بالطبع فإن هذه المسألة
بحثية نظرية علمية.

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤلات عديدة من قبيل:
هل يمكن قبول النظرية الديمقراطية الغربية في
باب الحكومة؟

إن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: إن الحاكم
الإسلامي يجب أن تكون له رؤية في الأحكام
الإسلامية والحلال والحرام.

فهل يمكن قبول شخص يحكمنا وهو لا يعرف في
الفقه الإسلامي شيئاً ولا يعرف التقوى ولا يتمتع
بالإدارة السليمة ولكنه حصل مع تصويت وموافقة
الشعب أن يجلس على كرسي الحكم ويمسك بزمام
أمر المجتمع الإسلامي؟

إن هذا الأمر هو الرائج في العالم اليوم. وأغلب
الدول تعمل بهذا النظام. فكل شخص يحصل على
أغلبية أصوات الشعب فهو الحاكم وهو الذي يدير
شئون الدولة ولكن النقطة المهمة هنا أن ما هية
الحكومة الإسلامية متفاوتة تماماً مع روح وما هية

الحكومات الديمقراطية في الغرب.

فالحكومة الإسلامية مرتبطة بالله تعالى وتحظى
بالقدسية وإطاعة ولي الأمر والحاكم أمر لازم وواجب
من باب المسؤولية والتكليف. وطاعة الحكومة مثل
طاعتك لله فهي واجب شرعي.

بعبارة أخرى فإن الحكم الإسلامي أو حكم الحاكم
الإسلامي هو حكم الله، ولا يختلف أمر طاعته في
السر أو في العلن، وهو واجب في كل وقت ومعارضته
حرام ويخالف الإسلام. بل أنه إثم كبير ويوضع مع
حد الشرك بالله. ويشير الإمام الصادق عليه السلام
لذلك الأمر بقوله "فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله فإنما
استخف بحكم الله وعلينا رد ومن راد علينا فكأنما
راد على الله وهو على حد الشرك بالله".

وفي الحكومة الإسلامية رابطة عميقة بين الحاكم
والشعب والحاكم ينظر لعمله وحكومته من باب
المسؤولية والتكليف الشرعي والشعب أيضاً بهدف
القيام بالواجب الشرعي فهو يدعم ويطيع النظام
الإسلامي.

ومن هذا المنطلق فإن النظام الإسلامي من الرأس
للقدم تحكمه روح الإيمان والتقوى.

وفي الحكومة الإسلامية فإن هذا المقام الرسمي
الذي يتولى ويدير شئون المجتمع ويعاقب الفاسدين
والخارجين عن الشرع والقانون لا بد وأن ينصب من
قبل الله عز وجل، وأن يوكله الله عز وجل في تنفيذ
الأحكام الإسلامية، وطبقاً لنظرية ولاية الفقيه فإن
ذلك الشخص الذي لديه حق تنفيذ هذه الأحكام هو
الفقيه الجامع للشروط والذي يعين من قبل المشرع
المقدس من أجل القيام بهذا العمل.

وبناء عليه فإن نظرية التكليف واضحة والحاكم
الإسلامي في هذا الوقت معين تنصيباً عاماً. ولا بد
لهذا الحاكم امتلاك ثلاث خصائص: العلم بالأحكام
الإسلامية - العدالة والتقوى قدرة الإدارة وإدارة
المجتمع.

ولكن لا يزال يبقى سؤال: كيف نعرف الآن هذا
الشخص؟ ومتى يتم تنصيبه؟ وإن وجد أكثر من
شخص يحظون بالشروط الثلاثة السابقة من نختار
منهم ولماذا؟

والإجابة هي أنه لا بد من وجود شخص يتولى
الحكم ويتميز بالخصائص الثلاث ولا بد أن يكون
أفضل من الآخرين، بمعنى أن الشخص الذي يعرف
الأحكام الإسلامية بشكل أفضل بمعنى أعلم من

الآخرين وأيضاً تقواه أكثر من الآخرين ويعيش حياته بشكل أبسط ويستفيد من بيت المال أقل من الآخرين ولا يعرف المجاملات لأقربائه وأحبائه وأصدقائه. بل الحق والعدل مد بصره ويحظى بالقدرة على الإدارة مقارنة مع الآخرين. فمن الطبيعي أن يكون هو الحاكم.

نقطة أخرى وهى أهمية الشرط الثالث وهو القدرة على إدارة المجتمع فالشخص الذى يحظى بالعدالة والتقوى ولكنه ضعيف فى مسألة الإدارة فلا يمكن لهذا الشخص أن يمسك بزمام أمور الدولة.

وعلى كل حال فإننا نستطيع فى كل وقت من خلال معرفة الشخصيات التى لدينا أن نحدد الشخص الأفضل فى الخصائص الثلاث المذكورة، وأن نترك له إدارة شئون الدولة.

وبناء عليه فإن هناك تفاوتاً واضحاً بين نظام ولاية الفقيه وهو نموذج الحكومة الإسلامية فى عصر الغيبة وبين الديمقراطية الغربية.

فالديمقراطية الغربية تقول لابد من مراجعة الرأى العام فى تعيين الحاكم. وأن الشخص الحاصل على عدد أصوات أعلى من باقى المرشحين هو الحاكم. أما الإسلام فيقول أنه يجب أن نطوى أفضل الطرق، الطريق الذى احتمال الخطأ والخطر فيه أقل من باقى الطرق.

طريق تعيين الولي الفقيه: الرجوع إلى الخبراء

فى الانتخابات الديمقراطية الغربية تتحكم عناصر مختلفة فى مصير ونتيجة هذه الانتخابات مثل المال والسلطة والدعاية وما شابه، فمن الطبيعى فى مثل هذا النظام ألا نطمئن حيال الشخص الذى سيحصل على أعلى نسبة تصويت من الصناديق، بأنه الشخص الملائم للجلوس على كرسي الحكم ومما سبق يتضح أن هذا الأسلوب يفتقد العقل والصواب أما فى النظام الإسلامى فالقاعدة العقلانية الصائبة فى هذا الشأن هى قاعدة الرجوع إلى أهل الخبرة، والآن فى بحث تعيين الحاكم الإسلامى فى عصر الغيبة وتعيين الفقيه المتوافرة فيه شروط الصلاحية الثلاثة، فهو أسلوب عقلانى يتفق مع قاعدة الرجوع إلى أهل الخبرة ومجلس الخبراء من خلال الدستور يمارس هذه المسئولية واختيار حكومة عصر الغيبة، فإن الأئمة عليهم السلام لم يحددوا شخصاً بعينه ولكنهم وضعوا معايير محددة ومعروفة كما أشرنا إليها سابقاً، وهى الخصائص التى تميز الزعيم القادر على

إدارة شئون الدولة عن أقرانه ومن هنا تتضح أهمية دور مجلس الخبراء، لأنه الوحيد القادر على تحديد الشخص الأصح من بين مجموعة مرشحين فإن الخصائص الثلاث قد يتمتع بها كثيرون، وربما تشيع نوعاً من الارتباك لدينا، وهنا يتدخل مجلس الخبراء الذى يحدد بثقة من هو الأصح، ولاشك أن هناك شخصاً يتميز عن المرشحين الآخرين رغم أنهم قد يتمتعون بنفس الخصائص الثلاث.

والواقع أنه خلال السبع والعشرين عاماً الماضية قد مارس مجلس الخبراء مهامه على أكمل وجه وكان انتخاب منصب الفقيه أمراً يتم فى غاية السلاسة، دون أن يدعى شخص، حدوث تزوير، وفى الواقع، يشارك الشعب فى انتخابات مجلس الخبراء ومن خلال الأفراد من أهل الخبرة حتى يقدموا من بين المسلمين من هو أصح وأقدر لقيادة الأمة الإسلامية.

أهمية عمل مجلس الخبراء

.. تنصيب أم تقديم الولي الفقيه ..

إن هذه النقطة من أهم النقاط التى أريد توضيحها، وهى أن مجلس الخبراء لا يعين الولي الفقيه، ولكنه فقط يعرفه ويقدمه للشعب، لأنه طبقاً للروايات السابقة مثل "من كان منكم قد روى حديثاً.. والمذكورة من قبل بجانب أدلة أخرى، فإن هذا الفقيه منتخب من قبل إمام الزمان عليه السلام وعين بتنصيب عام من أجل الحكومة، ومن هذا المنطلق فإن حق الولاية والإشراف وزعامة المجتمع والحكومة قد منح من قبل الإمام المعصوم عليه السلام إلى هذا الفقيه ولذا فمن غير المعقول أن تمنح هذا الحق إلى أعضاء مجلس الخبراء، وكما أشرنا من قبل فإنهم يستشهدون بأراء أعضاء مجلس الخبراء فقط على الفقيه الأصح الذى نصب من قبل إمام الزمان.

من ناحية أخرى نجد أنه فى حالة تعيين القاضى من قبل الحاكم فى منطقة أو مدينة، عليه أن يصبر قليلاً حتى يتعرف على أهل الثقة والعدل بهذه المنطقة حتى يتثنى له إدراك حقيقة الشهود ومدى الوثوق بهم قبل إصداره أى حكم، وانتهاج القاضى لهذا المسلك من أجل التعرف على المؤمنين العدول فى واقع الأمر، نوع من إبداء الرأى غير الرسمى، ومن الطبيعى أنه إذا فكر فى إجراء انتخابات لإتمام هذه المهمة فإن المسألة ستستغرق مدة طويلة، ولم يرد على مدى التاريخ الإسلامى ما يشير إلى إعلان القاضى فى مثل هذه الحالة عن إجراء انتخابات.

وطالبت الصحيفة الحكومة بعدم التماذي، والتزام التوازن بين الطموحات والواقع. أما صحيفة شرق في افتتاحية عددها بتاريخ ٥/٢٥ فقد انتقدت السياسة الاقتصادية والصناعية للحكومة انتقاداً مراراً، وعددت سلبياتها، وقد انبرت صحيفتا رسالت وكيهان للدفاع عن الحكومة وسياساتها الاقتصادية في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٧ و ٢٨ و ٣١/٥ و ١٠/٦ مؤكدة أنها تسير في الاتجاه الصحيح لمصلحة الجماهير، وطالبت الأحزاب بضرورة مراجعة مواقفها من أجل تحقيق الانسجام الوطني، كما دعت البرلمان لاتخاذ مواقف إيجابية، والتعاطي مع مشكلات المواطنين بواقعية.

ونال موضوع المقترحات الأوروبية المعروضة على إيران لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني اهتماماً كبيراً من الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية هذا الشهر، وانعكس ذلك بقوة على افتتاحيات هذه الصحف، ومع إجماع الصحف على إيجابية المقترحات، وأنها خطوة للأمام، إلا أنها اختلفت في طريقة التعامل معها، مؤكدة أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووي وتمضي في مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع في الاعتبار العقوبات التي يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها، والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من الوصاية الأمريكية، وبينت الصحف أن الاستراتيجية الأولى

تضمن لإيران أن تسرع في تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إيران في المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فسوف تحتاج جهوداً مضاعفة، ووقتاً أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف تبطل ادعاءات الولايات المتحدة والغرب ضد إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلاً عن تحقيق الفائدة في المجال الاقتصادي. وتفضل الصحف الإصلاحية مثل أفتاب في افتتاحية عدد ٦/١ وشرق في افتتاحيتي ٦/٥ و٦/٢١ واطلاعات في افتتاحية ٦/٨ وهمشهري في افتتاحيات ٥/٢١ و٥/٢٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤/٦ أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، بينما تفضل الصحف ذات الاتجاه المتشدد مثل كيهان في افتتاحيات ٥/٣٠ و٧ و١١/٦ الاستراتيجية الأولى، حيث تعتقد أن المقترحات الأوروبية لا تقدم جديداً غير أن تمهد الطريق أمام الوصول إلى إجماع غربي لتوقيع عقوبات ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد فشل محاولاتهم السابقة في الوصول إلى هذا الإجماع، في حين اتخذت صحيفة رسالت الأصولية موقفاً معتدلاً في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٥/٣٠ و١١ و١٤/٦ حيث عرضت كلا الجانبين الإيجابي والسلبي من المقترحات، وطالبت باستخدام الدبلوماسية الفعالة لمعالجة الموقف، حتى يمكن تبديل التهديدات إلى فرص.

كالعادة احتلت أحداث العراق اهتماماً واضحاً من الصحف الإيرانية، حيث ركزت هذه الصحف على أمرين مهمين هما: استكمال تشكيل الحكومة العراقية، حيث أشادت صحيفة همشهري في افتتاحية عدد ٦/٣ بهذا التشكيل مؤكدة أنه تجاوز الخلافات العرقية والمذهبية وتخطى عملية التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، ورحبت صحيفة رسالت أيضاً في افتتاحية عدد ٥/٢٥ بالتشكيل الجديد لحكومة العراق واعتبرته خطوة على الطريق الصحيح. أما الأمر الثاني فهو أزمة الأمن في العراق، كما فعلت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عدد ٦/٧ وصحيفة شرق في افتتاحية ٦/١٠ وصحيفة رسالت في ٦/١٢ وصحيفة كيهان في ٥/٢٧ و١٠/٦ حيث أكدت كل منها أهمية تحقيق الأمن في العراق، والقيام بكل الإجراءات التي تعمل على تحقيقه، كما أبدت ارتياحها لمقتل الزرقاوي زعيم القاعدة في العراق.

وقد تعرضت الصحف الإيرانية للخلاف القائم في فلسطين بين منظمات المقاومة، مؤكدة أن الاستفتاء على بيان الأسرى لن يحل المشكلة، كما فعلت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عدد ٥/٢٧، بينما تناولت صحيفة كيهان بالتحليل في افتتاحية عدد ٦/١٢ مشروعية الديمقراطية في فلسطين من خلال اتخاذ موقف مؤيد لمنظمة حماس وحكومتها، وذلك بمناسبة زيارة الزهراء لطهران.

القراءة الإيرانية للمقترحات الأوروبية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

تبطل ادعاءات الولايات المتحدة والغرب ضد إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلاً عن تحقيق الفائدة في المجال الاقتصادي. ويفضل الإصلاحيون أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، بينما يفضل المتشددون الاستراتيجية الأولى، حيث يعتقدون أن المقترحات الأوروبية لا تقدم جديداً غير أن تمهد الطريق أمام الوصول إلى إجماع غربي لتوقيع عقوبات ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد فشل محاولاتهم السابقة في الوصول إلى هذا الإجماع.

ويتطرق هذا الخلاف إلى رسالة الرئيس أحمدي نجاد إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث يقوم المحافظون بتقييم رسالة الرئيس الإيراني في إطار الظروف التي تخيم على الملف النووي الإيراني، ومع تصاعد الحرب الكلامية بين إيران والولايات المتحدة، على أنها تدل على جراءة عاقلة للرئيس الإيراني، وابتكار في العمل الدبلوماسي، وفتح طريق جديد للعلاقات مع أعضاء مجلس الأمن، فالرسالة تحمل في طياتها رسائل متعددة. ومن الطبيعي أن تتطرق الرسالة إلى تحديد المشاكل التي سدت الطريق أمام التفاهم بين إيران والعالم الغربي، وتدعو إلى التأمل في هذه المشاكل من زاوية جديدة سعياً لإيجاد حل لها. ومن الواضح أن الرئيس أحمدي نجاد لم يتحدث من منطلق علماء الدين، وإنما أراد أن يذكر الرئيس بوش بأن ما يفعله الآن يكون جزءاً من التاريخ غداً، وأن عليه أن يضع ذلك في اعتباره. وإن التساؤلات التي عرضها على لسان تلامذته، إنما هي أسئلة تدور في أذهان شعبه وشعوب المنطقة، بل شعوب العالم.

ويقوم الإصلاحيون محتوي الرسالة على أنها ليست رسالة صلح، بل الهدف منها إدارة الأزمة في الظروف الراهنة، وإعلان الموقف، بل إنها تحطم عدداً من مبادئ السياسة الخارجية التقليدية الإيرانية، كما أراد الرئيس أحمدي نجاد بكتابة هذه الرسالة أن يؤكد للعالم كله أن الصورة التي رسمتها أجهزة الإعلام الصهيونية عنه بأنه

من المرجح أن إيران سوف تتعامل مع المقترحات الأوروبية بالأسلوب نفسه الذي تعاملت به مع الاقتراح الروسي بإنشاء شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا، أي عدم الحسم في قبول المقترحات مع وضعها على مائدة المفاوضات أطول مدة ممكنة، لأن الملف النووي الإيراني قد وصل إلى مرحلة تاريخية، تقتضي اتباع إيران سياسة استغلال الوقت للخروج من الأزمة. فقد لانت اللهجة الإيرانية تجاه هذه المقترحات مع مرور الوقت، حيث أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ما سبق أن أعلنه على لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين، من أن المقترحات بها جوانب إيجابية، وبعضها يكتنفه الغموض مما يحتاج إلى توضيحات، كما سبق أن ألمح وزير الخارجية منوشهر متكي من أن إيران يمكن أن تقدم مقترحات بديلة، وهو ما يختلف عن الرد الفوري عندما أكد الرئيس أحمدي نجاد ووزير خارجيته أن إيران سترفض المقترحات الأوروبية إذا خلت من بند ينص على حق إيران في تخصيب اليورانيوم، وأنها سوف تقبل أي مشروع يحترم حقوقها النووية على أساس معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ومع البنود التي تناقلتها وكالات الأنباء من المقترحات الأوروبية، يرى المحللون أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووي وتمضي في مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع في الاعتبار العقوبات التي يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها، والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من الوصاية الأمريكية. لاشك في أن الاستراتيجية الأولى تضمن لإيران أن تسرع في تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إيران في المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فلاشك في أنها سوف تحتاج جهوداً مضاعفة، ووقتاً أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف

إنسان غير قابل للتفاوض صورة غير صحيحة، وأنه يبادر بطلب التفاوض على أساس الحق والعدل، وليس على أساس الظنون والمخاوف، حيث تمثل هذه الرسالة حركة ديناميكية غير متوقعة من جانب الرئيس الإيراني، تظهر جانباً آخر من شخصيته القيادية، وعدم خوفه من المجابهة السياسية والدبلوماسية، وأن حديث الحسم ليس معناه تصعيد الأمور في اتجاه اللجوء للعنف، كما تمثل خلاصة فكر النظام الإيراني، واعتقاده بعتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفي اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولي من خلال المحبة والعدالة وإبداء حسن النية دون التسليم بالواقع، أو الاستسلام لهذا النظام الدولي، ومع استلهم الخطاب لعبارات الأنبياء فإنه يعبر عن الرغبة الصادقة في السلام، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، مع تأكيد ضرورة الحوار والتباحث، كما أن هذا الاستلهم يتجاوب مع أصولية المحافظين الأمريكيين ويضعها أمام حوار الأديان بعيداً عن صدام الحضارات، كما يذكرهم بالآلام الإيرانية والمسلمين، بل وشعوب العالم نتيجة الابتعاد عن هذا النهج، فضلاً عما تتضمنه الرسالة من دعوة مفتوحة للحوار مع الولايات المتحدة والغرب، على أساس القيم الدينية، وبدون شروط مسبقة. ولاشك أن الإدارة الأمريكية ومعها دول أوروبا قد عكفت على دراسة الرسالة بكل جزئياتها، والهدف الذي أرسلت من أجله، والرأي الإيراني حول فلسفة الأوضاع الراهنة في المنطقة والعالم، وتحديد أبعادها السياسية والأخلاقية، وهل تأكيد ضرورة العودة لطريق الأنبياء والرسول في معالجة المشاكل القائمة، يشير إلى تجاوب إيراني حقيقي؟ وهل توجد مقترحات حقيقية ضمنها الرئيس الإيراني هذه الرسالة من خلال هذا الخطاب الفكري الفلسفي؟^{١٩}

ويؤكد الأصوليون أنه كان من نتيجة هذه الرسالة أن نشط الاتحاد الأوروبي في الرد من خلال تقديم مقترحات مشجعة، أما الإصلاحيون فيشيرون إلى رد الفعل الأمريكي تجاه التفاوض المباشر مع إيران، وأنه بغض النظر عن التصريحات الفردية التي يمكن تعديلها مع الوقت، عبر بوش في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض مع بلير في ٥/٢٦ رداً على سؤال لصحيفة فلوريدا عن الموقف الأمريكي بقوله: رسالة أحمدى نجاد مهمة، ولكنها لم تشر إلى موقف إيران من حل أزمتها النووية، كل الخيارات متاحة، والإيرانيون هم الذين يتركون مائدة المفاوضات، والكرة في ملعب الإيرانيين، إيران دولة كبيرة وعليها القيام بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، إيران في حاجة إلى حكومة تقبل هذا الالتزام، إننا نريد حل الأزمة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية، ولكن إذا كانوا يريدون الانزواء، فسوف نعمل من أجل ذلك. وأن الولايات المتحدة

وضعت شرط تعليق إيران نشاطها النووي للانضمام إلى المباحثات، من أجل حفظ ماء الوجه.

لقد رفعت رسالة أحمدى نجاد الحوار السياسي بين إيران والولايات المتحدة إلى درجة المساواة، بل تطالب بتعويض عن الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في حق إيران خلال الفترة الماضية، مما جعل اليد العليا في الحوار لإيران، حيث لم تجعل مستوى الدول في امتلاكها وسائل القوة بل في الأسس العقائدية والفكرية. وقد أشار الزعيم خامنئي إلى أسباب الضجة التي تفتعلها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بسبب مشروعها النووي، مؤكداً أنها تتركز في سببين: الأول هو منع إيران من التقدم عبر استخدامهما للتقنية الحديثة، والثاني هو الدعاية المضادة للنظام الإسلامي وترويج الشائعات حول فشله السياسي، لكن الذي لم تدركه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون أن إيران بنظامها الإسلامي وشعبها قد صارت أكثر قوة من أي وقت مضى، وأنها صامدة مثل الفولاذ اللامع في مواجهة أية ضغوط أو مؤامرات، في حين أن أمريكا لا تريد أن تصفى إلى ما كرره فقهاء النظام، من أن العقيدة الإسلامية التي يقوم عليها النظام الإيراني لا تحبذ، بل تستقبح استخدام العلم والتقنية في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإن إيران لن تعمل في هذا الاتجاه، ولن تحرص على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ويستتكر الزعيم خامنئي اتهام الغرب لإيران بإخفاء معلومات حول مشروعها النووي عن المجتمع الدولي، مؤكداً أنه اتهام غير منطقي، لأن من الطبيعي أن تتكتم الدول على المعلومات التي تتعلق بأبحاثها العلمية في مراحلها المختلفة، حتى تصل فيها إلى نتيجة.

ويعتقد خامنئي أن نجاح النظام الإسلامي في إيران جعله عامل جذب في المنطقة، بحيث أن الاتجاهات الإسلامية في دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير في أية انتخابات، مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد في مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي. وقد اعتبر خامنئي ميدان الدبلوماسية ساحة للتعامل وتوفير المجال لتأمين المصالح الوطنية.

وفي السياق نفسه يؤكد أحمدى نجاد قوله: إنهم يخشون من أن تصبح إيران أمة مستقلة وقادرة للشعوب، إن امتلاك أية دولة السلاح النووي لا يجعل منها قوة عظمى. إن امتلاك إيران التقنية النووية السلمية غير كثيراً من المعادلات الدولية، وجعل من إيران قوة مؤثرة، وهي تجعل هذه التقنية في متناول الجميع، وتسهم في تنفيذ الرؤية العشرينية للتطور الحضاري في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أكد رئيس الجمهورية أن هناك خطوات عملية لضمان عدم التراجع، وتأكيد أن كل فعل من جانب أي طرف سيكون له رد فعل

متناسب معه، ومساو له في القوة والتأثير، وأعلن وزير الخارجية الإيراني أن وزارته سوف تستفيد من كل السبل الدبلوماسية، وكذلك الإيرانيون المقيمون في الخارج في دعم قضية بلاده، ووفق رؤية زعيم البلاد.

ومع تأكيد إيران أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يعني أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها، وهذا يعني أن إيران في المرحلة الراهنة ليست راغبة في إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي، فإن الإيرانيين لا يفقدون الأمل في إدراك المجتمع الدولي لعدالة مطلبهم، وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية، وخطأ موقفها، ولا يملون من الانتظار، لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم، كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم، في مختلف المجالات، وعلى جميع الأصعدة.

لقد تضمن ما نشر من مشروع المقترحات الأوروبية حق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، بناء على البند الرابع من ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية. ودعم قيام إيران بنشاط نووي غير عسكري مثل إنشاء مفاعلات الماء الخفيف في إيران، من خلال مشروعات مشتركة، مثل الاشتراك في مركز دورة الوقود الدولي في روسيا لتخصيب كامل لليو اف ٦، وإنشاء بنك للوقود لتوفير احتياطي نووي حتى خمس سنوات لإيران من المشاركة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، ووضع ضمانات قانونية لإعطاء إيران الوقود. وكذلك وضع ميثاق إقليمي يضم دول المنطقة لإيجاد توافق حول أمن المنطقة، وتعاون حول المسائل الأمنية الدولية وضمان السيادة الوطنية والقدرة السياسية لإيران. كما يشير إلى دعم فكرة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعدم انتقالها إلى المنطقة.

وفي إطار المشجعات الاقتصادية تشير المقترحات إلى دعم الارتباط الكامل لإيران بمنظمة التجارة العالمية، وإيجاد إطار للاستثمار المباشر في إيران، وزيادة تجارتها مع الاتحاد الأوروبي. وتشجيع التعاون الجوي غير العسكري، وإلغاء المقاطعة الخاصة بتصدير الطائرات المدنية لإيران. فضلاً عن إيجاد تعاون استراتيجي طويل المدى في مجال الطاقة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، ودعم وتوسعة قطاع الغاز والنفط، والتعاون العلمي والفني في مجال الصناعات الأساسية وبناء الطاقة الإيرانية، ومنها إنشاء خطوط الأنابيب ودعم الطاقة والطاقات المتجددة.

وفي المقابل تطالب المقترحات بأن يتم وقف جميع

الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والتجميع، ومتابعة الأمر عن طريق المباحثات. واستئناف العمل بالبروتوكول الإضافي، بشأن تفتيش أكثر للوكالة من أجل اتفاق طويل المدى، تقوم إيران بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة النووية من أجل حل المسائل المعوقة والمسائل المسببة لقلق المجتمع الدولي، وعدم وجود مواد نووية غير معلنة. وعند موافقة إيران يغلق ملفها النووي في مجلس الأمن.

كما تضمنت المقترحات مشروع المقاطعة المحتملة التي يمكن أن تقوم بها أوروبا ضد إيران، وتدرج تحت الفصل الثامن البند ٤١ لميثاق الأمم المتحدة، وتتمثل في: منع صادرات السلع والتقنية النووية والصاروخية لإيران، ومنع الاستثمار والتعامل المالي مع الأفراد أو المؤسسات الإيرانية، ومنع استقبال أو إعطاء تأشيرات دخول إلى الدول الغربية، للمسؤولين الإيرانيين من ذوي الصلة بالمشروع النووي، وتعليق التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إيران، ومنع الاستثمار في الصناعات المرتبطة بهذا المشروع، ومنع دراسة الإيرانيين في الخارج في مجال الطاقة النووية أو الصواريخ. وفي المجالات الاقتصادية والسياسية تتمثل المقاطعة في: منع أو تقليل العلاقات الثنائية مع إيران، ومنع استقبال كبار المسؤولين الإيرانيين في دول أوروبا، وتجميد رؤوس أموال الأفراد والمؤسسات الحكومية الإيرانية في الخارج، ومنع بيع الأسلحة لإيران، ومقاطعة استيراد السلع الإيرانية، أو بيع منتجات النفط والغاز لها، ووقف دعم انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، ومنع الاستثمار أو التعاون مع القطاع الخاص الإيراني، وتقليل الدعم الحكومي للتجارة والائتمان في التصدير لإيران.

من الواضح أن اقتران المشجعات مع التهديدات في المقترحات الأوروبية، يجعل الإيرانيين يشكون في رغبة أوروبا في حل الأزمة النووية الإيرانية بطريقة عادلة، لأنها تقتض سوء النية، فتتحوط بإضافة العقوبات المشددة مع المشجعات التي لا تتساوى مع التهديدات، فإعطاء إيران حقها المشروع الذي تنص عليه اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لا يحتاج إلى اقترانه بالتهديد، في الوقت الذي تؤكد فيه الولايات المتحدة أنه لا يجوز مكافأة المتمردين، وتدرك إيران أن الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول بنود المقترحات خلاف تمثيلي، حتى ترفع من قيمة الصفقة، باعتبار أن أوروبا بذلت جهداً كبيراً من أجل الحصول على هذه التنازلات من الولايات المتحدة.

على أي حال إذا أدت المفاوضات إلى تحقيق نتائج إيجابية تتوافق مع التوجهات الإيرانية، فإن إيران سوف تبدى المرونة المطلوبة، على أن تقوم إيران في الوقت نفسه بالاستمرار في تطوير مشروعها النووي، في محاولة لوضع الغرب أمام الأمر الواقع.

رؤية للقوى السياسية في العام الحالي

■ هادي قابل ■ نامه (الرسالة) العدد ٥٠، يونيو ٢٠٠٦

٢- الأسس الفكرية السياسية: وهي من أهم المحاور الرائجة في المجتمع الإيراني، وبالطبع هذا الشكل من التوجه السياسي أحياناً يتحول من إطار الفكر السياسي الشخصي ليتحول إلى إطار جماعي وأحياناً في إطار الأحزاب والجماعات السياسية وي طرح باعتباره النظرية السياسية لذلك الحزب. وكلتا الصورتين من تشكيل التوجه السياسي والفكر السياسي (للفرد أو الجماعة) من أكثر التوجهات السياسية الرائجة في العالم. وهو كذلك في إيران منذ الثورة الدستورية وحتى اليوم.

٣- المصالح القومية: لا شك في أن رؤية وتعريف الأحزاب والجماعات السياسية النشطة في المجتمع الإيراني للمصالح القومية ونشرها في المجتمع من العوامل المهمة لتشكيل التوجه السياسي للمجتمع، ومما سبق يتضح أن تفاوت رؤى الجماعات والقوى السياسية في تعريفهم للمصالح القومية ومعرفة الشعب لبرامج الأحزاب بالنسبة للمصالح القومية سيحدد ميول الشعب تجاه هذه الأحزاب والجماعات.

٤- المصالح الحزبية والجماعية: وهذا المحور سبب في تشكيل الائتلافات والجبهات المتنافسة، وبالطبع فالتوجه السياسي يتشكل في الوقت الذي لا ترعى فيه القوى الحاكمة حقوق المواطنة والحريات القانونية لسائر الجماعات والأحزاب، وفي مثل هذه الظروف فإن الجماعات والأحزاب السياسية تتقارب مع بعضها البعض بغرض الحفاظ على المصالح المشتركة وتشكل جبهة واحدة.

والآن وعلى أساس التعريف الذي برز عن كيفية تشكيل التوجهات للقوى والجماعات السياسية فإنه يمكن إلقاء نظرة على التوجهات السياسية لهم في العام الحالي.

إن المجتمع الإيراني بالنظر للأسس العقائدية والفكرية يمكن تقسيمه لتيارين: التيار الإصلاحية، والتيار المحافظ.

لكل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أسباب للظهور وأسباب للاختفاء، والشكل السياسي للجماعات والقوى السياسية النشطة من الظواهر المتغيرة في المجتمع لأسباب متفاوتة. ولا يمكن أن يثبت تشكيل لقوة سياسية على الدوام، إلا في النظم الاستبدادية، فالشكل السياسي فيها ثابت لا يتغير. أما في الأنظمة الديمقراطية فالأمر مختلف لأن من ضروريات الديمقراطية التغيير تبعاً لمقتضيات الساحة السياسية، كما أن تغير الشكل السياسي لا يعنى عدم استقرار وثبات القوى والجماعات السياسية في الأسس والأصول الفكرية.

وبعبارة أخرى فإن التشكيل أسبق في مرحلة التكتيك في قبول التغير وأسبق في استراتيجيات الثبات والاستقرار.

وبالنظر لما سبق فإن سبب ظهور التشكيلات السياسية على مستوى المجتمع الإيراني لا يمكن أن يخرج عن واحد من الأسس أو المحاور التالية:

- ١ - أسس عقائدية دينية.
- ٢ - أسس فكرية سياسية.
- ٣ - المصالح القومية.
- ٤ - المصالح الحزبية والجماعية.

١- الأسس العقائدية الدينية: يقوم هذا المحور على أساس الأديان والمذاهب أو طبقاً للاجتهاد والاستنباط من النصوص الدينية ويصبح سبباً لتشكيل التوجه والشكل السياسي والاجتماعي في المجتمع. فمثلاً في المجتمع الإيراني قبل الثورة الإسلامية كان نوع الاجتهاد ورؤية الإمام الخميني وبعض من تلاميذه مثل آية الله طالقاني، وآية الله منتظري وآية الله شهيد مطهرى مختلفاً ومتفاوتاً مع باقى المراجع والمفكرين عن النصوص الدينية. وصار هذا الأمر سبباً في تشكيل القوى الاجتماعية الإيرانية وفي النهاية تغلبت رؤية الإمام وتلاميذه.

وإن كانت هناك معايير أخرى طرحت في الأوساط السياسية حول هذين التيارين مثل جناح اليمين وجناح اليسار.

١- الإصلاحيون: اختلافاتهم في الانتخابات التاسعة كانت سبباً في ظهور مرشحين متعددين من هذا التيار. واستمر هذا الأمر حتى بعد الانتخابات. ولو عرفت كل القوى والجماعات السياسية مدى التأثير الواقع على المسيرة السياسية في المجتمع الإيراني فلا شك في أنهم سيسعون للائتلاف في الانتخابات المقبلة.

ولكن معارضة بعض الشخصيات والجماعات للمسيرة الحادثة أدى إلى ظهور انقسامات وألقى البعض التقصير الحادث في رقاب الآخرين وبراؤا أنفسهم من أي عيب أو نقص أو تقصير، ولم يعتبروا أنفسهم مقصرين في أي إجراء في فترة الإصلاحيين (في الحكومة والمجلس والصحافة) وبالطبع في مثل هذه الساحة لا يمكن أن تنتظر الاتحاد والتسيق بين هذه القوى.

وللسبب نفسه فإنه يمكننا أن نقسم الإصلاحيين في العام الحالي إلى جماعتين:

أ - الإصلاحيون التقليديون. وهي المجموعة صاحبة الاستراتيجية المحافظة في هذا التيار والسعى للوصول للسلطة بأي طريق ممكن، واتخاذ القرار بناء على رأي العقلاء منهم وتكوين لوبي مع أركان السلطة، والاعتراف بالخط الأحمر في حوزة السيادة وكلها من الخصائص السياسية لهم. وقد شكلت هذه المجموعة بعض الأحزاب والجماعات السياسية الإصلاحية.

ب - الإصلاحيون الجدد: وهي المجموعة صاحبة استراتيجية الشفافية والقانون واستجواب السلطة، وتفعيل سلطة القانون واتخاذ القرار على أساس مسيرة الديمقراطية وعدم الاعتراف بالخط الأحمر سوى في المصالح القومية وشكلت هذه المجموعة عدداً من الأحزاب والجبهات في الساحة السياسية الإيرانية والرديف الأصلي لهذه المجموعة النخبة الفكرية والثقافية وطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

٢ - المحافظون: وقد تأثر توجه هذا التيار بالمجتمع

السياسي الإيراني خلال الانتخابات التاسعة. وأصبح وضع معسكر المحافظين أسوأ من وضع الإصلاحيين وقد وضع التشتت والانقسام بعد تشكيل الحكومة التاسعة تماماً.

وقد اتضح هذا التشتت خلال التصويت على الحكومة والموازنة خلال العام الحالي. وقطعاً لم ينجح المحافظون في الحفاظ على وحدتهم حتى في الظاهر من خلال التصريحات.

وعلى هذا الأساس فإنه يتوقع تقسيم المحافظين لثلاث مجموعات.

أ - التقليديون: وهذه المجموعة تتكون من الجماعات التي لديها خبرة في الثورة الإسلامية، والمحافظون المعروفون باصطلاح التقليديين يعتقدون بالاستراتيجية المعتدلة واتخاذ وعرض القرار على العقلاء وخبراء التيار، ويعترفون بالخطوط الحمراء وحفظ الأسس والشكل التقليدي.

ب - الراديكاليون: وهذه المجموعة هي التي وصلت للسلطة اليوم وأغلبها من الأصوليين، ويعملون من خلال أساليب متشددة ومن خلال الإصلاح الثوري، وقد أزالوا كل الخطوط الحمراء واحتفظوا فقط بخط ولاية الفقيه. ويأملون في قيام حكومة العدل الإسلامي ولا يعتقدون برأي الشعب وتأثيره في الحكومة الإسلامية والكثير منهم لم يكن لديه خبرة في الثورة الإسلامية.

ج - المحافظون الجدد: وتتكون هذه المجموعة من الأفراد الذين سعوا بعد أحداث الثاني من خرداد إلى التجديد في فكرهم مع الالتزام ببعض تقاليد المحافظين، وقد شكلت هذه المجموعة أحزاباً جديدة، وتشكل البعض الآخر حول محور المرشحين منهم في الدورة التاسعة. وهم لا يقبلون استراتيجيات التقليديين أو الراديكاليين. ووصل الأمر إلى حد الصدام.

والمجموعات الثلاث للمحافظين والمذكورة سابقاً مع جماعتين من الإصلاحيين هم الذين سيشكلون الخماسية السياسية للعام الحالي الذي يتوقع أن يشهد أحداثاً مهمة سوف تترك أثرها على مستقبل الجمهورية الإسلامية ومن أهم هذه الأحداث انتخابات مجلس الخبراء في نوفمبر المقبل.

الائتلافات السياسية في إيران.. الائتلافات الملونة

■ محمد قوتشاني ■ شرق (الشرق) ٢٩/٥/٢٠٠٦

من التيار الذي ينتمي إليه، إلى درجة أنهما يكاد يكونا قد اشتركا في الانتخابات على نحو منفرد.

فلم يعتمد أحمدى نجاد على إحراز إجماع المحافظين عليه، ولم يقبل مهدي كروبي اختيار أولئك الذين كانوا يسمونه الإصلاحى التقدمى.

لقد فرض أحمدى نجاد سماته الشخصية على الأصوليين، وأطاح بتوازن القوى داخل الحزب غير المرئى (يقصد المؤلف من الحزب غير المرئى: ذلك الطيف المكون من عناصر تؤمن بولاية الفقيه المطلقة داخل صفوف الحرس الثورى والمنظمات الثورية الأخرى مثل لجان الإمام وهو طيف هلامى يصعب تحديد المنتمين إليه على وجه اليقين) دون دعم من حزب أو حتى منبر دعائى أو إعلامى وتفوق على محمد باقر قاليباف فى ساعة من نهار.

إن مثل هذه التجربة أدت إلى أن يعيد كل من التيارين السياسيين الرئيسيين فى إيران التفكير فى سنة منسية هى سنة الائتلافات، فالمحافظون منذ بداية عمل الحكومة الجديدة يسعون إلى التعاون مع أحمدى نجاد متنافسين مع الأصوليين فى المجلس والحكومة.

وإذا ما تجاوزنا الكبت السياسى لناطق نوري نجاد دمج محمد رضا باهنر فى البرلمان وعلى لا ريجانى فى المجلس الأعلى للأمن القومى مؤشرات قوية على سعى اليمينيين من كلا التيارين المحافظ والأصولى للعودة إلى عصر الائتلاف.

فى الوقت نفسه فإنه فى ظل الموقف الانتقائى للدولة من قبل جماعة من الأصوليين فى البرلمان والمجالس المحلية يصعب تحليل المشهد السياسى الإيرانى فهذه الجماعة أثناء الاقتراع على منح الثقة للحكومة استطاعت أن تضع سلطة الحكومة الجديدة تحت إشراف المجلس، كما قدمت رسالة واضحة علنية لرئيس الجمهورية بانتخاب قاليباف كخلف لأحمدى نجاد فى رئاسة مجلس مدينة طهران، كما أن أحمدى نجاد أعرب عن عدم اهتمامه بقاليباف عندما لم يدعوه إلى حضور اجتماع الحكومة - (ينص الدستور الإيرانى على حضور محافظ طهران اجتماعات مجلس الوزراء الإيرانى) - وهو ما يعد استبعاداً له من بنية السلطة وقد فهمت هذه الرسالة من الأصوليين وتم

دخلت إيران مرحلة جديدة مع انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية، ومن ثم تبدلت وجوه القوى السياسية الإيرانية الواقفة فى مواجهة بعضها البعض، وتكشف الظروف الحالية أن تحليل التيارات السياسية والتميز بينها أمر ضرورى لفهم تحولات السلطة وربما ينبغى الالتفات إلى نقاط وجوانب خفية داخل تلك التيارات السياسية والتي ستحدث تأثيراً مباشراً على تفاعلات هذه القوى وبالأخص فى الانتخابات القادمة (انتخابات مجالس الشورى المحلية وانتخابات مجلس الخبراء).

لم يكن فوز محمود أحمدى نجاد نتيجة تخطيط حزب سياسى ما، على الرغم من أن بعض الأحزاب الخفية اعتبرت نفسها الرابع الأساسى فى المنافسة الانتخابية لكن يمكن اعتبار أنه حتى آخر أسبوعين على المرحلة الأولى من الانتخابات كانت تلك الأحزاب الخفية تؤيد مرشحاً آخر، ولم يكن الأمر أكثر من تغلب الحاشية على النص.

وفى الوقت نفسه يجب الإقرار بأن الأحزاب السياسية لم تتجج فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث أن المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى الأصوات لم يكونوا مرشحين من قبل أحزاب (أحمدى نجاد، هاشمى رفسنجانى، مهدي كروبي).

فى حين أن مرشحي الأحزاب مثل مصطفى معين وعلى لاريجاني احتلوا ذيل القائمة ولم يكن الوضع أفضل بكثير بالنسبة لمرشحين غير حزبيين لكنهم ينتمون إلى تنظيمات أو مؤسسات مثل (محمد باقر قاليباف) أو تكتلات عرقية مثل (مهر عليزاده).

الحقيقة أن انتخابات الرئاسة كانت من ناحية بعض مؤشرات التنمية السياسية كالتحزب والقواعد المنظمة له، هزيمة ثقيلة للسياسيين المحترفين فى كل من الجبهتين المحافظين والإصلاحيين وإذا كان ربح التنمية السياسية متمثلاً فى زيادة المشاركة الشعبية فى الانتخابات فإنه قد ذهب لمصلحة الحكومة ونتج عنه توزيع الأصوات وتأثيرها بالنسبة للأحزاب الأمر الذى زاد من ضعفها.

فى كلتا جبهتي المرشحين السابق ذكرهما حدث الابتعاد عن الأحزاب المركزية فى كلتا الجبهتين وهما حزباً المشاركة والمؤتلفة الإسلامية وكأنهما قد استبعدا

الرد عليها.

أدرك الإصلاحيون أيضاً خطأهم الاستراتيجي في انتخابات الرئاسة لكن بعد فوات الأوان، وحتى هاشمي رفسنجاني لم يستطع أن يكون رئيساً للجمهورية بدون ائتلافات.

إن الائتلاف الموسع الذي ساند رفسنجاني في الانتخابات الرئاسية مازال باقياً، ولم يخرج عنه سوى مهدي كروبي الجريح من وقوفه بمفرده دون مساندة من الأحزاب الإصلاحية في الانتخابات الرئاسية، أما بقية الإصلاحيين فإنهم يسعون للائتلاف والتحالف، إذا فإن الائتلافات قادمة على كلتا الجبهتين فجبهة اليسار ائتلاف إصلاحى وبالطبع هي جبهة تنظيرية وقانونية تشكلت على أساس أنقاض الائتلاف الذي جمع جبهة المشاركة وتحرير إيران والجبهة الوطنية الدينية حول دعم مصطفى معين واستمر بعد ذلك.

طبقاً لبيان جبهة المناداة بالديمقراطية لم يصدر عن تلك الجبهة أى قائمة انتخابية، وبالفعل استبدلت الصعيد السياسى بالصعيد الفكرى التنظيرى لكن هناك ثمة جبهة سياسية حقيقية فى حالة التكون وطبقاً لما تبادر إلى الأسماع ستقوم تلك الجبهة على أساس محور يضم جبهة المشاركة وحزب كواد البناء والتعمير وجماعة مجاهدى الثورة الإسلامية.

بدأ الإعلان عن وجود تلك الجبهة أثناء تصاعد إيقاع الملف النووى بأن أصدرت بياناً مشتركاً من قبل القوى السياسية المكونة لها. ويبدو أنها بصدد التحول إلى ائتلاف انتخابى حالياً.

x لكن تساؤلنا هنا إلى أى مدى يمكن قبول هذه الائتلافات؟

يعتقد بعض المنظرين السياسيين أن الائتلافات ستتشكل على نحو موسع بداية من حركة تحرير إيران حتى المؤتلفة الإسلامية بمعنى أنها ستقوم بين جميع الكيانات السياسية بداية من الإصلاحيين خارج النظام إلى المحافظين شركاء الحكومة فى السلطة، ويبدو أن اللقاءات الأخيرة بين زعماء جبهة المشاركة تؤكد تلك الفرضية، لكن الواقع شئ آخر.

يبدو أنه يمكن تقسيم القوى السياسية فى ظل الظروف الحالية على أساس معيارين وحينئذ يمكن توقع الائتلافات التى ستعقد، هذان العاملان هما الحرية والملكية.

فعلى الرغم من أن الملكية ذاتها إحدى مظاهر الحرية (حرية اقتصادية) لكن الالتفات الخاص بهذا الحق يمكن أن يعبر عن الوضع الذى يواجهه الإيرانيون بعد تولى حكومة أحمدى نجاد، فهى حكومة تسعى إلى تقييد الحريات الاقتصادية فضلاً عن

الحريات السياسية، ولعله من الأفضل أن نعبر عن مؤشرى التقسيم الحاليين بإصطلاحى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، على الرغم من أن منظورنا للحرية يعنى الحرية السياسية ومقصودنا من الملكية هو الحرية الاقتصادية بحيث يشمل الأول حرية الفكر وحرية التعبير وحرية التجمع، والثانى يشمل حرية العمل وحرية الإنتاج وحرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، إن الحريات السياسية تؤدى إلى التوزيع العادل للسلطة والثقافة فى المجتمع، كما أن الحريات الاقتصادية تؤدى إلى التوزيع العادل للثروة وإمكانات الحياة فى المجتمع، والعلاقة بين الحريات السياسية والحريات الاقتصادية علاقة جدلية بمعنى أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى تحرير القوى السياسية بدون أن تثير حس الولاء للقوى الاقتصادية والحقيقة أن الحرية الاقتصادية فى السنوات الأخيرة من عهد حكومة الشاه كانت مقدمة للحرية السياسية فى السنوات الأولى من عهد الجمهورية الإسلامية صحيح إن الثروة توجد السلطة لكن هذا لا يعنى أن الأثرياء يتحولون إلى أصحاب سلطة وإنما مع زيادة الحرية الاقتصادية تتحول مطالب الثروة إلى مطالب سلطة وليس الأثرياء وحدهم هم الراغبين فى المشاركة فى السلطة وإنما كذلك المعدمون، فمن قلب المطالبة بالحرية الاقتصادية تنشأ المطالبة بالحرية السياسية، وتؤكد التجربة التاريخية هذه الفرضية، فالتحديث الاقتصادى فى عهد هاشمي رفسنجاني قد تحول إلى تحديث سياسى رغمًا عن أنف رفسنجاني، للسبب نفسه تسعى الحكومة الجديدة إلى اقتلاع جذور المناداة بالحريات الاقتصادية مثل القطاع الخاص والبورصة والبنوك الخاصة وغيرها لكى تحول دون تنامي الحريات السياسية.

الحقيقة أن ظهور أحمدى نجاد كان ثمرة هذه القاعدة، مع الاختلاف فى أن هذه المرة لم يصل أصحاب الثروة إلى السلطة وإنما أدى مطلب الثروة الذى أصبح مطلباً عاماً للمعدمين إلى التصويت لمصلحة أحمدى نجاد وبناء على هذه النظرية نجد أن معايير الاقتصاد السياسى أفضل معيار لتقسيمات المجتمع السياسى الإيرانى فى العصر الجديد الذى نواجهه. فى الوقت نفسه فإن الاهتمام بهذين المعيارين فقط ليس الطريق الوحيد لفهم الوضع الحالى، فالتباينات الفكرية وإذا جاز التعبير الأيديولوجية توضح طبيعة التيارات السياسية الموجودة، لكن الأيديولوجية وحدها لا تعبر عن طبيعة المجتمع السياسى، بل من الممكن أن تتحرك بعض التيارات السياسية ضد حلفائها الطبيعيين على الرغم من وجود

أيديولوجية مشتركة بسبب الاختلافات الاستراتيجية التكتيكية والأكثر من ذلك احتمالية تحالفها مع المعارضين أيديولوجياً لها.

الحقيقة أن فهم التحالفات الداخلية بالتيارات الفكرية أمر آخر على جانب كبير من الأهمية يجب الاهتمام به في الظروف الحالية حتى لا نصاب بالدهشة من سلوكيات تبدو غير منطقية مثل معارضة مجلس الشورى الإسلامى لحكومة أحمدى نجاد.

على هذا الأساس ربما نستطيع التوصل إلى ثمانية اختيارات فى تحليل نظام التحالفات والائتلافات السياسية الإيرانية.

ونجد أن هناك تيارين سياسيين كليهما يؤمن بقيمة الحرية والملكية، أحدهما له ممثل سياسى فى إيران أما الآخر فمحروم من أى نوع من التمثيل السياسى الرسمى، ولهذا السبب يرى كثير من المحللين أن هذين التيارين شئ واحد وربما يدمجان الليبراليين فى التكنوقراطيين وأى نوع من التأييد للفكر الليبرالى يعتبرونه دفاعاً عن حزب كوادى البناء والتعمير، هذا فى حين أن حزب كوادى البناء ممثل للفكر التكنوقراطى فقط ولهذا السبب له القدرة على التعايش والتفاعل مع أى توجه سياسى لكن يعرف التيار الليبرالى على أنه مرفوض ومستبعد، وعلى الرغم من أن كوادى البناء والتعمير لهم حزب وجريدة لكنهم يفتقرون إلى قاعدة من المثقفين والجامعيين، أما الليبراليون ففضلاً عن أنهم معروفون كمثقفين أو سياسيين فهم بدون جامعيين أو دبلوماسيين.

لقد اتضح الاختلاف بين الليبراليين والتكنوقراطيين فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

الحقيقة أن البرنامج الانتخابى لهاشمى رفسنجانى الذى كان يطلق عليه برنامج (التمية الديمقراطية) هو ثمرة هذا الفكر الليبرالى الذى عرف فى البرنامج الانتخابى السابق لرفسنجانى باسم (مواصلة التعمير)، لقد علم الليبراليون رفسنجانى أن التمية الاقتصادية بدون تنمية سياسية لا معنى لها كذلك عابوا على خاتمة عدم اهتمامه بالتنمية الاقتصادية.

لقد انتقد الليبراليون رفسنجانى بسبب عدم اهتمامه بالديمقراطية، وانتقدوا خاتمة بسبب عدم اهتمامه بالتنمية الاقتصادية.

ومن الشخصيات التى تعد ممثلة للتيار الليبرالى فى إيران كل من مجموعة الخبراء الاقتصاديين غير المنتمين للأحزاب أمثال الدكتور مسعود نيلى والدكتور موسى غنى نجاد والدكتور محمد طيبيان، فضلاً عن بعض الدبلوماسيين أمثال الدكتور محمد حسين عادلى وصادق خرازى، وكذلك عدد من الوجوه المستقلة مثل

الدكتور محمد على نجفى الذى خرج من حزب كوادى البناء منذ عامين، وهم جميعاً يجاورون الديمقراطيين من ناحية والتكنوقراطيين من ناحية أخرى.

إن التكنوقراطيين (حزب كوادى البناء)، هم نموذج للاهتمام بالتنمية الاقتصادية التى تؤدى إلى التنمية السياسية، والديمقراطيين (حزب المشاركة) ممثلو الاهتمام بالتنمية السياسية التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية.

الحقيقة أن الديمقراطيين لا يهتمون الاهتمام الكافى بحق الملكية والتكنوقراطيين نفس الشئ تجاه الحرية، والخصيصة الوحيدة التى تجعل التكنوقراطيين مجاورين للمحافظين هى الاعتراف رسمياً بحق الملكية، والتى تجعل الديمقراطيين مجاورين للاشتراكيين هى عدم الاعتراف رسمياً بحق الملكية أو تقييده على الأقل. لقد تركز وجود المحافظين الإيرانيين داخل حزب المؤتلفة الإسلامى بشكل رئيسى وساندوا على لاريجاني فى الانتخابات الرئاسية تحت شعار الدولة الحديثة وهو شعار غير تقليدى، وتمركز الديمقراطيون فى حزب المشاركة وكانوا يدافعون عن شعار السلطة الحكيمة فى إطار ترشيح الدكتور مصطفى معين، والاشتراكيون الذين حالهم كحال الليبراليين يفتقدون المؤسسة السياسية التى تمثلهم كانوا يؤيدون معين.

وعلى هذا النحو كما أن الليبراليين اضطروا للدفاع عن هاشمى بسبب افتقارهم لتنظيم سياسى معبر عنهم، وأكبر ما استطاعوا فعله أن يجعلوه يقبل شعار التمية الديمقراطية، كذلك اضطروا للاشتراك بسبب نفسه إلى مساندة معين، وأضافوا شعار حقوق الإنسان إلى شعار الديمقراطية ويضم الاشتراكيون بين صفوفهم أفراداً مستقلين مثل مير حسين موسى وسيد هاشم أغاجرى وعزت الله سحابى، وإحسان شريعتى وغيرهم وعلى الرغم من وجود خلافات سياسية كثيرة فيما بينهم خاصة حول مفهوم الحكومة الدينية إلا أنهم يمثلون خطوطاً مشتركة من ناحية الاقتصاد السياسى وبخاصة ما يتعلق بالحرية والملكية. وهم فى ذات الوقت أعضاء فى أحزاب وتيارات مختلفة، وكما أنه من المفترض أن الليبراليين هم الساعد الفكرى للتكنوقراطيين فإن الاشتراكيين يعدون الساعد الفكرى للديمقراطيين.

وعلى الرغم من أن الليبراليين يتحركون صوب التحالف الفكرى مع الديمقراطيين فإن الاشتراكيين يعتبرون أن هذا التحالف هو السبب وراء الهزيمة فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والواقع أن هناك إمكانية لنشوء ائتلافيين مختلفين هما، ائتلاف ليبرالى ديمقراطى يضم الليبراليين والديمقراطيين وربما

التكنوقراطيين، والآخر ائتلاف اشتراكي ديمقراطي يضم الاشتراكيين والديمقراطيين.

وإذا استمرت الحركة في الشكل المفترض في هذه المقالة على أساس حركة عقارب الساعة فإننا سنصل إلى الشموليين المجاورين للاشتراكيين.

إن ادعاءات الحكومة الجديدة حول المناداة بالعدالة جعلت بعض الاشتراكيين يتوهمون أن بين الفكرين صلة تجمع بينهما، هذا في حين أن ما يوجد ما هو إلا نوع من التجاور الفكري ليس إلا. فالشموليون على خلاف الاشتراكيين لا يؤمنون بأى من القيمتين، الحرية والملكية لكنهم أقرب إلى محور الحرية من محور الملكية وأحياناً يقومون بمناورة من أجل المناداة بالحرية، ويقف الشموليون في نقطة من مواجهة التكنوقراطيين ويتجنبون نخبتهم، ويعتقدون في التساوى الذاتي بدلاً من المساواة القانونية ويؤمنون بعدالة التوزيع بدلاً من المناداة بالعدالة البنوية ومناداتهم بحقوق المرأة والشباب مظهرية إلى حد بعيد، وإلى جوار الشموليين في تيار اليسار نجد السلطويين.

والسلطويون أبعد الأحزاب الإيرانية عن قيمة الحرية، وعلى الرغم من أنهم يدافعون ظاهرياً عن الرأسمالية، لكنهم يهرسونها تحت نعال الحكومة.

إن الحد الفاصل بين الشمولية والسلطوية حد رقيق يمكن مشاهدته عند مقارنة أداء الحكومة الشمولية بأداء جماعات الضغط (الفاشستية) والمنافسة بين الشموليين والسلطويين أكبر من المنافسات الطبيعية لكن تجمعهما إيديولوجية واحدة مع اختلاف الاستراتيجية، إلى جوار السلطويين نجد الرجعيين.

الجماعات الأصولية التي تتعارض تنظيرياً مع الحرية، لكن بسبب قبول أنماط من الملكية تعد ضمن المتقاربين مع المحافظين. يعيش الأصوليون على هامش الحوزات العلمية وليس في قلبها، ولا يضمون بين صفوفهم أحد المراجع، لكن أفكار بعض مدرسي الحوزة قريبة إليهم، كانوا يحسبون في الماضي جزءاً من المحافظين لكن بسبب التساهل الذي يوجد بشكل ذاتي في المحافظين ابتعدوا عنهم، ومن المحتمل أن يعلنوا انفصالهم في انتخابات مجلس الخبراء القادمة.

الحقيقة أن الأصوليين هم الجيل الجديد من التقليديين (المحافظين)، على هذا الأساس يمكن توقع حدوث عدة ائتلافات هي:

١- الائتلاف الأبيض (من أجل الدفاع عن السلام) بين الديمقراطيين والليبراليين والتكنوقراطيين والمحافظين، ومن الممكن نشوء هذا الائتلاف في ظل الظروف الحالية للسياسة الخارجية الإيرانية (قضية الملف النووي)، وعلى هذا الأساس حدثت لقاءات بين

رأسي الائتلاف (الديمقراطيين والمحافظين) أى حزب المشاركة وحزب المؤتلفة الإسلامى، ويقف التكنوقراطيون بزعامة رفسنجاني وحسن روحاني في صفوف المشجعين لمثل هذا الائتلاف.

ويوجد اختلاف في وجهات النظر حول انضمام الاشتراكيين إليه، لأنهم يعارضون النظام الدولي الحالي وما زالت لديهم مواقف مناهضة للإمبريالية.

٢- الائتلاف الأحمر (من أجل الدفاع عن العدالة) ويمكن قيامه بين الاشتراكيين والشموليين في حالة استمرار الشعارات اليسارية لحكومة أحمدى نجاد مع بقاء التوجه اليميني للديمقراطيين، كما أن بعض اليساريين يدافعون حالياً عن حكومة أحمدى نجاد مادام الديمقراطيون لم يعلنوا اتصالهم من الليبرالية والرأسمالية.

٣- الائتلاف الأسود (من أجل الدفاع عن السلطة) يمكن تشكله بين الشموليين والسلطويين والأصوليين في حالة استمرار الضغط والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإيرانية، ومحور هذا الائتلاف سيكون الدفاع عن سلطة مؤسسة الدولة، وسيقوى شيئاً فشيئاً في حالة تزايد ضغوط التهديدات الخارجية، ومن الطبيعي أن يتكون الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأبيض.

وعلى صعيد السياسة الداخلية أيضاً يعنى الائتلاف الأسود الدفاع عن السلطوية في مواجهة الديمقراطية التي تتحقق من خلال رفض صلاحيات المتقدمين للترشح في الانتخابات، وفي مثل هذه الظروف سيقف الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأخضر أيضاً ومن الممكن أن ينضم إليه المحافظون، وسيتشكل الائتلاف الأسود في مواجهة الائتلاف الأبيض تارة وفي مواجهة الائتلاف الأخضر تارة أخرى.

٤- الائتلاف الأصفر (الدفاع عن الملكية) بين التكنوقراطيين والمحافظين والأصوليين وعلى الرغم من أن عهد هذا الائتلاف قد مضى وولى، لكن الائتلاف الأصفر قد تشكل في عقد التسعينات بين حكومة هاشمي (كوادر البناء) والمجلس الخامس وروحانيت مبارز (المحافظين) ومجلس صيانة الدستور (الأصوليين).

٥- الائتلاف الأخضر (الدفاع عن الحرية) وسيكون بين الاشتراكيين والديمقراطيين والليبراليين ومحوره الدفاع عن حرية الانتخابات والأحزاب والصحافة.

والائتلاف الأخضر هو في الأساس ائتلاف انتخابي، تشكل إلى حد ما في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ومن الممكن أن يستمر في انتخابات المحليات القادمة. وغير هذه الائتلافات من الممكن نشوء ائتلافات

أخرى على أساس الاشتراك في التوجهات مثل الائتلاف الاشتراكي الديمقراطي أو الائتلاف الليبرالي الديمقراطي، لكن في تصميم أى ائتلاف ينبغي الأخذ في الاعتبار بمسافة وزاوية ميل التيارات السياسية عن بعضها البعض.

وفي الحقيقة يستحيل ظهور بعض الائتلافات مثل:

- ائتلاف التكنوقراطيين والشموليين.

- الليبراليون والسلطويون.

- الديمقراطيون والأصوليون.

- الاشتراكيون والمحافظون.

وثمة ائتلافات أخرى مثل ائتلاف التكنوقراطيين والأصوليين لا يمكن قيامه مادامت جماعة أخرى لم تقم بدور الوساطة مثل المحافظين، وكذلك تلزم وساطة الديمقراطيين بين الليبراليين والاشتراكيين، ووساطة الاشتراكيين بين الديمقراطيين والشموليين ووساطة الشموليين بين الاشتراكيين والسلطويين، ووساطة السلطويين بين الشموليين والأصوليين.

النقطة الأخيرة أن بعض الائتلافات تتشكل فقط في حالة الوقوف أمام بعضها البعض كنوع من رد الفعل مثل الائتلاف الأحمر في مواجهة الائتلاف الأصفر، أو

الائتلاف الأبيض في مواجهة الائتلاف الأسود. وبعض الائتلافات لها ملاسبات تاريخية، وبعضها له قيمة إيديولوجية تبدو أبدية، وتوجد داخل الائتلافات بنى تحتية حتى أنه يمكن تقسيم ائتلافات داخل الائتلاف الواحد.

في الظروف الحالية توجد داخل اتحاد الديمقراطيين جماعات مثل حزب الثقة الوطنية الذي يتمتع عن الارتباط بقيادة جبهة المشاركة ومجاهدى الثورة الإسلامية بسبب الاختلاف معهم، لكن هذا الاختلاف اختلاف أخلاقي أكثر منه سياسى ويقتصر إلى معيار محدد لتوصيف بعض الانشقاقات الموجودة التى أصبحت بمرور الزمن بلا معنى فى ظل الظروف الحالية.

والأحزاب المتوافقة أيديولوجيا مثل حركة التحرير أو الوطنيين الدينيين مع الديمقراطيين، والاشتراكيين أحزاب داخل دائرة السلطة إلى حد لا يمكن من الناحية الفعلية وضع حساب منفصل لهم بغير غطاء تنظيري خاص بهم.

إن الائتلاف علم لم يهتم به سياسيون، ومستقبل إيران مرتبط بفهم علم الائتلاف وإحراز سلطة الائتلاف من قبل الأحزاب السياسية الإيرانية.

الصفوف السياسية تنهار

■ د. أحمد زيد آبادي ■ نامه (الرسالة)، العدد ٥٠، يونيو ٢٠٠٦

فى اليوم نفسه، تختلف المجتمعات من حيث توجهاتها ومن حيث الفئات المجتمعية بها.

ويبدو أن المجتمع الإيراني قد عانى من وجود فئات اجتماعية غير فاعلة أو بالأحرى من وجود رأى عام غير نشيط، حيث ساهمت حركة الثانى من خرداد فى تقسيم المجتمع الإيراني إلى قطبين متقابلين: الأول مطالب بالحرية والثانى مطالب بالسلطة، وذلك بالرغم من ندرة القوى الفاعلة بين هذين القطبين حيث تم تحديد وتعريف الهوية السياسية للأشخاص من خلال ارتباطهم بأحد القطبين.

وفى الواقع فقد فكرت معظم فئات المجتمع الإيراني على مدى سنوات الإصلاح فى فكرة مفادها أنه إذا استقر الوضع الديمقراطي فى إيران، فإنها ستحصل على مطالبها الخاصة.

على سبيل المثال، اعتبرت بعض القوميات وعلى رأسها الأكراد، أن الديمقراطية هى الضامن الاساسى لحصولها

يخضع التصنيف السياسى فى كل مجتمع، لمكونات الفئات الاجتماعية بهذا المجتمع، والفئات الاجتماعية مهما كان لها من جذور تاريخية إلا أن ذلك لا يحول دون ظهور أوضاع غير مستقرة قد تعصف بها.

وخلال مسيرة تطور أى مجتمع، تتقارب بعض الفئات مع بعضها البعض فى حين تتباعد فئات أخرى، لهذا نجد أن توجهات القوى السياسية قد تتصارع مع بعضها البعض تبعاً لهذا التقارب أو التباعد، ومن ثم تتخذ شكلاً جديداً، وخلال تلك العملية قد يتحول حلفاء الأمس إلى خصوم اليوم، وكذلك خصوم اليوم إلى أصدقاء أو أعداء الغد.

على هذا النحو يمكن اعتبار أن تلك القوى السياسية التى تنظر إلى التآلف أو الاختلاف بين القوى الأخرى على أنه قضية أزلية وأبدية ومن ثم تضع كل أوراقها فى سلة حلفائها، هى قوى تطيح بدعاماتها وأعمدتها أمام المنافسين والمعارضين لها، وبذلك لا يكون لديها إدراك حقيقى للنشاط السياسى فى عالم اليوم.

على مزيد من الحقوق القومية، واعتبرت الطبقة الفقيرة أن الحرية هي السبيل للقضاء على الفساد الاقتصادي والحصول على وظائف ومراتب مجزية، في حين اعتبرت الطبقة المرفهة أن وجود الديمقراطية سيكفل لها حماية رأس المال والحياة الرغدة. هذه النماذج أظهرت كيف استطاع تيار الثاني من خرداد التقليل من هوة الفجوة القومية والطبقية في المجتمع الإيراني ومن ثم حشد فئات المجتمع في قطب سياسي واحد مجتمع على باقة من المصالح المتنوعة. لكن تيار الثاني من خرداد لم يصل للأسف في النهاية إلى أهدافه المرجوة، ولذلك سعت فئات المجتمع وراء مصالحها، كل حسب علاقاته وولائه.

وفي الواقع أثبتت انتخابات الرئاسة الأخيرة أن بعض الفئات الاجتماعية ملت من قضية تأمين مصالحها عن طريق إقرار الديمقراطية، في حين لم تبد فئات أخرى أي أهمية لشعارات مماثلة. لقد تأكدت هذه الفرضية من خلال فشل الدكتور مصطفى معين في جذب اهتمام هذه الفئات، بالرغم من تبنيه لشعارات راديكالية، في حين نجح أحمدى نجاد في جذب اهتمام هذه الفئات عندما أهمل شعار الديمقراطية وركز على شعارات عامية ووعود بالرفاهية الاجتماعية.

انخفاض مستوى الوجود الكردي في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية كان شاهداً آخر على صحة هذه الفرضية، حيث توصلت القوميات الإيرانية إلى نتيجة مفادها أن المشاركة في الانتخابات والتصويت لمصلحة أنصار الإصلاح لن يوصلهم إلى مطالبهم، لهذا فكروا في سبل أخرى من أجل تحقيق مطالبهم.

على كل حال فإن المسألة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان هي الوضع ثنائي القطبية القائم على فئة مطالبة

بالحرية وفئة مطالبة بالسلطة، في عهد تيار الثاني من خرداد، هذا الوضع تعقد للغاية بعد وصول أحمدى نجاد إلى السلطة وما زالت أبعاده غير واضحة المعالم.

من الواضح أن الفئتين مازالتا قائمتين، لكن بسبب الاختلاف على مفاهيم واستراتيجية الوصول إلى الحرية أو السلطة، تراجع أداء القطبين وظهرت فئات أخرى جديدة.

على سبيل المثال، تراجع أداء طبقة المتدينين والعلمانيين في عصر الإصلاحات، لأن الإصلاحيين من رجال الدين اعتقدوا أن الحكومة الدينية يمكنها تحقيق مقررات حقوق الإنسان الدولية في حين لم يعارض بعض العلمانيين هذا التوجه.

لكن في ظل فشل الإصلاحات نجد أنه ليس فقط العلمانيون يؤمنون بأن تحقيق الديمقراطية والحرية لن يتأتى إلا عن طريق فصل الدين عن الحكم، ولكن العديد من رجال الدين أيضاً توصلوا إلى هذه النتيجة.

الأهم من ذلك هو ظهور فجوة في الرأي إزاء استراتيجية الوصول إلى تحقيق الديمقراطية في إيران، وتداخل عوامل عديدة على رأسها صدام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مع النظام الحاكم في إيران على خلفية الملف النووي وحقوق الإنسان وقضايا أخرى بوصفها مؤشرات التحولات الاجتماعية الإيرانية.

وفي حين يدعم العديد من النشطاء السياسيين الإيرانيين في الخارج، الضغط الأمريكي على النظام الإيراني أو حتى محاولات تغيير النظام ولكن على نحو لا يؤدي إلى اندلاع حرب، نجد أن الجزء الأكبر من التيار الإصلاحى يعارض بدرجات متباينة أى تدخل أمريكى فى الشؤون الإيرانية.

أحمدى نجاد ومجتمع السلطة في إيران

■ صادق زيبا كلام ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/١١

السلطة في إيران على وجه اليقين ولديه تصور بسيط سطحي عنها. لأن بنية السلطة في إيران أشد تعقيداً من أن تلخص في عدة جمل أو فقرات. وفي النهاية أحاول قيد المستطاع أن أتهرب من إعطاء إجابة محددة وأتحدث عن الحق المنطقي لإيران في الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

وبالطبع هذا السؤال نفسه عن الشكل العام لمجتمع السلطة يظل غير منطوق وبلا إجابة محددة في حين أنه يتطلب إجابة واضحة دقيقة.

عندما يتحدث أى إيراني مع مراسلين صحفيين سواء كانوا يعيشون خارج إيران أو داخلها عادة ما يواجه سؤالاً مفاده: ماهى طبيعة بنية السلطة في إيران؟ يمكن القول أن هذا السؤال يبدو فى الظاهر بسيطاً جداً ويحتاج إلى إجابة محددة وواضحة ولكنه فى الحقيقة ليس كذلك.

إضافة إلى ذلك فإنه إذا أجاب أحد بصراحة وسرعة على هذا السؤال بأن السلطة الحقيقية فى إيران بيد هذا المسئول أو ذاك، أو هذه المؤسسة أو تلك، فهو إما أنه لم يدرك هذا السؤال على نحو صحيح أو أنه لم يعرف بنية

على سبيل المثال إذا ما تم التساؤل عن بنية السلطة الرسمية في ألمانيا أو الهند أو اليابان أو الولايات المتحدة نجد إجابة سواء قل أو كثر الوضوح فيها.

حتى في النظم غير الديمقراطية أيضا نجد الأمر أكثر وضوحا ، في السعودية، والسودان وسوريا والصين إجابة التساؤل عن السلطة في يد من ، ومن يتحكم فيها ؟ واضحة بدرجة ما . في المجموعة الأولى من هذه الدول نجد السلطة في يد ملك أو أمير أو سلطان . وفي مجموعة أخرى في يد زعيم ثوري، وفي ثالثة في يد حزب شيوعي، وفي رابعة في يد رئيس

جمهورية لمدى الحياة، وفي خامسة السلطة في يد الجيش والقوات المسلحة، وقس على هذا إذا ما أخذنا مجموعة الدول الأولى الغربية بقدر من التساهل والتسامح لتحديد نمط السلطة فإن المجموعة الثانية الشرقية تحتاج إلى تساهل وتسامح أكبر وبالأخص الهند واليابان .

لكن المشكلة أن إيران في الحقيقة ليست غربية ولا شرقية، والواقع أن بنية السلطة في إيران لا تتشابه مع مثيلاتها في فرنسا، واليابان والهند من ناحية ولا مع السودان ومصر وزيمبابوي والديمقراطيات التي تؤيدها الولايات المتحدة في أذربيجان وقرغيزستان . إن بنية السلطة في إيران شرقية وغربية أيضا ، فبداخلها درجات من سيادة القانون ومأسسة مستلزمات الديمقراطية وفي المقابل يلحظ بها كثير من مؤشرات النظم الراديكالية والثورية بالعالم الثالث، وفي الوقت نفسه وبدرجة أكثر من كل ما سبق يتمتع مجتمع بنية السلطة في إيران بسماته الخاصة أيضا التي تستند عليها معايير تحليل بنية هرم السلطة السياسي.

إن النظر من قرب إلى توزيع السلطة في إيران على مدى دورات رئاسة الجمهورية الثلاث الأخيرة التي امتدت على مدى السبعة عشر عاما الماضية يظهر قدرا من هذه التشابكات والتباينات.

طبقا للدستور الإيراني ، لرئيس الجمهورية المكانة الثانية بالنظام من ناحية السلطة السياسية بعد مقام الزعامة، لكن أسلوب توزيع السلطة في عهد كل واحد من رؤساء الجمهورية أولئك كان على نحو يجعل المراقب يعتقد



أحمدى نجاد

أن كلا منهم ينتمى إلى نظام سياسى مختلف عن الآخر، فهاشمى رفسنجانى يبدو أنه كان يتمتع بقدر أكبر من السلطة وأنه كان من الناحية العملية رئيسا للجمهورية بلا منازع لكنه لم يكن كذلك في الحقيقة.

فقد تقرر نوع من تقسيم السلطة غير المكتوب بين رئيس الجمهورية القوى ظاهريا من ناحية وبقيّة مراكز السلطة من ناحية أخرى، وقد اعترفت به نطاقات السلطة كبيرة وصغيرة وكانت تحافظ عليه، لم يرد تقسيم السلطة لا في الدستور الإيراني ولا في قرارات مجلس الشورى الإسلامى. ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذا التقسيم للسلطة مشكلاته ومعضلاته

الخاصة وفي مواضع كثيرة كان يضع هذا التقسيم النواحي الإدارية والقضائية التنفيذية لإيران على نحو يجعل نطاقات السلطة تدخل في نوع من المواجهة والتعارض فيما بينها أكثر مما يجعلها مترابطة مترابطة إلى جوار بعضها ودائما ما كان رئيس الجمهورية هذا ينحاز إلى طرف ضد بقية الأطراف وترتب على ذلك أن توازن السلطة السياسية على مدى السنوات الثماني لرئاسة هاشمى رفسنجانى تغير لمصلحة الجماعة المعارضة له وبعبارة أخرى فإن الرد على تساؤل كيف كانت بنية السلطة في إيران؟ وببداية من كانت فيما بين عامى ٨٩ ، ٩٠ نجد أنها مختلفة تماما عما كانت عليه في عامى ٩٦ ، ٩٧ .

كانت السنوات الثماني من حكم خاتمى لها سماتها الخاصة أيضا وإذا كان هاشمى رفسنجانى في سنواته الثماني قد تمتع بقدر من اعتلاء الموجة فإن سفينة سلطة خاتمى قد انغرست في الوحل منذ البداية.

وإذا اعتبرنا أن السلطة السياسية لهاشمى رفسنجانى كانت من ناحية القاعدة الاجتماعية منبعثة من البنى والمؤسسات التابعة للنظام فإن قاعدة خاتمى قد استمدت من المحبة والتأييد الشعبى وبالأخص بين أوساط سكان المدن المتعلمين والشباب والنساء والطلاب والمثقفين ، وإذا كانت قاعدة السلطة السياسية لهاشمى رفسنجانى تتبع من المؤسسات الرسمية داخل النظام ففى المقابل تمتع خاتمى بدعم مدفعية قوية باسم صحافة الثانى من خرداد وذلك على مدى السنوات الثلاث الأولى من فترة رئاسته. منذ مايو عام ٢٠٠٠ وما بعده، ورغم إيقاف عدد كبير من صحف الثانى من خرداد بقيت الصحافة المنتمية

للإصلاحيين تؤيد وتدعم خاتمي، وقد زاد على تعقد بنية السلطة السياسية في مرحلة خاتمي دعم ذلك القطاع من البيروقراطية التي تكونت في عهد هاشمي رفسنجاني لحكومة خاتمي وبقائها وفية لدولته. فجميع الخبراء السياسيين والاجتماعيين والدبلوماسيين والتجاربيين والصناعيين الذين كانوا مؤيدين لهاشمي رفسنجاني كانوا يساندون خاتمي أيضا وملخص الأمر أن التفاوت الأهم بين تركيب بنية السلطة بين الاثنين يعود إلى أسلوب تعاملهما مع السلطة التشريعية، فلم يكن أي من المجالس الثلاثة التي تشكلت إبان رئاسة هاشمي رفسنجاني (الدورات الثالثة والرابعة والخامسة) على توافق معه وبالأخص المجلس الرابع (١٩٨١، ١٩٨٥) الذي كان يتمتع فيه تيار اليمين بالنفوذ الأعلى، لكن الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بخاتمي حيث كان يتمتع بالدعم الكامل من المجلس السادس (١٩٩٩-٢٠٠٣) - وفي المقابل كان مجلس صيانة الدستور يعوض دعم مجلس الشورى الاسلامي.

وفي النهاية نصل إلى رئيس الجمهورية الثالث محمود أحمدى نجاد، وإذا كانت القاعدة الاجتماعية للسلطة لدى كل من الرئيسين السابقين عليه تنبع من داخل النظام وقطاع من خارج النظام على الترتيب فإن قاعدة السلطة لدى "أحمدى نجاد" تنشأ بالأساس من داخل مؤسسات السلطة داخل النظام.

فقد وقف خلف رئيس الجمهورية طيف كبير من المحافظين بمؤسساتهم القوية الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى مجموعة من الأصوليين أصحاب السلطة داخل المجلس وخارجه.

إن قاعدة السلطة الرسمية لأحمدى نجاد أقوى بكثير من قاعدة هاشمي رفسنجاني وخاتمي وهو أمر لا شك فيه حيث أن سلطة رئيسي الجمهورية السابقين في أفضل حالاتها كانت شراكة أو ائتلافاً مليئاً بالنزاعات والقلقل، لكن أحمدى نجاد تقف خلفه جميع السلطات الرسمية للنظام: مجلس صيانة الدستور، أغلبية مجلس الشورى الإسلامي، السلطة القضائية، الإذاعة والتليفزيون، صحافة تيار اليمين، روحانيت مبارز، أئمة الجمعة والجماعات، اتحاد مدرسي حوزة قم، وغيرها.

إنه غير مجبر أن يتحالف مع شخص ما أو مؤسسة ما لكي يقتسم معهم سلطاته وليس مجبراً مثل هاشمي رفسنجاني أن يلجأ إلى التخلي عن الكثير من سياساته وأهدافه أو أن يكون مثل خاتمي تقتصر رئاسته للجمهورية على أخذ ردود أفعال ضعيفة دون القيام بأفعال استباقية، من حيث الظاهر تتراءى لنا سلطة أحمدى نجاد كسلطة

موحدة قد وضعت بأكملها في يد المحافظين الأصوليين. ربما يمكن الآن الإجابة على تساؤل المحاورين الأجانب بخصوص كيفية توزيع السلطة في إيران ولعلنا نتصور الآن إنه يمكن شرح وتوضيح بنية السلطة في إيران مثل بقية المجتمعات المتقدمة الأخرى من ناحية خريطة الدستور، لكن مازال السراج المرشد الذي باليد لتوضيح تلك البنية يعاني تعرج الطريق والتواء، أولى علامات ذلك الالتواء والتعرج وأول نغمة نشاز خارجة عن النص هي ما حدث في تعيين وزراء أحمدى نجاد، فخاتمي الذي لم يكن له ثلث أو حتى ربع السلطة الرسمية لأحمدى نجاد كان يستطيع أن يحصل على ثقة المجلس - الذي كانت أغلبيته من معارضيه - في ترشيحاته لوزرائه حتى لعبد الله نوري وعطاء الله مهاجراني، لكن رئيس الجمهورية "القوى" كان في تناحر مع المجلس لمدة أشهر من أجل اختيار وزرائه وعلى رأسهم وزير النفط، ووصل الأمر إلى حد أن عدداً من النواب الأصوليين قالوا إنه إذا لم يعرف رئيس جمهوريتهم المحبوب كيف يتعامل مع نواب المجلس فإنهم لن يمنحوا الثقة لعدد آخر من الوزراء المرشحين من قبله.

وما زالت حتى الآن حادثة تصليب أحمدى نجاد في المجلس دعماً لوزرائه من الذكريات التي لم تمح، وكذلك وقوف الحكومة والمجلس في مواجهة بعضهم البعض في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٥ حول موضوع الموازنة وتراجع أحمدى نجاد بشكل منظم في مواجهة المجلس والمشكلة التالية كانت فيما يتعلق بقرار رئيس الجمهورية بالسماح للنساء للذهاب إلى مباريات كرة القدم. ومن بين جميع الأحداث التي وقعت لأحمدى نجاد على مدى الأشهر التسعة الماضية كانت الأخيرة الأكثر معنى ودلالة.

فرئيس الجمهورية الذي حصل على ١٧ مليون صوت في الانتخابات وكان منافسه الأقرب يقل عنه بسبعة ملايين صوت، رئيس الجمهورية الملتزم الثوري الأصولي المنتمي إلى عصر الرئيس محمد رجائي، المقلد لرجال الدين والمحبوب من كثير من كبارهم المؤيدين للحكومة، قد أصدر قراراً من تصاريף القدر أجبر مؤيديه على الوقوف في مواجهته، الأمر الذي لم يحدث على الإطلاق لا في مرحلة خاتمي ولا في عهد هاشمي رفسنجاني.

إن الأمر لم يكن مثلما كان الحال في عهد هاشمي رفسنجاني أو خاتمي إزاء ضرورة تحديد أي الأطراف الذي ينبغي أن يلقي درعه ويخلي الميدان.

إن مجرد طالب في الصف الأول الابتدائي يستطيع أن يقول لأي مراسل أجنبي من هو الطرف الذي ينبغي أن يتراجع ويخلي الميدان.

مواجهة أخرى في الجناح اليميني

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٠

فائدة منه وليس بضرورى، لأن الجامعتين مازالت فى مرحلة تقديم وتعريف أفرادها وفى حالة تباحث معهم. ولا شك فى أن يعطوا الأولوية للخبرة والسن والدرجة العلمية لهم.

وبخصوص دخول آية الله مشكىنى فى قائمة الجامعتين فإنه يمكن القول أن آية الله مشكىنى كان لفترة طويلة فى الموقع غير المناسب بسبب أوضاعه الصحية ولكن الآن فإن الوضع يتحسن وتؤكد دخوله فى انتخابات مجلس الخبراء.

أما حجة الإسلام علام رضا مصباحى عضو جامعة الحوزة العلمية بقم، فقد أكد أنه لا يوجد خلاف بين روحانيت مبارز طهران وجامعة مدرسى الحوزة العلمية بقم بشأن وضع اسم هاشمى رفسنجانى فى قائمتهم الانتخابية.

وأكد أنه لم يتم حتى الآن أى حوار مع السيد رفسنجانى فى هذا الشأن وطبقاً لقول مصباحى فإن جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم لم ينتهوا حتى الآن من قائمتهم المشتركة وأنهم لن يتعجلوا فى إعلان القائمة. وأكد مصباحى المتحدث الرسمى لروحانيت مبارز وجود مصباح يزدى فى القائمة وأن وجود مصباح يزدى وهاشمى رفسنجانى فى قائمة واحدة لن يحدث خلاف، ومن الممكن وجود اختلاف وجهات نظر بين الطرفين ولكن المجموعة الدينية والعلمية ستكون موضع قبول الطرفين.

يزدى ورفسنجانى من الشخصيات المختارة فى النظام وقدموا خدمات جليلة للدولة فى القطاع التنفيذى والفكرى.

ولذا فإن الجميع يعتقد أنه لابد من الاستفادة من عظماء وعقلاء النظام ومن بينهم يزدى ورفسنجانى.

ويقول محمد رضا باهنر أمين عام الجامعة الإسلامية للهندسة أنه يجب على الأصوليين أن يتحركوا بخطة جديدة للانسجام والوحدة من أجل الفوز بالخطوة الرابعة حتى يستطيعوا أن يكسبوا الثقة من الشعب وأن يحققوا آمال الأمة فى تقدم الدولة.

يسعى المحافظون أو الأصوليون كما يحبون أن يطلق عليهم إلى الانتصار فى الخطوة الرابعة. فإذا كانت الدورة الثانية لمجلس الشورى المحلية (البلديات) هى الخطوة الأولى، وانتخابات المجلس السابع ورئاسة الجمهورية هما الخطوتين الثانية والثالثة، فإن انتخابات مجلس الخبراء هى الخطوة الرابعة التى يسعون للفوز بها. ويواجه المحافظون تقسيماً خطيراً وجدياً فى انتخابات مجلس الخبراء ولا شك أن اصطفاً المحافظين الجدد أمام المحافظين التقليديين يمكن أن يعد أهم حدث فى هذه الدورة. ويعد محمد تقى مصباح يزدى أحد أهم الأوجه فى هذه الانتخابات ولذا فإن مواجهة مؤيدى "مصباح يزدى" مع التيار التقليدى نموذج لما سيحدث فى هذه الانتخابات.

والطبيعى عندما يوضع اسم مثل هاشمى رفسنجانى فى قائمته، فإن هذا الأمر لن يلقى قبولا من جانب المحافظين الجدد. وسيولد الانشقاق. فهاشمى رفسنجانى أحد أوجه اليمين التقليدى البارزة، ومصباح يزدى من أوجه اليمين الجديد، ومن الصعب وجودهما فى قائمة واحدة.

وبشأن وضع اسم هاشمى رفسنجانى ومصباح يزدى فى قائمة واحدة، أكد سيد رضا أكرمى عضو جمعية روحانيت مبارز قائلاً: "إن السيد هاشمى رفسنجانى من الشخصيات المعروفة والبارزة فى دولتنا وله خبرات وأدوار ساطعة فى إدارة الدولة، فله خبرات فى رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس ورئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام ونائب رئيس مجلس الخبراء أيضاً وإمام لصلاة الجمعة وهذا يعنى أن كل الدولة والعالم يعرف جيداً رؤيته وتوجهاته السياسية".

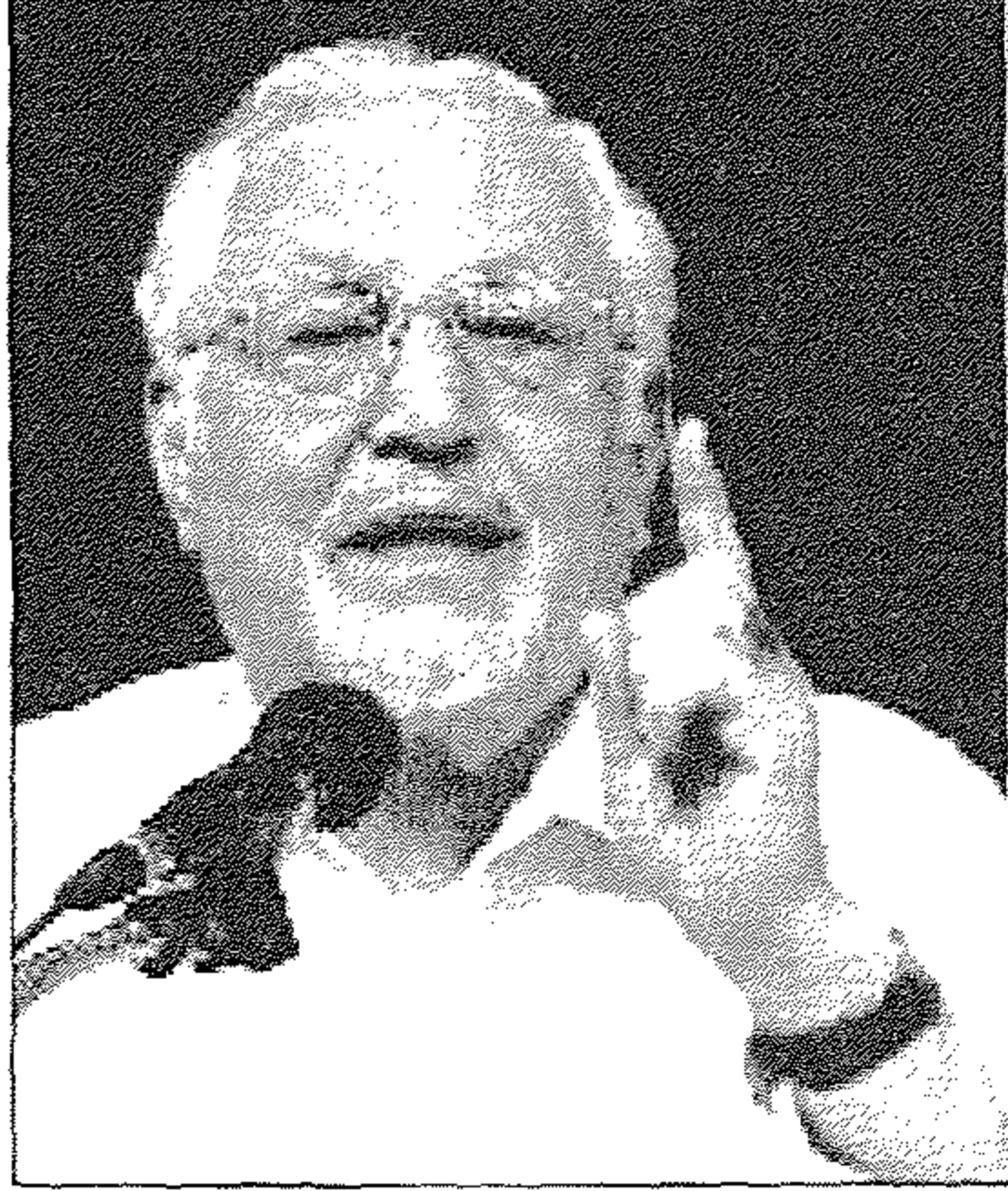
ومن المؤكد أن وجوده فى مجلس الخبراء سواء بشكل فردى أو من خلال القائمة مفيد للثورة الإسلامية وأمر ضرورى. ونحن نطالبه بأن يتطوع لهذا الأمر. وبشأن دخول "مصباح يزدى" للقائمة المعروفة بقائمة (الجامعتين) والمباحثات الجارية فى هذا الشأن أكد (أكرمى) أن الحديث عن هذا الأمر لا

مستقبل الإصلاحات .. حوار مع نخبة من الإصلاحيين

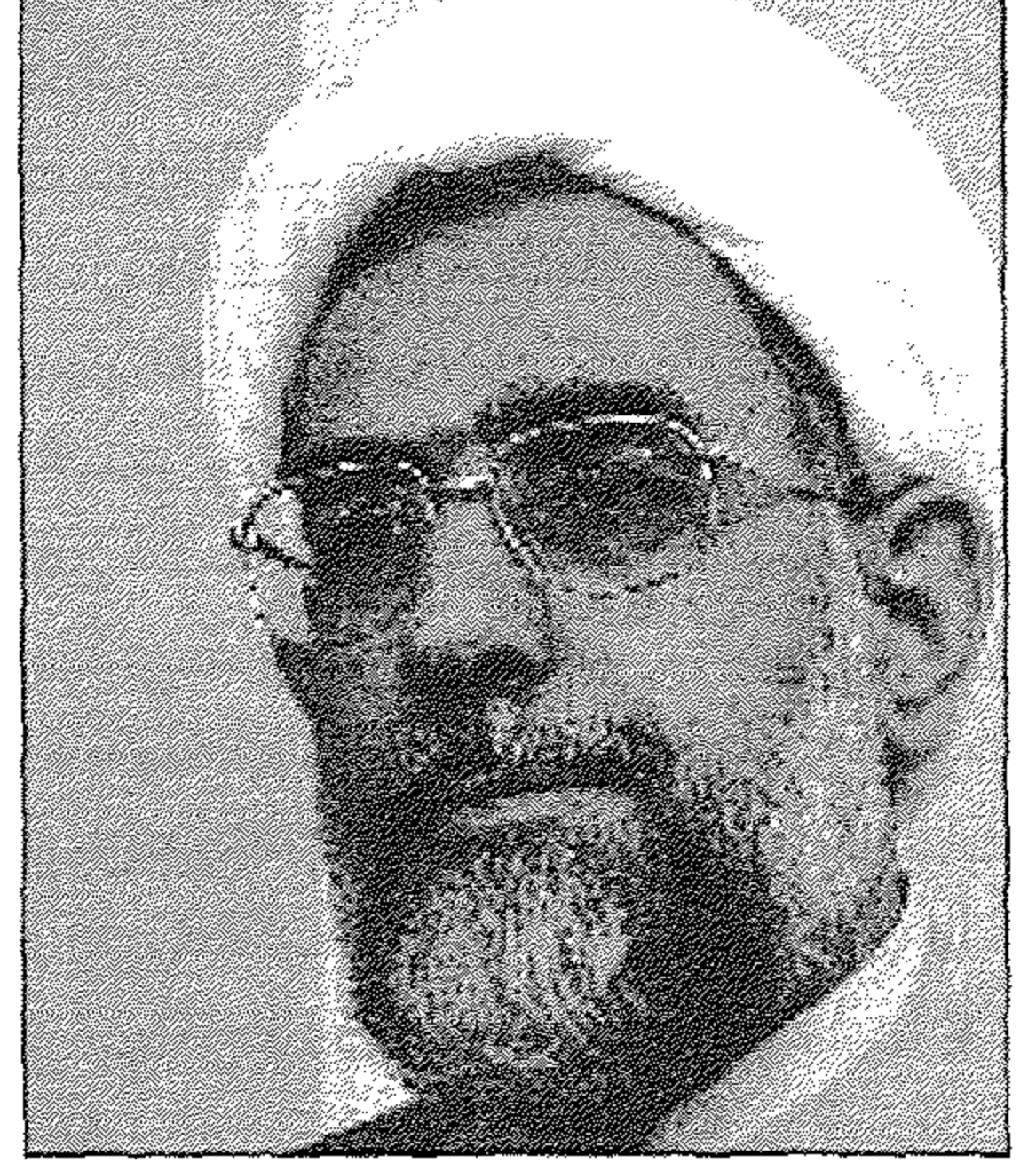
■ روز (اليوم) ٢٥/٥/٢٠٠٦



محمد رضا تاجيك



إبراهيم يزدي



رسول منتجب نيا

٥٥

بالنسبة للمجتمع الإيراني؟ من المؤكد أن الأمر كذلك وفي الواقع يجب القول أن حركة الثاني من خرداد استطاعت على كل الأصعدة أن تعيد الأمل إلى المجتمع الإيراني الذي كانت أغليبيته من الشباب، كما أنها أكدت أن الأمر على خلاف ما يردده المعارضون، فنظام الجمهورية الإسلامية قابل للإصلاح. وعلاوة على هذا فقد أدت انتخابات الثاني من خرداد عام ١٩٩٧ إلى إضفاء كثير من المشروعية على إيران في المجتمع العالمي.

- لست موافقاً إلى حد كبير على هذه الرؤية، فمن المؤكد أنه من الجائز أن تظهر آراء في هذا السياق. أي أن هناك أشخاصاً استشعروا الخطر على خلفية سلوك الجناح المهيمن على المجلس الرابع والخامس وقالوا يجب التصويت لأي شخص إلا مرشحهم ولكنهم ليسوا كثيرين وبرأيي فإن سبب توجه الأصوات للسيد خاتمي في عام ١٩٩٧ يكمن في شعاراته وكلامه الكثير، أي أن كثيراً من الشباب والنساء والمثقفين الإيرانيين كانوا يبلورون كثيراً من آمالهم في شعارات الثاني من خرداد، وكانوا يعتقدون أنه مع تحقيق هذه الشعارات يمكنهم الوصول إلى مطالبهم وبهذا الشكل صوتوا في شكل ديمقراطي للسيد خاتمي.

ما زال الحديث عن مستقبل عملية الإصلاح في إيران، بعد فوز الأصوليين بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية وسيطرتهم على معظم مراكز السلطة في إيران، مطروحا بقوة. خصوصاً مع اقتراب إيران من استحقاق انتخابي مهم سوف يتحدد على أثره مستقبل التفاعلات بين القوى السياسية الإيرانية وتوجهاتها، وهو انتخابات مجلس خبراء القيادة. في هذا السياق أجرت صحيفة روز حواراً مع نخبة من الكوادر الإصلاحية هم: رسول منتجب نيا، أحد نواب مجلس الشورى الإسلامي، وواحد من الأعضاء القدامى في مجمع روحانيون مبارز، وعضو المجلس المركزي لحزب الاعتماد الوطني. وبيرويز ورجاوند أحد وجوه الجبهة الوطنية. وإبراهيم يزدي الأمين العام لحركة حرية إيران. والدكتور محمد رضا تاجيك أحد المفكرين المقربين من خاتمي، وعضو هيئة تدريس جامعة الشهيد بهشتي، والمدير السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية. وفيما يلي نص الحوار:

١- رسول منتجب نيا: يجب التعلم من الأخطاء

× السيد رسول منتجب نيا، هل تعتقدون أن الإصلاحات استطاعت أن تتقدم خطوة للإمام

× هل هذا يعنى أن الشعارات الجديدة التى كان قد أطلقها السيد خاتمى والتى لم يعد لها أثر كانت السبب فى التصويت لمصلحته؟

- لا، شعارات السيد خاتمى كانت جذابة وشيقة لكنها لم تكن جديدة ولو أمعنت النظر فإن هذه الشعارات كانت موجودة عندما كان خاتمى فى وزارة الإرشاد (فى حكومة رفسنجانى) وكان يطرحها ويعمل على تنفيذها، وبعد كثير من الضغوط والمراوحة بين البقاء وعدم تنفيذ الشعارات وبين القيام بما كان يعتبره سليماً اختار الاستقالة، من ناحية أخرى كان الإمام الراحل فى بداية الثورة قد طرح كثيراً من هذه الشعارات، وكان السيد خاتمى من أنصار ومحبي الإمام الراحل. ولهذا لا يمكن القول بأن هذه الشعارات كانت جديدة بل كانت عودة للشعارات الأولى للثورة وما كان يتصور فى نظر عدد من أنصار الإمام انحرافاً عن شعارات الثورة، فى الواقع أود أن أقول أن عدداً كبيراً من الأصوات ذهب لمصلحة خاتمى للسبب نفسه لأنه أكد شعارات الثورة والشعب نظراً لارتباطه بالثورة اختار السيد خاتمى أى أنتى لا أقبل ولن أقبل تصور البعض الذى كان يعتبر أن هذه الانتخابات هى ثورة هادئة لتغيير النظام بل على العكس أنتى اعتبرها دليلاً على ارتباط الشعب بالثورة.

× فى رؤيتكم، إلى أى مدى تم تحقيق آمال الشعب الذى صوت لمصلحة خاتمى؟

- أعتقد أن السيد خاتمى لم يكن موفقاً بنسبة مائة فى المائة فى تحقيق شعاراته، لكنه حقق إنجازات هائلة، فأعمال السيد خاتمى أدت إلى أن يدخل عدد كبير من المهمشين وأعضاء الحزب الصامت مرة ثانية الساحة السياسية. من ناحية أخرى أيقن الشباب والمرأة أن بإمكانهم أن يكون لهم تأثير فى بلورة مصيرهم والنظر إلى تشكيل المجالس المحلية التى كانت من وجهة نظرى أعظم أعمال السيد خاتمى وضع كل هذا جانباً وأنظر أى خدمة جليلة أداها السيد خاتمى للمجتمع الإيرانى من المؤكد بل والحتمى أنه كانت هناك عراقيل فى طريقه لا يمكن إنكارها لكن ليس بهذا الشكل الذى يشكك فى مجمل الحركة ويجب التركيز على العراقيل فى نطاقها والتحقيق فيها حتى لا تتكرر ثانية ويجب الاستفادة منها.

× يعنى ذلك أنك لا توافق على ما يُقال من أن الإصلاحات فشلت وذهبت سدى؟

- من المؤكد أن الفكرة ليست قابلة للموت، فهل بعد رحيل الإمام رحلت أفكاره؟ ليس فقط لم ترحل بل

إنها فى كل يوم تزدهر أكثر من اليوم السابق. والأمر كذلك بالنسبة للإصلاحات، فهى فكرة تؤمن بأنه يجب توفير سبل الحياة للشعب من جميع الجوانب لأن الشعب هو صاحب الحق الأصيل فى هذه الثورة فهو الذى قام بها وهو الذى اختار الإصلاحات بعد ذلك.

× إذن فلماذا فى الانتخابات الأخيرة تم انتخاب السيد أحمدى نجاد؟

- يجب الاعتراف بأن الإصلاحيين كانت لهم أخطاء أيضاً، وعلى أية حال فقد أدت مجمل هذه الأخطاء وعدم الاهتمام بحياة الشعب وكذلك أيضاً حملة الدعاية الواسعة من جانب الجناح المقابل إلى أن ينصرف الشعب عن الإصلاحيين على سبيل المثال أنت رأيت إلى أى مدى كان شعار السيد كروبي فى الانتخابات جاذباً لانتباه الشعب من ناحية أخرى أدت أخطاء الإصلاحيين فى انتخابات المجلس السابع وعدم إجماعهم فى الانتخابات الرئاسية إلى أن يحدث هذا الأمر مع أن قضايا أخرى تدخلت فى نتائج الانتخابات، على أى حال ساهمت مجموعة هذه العوامل فى هزيمة الإصلاحيين.

× كيف ترى مستقبل الإصلاحيين؟

- أعتقد لو أن العمل التنظيمى قوى يمكنهم أن ينجحوا والواقع مازال كثير من الشعب يعقد الأمل على الإصلاحات والإصلاحيين على سبيل المثال يمكنكم مشاهدة الحفاوة التى يُقابل بها خاتمى فى مختلف المراسم.

٢- بيرويز ورجاوند: من بيدهم الدفة لم تكن لديهم الجراءة للانفصال عن النظام

× السيد بيرويز ورجاوند، بداية ماذا يفعل الإصلاحيون؟

- إن هذا سؤال صعب، وعلى أى حال مازال الوقت مبكراً للإجابة على هذا السؤال لأن الحالة الإيرانية مع النتيجة التى ترتبت على انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية قد أصبحت معقدة للغاية.

× ما هو تحليلكم لنتائج وإنجازات الثانى من خرداد؟

- هذه الحركة أيقظت المجتمع الإيرانى بعد مرحلة من السبات وكان جهد النظام أن يفرض - دون الأخذ فى الاعتبار الرؤى الواقعية للعالم المعاصر - نظاماً أيديولوجياً مذهبياً على المجتمع، لكن سلوك الشعب أثبت أن توق المجتمع الإيرانى منذ عهد الحركة النيابية وما بعدها للوصول إلى حكومة قانونية مازال موجوداً، حيث تتأسس الحكومة التى تبنى مصير الأمة على رأى واقعى، الحكومة التى تكفل حقوق مساواة المواطن لكل الأشخاص الذين يحيون فى

إيران، الحكومة التي تحترم الوصول إلى مناخ منفتح وحر، الحكومة التي لا يوجد فيها أى مسئول أو مؤسسة تعلو على رأى ومطلب الشعب وتعتبر نفسها مسئولة أمام الشعب .. لقد كانت حركة الثانى من خرداد فرصة من أجل طرح شعارات الشعب والإعراب عن مطالب الأمة الإيرانية. بهذه النظرة يحب القول أن المناخ الناجم عن الثانى من خرداد هو المناخ الذى أتاح للمجتمع فرصة ليتحدث مرة ثانية عن مطالبه فهو لعدة سنوات يناور عليها ويضطر النظام ليصدق على تيار قوى باعتباره قوة ديمقراطية لها بنية تختلف عما يراه الاحتكاريون، ونتيجة لهذه الحركة أصبح النظام فى موقف إما أن يواجه الشعب وإما أن يتراجع خطوة خطوة أمام مطالبه ويهيئ الفرصة لاستقرار بنية جديدة هى موضع قبول الأمة الإيرانية. **× هذه الأيام ليسوا قليلين هؤلاء الأشخاص الذين يعتقدون أن الحركة الإصلاحية مثلها مثل الحركات التحررية التى يذخر بها التاريخ الإيراني على مدى المائة عام الأخيرة سيكون مآلها الفشل... هل هذا صحيح؟**

× من حيث تحقيق الأهداف والشعارات التى طرحت يجب القول أن هذا الرأى صحيح، يعنى أنه بدلا من أن تعقب حركة الثانى من خرداد الظروف التى تكون بنية الجمهورية بالمعنى الحقيقى للكلمة فى إيران؛ حصل الأشخاص اليوم على المناصب التنفيذية، وبدلا من أن يتحدثوا عن الجمهورية فى إيران يتحدثون عن الحكومة الإسلامية وجار التخطيط لأن ينظر إلى مسألة إعمال السيادة الوطنية والتمكين لمطالب الشعب باعتبارها ظاهرة فرعية والواقع أن البعض من الذين لا يقولون بدور للأمة فى مختلف أشكال بلورة الحكومة يريدون أن يجعلوا الشعب فى خدمة الأقلية التى تعتزم فرض بنية إيديولوجية على كل المجتمع.

× ما هو أكبر دليل على ضعف حركة الثانى من خرداد؟

- إن الأشخاص الذين كانوا يمسون بالدفة لم تكن لديهم الجرأة على الانفصال عن النظام الإحتكارى وكانوا فى الواقع يشكلون جزءا كاملا متصلا به غاية ما هنالك أنهم كانوا يؤمنون بنظرة أكثر انفتاحا وأنه يجب حدوث تغييرات نسبية أى أنهم بينما كان المجتمع يتطلع إلى تطورات جذرية كانوا يريدون الإبقاء على الوضع مع شئ من التجميل، هذا فى ظل ظروف أن النظام لا يملك روحا قوية ولا يمكن أيضا أن يعد المجتمع بالشكل الذى يجعله يقبل بمطالبه وشعاراته وأسباب استقراره.

٣- إبراهيم يزدى: الثانى من خرداد حركة إصلاح سلوك الحكام

× السيد إبراهيم يزدى، فى رؤيتكم ما هو إنجاز الثانى من خرداد؟

- بما أن الثورة الإسلامية الإيرانية اعترتها إشكاليات وانحرافات بعد النجاح .. فقد جاءت حركة الثانى من خرداد لتفتح صفحة جديدة فى موضوع التيارات السياسية الإيرانية، والواقع أن الثانى من خرداد كانت خطوة من الداخل لإصلاح البنى الحقيقية لا البنى الحقوقية.

× ما هو مقصودكم من البنى الحقوقية؟

- أقصد بالبنى الحقوقية المبادئ التى يتضمنها الدستور من حيث تركيبة القوى والمؤسسات المختلفة، كما أقصد بها إصلاح سلوك الحكام. فالشعب الذى أدلى بصوته فى الثانى من خرداد فى الواقع وجه عدة رسائل: الرسالة الأولى عدم الكفاءة السياسية للأشخاص الذين كانوا حكاما من قبل. الرسالة الثانية أننا مازلنا أوفياء للثورة الإسلامية الإيرانية. وآمالها. الرسالة الثالثة نقد السابقين. الرسالة الرابعة المطالبة بإحداث تغييرات فى البنية الحقوقية الفعلية. أى أن الشعب قال لخاتمي عن طريق الإدلاء بالأصوات أننا لا نريد تفكيك النظام ولكن يجب على الحكام أيضا أن يغيروا من نمط سلوكهم. لكن للأسف هذه الحركة لم تستطع تغيير سلوك البنية الحقيقية بل على العكس فشلت وأدت إلى استياء الشعب وانفعاله وكانت نتيجة هذا الانفصال مع مجئ الحكومة الجديدة.

× لماذا لم تنجح؟

- لأنها الحركة الإصلاحية التى أراء الشعب أن يحدث تغييرات فى إطارها، لكن هذه الحركة للوصول الى هذه النتيجة كانت تحتاج الى زعيم. وكان السيد خاتمي رئيس الجمهورية إصلاحيا لكنه لم يول نفسه مطلقا دور زعامة الحركة الإصلاحية إما أنه لم يرد أو لم يستطع أو لم يؤمن بهذا فى حين أن المرحوم الدكتور مصدق كان زعيما للحركة الوطنية وعندما أصبح رئيسا للوزراء أيضا قام بالدور القيادي نفسه واعتمد على القوى الوطنية وأقام اتصالا مباشرا بالسواعد الوطنية لكن السيد خاتمي ظل رئيسا للجمهورية ولم يقبل زعامة حركة الإصلاحات ولهذا السبب فشل.

× مع كل هذه الأوصاف ما هو أفضل إنجاز للثانى من خرداد؟

- الثانى من خرداد ورقة من تاريخنا المعاصر لو قلنا أن الديمقراطية هى عملية تعلم ولو قلنا أن

الشعارين الكبيرين للثورة الإسلامية والثورة المؤيدة للشعب الإيراني هما سيادة الأمة وتحقيق الحريات الأساسية لها عندئذ سنرى أيا من تجاربهما كان مفيداً، صحيح أنه على مدى الأعوام الثمانية من رئاسة السيد خاتمي لم يحقق الإصلاحيون كل الأهداف لكن وجدت أدبيات الديمقراطية الشعبية وأدبيات حقوق الأمة وينبغي ألا نتجاهلها فأنا اعترض على أداء حكومة خاتمي ولكن يجب ألا نتجاهل امتيازاتها على سبيل المثال في أي دولة ترتكب الأجهزة الأمنية سلسلة من جرائم القتل سواء الأجهزة الأمنية الغربية أو الشرقية لكن لم يحدث في أي دولة أن تعترف الاستخبارات بهذا الأمر وتصدر بياناً وتقول نعم حدث هذا الأمر.

فعل مدراءونا هذا الأمر واعتقلوهم وتم استجواب وزير الاستخبارات .. هذا الأمر لا نظير له في دول العالم الثالث أو الأول كان هذا نتيجة لحكمة السيد خاتمي السياسية وكانت له ردود فعل ونتائج باهرة وبرأى أن فترة السيد خاتمي أوجدت الأدبيات والخطاب الديمقراطي وفشل الإصلاحيين مرده حالة الصعود والهبوط التي لا يمكن اجتنبها في أي مسيرة ديمقراطية.

٤ - محمد رضا تاجيك: الإفراط والتفريط هما عائق الإصلاحات

× السيد تاجيك مضى أكثر من ثماني سنوات على ما يعرف بحركة الثاني من خرداد وتم نشر المئات من المقالات والحوارات والتحليلات في هذا الصدد ما هو تحليلك لهذه الحركة؟

- أنا أفضل أن أنظر إلى هذه الحركة باعتبارها تجربة قيمة، تجربة مختلفة للفكر والسلوك وللحوار. هذه التجربة علمتنا أننا نستطيع أن نفكر بشكل آخر بالنسبة لعلاقة الدين والديمقراطية والدين والحرية والعلاقة بين القيم والسياسة، نستطيع أن نفكر في تطورات المجتمع بشكل آخر ونضع خطة جديدة ونفكر في تغييرات تراعى الخصوصية والمعايير العامة للنظام.

× ما هي جدوى كل هذا الفكر؟

- هذه الإنجازات ليست بالقليلة وقد كانت لنا في هذه الفترة إخفاقات ونجاحات وكلها تشكل تجربة تاريخية للمجتمع.

× التصويت لخاتمي كان سلبياً أم إيجابياً؟

- على أية حال الاثنان معاً، مما لا شك فيه أنه نظراً لروح مجتمعنا واحتياجاته كان هذا التصويت

إيجابياً أكثر منه سلبياً.

× ما هو التحدي الأكبر الذي واجه خاتمي وفريقه طوال هذه الفترة؟

- ثمة تحديات مختلفة بعضها نابع من الداخل مثل الفقر التطيري والفقر في ترتيب جدول الأعمال وفقر الانسجام الداخلي وفقر الاستراتيجية والتكتيكات المحددة، وهناك تحديات خارجية أيضاً. هذه الحركة كانت حركة عظيمة وقفت ضدها أعمال مقاومة وكان كثيرون في الداخل والخارج يعملون على ألا تصل إلى محطتها النهائية.

× كنتم كبير مستشاري السيد خاتمي لو تحدثنا بحيادية إلى أي مدى كان السيد خاتمي وأنصاره إصلاحيين؟

- من الطبيعي أن الفريق الذي كان قد تجمع حول السيد خاتمي كان أشبه بالطيف أكثر من كونه خطأ محدداً أو جماعة محددة ولا يمكن الحكم عليه بطريقة محددة فبعضهم على الرغم من أنه كانت لديه إرادة فإنه كان يفتقر إلى نظرية الإرشاد العملي ويفتقر إلى قائمة محددة ولذا لم تصل إرادتهم إلى شئ إلا أن الكثيرون منهم لم تكن لديه الإرادة الإصلاحية وعملوا على تقديم أنفسهم في جبهة الإصلاحات ولكنهم من الناحية العملية قاموا بدور المعوق للإصلاحات.

× هل كانوا نفعيين؟

- مما لا شك فيه أن كثيراً منهم قد اختار المناخ المناسب لتحقيق أهدافه ومصالحه الشخصية ولا يمكن أن نطلق عليهم نفعيين بالأساس.

× توجد في عهد السيد خاتمي منعطفات مثل عمليات القتل السياسي للمجسدين، أحداث المدينة الجامعية، إغلاق الصحف وقتل زهرا كازمي، برأيكم هل كانت مواجهة خاتمي وفريقه لهذه الأحداث مقبولة؟

- هناك بعض الأعمال هي فوق الحكومة ولها أبعاد ولا يمكن اختصارها في مستوى حكومة ما، وأنا أشهد أن السيد خاتمي بذل كل جهده لينهي كل هذه المشاكل بشكل مناسب.

× يعني كيف ينهيها؟

أي يفكر في حلها لكن بعض هذه الأحداث كانت لها أبعاد أكبر من طاقة الحكومة أكبر من صلاحية وأداء أي حكومة بعضها يدار خارج إرادة الحكومة ولا يمكن احتواؤها لكن بصفة عامة تم التعاطي بحكمة وعقلانية مع الموضوعات التي سردتها، هذا من وجهة نظري وتم احتواؤها، ولو لم يكن هذا التصرف لشاهدنا اليوم نتائج أكثر سلبية.

مقاومة الإصلاحيين لتغيير جهة الإشراف على الانتخابات

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٤/٥/٢٠٠٦

الدستور أم لا حيث لم تتطرق هذه المادة إلى إشراف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات المحلية". وأضاف كواكبيان أن بعض خبراء القانون يرون أن إشراف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات المحلية أمر مخالف للدستور.

ويرى حجة الإسلام والمسلمين السيد ناصر قوامى رئيس اللجنة القانونية والقضائية بالبرلمان السابق أن الهدف من هذا الاقتراح هو جعل الانتخابات، من مرحلتين وإلا فإنه ليست هناك أية مشكلة فى إشراف البرلمان على الانتخابات. وقد تم تطبيق إجراءات إصلاحية فى الوقت الذى كنا نشهد فيه وجود مشكلات والآن لا نرى أية مشكلة بالنسبة للانتخابات المحلية تستدعى إشراف مجلس صيانة الدستور عليها. وفى النهاية أكد أنه مع إشراف مجلس الشورى الإسلامى على الانتخابات المحلية السابقة كان بمقدور كل الأفراد الحائزين الشروط اللازمة المشاركة فى الانتخابات ولم يتم رفض ترشيح أحد سوى فاقدى الشروط من أصحاب التاريخ السيئ أو غير المتعلمين وما إلى ذلك وكان هذا الرفض أمراً طبيعياً وضرورياً ولكن مع دخول مجلس صيانة الدستور إلى هذا المجال ظهر العديد من المشكلات مما أدى فى النهاية إلى انتهاك حقوق المواطنين.

وصرح على أكبر موسى خويينى بأن تخويل مجلس صيانة الدستور الإشراف على الانتخابات المحلية هو أمر غير قانوني. والبرلمان الحالى لا يختلف كثيراً فى المواقف مع مجلس صيانة الدستور. وقد نص القانون على إحالة أمر الإشراف على الانتخابات المحلية إلى البرلمان ومن الواضح تماماً أن مجلس صيانة الدستور لا يستطيع تولى هذه المسؤولية ولكن ربما يقصد السيد باهنر وأصدقائه المحافظون بهذا الاقتراح التخلص من بعض الأعباء والضغط الواقعة عليهم وإلقاء المشكلات المحتملة على مجلس صيانة الدستور.

جاءت أولى الأنباء حول تغيير الجهة الرقابية على انتخابات المحليات على لسان محمد رضا باهنر نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى، وهى الأنباء التى أثارت العديد من ردود الفعل، فالإصلاحيون يرون أن الدستور هو الحكم ويعتقدون أنه وفقاً للدستور لا يجوز نقل مرجعية الرقابة على الانتخابات المحلية إلى مجلس صيانة الدستور وأن هناك أسباباً سياسية وراء هذا التغيير. كما أعلن مجلس صيانة الدستور أن هناك خطأ قانونياً فى هذا التغيير وأنه لا يرغب فى الرقابة. ومع ذلك يتمسك زعماء اليمين بهذا التغيير تحقيقاً لرغبتهم. وفى هذا السياق، أعلن مهدي كروبي الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى ورئيس البرلمان السابق أنه لا يوافق على هذا الموقف، حيث قال: "نحن لا نعلم أن البرلمان قد أقر مثل هذا الاقتراح. وبعض السادة قد أدلوا بأرائهم فى هذا الصدد ولكنى لا أعتقد أن البرلمان سوف يوافق على هذا التغيير. وإذا كان البرلمان يريد الرقابة فإن لديه الآليات المناسبة ولكن إذا كان يريد السلطة بحيث يأتى بمن يريد فهذا ليس فى مقدوره". وأكد كروبي أن البرلمان هو أفضل من يمكن أن يتولى الرقابة على الانتخابات المحلية.

كما أشار الدكتور كواكبيان أمين عام حزب مردم سالارى إلى اقتراح إشراف مجلس صيانة الدستور على انتخابات المحليات وقال: "إن أحد التيارات السياسية يريد أن يظل دائماً فى مقعد السلطة ولا يسمح للعناصر خارج السلطة بالنزول إلى الساحة ولذلك فهو يريد إلقاء مسئولية رفض الصلاحية على عدد من فقهاء مجلس صيانة الدستور ومن ثم يتمكن من دخول سباق تنعدم فيه المنافسة. ومن الأفضل لمجلس صيانة الدستور أن يتمسك بموقفه الرافض للإشراف على الانتخابات. وفى هذه الحالة يجب أن نرى هل يعتبر مجلس صيانة الدستور هذا الاقتراح متوافقاً مع المادة ٩٠ من

عملية الإصلاح.. إلى أين؟

مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٧

الإصلاحيون رفعوا شعارات ويقال إنهم لم يستطيعوا تحقيقها للناس، والآن أصبح أمامهم الفرصة لتوضيح الظروف التى أحاطتهم. والتساؤل الآخر، هل سكوت الإصلاحيين يعنى عدم وجود برامج لديهم؟ إنهم يرفضون هذا الافتراض. وبالرغم من أن بعض التوجهات لاسيما أسد الله بادامجيان - أبرز أعضاء حزب المؤتلفة الإسلامى - يعتقد بأن الإصلاحيين قد ماتوا ومن ثم لا ينتظر من الميت الإتيان بشئ، إلا إن توجهات مقابلة لاسيما رؤى عزت الله سحابى مازالت معتقدة فى عدم فشل التيار الإصلاحى وأنه مازال قادراً على العطاء.

أما أسد الله بادامجيان فيرى أنه تيار ميت ولا ينفع معه حتى معجزة المسيح، إذ إن التيار الإصلاحى يفتقر من وجهة نظره إلى التعريف والاستراتيجية المحددة، ويتساءل كيف يتأتى لتيار بهذه المواصفات أن يعود للساحة السياسية من جديد!

ومن ناحية أخرى، يرى مصطفى كواكبيان سكرتير عام حزب مردم سالارى (الديمقراطية) أنه حينما تفصل الإصلاحات عن الشعب تموت، ولكن الإصلاحات الشعبية لن تموت أبداً، فالإصلاحات من وجهة نظر كواكبيان فى حاجة إلى برنامج، واستراتيجية وقيادة وأهداف محددة فى إطار من الشفافية، ويتصور أن مثل تلك الإصلاحات لن تموت مطلقاً.

وفى هذا السياق، يقول الدكتور مصطفى كواكبيان سكرتير عام حزب الديمقراطية ومؤسس جبهة تدعيم الديمقراطية أنه قبل أى شئ ينبغى أن يكون للإصلاحات معنى، وكذا أتصور أن غياب الاستراتيجية والأهداف وعدم الشفافية يفقد الإصلاحات معناها أيضاً.

وفيما يتعلق باستقامة الإصلاحات، فيرى رسول منتحب نيا نائب السكرتير العام لحزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) أن الإصلاحيين كافة يجب أن يفكروا فى معرفة عوامل الاختلاف فيما بينهم خاصة أنه لا معنى فى الحديث طوال الوقت عن الإجماع والائتلاف دون معرفة الأسباب الحقيقية للاختلافات، وكذا دون الاعتراف بالأخطاء السابقة، فالخطر سيظل قائماً دون تغيير تلك العوامل.

ربما قد تكون الظروف غير مناسبة الآن لإصدار حكم صحيح وقطعى إزاء وضع الإصلاحيين على الساحة السياسية فى الفترة الحالية، فهم أنفسهم يرون أن زمان هذا الحكم قد يحن أوانه فى الانتخابات القادمة، بشرط أن يتم إجراؤها فى أجواء يسودها العدل والحرية. ومع الأخذ فى الاعتبار الإجراءات المتخذة من قبل جبهة الإصلاحات، فإن الإصلاحيين يعتقدون أن أوضاعهم سوف تتحسن وبشكل أفضل فى الانتخابات القادمة، الأمر الذى يجعل بعضهم يسعى لبلورة اتحاد استراتيجى داخل جبهة الإصلاحات من الآن.

ومن ناحية أخرى، يعتبر كثير من الإصلاحيين أن علاقاتهم الموسعة مع المواطنين وعلى جميع المستويات والأصعدة قد تكون الفرصة الأنسب لشرح إنجازات وأداء حكومة الإصلاحات.

وكذا يعتقد زعماء الإصلاح أنه قد حان الوقت الآن لدراسة ما حدث من أخطاء ونجاحات فى تلك الفترة، حتى يتشئ إيجاد أدبيات جديدة يمكن مواجهة الهجمات عبرها. ومن ثم يحتم السعى وعلى ضوء توقعات الناس إبداء تعاون أكثر وعلى جميع المستويات. وها هو السيد محمد خاتمى الرئيس الإيرانى السابق، والمعروف عنه زعامته لدولة الإصلاحات يرى أن الرؤية الإصلاحية كان يشوبها بعض الإبهامات فى التعريف والأداء. حيث أكد خاتمى أهمية معرفتنا بعلوم الإصلاحات، وكذا المحاور الثلاثة، الحرية، الاستقلال، التقدم، بوصفها مقومات الإصلاحات الأساسية. المفترض أن تكون نقاط الارتكاز لتيار الإصلاحات فى هذه المرحلة، يعنى الالتزام بمبدأ الثورة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالتساؤل المثار ومفاده: هل من الضرورى طرح تعريف للإصلاحات؟! يجيب خاتمى قائلاً إن الإصلاحات نفسها قد تحتاج لإصلاحات. غير إن الإصلاحات تسير فى نفس طريقها، أما الأشخاص المتصدرون لزعامتها أو الذين يريدون ذلك ويدعونه لربما هم الذين يخطئون. وكذا أوضح خاتمى أن حركة الإصلاحات ينبغى أن تتقدم صوب الحريات، والاستقلال، والتنمية، نظراً لكون تلك الأشياء هى المطلب الواقعى الذى ينادى به الدين لصالح بناء المجتمع.

وكذا يرى على رضا علوى تبار محلل سياسى معروف أنه فى حال ما إذا أرادت الحركة الإصلاحية التحرك على الساحة من جديد فعليها التحديث واتباع هدفها دون إبهام.

فى حين يرى محمد سلامتى السكرتير العام لمنظمة مجاهدى الثورة أن الإصلاحات تتطوى على نفس المفاهيم التى جاءت فى الثورة والدستور وأنها لا تحتاج لتعريفات أخرى، وتباعاً فإنها أى الإصلاحات لن تموت وستظل موجودة على الدوام.

بينما يرى السيد إبراهيم أصغر زاده سكرتير عام حزب التضامن فى السياق ذاته، أن الإصلاحات لربما

تحتاج لبعض الترميمات، خاصة فى المرحلة الحالية، فمثلاً يجب على الإصلاحيين معرفة السر الكامن وراء ابتعاد الناس عن الإصلاحيين، فإذا ما عرف هذا السر فلربما قد نكون فى غير حاجة لتأسيس أحزاب أخرى. إن الاستراتيجيات الإصلاحية يجب أن تتعطف بالمستقبل، وتعيد النظر فى أوضاعها حتى يتسنى لها التأثير فى الفضاء السياسى من جديد. والأهم كما يرى بهزاد نبوى عضو منظمة مجاهدى الثورة أن استمرارية فعاليات الإصلاحات إنما ينبع من تقييد الإصلاحات بالنظام والدوران فى فلكه، وأخيراً يعتقد مصطفى معين - وزير التعليم العالى السابق - أن الإصلاحات ستستمر

الإصلاحيون ومتحدث من الجنس الآخر

■ حوار مع ايلاهى كولايى ■ شهلا ثمركت زنان (النساء) ٢٥/٥/٢٠٠٦

× إن إحدى الوقائع التى مازالت عالقة فى أذهان الناس عنك، هى أنك كنت أول امرأة تدخل المجلس بـ "المانتو" (المعطف) والإيشارب. فهل مازلت تتذكرين تلك الواقعة؟

- حتماً تدركون مدى حجم الضغوط التى قد تصاحب مثل تلك القرارات، لدرجة أن بعض الأصدقاء قد نصحونى قائلين: لا تفعلنى هذا الأمر، فقلت: إننى ما أقدمت على مثل هذا العمل لا لشيء إلا لإثبات أن الإسلام أكبر من كل تلك المفروضات التى فرضت على الناس باسم الإسلام. أردت إثبات عدم وجود زى واحد هو المفروض وما دونه هو المرفوض فى إيران، ولعل كثيراً من نواب المجلس السادس قد أقروا فى النهاية بأن هذا النوع من الحجاب قد يكون أفضل من أنواع الحجاب الأخرى.

× وأى أشخاص نصحوا سيادتكم بعدم فعل هذا الأمر؟

- الواقع أنهم كانوا كثيرين، فقد حرصوا على ألا أتعرض للإهانات والحملات المفرضة، ولكننى كنت متخذة القرار الذى لم أر فيه أى إضعاف سواء للجمهورية الإسلامية أو للإسلام.



ايلاهى كولايى

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس خبراء القيادة المزمع إجرائها فى ١٧ نوفمبر القادم، بدأت القوى السياسية الإيرانية فى عقد الاجتماعات والمؤتمرات من أجل التنسيق فيما بينها، وتأتى القوى الإصلاحية على رأس القوى السياسية التى بدأت فى إعادة النظر فى برامجها وطروحاتها من أجل الوصول إلى السلطة مرة أخرى، وفى هذا السياق أجرت مجلة زنان هذا الحوار مع السيدة ايلاهى كولايى أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران، وعضو بمجلس الشورى السادس، والمتحدث الرسمى السابق لوزير

التعليم مصطفى معين، وهى من أبرز النساء النشطاء للتيار الإصلاحي. وفيما يلي نص الحوار:

× السيدة ايلاهى كولايى، ذات مرة طلب البعض منك تعريف نفسك، فقلت شديدة النشاط فى العمل، كثيرة المحاولات، مجتهدة؟

- صحيح، ولكن لماذا التعجب من ارتباط المرأة واجتهادها فى العمل؟! وهى التى تعمل فى المزارع ثم فى بيع المحاصيل وبعد ذلك فى المنازل. فلا شك أن هذا هو نهج المرأة الإيرانية فى كل مكان.

× إذن، أكان كل من نصعوكي من النساء؟

- لا، كان الرجال من بينهم أيضاً، وهم الذين رفضوا استمرار التناقضات والفهم غير الصحيح للحجاب. وإننى وبوصفى من جيل الثورة ولدى أهداف وتصورات عن الإسلام والحقوق والحريات "حريات المرأة"، لا أستطيع فرض مثل ذلك النوع من الرداء الخاص على الإنسان، وإنكار حقه وإرادته فى حرية انتقاء لونه ونوعية رداءه.

× وهل اعتاد نساؤنا على مثل هذا النوع من

الصدمات؟

- نعم، وأتذكر حينما كنت مدير عام شئون التعليم بجامعة طهران ودعيتى كلية الإلهيات لمؤتمرها السنوى، وقبيل المشاركة جاءنى أحدهم وقال: غير مسموح هنا الحضور بدون الشادور (العباءة الرسمية المخصصة للمرأة فى إيران)، فاعترضت وبينت مدى قانونية موقفى بوصفى امرأة ترغب فى اعتراف مجتمعها بحريتها، فلم أكن - خاصة وأنا ممثلة عن المرأة - على استعداد للتضحية بهذا الحق، لذا حاولت الاعتراض على هذا الوضع بشتى السبل، وأتصور أننى قد وفقت فى ذلك.

× وهل فى رأيك، مجتمع المرأة يفكر بنفس النهج؟

- النساء كافة اليوم ينتظرن أن يكن مثل الرجال كافة فى اختيار ملابسهن بحرية، إلا أن التفاوت الموجود بين الرجل والمرأة فى المجتمع يعطى الأول الحق فى فرض نوعية الملابس على الأخير.

× وإذا لم تقبل بعض النساء بالحجاب؟

- إن مسألة الالتزام بالحجاب فى مجتمعنا يجب أن تكون فى إطار القانون، يجب يكون أى تغيير سلوكى فى إطاره القانونى. فإرادة عموم النساء والرجال مثلاً إزاء إلزام النساء الإيرانيات بالحجاب كافة سواء المسلمة أو المسيحية واليهودية أو أتباع المذاهب الأخرى موجود ومُعترف به فى الدستور الإيرانى أم لا. فمن الناحية الشرعية يعتقد الكثير من الأفراد أنه لا يمكن تطبيق الالتزام بالحجاب على المرأة المسيحية مثلاً الأمر مع المسلمة، وهذا مطروح فى مجتمعنا اليوم.

وأتصور أن مسألة المرأة وقضاياها الحقوقية هى جزء من الملف الرئيسى المطروح داخل مجتمعنا اليوم، والذي يحتاج إلى إعادة نظر فيه، فنقول إن مجتمعنا ومطالبه قد تغيرت مثلاً تغيرت معها تركيبته السكانية، ومن ثم فنحن فى حاجة إلى إعادة تقييم الأمور على مختلف الساحات. لكن ما يحدث من صدام فى مجتمعنا إنما ينبج عن جملة الأشياء التى يحبها البعض أو يعتقد فيها ومن ثم يحاول هذا

البعض فرضها على الآخر بوصفها عين الإسلام أو بخلطها بالسياسة وهذا هو التحدى الرئيسى فى مجتمعنا اليوم.

× وهل كانت هناك مشكلات داخل اللجان مع الرجال من هذا الجانب؟

- أتصور أنك تعرف الإجابة، إذ إننا نحيا فى مجتمع تسيطر عليه المعتقدات والميول الذكورية، وبالتالي نجد أن بعض الأشخاص قد يشغل عليهم تقبل قيام امرأة بدور بارز فى اللجان، وهذا ما يبدو فى كثير من التصرفات المختلفة. فقد كنت طوال تلك الفترة متصدرة للجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية إبان المجلس لدورته السادسة وأتحمل خلالها بعض التحقير والإساءات ولم أكن لأتحمل كل هذا لولا الدور الواقع على عاتقى. إننا النسوة فى إيران يجب أن يكون لنا جلد مثل جلد وحيد القرن حتى نستطيع الاستمرار فى مشاركتنا الاجتماعية، وذلك نظراً للرؤية السائدة تجاه المرأة، وأود الإشارة إلى أننى كباحثة علمية بالجامعة لست فى حاجة للتذكير بذلك، ولكن من أجل مصالح البلاد والعباد، ودفاعاً عن مطالب الفئات المحرومة وخاصة النساء اللاتى ظلمن على مر التاريخ فمن الضرورى توضيح مطالبهن.

× بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية أكدوا أنهم لا يمين ولا يسار، فهل تتصورين إمكانية إتمام العمل السياسى خارج إطار حزب كبير؟

- من الممكن، ولكن سوابقنا الكثيرة فى هذا المجال، ربما تؤكد صعوبة تحقيق ذلك، فمن ناحية نرى أن مشكلات مجتمعنا الإيرانى تكمن فى الانقطاع المستمر لمحاولاته النشيطة حيال الديمقراطية طوال المائة عام الماضية، ومن ناحية أخرى نجد أن المؤسسة السياسية لا تحاول تنظيم وتوضيح هذه المحاولات والتجارب حتى يدرك اللاحقون سلبيات السابقين فى الحقل السياسى، وعلى أى حال، فإننى أتصور أن البعض قد لا يعلن انتماءه لهذا التيار أو ذاك، حتى يكسب أكبر قدر من الأصوات، الأصوات الغير راضية سواء عن اليمين أو عن اليسار.

غير أننى أتصور أنه برغم واقع التحزب لدينا فإن نجاح العمل السياسى يحتاج إلى تنظيم جماعى، وقد رأينا العمل البرلمانى فى المجلس كيف يصبح بدون معنى فى غياب الدعم الحزبى، وأنا بوصفى ممثلة فى المجلس سواء عن السياسة الخارجية أو الموضوعات الثقافية، و... أعتقد أنه بدون الدعم الجماعى المنتظم قد لا نفلح فى حل المشكلات السياسية، وكذا بدون المشاركة السياسية الفعالة

للأحزاب القوية لا تتحقق الديمقراطية أو الفعاليات البرلمانية.

x **يمتقد بعض الأفراد أن بعض الأحزاب قد يتجاهل مصالح الشعب في مقابل أهدافه الخاصة؟**

- أنا لست مع هذا الاعتقاد، لأن أي حزب من المفترض أنه تأسس في إطار الدستور الإيراني وفقاً لخدمة الشعب، صحيح أن أي حزب قد يقوم على تحقيق مصالح جماعة معينة، لكن الحزب الذي لا يراعى المصالح العامة ومطالب القاعدة الاجتماعية العريضة ولا يعرف شعار "إيران لجميع الإيرانيين" مثلاً يكون قد انفصل لذلك عن الغرض الأساسي الذي تأسس عليه وفقاً للدستور. وأخيراً فالناس تدرك جيداً السلوكيات والبرامج والمواقف لجميع الأحزاب ومن ثم تستطيع التمييز بينهم واختيار الأفضل الذي يمكن أن يقوم المجتمع بالشكل الصحيح.

x **من الواضح أنه كان هناك انتقادات كثيرة لأداء السيد خاتمي أو للتيار الإصلاحي، بحيث نبعت بعضها من دعاية التيار المنافس، والبعض الآخر من أداء الإصلاحيين أنفسهم، مما كان له أثره على نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، فما هو رأيكم حيال ذلك؟**

- الواقع أننا تلمسنا ما ذكرتموه، ولكنني أتصور أن عناصر قوى الإصلاح مازالت تتمتع ببعض القدر من النفوذ، كما أنها مستمرة في محاولاتها الإصلاحية دون يأس، صحيح أن الظروف مختلفة اليوم وفقاً لما آلت إليه الأوضاع، وكذا عدم وجود الإمكانيات الكبيرة، خاصة الإمكانيات الاقتصادية الموجودة لدى المعارضين للإصلاحات والقادرة في الوقت ذاته، على حل الكثير من المشكلات، إلا أنه رغماً عن ذلك، مازالت لدينا القدرة على التماهي مع الناس. وهنا أود الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن الناس قد استقرت في أذهانهم أفكار غير صحيحة عن نتائج العمليات الإصلاحية والعمل الإصلاحي، وذلك عبر الدعاية الكثيفة طوال السبع سنوات الماضية، خاصة ما كان يبيث عبر الإذاعة والتلفزيون، الوسيلة الأكثر تأثيراً على توجيه الرأي العام وبأسرع الطرق.

إننا نؤكد أن الإصلاحات ليست ظاهرة سياسية، كما أنه لا يمكن فعل الكثير في فترة زمنية وجيزة - سبع سنوات - مع ذهنية تاريخية مغلقة ومستبدة، إنما ذلك يحدث عبر سنوات طوال من المحاولات والمشاركة الشعبية، وما من شك في أن المحور الأساسي، الذي كان باعثاً على عزم الإصلاحيين هو الشعب. بيد أن المؤسسات المستقرة والتقليدية كانت

تحت نفوذ المحافظين. وفي المقابل ما الذي كانت تمتلكه القوى الإصلاحية..؟ غير بعض المنظمات غير الحكومية. الإذاعة والتلفزيون مثلاً لم تكن مع التيار الإصلاحي في أي وقت من الأوقات، بل كانت موجهة للعمل ضده، ولماذا؟ لأن التيار الإصلاحي أراد نهج نموذج التنمية من الداخل، والقول بتقديم صوب الديمقراطية من دون ممارسة أي ضغوط دولية. غير أن القوى الدولية والأمريكية لم تكن لترضى أبداً أن تطرح مثل تلك الرؤى في إيران من قبل المفكرين الدينيين، أو أن يكون الدين العنصر الأكثر تأثيراً على التوجهات الديمقراطية الإنسانية، ورغم هذا، كانت محاولتنا الأكثر تماشياً مع حقوق الإنسان والديمقراطية الشعبية في العالم، ولكن القوى العالمية يبدو أنها أيضاً قد رأت عكس ذلك.

x **ربما كان الجدل الأساسي الذي لدى الناس على الإصلاحيين أنه لماذا برغم الدعم الشعبي لم يستطع الإصلاحيون الاستفادة من هذا الوضع لمصلحة التغيير؟**

- نعم كان هناك جدل كبير، ولكن العمل كان لا بد وأن ينجز، بمعنى المضي قدماً في المحاولات الإصلاحية، أو الوقوف لإجراء تغييرات أساسية شاملة. ولقد تحدث الإصلاحيون عن العناصر التي يجب أن تقوم بالتنظيم، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التنظيم لا يكون بين عشية وضحاها. فلدينا حزب كبير وفقاً للمقاييس الفعلية في إيران - حزب جبهة المشاركة الإسلامية - أما مسألة التنظيم تلك فقد استغرقت به أكثر من ستة أعوام. وأي حزب بعد تشكله يجب أن يجلس أفراد - كوادره المركزية - للتفكير ووضع البرامج، وبعدها يشرعون في العمل، بغض النظر عن أن الحزب في المجتمعات الأخرى قد يحتاج للقيام بتلك العملية فترة طويلة جداً. وكذا وكما هو معروف أن هناك جماعات تفكر وأخرى تتخذ القرار وثالثة تنفذ، أي أن العمل يقوم على الفعل والتقسيم، الأمر ذاته الذي افتقر إليه حزب المشاركة، يعني رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالمجلس، وبوصفه أيضاً المدير التنفيذي لصحيفة "نوروز" (النوروز) يظل يتردد إياباً وذهاباً طوال سنة على المحاكم وأمثالها.

وأخيراً، أريد القول إن واقع مجتمعنا لا يتوافق مع توقعاته، وكثيراً ما قالها السيد خاتمي: "إنهم لم يتحملوا توقعات وآمال الشعب، ونحن تحملناها".

x **بالرغم من اختلافي مع هذا الطرح، فإنني أظن أن الإصلاحات لا ترتقي بتوقعات الشعب، بل إن الأخيرة هي التي تتقي الأولى؟**

- لاحظي، أننا كشعب إيراني نتمتع بالمعرفة، ولربما يكون لدينا وعي بالشئ الذي لا نحتاجه، ولكن هل تعد المسألة نفسها مع الشئ الذي نحن في حاجة ماسة إليه! أننا نتحدث عن الديمقراطية كثيراً في مجتمعاتنا بينما الرجل فيها مازال يسوق امرأته. الواقع أن الديمقراطية تعد عملية لها وجوه مختلفة، ليست سياسية فقط، وليست اقتصادية أيضاً فقط. صحيح أن الشعب يذهب مرة كل أربع سنوات للإدلاء بصوته سواء في انتخابات الرئاسة، المجلس، المجالس المحلية، إلا أنه في النهاية المؤسسة الرقابية هي التي لها الأمر والنهي في قبول أهلية هذا أو ذاك، وبعدها تقول "إننا ذهبنا وأعطينا أصواتنا لكم؟" يجب أن ننظر لمجتمعنا بواقعية أكثر من هذا. إننا نحيا في مجتمع نصف قروي - نصف حضري، وبرغم كل شئ فإن الديمقراطية من حقنا ولا شك في ذلك، والجميع يجتهد من أجلها، ونحن ندرك أن الشعب هو ولي نعمة النظام، إلا إننا يجب أن نحلل هذا الشعب ومحاور قوته وثقافته والبنى المميزة له.!

× إذن، كيف خاض الإصلاح الساحة وهو يعلم بنقص البنى؟

- خاض الساحة وفقاً لرغبة الشعب. وسبق وأشرنا لذلك، فالتناس أرادوا هذا، والتجربة توضح المسألة، فقبل أكثر من ٢٦ عاماً انهار النظام الاستبدادي، وطرح الدستور الديمقراطي الجديد للعمل، وتوالت الأحداث من قضايا دولية وحرب وإعادة إعمار وإلى غير ذلك ... إلى أن دخلنا مرحلة الديمقراطية مع عام ١٩٩٧م (مرحلة اعتلاء خاتمي الزعيم الإصلاحي لسدة الحكم الإيراني)، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الأوروبي قد أخذ أكثر من ستمائة عام على الأقل من التحمل بعد الحروب الدينية هناك حتى وصل إلى مرحلتنا، وهنا يتبادر التساؤل هل كان علينا الانتظار طوال هذه الفترة قبيل التغيير؟!

المشكلة لدينا ليست "رحيل حسن ومجئ حسين"، إنما مشكلتنا في بُنانا السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي تعيد صنع القوى الاستبدادية. المسألة أن الديمقراطية تحتاج لتعلم، وأنتم تعلمون أن هذا التعلم يحتاج بدوره لفترة من الزمن، لكننا وللأسف نتيجة التخلف السياسي نعمل بالمثل القائل، "إذهب واشتر قبعة، وضعها على رأسك ..."

ناهيك عن أن المنافسة السياسية لدينا ليس لها حدود ولا تعرف لها قواعد، وسبق وقلنا لو أن الناس قنطت من الإصلاحات لذهبت تبحث عنها في مكان آخر، التاريخ دليل على هذه المسألة، أنظروا إلى ما

قبل الحياة النيابية في إيران (المشروطة)، حينما كان الاستبداد متفشياً في المجتمع، فماذا كان يفعل الناس لتأمين أمنهم، كانوا يرفعون العلم البريطاني أو الروسي فوق أسطح منازلهم. المسألة بسيطة وهي أننا لا نهتم كثيراً بالمشكلات الاجتماعية. حيث يقوم الرجل في منزله بقهر الزوجة والطفل، ثم يتحدث خارجه عن الديمقراطية. فهل نعتقد بالديمقراطية؟! أنظروا إلى واقع تعليم البنات في الجامعة وكيف يصبحن لعبة في يد الرجال، إنتى لا أعرف ما الفرق بين ما هو سياسى وغير سياسى طالما أحرم من حقوقى!

× السيدة كولايى، الناس بالرغم من استدلالك لم يصوتوا لأشخاص يتحدثون عن البنى الحقوقية ولا يستطيعون فعل شئ، هل فكرتى في الاعتزال ؟

-إننا جئنا لتعمير الأرض، وندرك مواقفنا سواء على الصعيد المحلى أو الصعيدين الدولى والإقليمى، وندرك كذلك أنه لم يكن هناك ثمة طرح أفضل مما لدينا. وعلى ضوء الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية وكذا دواعى الديمقراطية ومن واقع القوى الاجتماعية الموجودة وتجربتنا على مدى الستة وعشرين عاماً الماضية من عمر الثورة، نجد أن كل تلك الأوضاع تشير إلى موقعنا المتميز عن دول أخرى كثيرة. ومن ناحية أخرى، فإننا حينما شرعنا فى الإصلاح، لم يكن هذا يعنى أنه لم يكن هناك برامج ديمقراطية من قبل فى إيران، حتى يتصور البعض أن القوى الدولية قد حاولت النفاذ إلينا عبر مساندتها المحاولات الإصلاحية.

فالسيد خاتمي قد شرع طوال الثمانى سنوات من حكمه فى إحداث جملة من التغييرات داخل المجتمع الإيراني والتي لربما لم ندركها الآن، لكننا وبعد عشر سنوات سوف نتعرف على أهمية تلك التغييرات للمجتمع الإيراني. الواقع أن انتقادات كثيرة وحادة قد وجهت لخاتمي بالرغم من أنه قدم الخدمات الكثيرة، لاسيما التحولات التي أوجدها لدى صنّاع القرار فى المجتمع الإيراني، والطرق الكثيرة التي فتحتها أمام الناس، لكن يبدو أن التيار المناهض للإصلاحات قد جيش إمكاناته كافة حتى يحيد الاستثمار الحقيقى للإصلاحات وهو الشعب عن الموضوع، ألم يحدث ذلك من قبل مع انقلاب ١٩٥٣. صحيح أن "مصدق" كان حوله جدل واسع، لكنه هل كان يستحق ابتعاد الشعب عن تأييده، وبعد ذلك يتضح لنا أننا كنا خاطئين، فالتجارب المماثلة كثيرة عبر التاريخ، إنهم يريدون إبعاد الناس عن تأييد الإصلاحات، فلو توقفت عملية الإصلاحات فإننا لا نواجه حينها إلا

التراجع والاختلال في عملية الديمقراطية في إيران، ونقول من لديه الطرح الأفضل من هذا، فليتقدم به.

مع الأسف، قد يرى البعض في النظر إلى أمريكا على أنها تمتلك مفتاح النجاة؟!

-أتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الآن استغلال الفرصة لحل المسألة العراقية، ومن ثم يأتي دورنا، فالمسألة لاشك أنها مسألة وقت ليس إلا. الأفضل أن نمضي قدماً في محاولتنا نحو الإصلاح، ليعلم الجميع أن إيران تجري إصلاحات في الداخل، ونظامها ليرد بكل شفافية، فضلاً عن كونه ملتزماً بالمقرارات الدولية، وفي هذه الحالة، لن نكون في حاجة إلى روسيا والصين، أليس هذا أفضل خدمة يمكن أن تقدمها لهذا الشعب؟

ولكن الذين عارضوا المشاركة في الانتخابات يتساملون عن الذي قدم الإصلاح طوال الثماني سنوات المنصرمة؟

-إن المشكلات المرحلية للدولة التي يتضاعف تعداد سكانها خلال فترة الستة وعشرين عاماً الماضية وتعجز عن توظيف سياستها الخارجية في خدمة مصالحها القومية بسبب عدم قدرتها على تغيير سياسة نبذ التوتر نتيجة صراعاتها الداخلية الأمر الذي انعكس على علاقاتنا الدولية، ومواجهة ضغوط دولية أكثر، مما أدى إلى عدم انعكاس التنمية الاقتصادية النسبية المحققة على المجتمع، إضافة إلى المنافسة المسمومة (السياسية) التي أثرت سلباً على الناس مما جعلتهم يعزفون عن هذا الطريق بحثاً عن آخر.

لكن نشير هنا إلى أبرز الإجراءات الموفقة للإصلاحات، لاسيما تعديل بعض القوانين المتعلقة بالمرأة سواء من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية. تعديل قانون خطة التنمية بالشكل الذي يحقق التوازن بين الرجل والمرأة والمساواة بينهما، ألم تكون تلك مجهودات أجرتها الحركة الإصلاحية خلال فترة تصديها للسلطة؟

وهل كان لكم فعاليات مؤثرة أخرى خلال عضوية المجلس السادس غير الفعاليات المتعلقة بشئون المرأة؟

-معظمها قد تركز حول مصالح إيران في بحر الخزر، وإصلاح بنية السياسة الإدارية لوزارة الخارجية. حيث كانت مصالحنا هناك تعد واحدة من أهم ساحات الدفاع عن مصالح الشعب الإيراني وسيادته الوطنية على حدودنا الشمالية خصوصاً في ظل غياب الرؤية الواضحة لسياستنا الخارجية هناك. إذ أن فعاليتنا في المجلس السادس وهي تولى اهتماماً خاصاً لهذا الجانب، وكذا فقد عمد السيد

خاتمي إلى تشكيل لجنة متابعة لقضايا الخزر والإشراف بشكل خاص على المباحثات المرتبطة بتحديد النظام القانوني للدولة المطلقة على الخزر، بيد إن هذا الأمر يبدو أنه قد فقد حساسيته مع نهاية المجلس السادس، وبداية فعاليات المجلس السابع.

ولماذا الاهتمام بهذه الساحة تحديداً؟

-لقد كانت قضايا الخزر موضوعاً لاهتمامي منذ دراستي الجامعية، حيث قد تركزت معظم أبحاثي سواء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أو بعده حول هذه المنطقة. ويرجع ذلك بالقطع لحساسية الموضوع وارتباطه الشديد بمصالح الأمن القومي الإيراني.

ثمة شائعة تقول إنك قد عملت بالسفارة السوفيتية؟

-لم أعمل مطلقاً بسفارة الاتحاد السوفيتي، إنما هي مجرد محاولة لتشويه مسيرتي الطويلة.

عُرف عنك توقعك بخطر انهيار الاتحاد السوفيتي على إيران رغم معارضة المحللين لهذا؟

-إننا نحيا في دولة تتأثر وبشكل مباشر بما يجري حولها من تحولات على الساحة الدولية ولا ننسى أحداث ١١ سبتمبر وما فرضته من تداعيات في العلاقات الدولية، أما إذا ما نظرنا إلى عوامل انهيار الاتحاد السوفيتي لسوف نجد أن تلك العوامل تعود لظروف داخلية بالنظام نفسه أكثر من كونها خارجية، صحيح أن أمريكا دائماً ما كانت متربصة بها، لكن الانهيار جاء من عوامل انحطاطها داخلياً، وذلك لأن الإصلاحات في أي نظام سياسي يساعد في الدرجة الأولى على ضمان بقاء هذا النظام، وللأسف فنحن كان هدفنا من الإصلاح تحسين أداء النظام من أجل تأمين مصالح شعبنا، ولكن تعرضنا للإساءات والانتهاكات. فلو لم نستطع استكمال عملية الإصلاحات من الداخل، وتواكب ذلك مع دعم شعبي حقيقي عبر صناديق الاقتراع. فعلياً انتظر الضغوط من الخارج، كما حدث مع كثير من أنظمة العالم خلال الآونة الأخيرة، وهذا بدوره لن يكون في مصلحة الشعب، على أية حال، فنحن مواجهون بمخاطر وتهديدات كثيرة، وقد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استغلال ذريعة الديمقراطية والإصلاح في الضغط علينا وقتماً تشاء، من أجل تحقيق أغراضها.

وهل نأخذ مسألة حقوق الإنسان بجديّة؟

-المفروض، لأن هذه المسألة لاسيما مناهضة العنصرية، والعنف، وخرق حقوق الإنسان قد تحولت إلى مطلب عالمي، والواقع أن أمريكا قد ركبت هذه

الموجه الجديدة، خاصة أنها ترى أن عدم استقرار الحكومات وانفلاقها وعدم استجابتها لمطالب شعوبها من شأنه إيجاد مزيد من الفقر والتخلف والإرهاب، ومن ثم اعتبرت أن الوسيلة المثلى لمحاربة ذلك، وإقرار الأمن والاستقرار الدوليين إنما يتحققان عبر إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ونحن نرى أنه يجب ألا نسمح بذلك، لأن تاريخنا وديننا يدعونا لمثل هذه المفاهيم، وسبق وأن برهننا على تحقيق الحرية والاستقلال إبان الثورة، ومن ثم علينا عدم إعطاء الفرصة لأحد للدخول إلينا عبر هذا الباب.

× بعض المؤيدين للتدخل الأجنبي اعتمدوا على أنه في النهاية قد تحققت انتخابات حرة في أفغانستان والعراق؟

- هؤلاء الذين ينظرون إلى ما حدث في العراق وأفغانستان بوصفه تجربة ديمقراطية لا يعرفون فداحة الخسائر المادية والمعنوية في المقابل، ولو أدرك الناس أن الاستمرار والتمسك بالإصلاحات سيحقق في النهاية أهدافهم لتمسكوا بها، ولكن الكثيرين لا يعرف النتائج الإيجابية للإصلاحات في الأساس.

× يرى البعض أن أمريكا ليس بمقدورها التعامل مع إيران بنفس نهجها مع كل من أفغانستان والعراق؟

- أتصور أن المسألة بسيطة خاصة إذ ما نظرنا إلى تعاملاتها مع دول مماثلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، صحيح أن ظروفنا مختلفة عن العراق وأفغانستان، لكنها مثلما ادعت على العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل وقامت بما قامت به ثم قالت لا يوجد أسلحة دمار، وهي الآن تتذرع ببرنامج إيران النووي، بيد إن المسألة قد تكون على غير ذلك برغم ما يقال عن تأثيرها باللوبي الصهيوني وضرورة الإطاحة بالنظام الإيراني عن طريق عمل عسكري وضربة جوية وإلى غير ذلك، صحيح أن هناك طامعين آخرين ولكننا علينا بعد استيعاب الدرس محاولة الاستفادة من طمع الطامعين (المتنافسين) أيضاً وتحويلهم إلى محاور قوى على منافسينا وليس علينا.

× وما هو منظوركم حيال الاستفادة من تلك المنافسات؟

- الواقع أن القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا رغم تنافسهما معاً إلا إنهما قد يجتمعان على مصالح واحدة، وتباعاً تسعى الولايات المتحدة إلى ضغوط من هذا المنطلق. وتجدر الإشارة

إلى أننا كنا قد حققنا في عام ١٩٧٩ انتصارات نتيجة استخدام التوازن في القوى الذي كان موجوداً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أما اليوم فالأمر مختلف، وأتصور أن الارتقاء بمصالحنا وسط الظروف الحالية إنما يكمن في التضاف الشعب الإيراني خلف نظامه أثناء القيام بالمباحثات الجارية حتى يمكنه عبر تماسك وحدته الداخلية الدفاع عن مصالحنا.

× علمنا أنهم يقولون عنك كوندوليزا رايس إيران؟

- سمعت ذلك، ولكن لربما يرجع ذلك لتمائلنا في الدراسة الجامعية، وفعاليتنا في مجال العلاقات والسياسة الخارجية. وكذا لوجود معرفتنا بالاتحاد السوفيتي، لكنني أرى رغم ذلك إنني مختلفة عنها في الرؤى وطبيعة الأداء.

× ما هي أبرز قضايا المرأة من وجهة نظرك؟

- إن الرؤى التاريخية والثقافية لا تعترف بتساوي الحقوق من الرجل والمرأة، إنما ترى تلك الرؤى أن المرأة مجرد كائن خلق في خدمة الرجل، وإنكار هوية المرأة المستقلة تماماً.

× تشير بعض الإحصاءات الجامعية إلى أن زيادة تعداد الطالبات المتعلقات يؤثر سلباً فيما بعد على فرص العمل والزواج؟

- يجب علينا الاعتراف أولاً بالتغيرات التي تحدث في المجتمع، وأن أحد أبرز افتخارات إيران هي زيادة الفتيات المتعلقات خلال فترة الثورة الماضية، ولا شك في أن تعداد السكان قد تزايد أيضاً، وهذه وظيفة الحكومة والمجتمع كافة في كيفية استثمار هذا الكم الإنساني بشكل متناسب. وفي هذا السياق، دائماً ما أحب الإشارة إلى إحصاءات البنك الدولي التي تشير إلى أن نسبة المرأة العاملة في شمال أوروبا مرتفعة للغاية ورغم ذلك معدلات البطالة هناك أقل من معدلاتها، بينما يختلف الوضع في جنوب أوروبا، حيث انخفاض معدلات عمل المرأة، وارتفاع معدلات البطالة. بعبارة أخرى، ليس هناك أدنى علاقة بين مشاركة المرأة في أسواق العمل وبطالة الرجال وإنما المسألة تتعلق بحسن إدارة الدولة في حل تلك المعضلة الاقتصادية.

× وماذا عن القضايا الدينية والحجاب؟

- إنني أرفض الفرض، لأنني سبق وأن تعايشت مع تجربة سابقة من هذا القبيل، حينما أصر والدي على دراستي في مدرسة دينية للبنات وأدرك تماماً النتائج العكسية التي قد تنجم عن مثل ذلك الفرض.

ولاية المرأة.. كيف يراها المجتمع الإيراني؟

■ بهزار حميديه ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٥/٨

ولاية الفقيه.

٤ - قبول شهادة المرأة دون ضمها لشهادة الرجل. طبقاً لما يقوله "لابد من القول بأن الأقوى في الاعتبار بشهادتين على الانفراد بالقصاص فضلاً عن الانضمام".

٥ - اعتبار شهادة المرأتين بمثابة بينة مثل الرجال.

٦ - حق ولاية الأم على الأبناء.

٧ - حق زواج البنت دون إذن الولي "إن البنت البالغة الرشيدة التي تدرك مفهوم الزواج وتعرف حق تحديد المصير وتفهم المجتمع ومفهوم الزواج والرجل السيئ والطلاق، لا تطلب إذن والدها مثل الولد".

٨ - ميراث المرأة من الزوج في حالة وفاته كما جاء في كتابه (الفقه والحياة) يعتقد أن المرأة في حالة وفاة الزوج تترك كل ما يملكه مثلما يرث الزوج كل ما تملكه الزوجة في حالة وفاتها.

٩ - سن بلوغ المرأة هو وصولها لسن ثلاثة عشر عاماً.

ولا شك في أن كل الفتاوى السابقة لصانعي تحتاج إلى بحث وإعادة نظر.

ففي موضوع الميراث هناك مخالفة لنص قرآني "للذكر مثل حظ الأنثيين"

وعدم التشابه بين الرجل والمرأة في الإرث فيه عدل وتساو وليس فيه إجحاف أو إشكال ولكن في حيز تطبيق الإسلام أو حقوق الإنسان بما يتفق مع الغرب فإنه يجب التفكير في هذه المسألة، نعم فإن في الإفتاء تتساوى الحقوق بين الرجل والمرأة ولكن الفقيه هنا سيواجه نصاً قرآنياً صريحاً.

وأغلب الفتاوى السابقة على خلاف جمهور الفقهاء والموضوع يحتاج لإظهار أدلة وقرائن على صحة هذه الفتاوى من "آية الله صانعي" خاصة أدلته فيما يتعلق بحق المرأة في الولاية والإرشاد وعلى أي شيء كان استناده في إصدار هذه الفتوى.

وكل الفتاوى تحتاج إلى إعادة نظر وهي خرق لإجماع أو معارضة لفتاوى كبار الفقهاء، وعمل خطير يتطلب أساساً متيناً حتى لا يتهم (صانعي) بالبدعة خاصة أنه أحد الفقهاء الكبار وموضع احترام لفتاويه وموضع تقليد.

تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة من أكثر القضايا حساسية المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية، وفي هذا السياق يقول آية الله صانعي في أحد الحوارات التليفزيونية: "اليوم نجحت بعض الرؤى السياسية في مساعيها لتأكيد حرمان المرأة من حقوقها وتأكيد سياسة الاستبداد في هذه القضية. وقد نتج المبرر الرئيسي لعدم مراعاة حقوق المرأة عن بعض الاجتهادات الفقهية. وكذلك القوانين المدنية المتعلقة بالعقد الماضي، وفي اعتقادنا إن المرأة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحظى بكل الحقوق الفردية والاجتماعية بالشكل الذي يمكنها من تقلد أعلى المناصب الحكومية مثل رئاسة الجمهورية وكذلك الزعامة".

عند التدقيق في كلام صانعي نجد أنه قد استخدم عبارة في اعتقادنا وجلس على مقعد الإفتاء وأصدر هاتين الفتوتين:

١ - أن المرأة تحظى بكل حقوقها الفردية والاجتماعية.

٢ - أن المرأة يمكنها أن تصبح زعيماً. وبالنسبة للتمتع بكل الحقوق الفردية والاجتماعية فهو أمر مبهم إلى حد ما والغموض في الفتوى الفقهية أمر غير مستجد، فليس معروفاً هنا ما المقصود بكل الحقوق الفردية والاجتماعية؟ كل الحقوق الفردية والاجتماعية للرجال أم كل الحقوق الفردية والاجتماعية للمرأة؟

فإذا كان الشق الثاني هو الذي يعتقد "آية الله صانعي". فهل الحقوق المقصودة هي الموجودة في الفقه الشيعي وموضع اتفاق أغلب علماء الفقه العظام، أم الحقوق الأوسع والتي يختلف حولها الفقهاء والناس؟

ولهذا من المفيد هنا تجميع أهم الفتاوى والأبحاث الفقهية "لآية الله صانعي" في السنوات الأخيرة بشأن حقوق المرأة، وأهم ما جاء فيها:-

١- المساواة في الدية، فمن الناحية الفقهية أعتقد أن دية الرجل المسلم متساوية مع دية المرأة المسلمة.

٢ - تساوى الرجل مع المرأة في القصاص.

٣ - حق القضاة والولاية وحق المرجعية وحق

تغيير شروط سحب الثقة من الوزراء

شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

هذه التغييرات والتعديلات خاصة بالإيضاحات الخاصة بالمادة (١٩٢) من اللائحة الداخلية للمجلس وإصلاح المواد التالية لها، ووفقاً للإيضاحات الخاصة بالمادة (١٩٢) من اللائحة الداخلية والتي تتعلق بالتبويضات الكتابية التي يبعث بها النواب إلى رئيس الجمهورية والوزراء والتي يعتبر كل منهم مسئولاً عن إعطاء إجابة مكتوبة بواسطته شخصياً أو بواسطة أمين المجلس وذلك في مدة لا تقل عن ٢٥ يوماً بالنسبة لرئيس الجمهورية و(١٥) يوماً بالنسبة للوزراء.

لقد تم إصلاح المادة (١٩٢) من اللائحة الداخلية والخاصة بسؤال النواب للوزراء ورئيس الجمهورية كالتالي:

يستطيع كل نائب أن يطرح أي سؤال بشأن أي وظيفة للوزير المختص. يجب أن يكون السؤال مكتوباً، صريحاً ومختصراً وفي قالب خاص يتم إعداده بواسطة هيئة رئاسة المجلس، ويتم إرساله - بواسطة مندوب التنظيم - إلى الوزير المختص، والوزير مسئول بأن يرسل الرد كتابياً خلال عشرة أيام على الأكثر. فإذا لم يقتنع النائب السائل برد الوزير أو لم يقدم الوزير بالرد خلال عشرة أيام يقوم النائب السائل بعرض سؤاله على اللجنة المختصة ومنها على هيئة رئاسة المجلس. والهيئة مسئولة عن إحالة السؤال إلى اللجنة المختصة خلال أسبوع على الأكثر وهذه تقوم - بدورها - باستدعاء الوزير المختص لمناقشة السؤال بحضور النائب السائل فيما لا يزيد على عشرة أيام. وبعد الاستماع لوجهات نظر السائل والوزير المختص وفي حالة الحاجة إلى إجراء أي نوع من التحقيق أو الدراسة أو جمع المعلومات اللازمة. والوزير مسئول بأن يكون موجوداً في اجتماعات اللجنة ويقوم بالرد على جميع الاستفسارات. فإذا لم يعتبر السائل أن توضيحات وردود الوزير المختص مقنعة وبدا أن السؤال صار يشكل أزمة حقيقية وذلك بموافقة ربع أعضاء اللجنة المختصة، فإنه وفقاً للمادة (٨٨) ومع رعاية سائر مواد الدستور يطرح السؤال للمناقشة العلنية في المجلس. وهنا تصبح اللجنة المختصة ملزمة بإعداد تقريرها عن السؤال في مدة لا تزيد على عشرة أيام وذلك بهدف طرح السؤال للمناقشة في جلسة علنية وتقوم بإرسال التقرير لهيئة رئاسة المجلس التي تصبح

بعد مجادلات كثيرة وطويلة انتهت اللجنة الداخلية في مجلس الشورى الإسلامي من وضع اللائحة الداخلية للمجلس. والواقع أن اللائحة الداخلية للمجلس تعد واحدة من أكثر القوانين الموجودة في الدولة "إحكاماً" والتي تم التصديق عليها بموافقة ثلثي أعضاء المجلس. منذ أن بدأ المجلس السابع عمله سعى النواب من أول يوم إلى تغيير اللائحة الداخلية. ففي بداية عمل هذا المجلس تم قراءة نص الإصلاحات الخاصة باللائحة الداخلية بشكل علني. لكن نظراً لاعتراض عدد من النواب خاصة أعضاء تكتل الأقلية فقد تم استبعاد هذا المشروع من جدول الأعمال وتمت إحالته إلى لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس لمزيد من الدراسة.

وبعد عامين من الدراسة طرحت اللجنة تغييرات مهمة بخصوص كيفية إعمال الرقابة من جانب المجلس على أعمال الوزراء وممارساتهم.

وفقاً لللائحة الداخلية المعمول بها الآن في مجلس الشورى الإسلامي فإن أي عضو من النواب يستطيع أن يسأل - يستجوب - أيًا من الوزراء بشأن القضايا المختلفة للدولة. حيث يتم بحث ودراسة السؤال المطروح بحضور كل من النائب السائل والوزير المختص في اللجنة ذات الصلة. فإذا لم يقتنع النائب بتوضيح وإجابة الوزير يتم طرح السؤال للمناقشة في جلسة علنية للمجلس. فإذا لم يقتنع النائب أيضاً بتوضيحات الوزير المختص يتم إرجاع السؤال ثانية إلى اللجنة المختصة لمزيد من الدراسة والتي تقدم تقريرها بشأن ارتباط السؤال من عدمه بالوزير الذي تم توجيه السؤال إليه ثم يتم قراءة هذا التقرير علانية في المجلس.

لكن الكثير من النواب يعتقد أن الأساليب الرقابية القائمة الآن لا تتمتع بالقدر الكافي من الاستحكام والقوة على النحو الذي يدفع الوزير أو الحكومة إلى السعي لتحقيق مطالب ورؤى ووجهات نظر النواب الأعضاء في المجلس. وفي هذا الاتجاه تحركت لجنة وضع اللائحة الداخلية للمجلس لإجراء تغييرات مهمة في الفصل الخاص "بالرقابة" على الوزراء والحكومة خاصة ما يتعلق منها بسؤال الوزراء، استجوابهم، التحقيق والفحص والدراسة.

ملزمة هي الأخرى - بعد وصول تقرير اللجنة المختصة - بوضع السؤال في جدول أعمال المجلس لمناقشته في جلسة علنية، وفي الجلسة العلنية يقوم أمين سر اللجنة المختصة بإعطاء النائب صاحب السؤال مدة لا تزيد على خمس عشرة دقيقة لعرض سؤاله وإعطاء الوزير مدة لا تزيد على عشرين دقيقة للرد عليه. فإذا لم يقتنع النائب برد الوزير بينما اقتنع رئيس الجلسة يتم طرح إجابة الوزير للتصويت فإذا صوت أغلبية النواب لمصلحة عدم الاقتناع برأى الوزير فإن رئيس المجلس مسئول بإحالة الموضوع إلى رئيس الجمهورية للتحقيق فيه.

كما تم تغيير المادة (١٩٥) من اللائحة الداخلية

للمجلس على النحو التالي:
في كل دورة للمجلس إذا لم تكن إجابات كل وزير على أسئلة النواب مقنعة وإذا ما تكرر هذا الأمر خمس مرات قرر فيها المجلس، أن الإجابات غير مقنعة فإنه يتم سحب الثقة من الوزير.

أيضاً وفقاً لللائحة الداخلية الجديدة للمجلس فإنه إذا ما رأى (٢٥) نائباً على الأقل أنه لا بد من إجراء الدراسة والفحص بشأن أى من شئون الدولة يجب عليهم أن يسلموا طلبهم هذا إلى رئاسة المجلس التي تصبح ملزمة بإحالة ذلك إلى اللجنة المختصة بهدف إجراء التحقيقات والدراسات اللازمة والمطلوبة.

الطيف الثالث للخبراء أم الطيف اليميني الجديد؟

■ سروش ارشاد ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٥/١٠

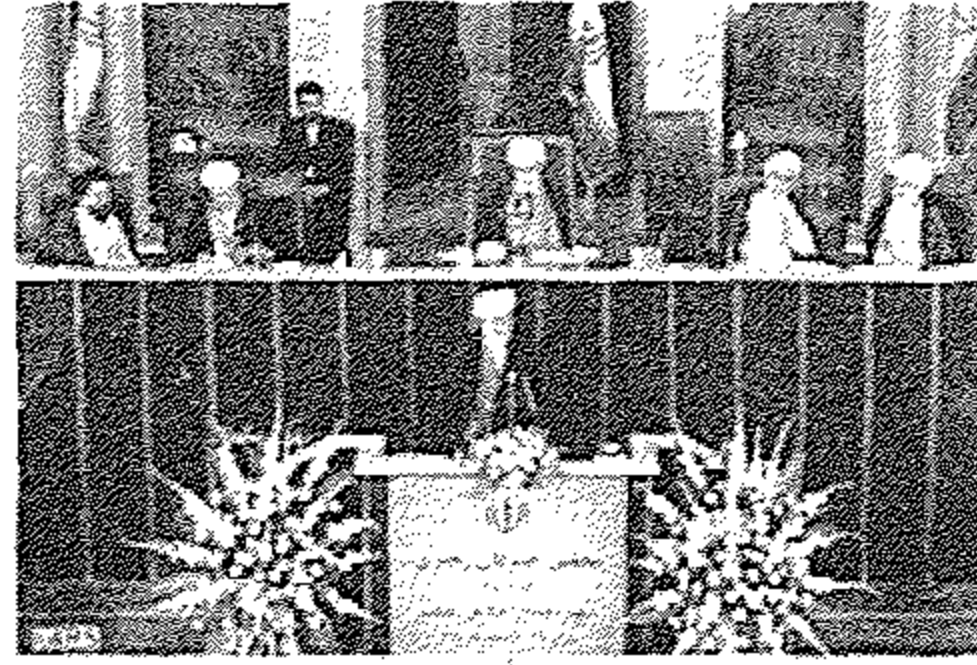
تصل هذه التعبئة بنتيجة وفاز محمود أحمدى نجاد بأقل الإمكانات.

وقال مشيراً للقاء الأخير بين حزب المشاركة وحزب المؤتلفة أن "الفاشليين اليوم من الأمة يتحدون معاً ويسعون إلى يحصلوا على مطالبهم ولو بنسبة ٥٠% بأى طريقة، فى حين أن هذين

التشكيلين بشكل كلى قد غيرا مواقفهما ١٨٠ درجة. ولم تكن مواقف المؤتلفة متفقة مع جبهة المشاركة".

ويقول حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد رضوى يزدى: "إن التيار الثالث قد دخل الساحة السياسية للدولة من قبل فى انتخابات المجالس ودائماً كان يسعى لأن تكون أركان السلطة تحت يديه. فى انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة فإن الذين فازوا فى هذه الانتخابات قد استفادوا من مساعدات التيار اليميني كاملاً. ويمكن اعتبار هذه الحركة ضرورة للمسيرة السياسية للمجتمع والوصول للنمو والكمال، وفى المستقبل فإن أحزاب اليسار واليمين ستستخدم هذا الأسلوب من أجل الإصلاح، والشعب أيضاً سيصل إلى نتيجة أنه إذا صوت للجماعات (الجاهلة سياسياً) فإنه لن يحدد مصيره".

ويقول محسن غرويان عضو المجلس المركزى لجمعية روحانيت مبارز أنه "فى انتخابات المجالس السابقة تسبب اختلاف الجماعات السياسية فى أن



لا شك فى أن الانتخابات القادمة لمجلس خبراء القيادة ستكون مواجهة قوية داخل التيار اليميني الواسع. وحتى بعد هذه المعركة سوف تشتعل إلى منافسة بين المحافظين والإصلاحيين.

ويتحدث المحافظون التقليديون فى تصريحاتهم بشأن انتخابات مجلس الخبراء بالشكل الذى يفهمه المحافظون الجدد. فساحة المنافسة اليوم تختلف تماماً عن الماضى، ولكن اتسع مكان التيار اليميني داخل هذه الساحة.

وكلمة اقتربت انتخابات مجلس الخبراء يتضح تدريجياً مدى قدرة المحافظين الجدد، وهم الذين نطلق اليوم عليهم التيار الثالث فى انتخابات مجلس الخبراء، ولكنهم لا يستطيعون أن ينكروا أنهم من قلب التيار اليميني بلا شك سيواجهون تحديات جديدة أمام الطيف اليميني التقليدى.

يقول قاسم روانبخشى المشرف السياسى على دورية برتو (الشعاع) الصادرة من مركز دراسات الإمام الخميني فى هذا الشأن: "خلال انتخابات الرئاسة الماضية عملت الأحزاب اليمينية على تعبئة نفسها وأنفقت مليارات التومانات، ونشطت أحزاب المؤتلفة والمشاركة ومنظمة المجاهدين وروحانيت مبارز من أجل إنجاح هاشمى رفسنجانى، ولكن لم

تكون الجماعة الثالثة هي الفائزة في هذه اللعبة. وعندما وصل هذا التيار الثالث حدث الاختلاف، وكما نشاهد اليوم فلم يعد يوجد الاتحاد الذي كان موجوداً في الماضي". وكان انفصال ناطق نوري عن جماعتهم وحدوث تشعبات مختلفة وظهور أسماء جديدة، وكلها إشارات إلى أنهم لن يستطيعوا تحقيق الوحدة اللازمة. ولذا فإن هذا الشكل لن يبقى من أجل استمرار هذه الحركة.

ويؤكد غرويان أنه عندما توجد الأفكار المختلفة فإن الأحزاب ستوجد هي الأخرى. ولا يمكن القول إن عهد الأحزاب أو عهد اليمين أو اليسار انتهى ولكن ربما قل النشاط الحزبي، وأحزاب اليسار واليمين تتفاعل في الوقت الحاضر باعتبارها الإصلاحيين والأصوليين فقط تغير أسمهم ولكن عصرهم لم ينته بعد.

والآن فإن التيار الذي يطلقون عليه التيار الثالث لا يوجد بشكل محسوس، والبعض الآخر ينسب هذا التيار إلى آية الله مصباح يزدي والبعض الآخر ينسبه للسيد هاشمي رفسنجاني. في حين أن كل هذه تحليلات ولا يمكن أن نقول إنها واقع، ولا يمكننا القول إن التيار الثالث سيقف وينشط أمام التيارين المحافظ والإصلاحي ولكنه من الممكن أن يأتي بوجه وشخصية جديدة.

ويقول محمد علي سعدي عضو المجلس المركزي لجبهة المشاركة الإسلامية إن التيار الثالث تشكل على أساس يعارض تدخل الشعب في صنع القرار ومعارضة الجمهورية، وأن الذين يقولون أن عهد التيار اليميني واليساري قد انتهى، لم يستطيعوا أن يحلوا ما حدث في انتخابات الرئاسة العام الماضي، أو أنهم بلا خبرة أو إطلاع على التحزب في إيران.

استمرار المباحثات بشأن الرقابة على انتخابات الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

علينا أن "نأسسه" في إيران بحيث تصبح رؤية مجلس صيانة الدستور بمثابة "فصل الخطاب" أو "القول الفصل" في هذا الصدد. إن مجلس صيانة الدستور إضافة إلى كونه "حارس" الطبيعة الإسلامية النظام فهو أيضاً حارس للصفة الثانية للنظام السياسي الإيراني أي الطبيعة أو الصفة الجمهورية. من هنا تم إسناد الرقابة على انتخابات رئاسة الجمهورية والخبراء إلى مجلس صيانة الدستور وما ذلك إلا لمكانته في حماية "الطبيعة الجمهورية" للنظام السياسي الإيراني من ناحية أخرى فإنه لم يرد في أي موضع من الدستور أن مجلس صيانة الدستور لا يمكنه القيام بمراقبة انتخابات مجالس الشورى المحلية، فهذا الأمر جاء في القانون العادي وإذا جاء في القانون العادي أن دوراً رقابياً تم إسناده لمجلس صيانة الدستور فيما يخص انتخابات مجالس الشورى المحلية فإن هذا الأمر لا يعد مخالفاً للدستور. مرجع ذلك أن "مبدأ الرقابة" في النظم الديمقراطية له طبيعة مؤسسية قائمة عليه ويجب ألا يوجد اختلاف بشأن هذا الأمر بين الأطراف المتنافسة".

وبينما نجد مثل هذه الرؤية مطروحة أيضاً من جانب المحافظين إلا أننا وجدنا أن "مهدى كروبي"

بعد مناقشات وحوارات كثيرة بشأن إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشورى إلى مجلس صيانة الدستور، تم التصديق على اللائحة المقترحة من جانب الحكومة في هذا الصدد وذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى الإسلامي لهذا الغرض. ولكن على الرغم من هذا فإن عدداً من الوجوه السياسية والأحزاب الإصلاحية مازال قلقاً تجاه منع المجلس من الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية.

فخلال الأيام الماضية وجدنا شخصية مثل "محمد رضا باهنر" قد صرح بأن مجلس الشورى الإسلامي الحالي "المجلس السابع" ومجلس صيانة الدستور لديهما رؤية مشتركة في هذا الصدد وأنه يجب ألا يقلق الإصلاحيون من انتقال هذه المسؤولية من مجلس الشورى الإسلامي إلى مجلس صيانة الدستور، على الرغم من هذا فإن بعض الجماعات الإصلاحية قد قيّمت هذا الأمر بوصفه "خطوة" مخالفة للدستور.

من جانبه قال "حبيب الله عسكر أولادي" الأمين العام السابق لحزب المؤتلفة إنه يؤيد إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية إلى مجلس صيانة الدستور حيث أعلن قائلاً "إن أمر الرقابة على الانتخابات يجب أن يكون مطابقاً للدستور كما يجب

أمين عام حزب الاعتماد الوطني يعلن أنه مازال معتقداً في إسناد بحث صلاحية "الخبراء" المتقدمين لانتخابات مجلس الخبراء إلى "الحوزات العلمية"، وفيما يخص إسناد الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية إلى مجلس صيانة الدستور فقد أعلن قائلاً: إنني لا أقبل وجهة النظر المعلنة في هذا الصدد والمؤكد أنه ليس معلوماً بالتأكيد أن المجلس يصوت على مثل هذا الاقتراح. والمعروف بالتأكيد هو

أن البعض من الأخوة المحترمين قد أعلنوا مواقفهم في هذا الصدد ولكني برغم هذا كله لا اعتقد أن مجلس الشورى الإسلامي سوف يوافق - أو هو يوافق بالفعل - على مثل هذا الأمر وهو ما تؤكد التجربة حيث أسندت مهمة الرقابة على انتخابات مجالس الشورى المحلية إلى المجلس من قبل وذلك في الدورة الخامسة برئاسة ناطق نوري وأيضاً في الدورة السادسة برئاسة مهدي كروبي نفسه.

شروط الترشيح لانتخابات مجلس الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

أعلنت وزارة الداخلية الشروط والأوراق والمستندات المطلوبة للترشيح لانتخابات الدورة الرابعة لمجلس خبراء القيادة المزمع إجراؤها في ١٧ نوفمبر القادم. كما أعلنت شروط التقدم للترشيح للانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامي في دورته السابعة وذلك في ثلاث دوائر انتخابية.

أولاً: فيما يخص انتخابات مجلس الخبراء:

يبدأ تقديم طلبات الترشيح اعتباراً من يوم الخميس الموافق ١٦ من شهر شهريرور لعام ١٣٨٥ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/٦م) وذلك حتى نهاية العمل الإداري ليوم الأربعاء ٢٢ شهريرور ١٣٨٥ هـ. ش (٢٠٠٦ / ٩ / ١٢).

أما بخصوص يوم الانتخابات فقد تقرر أن تجري عمليات التصويت في يوم الجمعة الموافق ٢٦ من شهر آبان لعام ١٣٨٥ هـ. ش (٢٠٠٦ / ١١ / ٧). في هذا الصدد يستطيع المرشحون أو وكلاؤهم تقديم الأوراق والمستندات المطلوبة في المدة المذكورة آنفاً وذلك إلى رؤساء الدوائر الانتخابية أو مديرية الأمن في عاصمة كل إقليم أو مقر وزارة الداخلية. والأوراق المطلوبة هي:

- أصل البطاقة الشخصية.
- أربع صور من جميع صفحات البطاقة الشخصية.
- عدد (٢) صورة شخصية.
- وفقاً للمادة الثالثة من قانون انتخابات مجلس الخبراء فإن الشروط الواجب توافرها فيمن يرغب أن يرشح نفسه هي:

١- أن يكون معروفاً بالتدين والثقة واللياقة والجدارة الأخلاقية.

٢- أن تكون لديه القدرة على الاجتهاد بالدرجة التي تؤهله وتمكنه من الاستنباط فيما يخص بعض القضايا الفقهية وأن تكون لديه القدرة على تحديد الولي الفقيه الذي تتوافر فيه شروط الزعامة.

٣- أن يكون مؤمناً بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٤- ألا يكون لديه سوابق سيئة سياسياً واجتماعياً.

ووفقاً لمواد ونود قانون انتخابات مجلس الخبراء فإنه من اللازم أن يكون لدى الراغبين لخوض انتخابات مجلس الخبراء الدراية بالآتي:

أ- أن المرجعية المنوط بها تحديد مدى أهلية وصلاحية المتقدمين للترشيح للانتخابات هي مرجعية فقهاء مجلس صيانة الدستور (١).

ب- الأشخاص الذين يؤيدهم مرشد الثورة صراحة أو ضمناً لن يكونوا بحاجة إلى تشخيص من فقهاء مجلس صيانة الدستور وذلك من الناحية العلمية (٢).

ج- عدم ضرورة أن يكون المرشحين مقيمين أو مولدون في الدائرة الانتخابية التي يتقدمون إليها (٣).

ثانياً: بالنسبة للانتخابات التكميلية الخاصة بمجلس الشورى الإسلامي.

تجرى هذه الانتخابات في دوائر انتخابية ثلاث هي: طهران، ري، شميرانات وإسلامشهر. والأهواز.

وبم، وذلك لانتخاب أربعة أعضاء في مجلس الشورى إثنان للدائرة الأولى وواحد لكل من الدائرتين الثانية والثالثة. ويستطيع الأشخاص الذين يرغبون في خوض هذه الانتخابات أن يتقدموا بأوراقهم في المدة من يوم السبت ١٢٨٥/٦/١٨ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/٨) وحتى الجمعة ١٢٨٥/٦/٢٤ هـ. ش (٢٠٠٦/٩/١٤)، وذلك إلى مديريات الأمن في المحافظات أو إلى وزارة الداخلية أو إلى السفارات أو القنصليات أو إدارات التمثيل الدبلوماسية خارج الوطن.

ووفقاً للمادة ٢٩ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامي فإن رئيس الجمهورية، معاوني رئيس الجمهورية، رؤساء السلطات الثلاث، الوزراء وأمناء الوزارات، معاوني ومستشاري الوزراء، المشتغلون في القوات المسلحة ووزارة الاستخبارات هؤلاء جميعاً من جملة الأفراد المحرومين من التقدم لخوض هذه الانتخابات إلا إذا استقالوا من مناصبهم قبل شهرين من الوقت المخصص لقيد الأسماء في جداول المرشحين.

أيضاً وفقاً للمادة ٢٨ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامي فإنه يجب توافر الشروط التالية في المرشحين:

أ- الإيمان والالتزام العملي بالإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية المقدسة.

ب- أن يكون إيراني الجنسية (٤).

ج- إظهار الوفاء والالتزام بالدستور والمبدأ الدستوري السامي والرئيسي وهو مبدأ ولاية الفقيه.

د- أن يكون حاصلًا على مؤهل فوق المتوسط على الأقل.

هـ- ألا يكون معروفاً بسوء السلوك في دائرته الانتخابية.

و- أن يكون متمتعاً بالصحة الجسدية ومتمتعاً بنعمة الإبصار "النظر" والسمع والتحدث. (٥)

ز- ألا يقل عمره عن ٣٠ سنة وألا يزيد على ٧٥ سنة

أما بخصوص الأوراق المطلوبة فهي:

- أصل البطاقة الشخصية.

- ثلاث نسخ كاملة من جميع صفحات البطاقة.

- عدد (١٠) صور شخصية حديثة.

- أصل المؤهل وثلاث صور منه معتمدة من جهة عمله.

- صحيفة الحالة الجنائية.

- شهادة تفيد قبول استقالة الأشخاص ذوي المناصب المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامي وعدم اشتغالهم

في أي من الوظائف المنصوص عليها في المادة المذكورة (٦).

الهوامش

(١) الجدير بالذكر أن الأعضاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور يتم تعيينهم مباشرة من جانب مرشد الثورة الإيرانية ومن ثم فإن "قصر" تحديد الأهلية والصلاحيات فيمن يرغب في خوض انتخابات مجلس الخبراء تبدو وكأنها محصورة بشكل مباشر في "شخص المرشد".

(٢) يكشف هذا النص أو البند عن حقيقة وخطورة دور "المرشد" في انتخابات مجلس الخبراء، إذ أن ذلك يعني اختزال أو تنحية دور فقهاء مجلس صيانة الدستور أمام "إرادة" المرشد وهو ما يدعم ما ذكرناه في الهامش رقم (١) من جهة ويكشف عن الجهة الحقيقية والرئيسية المنوط بها تحديد صلاحيات وأهلية المتقدمين لخوض انتخابات مجلس الخبراء من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أن "المرشد" هو الذي يُقدم إلى الناخبين الأشخاص الذين يثق في ولائهم له إلى جانب أنه يبدو صاحب الكلمة الفصل فيمن سيختارونه وينتخبونه لمنصب "مرشد الثورة" من جهة ثالثة.

(٣) يكشف هذا البند أو هذا النص عن طبيعة الحرية المتاحة "للنظام" فيما يخص استكمال مرشحيه في الدوائر التي يمكن أن يكون بها نقص في الكوادر المؤهلة لخوض انتخابات مجلس الخبراء.

(٤) يلاحظ أنه لم يتم النص على أن يكون المرشح لانتخابات مجلس الخبراء "إيراني" الجنسية وهو ما يفتح الباب لإمكانية ترشيح أشخاص من خارج إيران في هذه الانتخابات وهو الأمر نفسه الذي نجده قائماً بخصوص مرشد الثورة حيث لم ينص الدستور على أن يكون إيراني الجنسية في حين نص الدستور على ضرورة أن يكون الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية إيراني الجنسية، وهو أمر قد يبدو متسقاً مع "فكرة" و"طبيعة" و"دور" و.. إلخ "الولي الفقيه".

(٥) إن النص على اللياقة الجسدية فيما يخص النظر والسمع والكلام يُعد أمراً منطقياً عكس ما هو قائم بالنسبة للوظائف التنفيذية.

(٦) إن النص على تحديد الأشخاص المحرومين من الترشيح لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي لا يوجد بالنسبة لمجلس الخبراء وهو ما يعني إمكانية الجمع بين عضوية مجلس الخبراء وأي من الوظائف القيادية في الدولة وهو ما كان قائماً بالنسبة لمحمد خاتمي وما زال قائماً بالنسبة لهاشمي رفسنجاني وأمثاله.

الراديكاليون الجدد وقوى الثورة فى انتخابات مجلس الخبراء.. أوسع تحالف فى انتخابات الخبراء

■ شرق(الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

أن يكون أعضاؤه فى حاجة إلى تخصصات كثيرة وواسعة ويجب أن تكون جميع الصلاحيات متاحة لهم كما نعتقد أن مجموعة الخبراء المختارين يجب أن يكونوا صالحين لعضوية مجلس الخبراء من جميع الوجوه والزوايا وليس من الزاوية الفقهية فقط.

على صعيد آخر أكد حاضرى على ضرورة الوجود والمشاركة الواسعة للنساء فى مجلس الخبراء وأن هذا الموضوع بات من الموضوعات المهمة قيد المناقشة من جانب الإصلاحيين خاصة فى آخر جلسات مجلس التنسيق بين الإصلاحيين، وقال: "نحن نعتقد أن النساء ذوات الخبرة والصلاحية والأهلية يستطعن - بدورهن - المشاركة فى عضوية مجلس الخبراء. وبناءً على هذا المبدأ فإننا نؤكد مبدأ مشاركة النساء صاحبات الصلاحية سواء بالمعنى العام أى المعنى الفقهي وسواء فى إطار المعنى القائم على التخصصات المجتمعية المختلفة، وعلوم الإدارة والاقتصاد. وفى هذا الصدد نحن نعتقد أنه حتى فى الإطار الحالى لللائحة مجلس الخبراء والذى يؤكد الصفة الفقهية للمرشح لمجلس الخبراء فبالقطع لدينا من النساء ذوات الأهلية والصلاحية واللياقة اللازمة لذلك ومن هنا نحن ندعم مشاركتهن فى عضوية مجلس خبراء القيادة".

الواقع إن الإصلاحيين وهم بصدد الاستعداد لانتخابات مجلس الخبراء، قرروا إجراء البحوث والمناقشات المختلفة بهدف مواجهة الأسئلة المطروحة عليهم من جانب والحقائق السياسية والمجتمعية من جانب آخر.

إن السؤال الرئيس الذى يرتبط بانتخابات مجلس الخبراء هو ذلك السؤال المتعلق بماهية هذه الانتخابات. فى هذا الصدد يعتقد بعض المحللين والنشطاء السياسيين الإصلاحيين أن انتخابات مجلس خبراء القيادة لا تعتبر ساحة مناسبة لكى يشارك فيها الإصلاحيون وهؤلاء يعتقدون - انطلاقاً مما سبق - أن المشاركة فى هذه الانتخابات يعد أمراً عبثياً لا طائل من ورائه. مما لاشك فيه أن هذا التيار من الإصلاحيين لا يقلل من مكانة وأهمية

أكدت الجماعات المشاركة فى جلسة مجلس التنسيق بين جبهة الإصلاحات يوم ٢٠٠٦/٥/٢٠ ضرورة التنسيق التام القائم على الائتلاف بين الإصلاحيين وذلك فى انتخابات مجلس الخبراء المزمع إجراؤها فى ١٧ نوفمبر القادم، فى هذا الصدد قال على محمد حاضرى أمين عام اللجنة الإسلامية لمدرسى الجامعات وعضو مجلس التنسيق بين جبهة الإصلاحات أن "الإصلاحيين قد قرروا فى اجتماعهم ضرورة أن تكون تحركاتهم المقبلة فى انتخابات مجلس الخبراء دليلاً واضحاً على وحدتهم وتحالفهم الحقيقيين، ولهذا السبب سيقوم المجلس بعقد اجتماع منفصل مع كل جماعة من الجماعات المحورية المشكلة لجبهة الإصلاح"، وأضاف حاضرى: "إن المشاركين فى الاجتماع أكدوا أن الابتعاد عن مواضع الاتفاق سيكون ضد التيار الإصلاحى بل سيكون ضد جميع عناصر وأطياف جبهة الإصلاحات، وفى هذا الصدد أود تأكيد أن مجمع روحانيون مبارز، ومجمع مدرسى الحوزة العلمية فى قم، وحزب الثقة الوطنية، وكذلك التيارات التى يقف على رأسها السيد هاشمى رفسنجانى مثل حزب كوادى التعمير والبناء، هى من جملة القوى المشكلة لجبهة الإصلاحات فى ثوبها الجديد. هذا بالإضافة إلى التيارات الجامعية والثقافية مثل اللجنة الإسلامية لمدرسى الجامعات، والأطباء والمعلمون، وقد اتفقت كل هذه الجماعات على ضرورة أن يتحقق الانسجام والتنسيق الكاملين فيما بين الجماعات الإصلاحية وهذا هو الأساس الذى عليه عقد اجتماع أمس الذى ضم القوى والجماعات والتيارات المذكورة".

من ناحية أخرى أكد حاضرى أن ثمة قضية مهمة باتت مطروحة للنقاش وهى الأساس الذى تقوم عليه "نظرية الخبرة" إذ لا بد من إعادة مناقشة الأسس والشروط التى يقام عليها مجلس الخبراء وضرورة ألا تنحصر فى البعد الفقهي وحده. وقال فى هذا السياق: "إننا نعتقد أن مجموعة الوظائف وكذلك الدور الذى يقوم به مجلس الخبراء تستدعى ضرورة

مجلس الخبراء أو من الانتخابات الخاصة به. بل إنهم يعتقدون مثل سائر القوى الإصلاحية في ضرورة وجود مجلس خبراء قوى قائم على انتخابات حرة ويحتوى في داخله على مجموعة من الشخصيات القوية من ذوى التخصصات المختلفة تتفق وطبيعة الوظائف والمهام المختلفة لمقام المرشد مما يجعل من مجلس الخبراء أهم مؤسسة سياسية في الدولة. لهذا فإن هذا التيار من الإصلاحيين لا يختلف كثيراً مع غيره من التيارات الإصلاحية حول هذا المبدأ بل إنه يعلن استعداداه لدعم إيجاد المناخ المناسب والظروف البيئية المطلوبة لتشكيل مجلس خبراء ديموقراطى غير مقتصر على فئة واحدة أى فئة الفقهاء.

لكن مجمل الظروف القائمة الآن خاصة امتناع الأعضاء الحاليين لمجلس الخبراء عن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الخبراء تعد سبباً لأن يعتبر هؤلاء أن الظروف القائمة تجعل مجلس الخبراء بشكله الحالى مجلساً فئوياً بحتاً وأن الانتخابات التى تجرى من أجل اكتساب عضويته ما هى إلا انتخابات بين رجال الدين التقليديين والتى لا يوجد فيها أى فرصة من أجل اشتراك أو انضمام أى من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

الواقع أن نقد "الماهية" الحالية لمجلس الخبراء من جانب هذه الفئة من الإصلاحيين إنما مرجعها إيمان هؤلاء بأن المنافسة السياسية بشأن مجلس الخبراء تنطلق أهميتها من زاويتين الأولى، وجود "سلطة مطلقة" للمجلس والثانية، أن واقع الأمر يقول إن مجلس الخبراء وانتخاباته فى ظل الظروف الحالية لا يمكن الجزم بتمتعها بهاتين الخاصيتين. لهذا توصى هذه الفئة من القوى السياسية الإصلاحية بضرورة الامتناع عن المشاركة الفعالة فى الانتخابات الخاصة بهذا المجلس، ويقولون بضرورة إنفاق وقتهم وجهدهم فى ميادين ومجالات أخرى.

لكن الفئة الثانية من القوى الإصلاحية ترى أنه على الرغم من جميع نقاط الضعف والنقد التى يسوقها الطرف الأول والخاصة بالهيكل الحالى لمجلس الخبراء فإنهم يقولون بضرورة المشاركة فى هذه الانتخابات.

هذا التيار الثانى من الإصلاحيين لديه اعتراض واضح بشأن الممانعة الخاصة بمشاركة النساء والمتخصصين وحتى الفقهاء التقدميين والإصلاحيين وانضمامهم إلى مجلس الخبراء. لقد أعلن هذا التيار عن رأيه هذا بطرق مختلفة طوال ستة عشر

عاماً مضت بل ويعتبر المطالبة بذلك أحد أهم مطالبه الدائمة التى يضغط بقوة لتحقيقها، من هنا فإن أسس الاختلاف التحليلى لهذا التيار مع القوى التى يتشكل منها التيار الأول القائل بنظرة سلبية لانتخابات مجلس الخبراء - أى عدم المشاركة فيها - لا تعد عميقة أو جذرية - جوهرية. بعبارة أخرى أدق يمكن القول بأن لهذا التيار نفس الرؤية النقدية "لماهية مجلس الخبراء" لكنهم فى الوقت نفسه لا يقولون بضرورة عدم المشاركة فى الانتخابات الخاصة به، بل العكس حيث يعتبرون أن طريق إصلاح هذا المجلس يتم عبر الإصرار على المشاركة الفعالة من أجل إحداث التغيير المطلوب فى هيكل هذه المؤسسة المهمة. هم يعتقدون أن الطريق إلى إحداث التغيير هو المشاركة والمشاركة الفعالة وليس الانفعال والاختلاف بشأن هيكل وماهية النظام.

المؤكد أن هذا التيار من الإصلاحيين لا يلقى فكرة عدم المشاركة فى الحياة السياسية التى يقول بها أصحاب التيار الأول - ولكنه يشترط فقط أن يتم قفل جميع الأبواب وفقدان الحد الأدنى من الظروف اللازمة لإقامة انتخابات حرة. لكن يجب أن يكون اتخاذ هذا القرار هو آخر قرار وليس أول قرار. من هنا يكون من اللازم بذل الجهود المختلفة على الصعيدين السياسى والمؤسسى انطلاقاً من رؤية إيجابية متفائلة لإنجاح انتخابات مجلس الخبراء كما يجب اتخاذ القرارات اللازمة بالاستمرار فى الحركة الفعالة من جانب آخر.

من ناحية أخرى فإن هذا التيار من الإصلاحيين يعرب عن قلقه من سيطرة التيارات الراديكالية على الدور المستقبلى لمجلس الخبراء. ولهذا السبب يؤكد أصحاب هذا التيار ضرورة المشاركة الفعالة مع قوى الائتلاف فى الانتخابات. هذا التيار الثورى كان قد بدأ تنفيذ برنامج له للسيطرة على مجلس الخبراء فى المستقبل وهم يتحركون فى إطار نظريات ومبادئ "مصباح يزدى". وهو التيار الذى لم يستتفر فقط مخاوف الإصلاحيين ودفعهم إلى ضرورة الائتلاف والتحالف على النحو الذى رأيناه فى الأسابيع الأخيرة من احتمالات قريبة جداً بشأن تقارب "روحانيت مبارز" و"مجمع روحانيون مبارز" بوصفهم قوتين كبيرتين ذاتا خبرة وفاعلية فى جميع عصور ومراحل ما بعد الثورة وإنما أثار مخاوف جميع المراقبين بشأن تحول انتخابات مجلس الخبراء القادمة إلى ساحة لتنافس قوى وكبير بين القوى ذات السابقة الثورية وبين الراديكاليين الجدد.

الديمقراطية والهوية الإيرانية

■ د. بيروز مجتهد زاده ■ اطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد ٢٢١ - ٢٢٢، مايو - يونيو ٢٠٠٦

عند مناقشة قضية الديمقراطية في إيران يتبادر إلى الذهن سؤال هام مفاده: هل كان الإيرانيون معادين للديمقراطية، أم أن العدل في إيران القديمة، قد هيا المجال المناسب لتحقيق الديمقراطية في إيران؟

إن الديمقراطية ليست متداولة في مجتمعات العالم الثالث ليس فقط لأن مثل هذه المجتمعات لم تصل إلى الدرجة المطلوبة في مجال الصناعة والتعليم والاعتراف بكيان وحقوق الآخرين لإيجاد المساواة في المجتمع والنهوض بالمسؤولية، بل إن السبب الأهم في الغالب يكمن في أن شعوب تلك المجتمعات لم تتعرف كما يجب على المعنى والمفهوم الحقيقي للديمقراطية وأدائها.

ففي إيران على سبيل المثال مازال الخلط مستمرا بين الديمقراطية والحرية، بل إنها تختصر في الحرية السياسية فقط. والسبب في هذا التصور الخاطئ للديمقراطية في هذه المجتمعات يكمن في عدم وجود معرفة صحيحة للمفهوم الواقعي لهذه الظاهرة الفكرية - الثقافية. إن ذلك القطاع من المجتمع الذي لا يعتبر الديمقراطية مقصورة ومختصرة في الحرية السياسية ويفترض وجودها في إطار نظام حكم خاص أو نظام إداري خاص ويتصور أن تطبيقها مرهون بشكل خاص من الحكم "الجمهورية العلمانية"، يرى أن نظاماً ملكياً أو جمهورياً دينياً يحول دون تحقيق الديمقراطية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي يأخذ نظام حكمها يوماً بعد يوم صبغة أكثر دينية يوجد أشخاص على الرغم من إدراكهم لحقيقة أن هناك ملكيات مثل بريطانيا والدانمارك وهولندا والسويد والنرويج قد حققت نماذج أفضل من الديمقراطية بالمقارنة بالديمقراطية الأمريكية، هؤلاء الأشخاص مازالوا يعتبرون أن النظام الملكي مغاير للديمقراطية وهم يتغافلون عن حقيقة ثبتت بشهادة التاريخ وهي أن الديمقراطية ليست نظام حكم خاص بل إنها ثقافة، فهي الثقافة السياسية التي يتبلور وجودها في إطار السيادة المطلقة للقانون وهي ليست مرهونة بشكل خاص من أشكال الحكم، فالديمقراطية هي أسلوب خاص للحياة السياسية من الممكن أن يتحقق في أي نظام من أنظمة الحكم. الديمقراطية هي علمنة الحياة وامتلاك برامج محسوبة مادياً في الحياة، وبهذا الشكل فإن الديمقراطية ليست

مقصورة فقط على مفهوم الحرية، بل إنها تقدم الحريات في إطار السيادة المطلقة، والديمقراطية لها تعريفات علمية خاصة وعندما تتحقق في مجتمع ما فإن هذا المجتمع يكون قد تعرف بشكل تام على المفاهيم العلمية والضروريات المطلوبة لتحقيق هذه الظاهرة الثقافية - السياسية. بعبارة أخرى عندما تنتهي الظروف المطلوبة يتحرك الدافع الطبيعي والإرادي لاستقرار الديمقراطية، هذا الدافع يدفع بقوة نحو ترسيخ الديمقراطية، ومن ثم فإذا تحركت هذه الآلية فستتحقق الديمقراطية.

إن الديمقراطية هي شكل خاص من أشكال الحكم تتم مناقشته وموضوعات أخرى في مجال العلوم السياسية وترتبط بنيتها بالجغرافيا السياسية، وفي هذا الإطار يصبح أداؤها موضع اهتمام بالنظر إلى مفهومى "الحكومة" و"الأمن".

ما هي الهوية وما هي أهميتها؟

وفي موضوعات الجغرافيا والسياسة ثمة مبدأ مهم هو أن الدول مثل الإنسان تولد بكل خصائصها وتنمو وتتكامل ثم تشيخ، وفي حالة ظهور الضعف والانحلال فيها، أحياناً تنقرض ولو نظرنا إلى شعب دولة ما على أنه خلايا وجودها، فمما لاشك فيه أن التركيبات الاجتماعية والإدارية في تلك الدولة، وما نسميه "الهوية" و"القومية" ستكون بمثابة الروح. بناءً على هذا وبما أن الحفاظ على الحياة الوطنية والقومية هو المطلب الأساسى لأي أمة، تصبح هذه الحقيقة مسلماً بها، أى أن الحياة القومية تكون جديرة بالحفاظ والحماية حينما تكون روحها صحيحة سليمة، وتعتبر العادات والتقاليد والأدب والثقافة والحضارة هي سدى ولحمة الجنسية والهوية القومية ودعم أى ظاهرة من هذه الظواهر سيكون في الواقع دعماً للروح القومية التي تتبع منها مؤسسة الأفكار القومية.

ثمة نقطة جديرة بالاهتمام في هذا السياق وهي أنه على الرغم من التقارب الوطيد في اللغة اليومية لمقولات مثل "الهوية" "الجنسية" و"الوطنية"، لكن من الواضح أنه في اللغة العلمية والمقالات البحثية هناك فصل بين هذه المقولات.

والهدف من الفصل بين هذه المقولات ليس تعديد

محاسن أو مساوئ أى منها فى مقابل الأخرى. بل أنه لمجرد إعادة تعريف كل واحدة من هذه المقولات. وبيان حقيقة أنه فى حين أن موضوعات مثل "الهوية الوطنية" و"الوطنية" هى موضوعات جغرافية فإن موضوع "القومية" هو موضوع سياسى ويرتبط بمقولة التحزب.

عودة إلى الأصل:

هذا السؤال "من أنا" بداية وفى الوقت نفسه يطرح أهم وأخلد حاجة معنوية للإنسان، الحاجة الروحية التى هى أهم كثيراً من احتياجات الإنسان المادية. هذه الحقائق المعنوية أو الروحية تجعل الإنسان يملك ثروة لا حدود لها من الإيمان والقوة المعنوية والقوة الملهمة والاستقلال الشخصى والفكرى. وبناءً على هذه القوة المعنوية يتجه الإنسان نحو إبداع دور إيجابى فى المجتمع. وإذا لم تلب الحاجة ارتباطاً بشئ أو مكان ما، ولا يدرك الإنسان هويته، فلن يكون أكثر من كائن هائم على وجهه ولن يتمكن مطلقاً من التخلص من قبضة الاضطراب والتخبط واللاهدف، فبعد معرفة النفس يفكر الإنسان قائلاً: أنا بهذا الشكل، يجب أن يكون لى هدف ما وأن تكون لى رسالة. حتى أن علماء الأديان يرون أنه "بمعرفة النفس" تكون "معرفة الله" أمراً ميسوراً.

مقومات الهوية :

الهوية هى ماذا أكون ومن أكون؟ وهى تتبع من حاجة الإنسان الطبيعية لمعرفة الارتباط بشئ ما أو مكان ما، هذه الحاجة ترتبط بجذور ذاتية أو غريزية فى الإنسان. وتلبية هذه الحاجة يؤدى إلى الإدراك الذاتى، الفردى فى الإنسانية. كما أن إرضاء هذه الحاجة بين جماعة إنسانية يؤدى إلى إدراك جماعى مشترك أو "الهوية" القومية. هذا الإدراك أو المعرفة الذاتية عندما يأخذ جانباً قومياً، فإنه يتم تقييمه بهوية الأمم الأخرى. على سبيل المثال. تخلق الإدراك الذاتى السياسى الإيرانى فى التاريخ القديم فى مواجهة اليونان أو الروم.

وكذلك أيضاً وصل الروم إلى إدراكهم الذاتى أثناء مواجهة الإيرانيين والبربر وهناك لفييف من العلماء التقليديين فى مجال العلوم السياسية قد اعتبر العلوم الاجتماعية والجغرافية عنصراً خاصاً من مقومات الهوية القومية: ففى الجغرافيا تعتبر الأرض المشتركة و "التاريخ المشترك" أصلاً فى هذا المجال. وفى العلوم السياسية يكون الاعتماد على "البنية السياسية المشتركة" للجنسية والأمة أو "المجتمع المدنى" وفى العلوم الاجتماعية تعتبر "اللغة المشتركة" و"الدين المشترك" و "العادات والتقاليد المشتركة" عنصراً أساسياً.

مما لا شك فيه أن الهوية هى مزيج من كل هذه العناصر إلى جانب عناصر ثقافية أخرى مثل الفنون والعادات المشتركة. وفى هذا المجال تصبح الحدأة بالمعنى العام للكلمة عنصراً آخر جديراً بالاهتمام. والهوية على الرغم من وحدتها الخارجية، لها عدة قواعد، وهى المثال الحقيقى لـ "الوحدة فى التعدد" و"التعدد فى الوحدة". وعنصر الحدأة هو الضامن للمحاولات والتحريك أو الفاعلية المطلوبة لبقاء الهوية. فالإنسان غير الناضج يسير فى طريق النضج والكمال، وكل ما يتعلق بالإنسان، ولا يكون كاملاً ويحتاج إلى الكمال. وهذه الحاجة هى التى تجعل المفاهيم والدوافع فى الهوية مثل أى ظاهرة إنسانية أخرى حديثة وأكثر حداثة. بعبارة أخرى، فالحدأة بوصفها مفاهيم حديثة وأكثر حداثة للهوية تتمتع بخاصية مهمة للغاية "التطور والاستمرار" مما لا شك فيه أن هوية أمة، هى بالمقام الأول عنوان فى الجغرافيا السياسية ومرتبطة بكيفية ظهور وبقاء الأمة. بهذا الشكل، فإن أى دولة تكون قوية ومستقلة حينما تمتلك فى المرتبة الأولى شخصية قومية مستقلة. هذه الشخصية عندما توجد، توجد أسسها أو ظواهرها، أى المؤسسات الثقافية والدينية الخاصة بتلك الأمة أو الدولة.

وتكون هذه المؤسسات فى أى بلد وليدة شكل خاص من تبادل الأفكار والسلاتق والمعتقدات والتوجهات الاجتماعية لأهل هذا البلد والتى تتبع من مناخ إنسانى- اجتماعى خاص بها، وتلقى بظلالها على هذا المناخ، وتكون ضمانة الوحدة وتقوم بتعريف هويته. إن مزيجاً من هذه الظواهر الثقافية والمعنوية هو المكون للقوة أو العامل الذى يعرف فى الجغرافيا السياسية "سبب الوجود لدولة ما" بعبارة أخرى، هذه الظواهر أو المؤسسات المعنوية والثقافية هى التى تجعل البيئة الإنسانية مستقلة بشكل ما عن سائر البيئات الإنسانية، وتجعل من يوجدون فى تلك البيئة الإنسانية الخاصة يتمتعون بحس الاستقلال الوطنى والثقافة هى عبارة عن الدين واللغة والتاريخ والفنون والآداب والعادات والتقاليد لأمة ما هى نتاج إعداء الأجداد وفترة زمنية سحيقة وبامتزاج هذه الأسس والظواهر الثقافية تخلق الهوية القومية التى تتبلور على مدى القرون.

وفلسفة الهوية الإيرانية التى تجعل الإنسان هو الأصل والحقيقة قد بدأت مع بدء الحضارة والثقافة الإيرانية، وكانت الحضارة الزرادشتية قد أقرت بهذا الواجب للإنسان، الواجب الذى جعله يخوض غمار معركة النور والظلمة الأبدية لمصلحة النور، وقام بمحاولات مستميتة للانتصار على الظلمة، وبالشكل نفسه تم التأكيد فى الإسلام الإيرانى أى "الإسلام

الشيعة على معركة الحق والباطل بعبارة أخرى اعتبرت هذه الحضارة الإنسان مكلفاً بأن يقاوم كل الأثام والشُرور حتى يعيش في عزة وفخار.

هذا المجال وهذه السابقة الفلسفية والفكرية الجذابة هي تحول عظيم في مكانة الإنسان. وفي هذه الفلسفة تمت الإجابة عن سؤال "من أنا؟" بشكل بسيط: فأنا الإيراني الذي جذور شخصيتي القومية قائمة بذرتها تنهل من ينباع الثقافة والحضارة والأفكار والمعتقدات الإيرانية واعتبر نفسي كياناً شامخاً مجتهداً، واجبي أن أسعى بجِد لتثبيت هويتي من جانب وإيضفاء السعادة والرفاهية على حياتي وحياة الآخرين.

ظهور اسم إيران

كلمة إيران تعني "بلاد الآريين أو النجباء"، ومن الناحية السياسية يطلق هذا الاسم على دولة تقع في الجنوب الغربي من آسيا، في ذلك الجزء من العالم الذي يسمونه الشرق الأوسط. ومن الناحية الجغرافية، يشمل هذا الاسم الجزء الأوسع من إيران ويغطي أنحاء الصحراء الإيرانية. ومن الناحية الثقافية يضم هذا الاسم كل السكان الذين يعيشون على أساس العادات الإيرانية ويتحدثون اللغات الإيرانية.

كان اسم هذه الدولة على مدي التاريخ "إيران" ولم يطلق عليها أي اسم آخر مطلقاً، إلا محاولة لبعض الأشخاص في الغرب الذين حاولوا تغيير اسم إيران إلى "فارس"، إلا أن هذه المحاولة فشلت، وقد أطلقوا على نظام الحكم الفيدرالي الإيراني خطأً مسمى "الإمبراطورية الفارسية". وجدير بالذكر أن اسم هذا البلد في عهد الهخامنشيين كان "إيراناً" وتعني "أرض الآريين المقدسة" ويوجد المقطع الأساسي من هذا المفهوم وهو "أير" في أسماء أخرى لبلاد الآريين مثل أيرلندا. وإيرانا هو الاسم الذي ورد عدة مرات في نقوش الأسرة الهخامنشية. وليس فقط الساسانيون هم الذين أحيوا خريطة الهخامنشيين، بل أنهم أخذوا اسم "ايرانشهر" "دولة إيران" من "إيرانا" الهخامنشية وأطلقوه على هذه البلاد، وربما يكون هذا هو النموذج الأول في تاريخ البشر، بدلا من نسبة أمة أو دولة للأسرة الحاكمة، وقد تم تحديد هوية مستقلة باسم خاص لدولة ما وإيران أو "إيرانا" ليست اسم دولة فقط، بل هي مفهوم وثقافة وحضارة وكما يقول لنا التاريخ. عندما زالت دولة إيران بعد دخول الإسلام ظلت إيران الثقافية والفلسفية على قوتها حتى أن لغتها الفارسية قد تحولت إلى اللغة الأولى في العالم الإسلامي الثقافي لدرجة أن كثيراً من المسلمين في الصين كانوا يصلون باللغة الفارسية بل ومازالوا حتى اليوم وكان الترك المسلمون الذين نقلوا "الصبغة

الإيرانية" إلى الهند، والآذريون "الإيرانيون الأتراك اللغة" قد أخرجوا دولة "إيران" في بداية القرن السادس عشر من قلب التاريخ وأحيوها مرة ثانية، إن تسمية إيران في الغرب "فارس" أو "الإمبراطورية الفارسية" ناجم عن عدم تواصلها الثقافي مع الغربيين. وكان الإيرانيون قد ابتكروا مفهوم وأداء "الحكومة= الدولة"، ووضعوا أول نظام حكم، وهو أول نظام حكم وضع أول أشكال "الحكومة"، وكانت نظاماً فيدرالياً بعبارة أخرى، للمرة الأولى يوضع اسم خاص لتسمية دولة بشكل "إيرانا"، واليونان التي هي مؤسسة التاريخ السياسي في الغرب، وأسست "الحضارة الغربية" بمساعدة إيران والروم كانت حتى وقت ظهور إيران و "إيرانا" مازالت أسيرة أسلوب حكم غير ناضج "الحكومة- المدينة" ولم تكن تعرف مفهوم الدولة، وكان اليونانيون يطلقون على وحداتهم السياسية أسماء الأسر التي حكمت هذه المناطق ولأن الأسرة التي كانت تحكم إيران في عصرهم كانت "الهخامنشية" من فارس جعلوا إيران بلاد أو دولة فارس. وكذلك أيضاً فإن تكرار اسم مغلوط من جانب اليونانيين في الكتب المقدسة للأديان الكبرى ووصول الساسانيين الذين كانوا مثل الهخامنشيين من فارس إلى الحكم، وحكمهم لإيران لعدة قرون قد جعل تسمية إيران بفارس أمراً مستمراً، وهذه التسمية الخاطئة نابعة من ضعف الفكر الجغرافي لدى اليونان في تلك العصور خاصة وإلا لما كان اسم دولة الآريين على الدوام "إيران".

وبناءً على هذه الخلفية فإن بعض الغربيين والعرب يعرفون خطأً أن الاسم قد تغير من فارس إلى إيران عن طريق الحكومة في عام ١٩٣٥م. وهذا التصور الخاطئ غير الصحيح للأسف يشاهد ويتكرر أحياناً من جانب قطاع الإيرانيين أيضاً. على سبيل المثال، جاء في أحد أسئلة الامتحان للعام الدراسي الحالي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) في أي عام تغير اسم الدولة من "فارس" إلى "إيران"، ومما يدعو للأسف أنه مازال بين الإيرانيين من تقف معلوماته عن بلاده عند حدود أقوال الغرب غير

الصحيحة ولا يعرفون ماذا حدث في عام ١٩٣٥ بعد إلغاء نظام حكم "الممالك المحروسة" الذي كان في الحقيقة شكلاً فاسداً للنظام الفيدرالي الإيراني القديم، وكان قد تهاوى إلى درجة حكم "ملوك الطوائف" وقيام حكومة مركزية في شكل "الحكومة الوطنية" أو كما قال مجمع اللغة والأدب الفارسي "نظام الحكم الذي يستمد وجوده ومشروعيته من الأمة" ذكر رضا شاه للحكومات في العالم عن طريق سفراء إيران أن اسم الدولة التي يمثلونها كان دائماً إيران، وإن يمتنعوا عن استخدام الأسماء الأخرى ومن بينها "برشيا".

وكانت كل الحكومات قد احترمت هذا الاقتراح

الحكومة البهلوية ولكن عملية التبليور السياسى لهذه الجغرافيا السياسية قد دخلت مرحلة التطور والنضج منذ نهاية العصر القاجارى ومنذ بداية الحركة النيابية، المرحلة التى مازالت متواصلة حتى الآن، واليوم نشاهد أكثر حلقات هذه المرحلة إثارة.

الهوية الإيرانية وإنسانية الثقافة الإيرانية

الثقافة والحضارة الإيرانية هى واحدة من أقدم ثقافات وحضارات العالم وأكثر رسوخاً ويجب بحث تاريخ هذه الثقافة والمواطنة القديمة من خلال الأفكار الإيرانية على مدى آلاف السنين التى مضت فى الفترة التى صار فيها دين "الميترايسية" والدين الزردشتى السبيل نحو مكانة الإنسان الشامخة. ولا يمكن على وجه الدقة تحديد تاريخ ظهور هاتين المدرستين الإيرانيةتين. فيصل تاريخ ظهور الميترايسية إلى الفترة الأولى لهجرة الفصائل الآرية إلى الأراضى الإيرانية. هذا فى حين أن تاريخ ظهور المزدكية قد كتب قبل ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف عام وهناك بعض الباحثين المعاصرين مثل بيوفيليبانى رنكنى الإيطالى يرى أن استمرار وجود الميترايسية فى إيران القديمة إلى جانب الدين الزردشتى قد أدى إلى أن يخرج هذا الدين من حالة التوحيد، ويفقد قيمته باعتباره أحد الأديان الأولى فى عالم البشر. ربما يكون هذا الكلام صحيحاً لكن يجب معرفة أنه فى الوقت نفسه، فإن استمرار دين مهر بالتوازي مع المزدكية فى إيران القديمة المجال لانتشار ثقافة المواطنة الزاهرة. بعبارة أخرى كلاهما كان يكمل الآخر.

الجغرافيا الإيرانية والهوية الإيرانية

الهوية القومية لأى أمة هى أكثر من أى شئ نتاج بيئتها الجغرافية وصحراء هى بلا شك مهد الهوية الإيرانية. والرأى العام قائم حتى الآن على أن إيران قد ظهرت مع ظهور الحكومة الهخامنشية فى منتصف القرن السادس قبل الميلاد، وتسوق الدراسات الجديدة هذا الشك إلى تحد على أساس أنه قد تكون "عيلام" بداية إيران وقد أصبح الدور الخلاق لهذا الشعب فى ظهور وانتشار المواطنة منذ القرن السادس قبل الميلاد عندما بدأت الشاهنشاهية أو النظام الفيدرالى الذى للأسف اشتهر فى الغرب بـ "الإمبراطورية الفارسية" وحتى القرن السابع الميلادى حين سقطت إيران فى يد العرب، فى حالة من القموض وعلى الرغم من أن المصادر تشير إلى دور إيران فى العالم القديم، لكنها فى معظمها تحدثت عن إيران باعتبارها "عدواً" وليس "صديقاً" أو كياناً سياسياً صرفاً، ولهذا فليس من المستغرب أن يجهل العالم اليوم إلى هذا الحد أهمية دور إيران فى العالم القديم.

الإيراني ماعدا بريطانيا التى رفض رئيس وزرائها فى ذلك الوقت "أو بعده بقليل" وينستون تشرشل مطلب الحكومة الإيرانية بحجة أن التشابه بين Iran و Iraq (إيران والعراق) هذا الاسم الأخير الذى أطلقته بريطانيا قبل عشر سنوات على الأراضى التى كانت تحت وصايتها، سيؤدى إلى وقوع السياسيين والصحافة البريطانية فى الخطأ. وفى النهاية استخدمت بريطانيا هذا الاسم منذ عام ١٩٧٠.

الإيرانيون الأوائل

كان الإيرانيون الأوائل مزيجاً من الآريين الرحل مثل البارسيين والسكائيين والسرميتيين والأمارديين والتبوريين والهبتيالين والسكان الأصليين مثل الماديين والعلاميين.

وعلى الرغم من أن إيران كانت موجودة قبل آلاف الأعوام من ميلاد المسيح، بل وطبقاً لقول أحد كبار علماء الآثار الإيرانيين البروفيسور عزت الله نجهبان وعالم الإيرانية الأمريكى الكبير ريتشارد فراى يجب اعتبار الميلاد بداية لإيران، ولكن إيران كدولة بالمعنى المعاصر للكلمة قد بدأت حياتها السياسية فى إطار فيدرالية كبيرة منذ عام ٥٥٠ قبل الميلاد وبامتلاكها لدين وثقافة مشتركة وعادات وتقاليده مشتركة ونظام إدارى مشترك وسلسلة من الذكريات السياسية المشتركة ومجموعة لغوية مشتركة استطاعت أن تصل على الأقل فى الجزء المركزى من فيدراليتها الكبيرة تحت اسم "إيرانا"، و "إيرانشهر" و "إيران" إلى هوية سياسية تتميز عن الآخرين. وفى مرحلة ما بعد الإسلام حينما افتقرت الخلافة فى بغداد لإيجار وحدة سياسية موحدة وهوية سياسية واحدة فى البلاد الإسلامية للقوة التى كانت كامنة فى قلب التاريخ والثقافة الإيرانية، قام شعب صحراء إيران بإعادة صنع هويته وشخصيته الثقافية - التاريخية.

هذه القوة الروحية، دفعت الإيرانيين للعمل للحصول على الهوية التى كان يجب أن تخطط بناء على الذكريات السياسية القديمة والإرث الثقافى التليد والقيم الدينية الجديدة. فى هذا الإطار أصبح الإيراني فى الصحراء الإيرانية فى محاولة سياسية. هذه المحاولة التى جعلت الإيراني ينتقل من زاوية ما إلى زاوية أخرى فى صحراء إيران الشاسعة بحثاً عن شخصية ثقافية وسياسية مستقلة. وظل الأمر هكذا حتى أعيد ميلاد "إيران" على يد الشاه إسماعيل الصفوى، وبدأت الجغرافيا السياسية الإيرانية عملية تبلورها الجديدة. وامتدت عملية التبليور النهائى للجغرافيا السياسية الإيرانية منذ بداية عهد نادر شاه الإفشارى وحتى نهاية الأسرة القاجارية وظهور

تشكيل مجلس استراتيجي لسد النقص في وضع السياسة الخارجية

■ شرق (الشرق) ٢٨/٦/٢٠٠٦



الاستراتيجي الذي يجب أن تنفذ مسؤولياتها بناءً عليه.. وبمقتضاه وفي إطار السياسة الخارجية للدولة، جاء قرار المرشد بتشكيل هذا المجلس لسد العجز في هذا الصدد.

هذا المجلس سيتولى مهمة وضع الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بعلاقات إيران الخارجية. كما سيقوم بتقديم المشورة والرأي إلى المرشد، بجانب التنسيق بين الأجهزة التنفيذية التي تعمل في مجال العلاقات الخارجية.

من الصحيح أن لدينا الوثيقة الخاصة بالخطة العشرينية- وكذلك الخطة الخمسية الرابعة- لتنمية إيران، لكن فيما يخص العلاقات الخارجية فإن كل شخص يتحرك في هذا الصدد في إطار برنامجه ورؤيته وسعيه هو، وهذه النقطة في حد ذاتها كانت تؤرق المرشد منذ فترة طويلة ولهذا السبب كان قراره تأسيس هذا المجلس لكي يقوم المرشد بوضع الاستراتيجية التنفيذية للسياسة الخارجية الإيرانية بمساعدة هذا المجلس الجديد.

هذا المجلس مكلف أيضاً بمساعدة المؤسسات والأجهزة القائمة بالفعل لكي يتم تحديد طريق بعينه بوصفه الاستراتيجية الرئيسية الحاكمة للعلاقات الخارجية الإيرانية.

كذلك لابد من التأكيد على حقيقة مفادها أن المجلس ليس له وظيفة تنفيذية، وهو ما يعني أنه لن

أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئي عن تشكيل مجلس استراتيجي جديد للمساعدة في تقديم المشورة في قضايا السياسة الخارجية في ٢٧ يونيو ٢٠٠٦، ويتشكل المجلس من بعض الكوادر المعروفة من الإصلاحيين والمحافظين مثل كمال خرازي، الذي عين رئيساً للمجلس وكان وزيراً للخارجية في حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي، وعلى أكبر ولاياتي، مستشار المرشد حالياً، وعلى شمخاني، وزير الدفاع في حكومة الرئيس السابق محمد خاتمي.

ومما لا شك فيه أن تشكيل المجلس الاستراتيجي للسياسة الخارجية يهدف إلى سد العجز في "حلقة" من السلسلة الخاصة بوضع السياسة الخارجية، وكما جاء في قرار المرشد، فإن هذا النقص أو هذه الحلقة المفقودة هي الطابع الاستراتيجي الذي يجب أن يتحقق في العلاقات الخارجية الإيرانية، وهذا يعني أن المرشد يشعر منذ فترة ليست قليلة أن هناك حلقة مفقودة في هذا المجال.

فبعد أن يتم تدوين وتشخيص وتحديد السياسات الرئيسية للنظام في مجال العلاقات الخارجية وهي العملية التي تنفذ من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام، يتم التصديق عليها بعد ذلك، لكن عندما تصل إلى الأجهزة والمؤسسات التنفيذية نكتشف أن هذه الأجهزة والمؤسسات مفتقدة للصفة والطابع

يكون موازياً للمؤسسات والأجهزة الأخرى المختصة، فوظيفة هذا المجلس تتمثل في طرح ووضع الاستراتيجيات التنفيذية الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، ومن هنا يمكن فهم وتفسير لماذا جاء في قرار المرشد الخاص بتشكيل هذا المجلس، لماذا جاء النص على ضرورة أن يشتمل هذا المجلس على جميع الخبرات الوطنية في إيران. ذلك أنه توجد قوى كثيرة وفعالة داخل الحكومة وأخرى خارج الحكومة وفي الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية.

إن الأشخاص ذوي الرؤى والخبرات الطويلة والذين عملوا لسنوات طويلة في حقل السياسة الخارجية هم جميعاً مرشحون ومدعون للمشاركة في أعمال هذا المجلس والأمل أن تتحقق الاستفادة الكاملة من خبرات هؤلاء جميعاً.

أما فيما يخص علاقة هذا المجلس بالملف النووي الإيراني فيجب التأكيد ثانية على أنه ليس مؤسسة تنفيذية. كما أنه لا يمتلك برنامجاً تنفيذياً في هذا الصدد. كما يجب أن يعلم الجميع أن هذا الملف وكل خطواته التنفيذية هي من صميم عمل المجلس الأعلى

للأمن القومي بعد إسناد هذا الملف بالكامل له. من هنا لو أن المجلس الاستراتيجي صارت لديه رؤية أو فكرة أو طرح ما بشأن السياسة الكلية والاستراتيجية العامة للدولة في الملف النووي هنا فقط يتم تقديم هذه الرؤية أو الفكرة للمرشد لكي يقوم هو باتخاذ القرار.

على صعيد آخر لا بد من التأكيد على أن جميع القضايا الخاصة بالعلاقات الخارجية على المستوى الاستراتيجي هي من اختصاصات ووظائف المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية، وأنه في المقابل لا توجد أي صفة تنفيذية لهذا المجلس ومن ثم فلن يكون له الحق في التدخل في العمل التنفيذي.

فيما يخص كيفية وطبيعة العمل مع وزراء الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي يجب أن يعلم الجميع أن المجلس لديه اتصال قريب جداً مع جميع الأجهزة والمؤسسات، ومن هنا يكون من المنطقي التأكيد على أنه بمجرد الانتهاء من طرح استراتيجية خاصة بالعلاقات الخارجية للدولة وبمجرد أن يقوم المرشد بالتصديق عليها فإن جميع المؤسسات ذات الصلة والتي ستكون بدورها قد شاركت في وضع هذه الاستراتيجية ستكون على أتم استعداد وجاهزية لتنفيذها.

شئون حزبية

١- جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية: الالتقاء بالمنافسين ضرورة سياسية جديدة

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

الناشطون السياسيين والجماعات والشخصيات المختلفة قد رحبت بهذا التوجه واعتبرته متجاوباً مع الضرورة التي للأسف لم تحظ باهتمام جاد، وطرح خانكي أن الحوار في الساحة السياسية أمر لا يمكن تجنبه ويمكن اتباعه للتعاون وللتنافس أيضاً من خلال إطار واضح ومرئي وهذا لا يعنى العدول عن المبادئ ولا يعنى تجاهل الخلافات وطبقاً لرأيه فإن الممارسة السياسية تعتبر التحزب مبدأ وكذلك أيضاً الاهتمام بالقضايا الوطنية ومراعاة مشروعات مثل الانتخابات والائتلافات الواضحة والمحددة، وأوضح خانكي أن الرؤية الواقعية لوجهات النظر والمواقف السياسية لجبهة المشاركة تثبت أن النشاطات الأخيرة لهذا الحزب هي نابعة من ضرورات جديدة وليست تغييراً لسياسات قديمة فالحوار والتعاون في ترسيخ مبادئ المنافسة والشفافية والصراحة في المواقف السياسية هي من متطلبات هذه الحقائق الكاثنة أمام كل القوى السياسية. وقال عضو المجلس المركزي لجبهة المشاركة عن اللقاءات التي يجريها حزبه مع أحزاب وشخصيات سياسية من الأحزاب المنافسة: هي خطوة لتفعيل الحزب الذي زادت نشاطاته اليوم على الساحة الميدانية بعكس ما كان الأمر في الماضي حين كان نشاطه الأكبر في الأطر الرسمية.

أعلن هادي خانكي عضو المجلس المركزي لجبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية، في إشارة إلى الأساليب الجديدة لهذا الحزب في ممارسة السياسة، أن هذا التوجه قد ظهر في إطار التحوار والتشاور مع الشخصيات والجماعات المؤثرة في الملف النووي الإيراني، وفي هذا السياق قال: "لا يمكن فصل المواقف والإجراءات التي تتخذها جبهة المشاركة اليوم عن التوجهات والمواقف الأولى لهذا الحزب ونشاطه على مدى الأعوام الأخيرة".

وأوضح هادي خانكي رؤية الجبهة للممارسات السياسية في الفترة الراهنة قائلاً: "في هذه المرحلة ترى جبهة المشاركة أن الممارسة السياسية هي ضرورة بالدرجة الأولى يجب أن يتم توضيح نطاقها وأبعادها على مختلف مستويات المجتمع والمشاركة لا يقتصر نطاقها على الانتخابات فقط وكذلك أيضاً تلزم نفسها بالآليات والسبل الضرورية التي توجد على ساحة الممارسة السياسية للارتقاء بعملية التقارب في وجهات النظر والتعاون بخصوص القضايا الخاصة والحادة" وأشار إلى النقد الذي وجه لمبادرات جبهة المشاركة الأخيرة، وقال: لقد فسر بعض الأشخاص والتيارات هذه اللقاءات بأنها عملية دوران، في حين أن معظم

٢- حزب الاعتماد الوطني: الوجود في مجلس الخبراء على أساس كيفية تأييد الصلاحية

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

أخرى تتولى مهمة دراسة أداء الزعامة طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في الدستور. مما لا شك فيه أن مجلس الخبراء يعتبر أهم ركن في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما أن مرتبته أسمى من سائر أركان النظام، ومع هذا فإن قلة التحرك وعدم الفاعلية وعدم الشفافية الخاصة بأداء مجلس خبراء

تكمُن أهمية انتخابات مجلس الخبراء بالنظر إلى المكانة الخاصة لهذه المؤسسة في تحديد وتعيين طريقة الاختيار والإشراف على أداء المرشد الأعلى للجمهورية، وهي تلعب دوراً لا بديل عنه في نظام الجمهورية الإسلامية حيث تتولى من جانب مهمة تعريف شروط وصفات وخصائص الزعيم ومن ناحية

الزعامة، والافتقار إلى الإعلان عن كم وكيف الجلسات والقرارات وطريقة الإشراف على أداء الزعامة والمؤسسات التابعة وكيفية الإشراف على أركان النظام والسلطات الثلاث ومجمع تشخيص مصلحة النظام و.. كل هذا من بين المقولات التي من الممكن أن تجعل أهمية مؤسسة خبراء الزعامة موضع اهتمام الرأي العام أكثر من ذي قبل. وللأسف فإن عقلية المجتمع نظراً لعدم الإعلام النسبي والمقبول لأداء مجلس خبراء الزعامة قد أدى إلى أن انتخابات هذه المجلس تصبح أقل أهمية من حيث وجود ومشاركة الشعب وجعلها تأتي في مرتبة أقل بالمقارنة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. هذا بالإضافة إلى حالة الاضطراب في التنفيذ ووضع السياسات ووحدة رأى السلطة التنفيذية ومعارضة قرار وزارة الداخلية الرامى إلى عدم الانعقاد المتزامن للانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء، كل هذا يجعل رأى العام

يتصور أن هناك حالة من عدم التنسيق بين الحكومة ووزارة الداخلية في مجال وضع السياسات وتطبيقها، ولهذا فإن حالة الاضطراب هذه لا ينبغي أن تكون سبباً في أن تغفل الأحزاب والجماعات ومختلف طبقات الشعب أهمية انتخابات مجلس الخبراء الذي يتولى على مدى ثماني سنوات مسئوليات خطيرة ومهمة الإشراف على أداء الزعامة والمؤسسات والأركان الأساسية في النظام، بل يجب حشد كل الطاقات والإمكانات الوطنية والفئوية والحزبية لتعبئة كل طبقات الشعب حتى تتعقد انتخابات مجلس الخبراء بشكل يتناسب مع أهميته ومكانته الجليلة. وإنجاز هذه المهمة مرهون بالأداء القانوني المتسم بالشفافية للجهة المشرفة على الانتخابات بشكل أعم من طريقة بحث صلاحية المرشح وقصر خبراء الزعامة بشكل محض على المسؤولين الدينيين في المجتمع.

٣- حزب كوادر البناء... خاتمي وهاشمي يتقاربان

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

يمكن تقسيم رجال السياسة إلى فئتين فئة تخرج من قلب التطورات وأخرى تصنع التطور. الفئة الأولى وليدة حالات الجبر الاجتماعي وهي إلى حد ما محصلة الحماس السياسي، والثانية نابعة من العقل الجماعي وممثلة لشعور المجتمع. وتوجد في كل ممارسة سياسية بشكل ما يزيد أو يقل بعض من خصائص هاتين الفئتين. ولا تصنف خصائص هاتين الفئتين بطريقة جيد وسيئ أو قبيح وجميل، بل إن كلا منهما محصلة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة تؤثر بشكل لا إرادي على سلوكيات المواطنين وتضطرمهم إلى الاختيار. ويتفوق السياسيون صانعو التطور حينما يكونون في العمل الاجتماعي، لأنهم يوفقون أوضاعهم مع التيار العام للفكر والإرادة الاجتماعية. أما السياسيون الذين هم نتاج التطورات الاجتماعية فيتحولون إلى صناع للتطور عقب هدوء حالة الاضطراب. وقد تجاوز أكبر هاشمي رفسنجاني وخاتمي هذه المرحلة. فقد أثبت رفسنجاني منذ البداية وبعد أول خطاب تليفزيوني له بعد نجاح الثورة الإسلامية أنه سياسي صانع للتطور، فعندما انتشر الحماس الثوري في أنحاء البلاد كان في مجلس الثورة والحزب الجمهوري والمجلس باعتباره السياسي الذي يعتبر أن السياسة عمل واع لتوزيع السلطة السياسية وتخصيص المصالح الاقتصادية وتوضيح الأساليب

الاجتماعية، وعلى هذا الأساس أصبح بسرعة في الجناح المعتدل لمجلس الثورة وعلى رأس مجلس "برلمان" متعدد الأصوات وفي بؤرة الحزب الجمهوري، وقد حولت القدرة على الأخذ بزمام المبادرة هذا السياسي الصانع للأحداث على مدى عقد الثمانينيات ومنتصف عقد التسعينيات إلى الرجل رقم ٢ في السياسة الإيرانية. وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات، أخذت قصة السياسة في إيران مسيرة أخرى، وحل عصر السياسي الذي نقرر أنه يمثل الحماس الاجتماعي. وكانت انتخابات الثاني من خرداد قمة هذا التحول وكان ممثلها محمد خاتمي. وقام خاتمي في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ بدور مزدوج. كان جزء من هذا الدور قابلية التطور بينما كان الجزء الآخر صناعة التطور في هذه الفترة قام الرئيس خاتمي بدور السياسي الصانع للتطور، وظهر "خاتمي الإصلاح" في دور السياسي القابل للتطور، فأصبح المتحدث باسم الجبهة الإصلاحية، وإلى جانب العمل التنفيذي المصنئ أخذ علي كاهله عبء المطور. وبعد عام ٢٠٠٠ قلت تدريجياً درجة قابلية خاتمي للتطور، وزادت درجة صناعته للتطور. هذا التطور لدور خاتمي حدث في الظروف التي كان هاشمي رفسنجاني قد ترك العمل التنفيذي، وكان يتجاوب تدريجياً مع رسائل المجتمع لقابلية التطور. وظهرت مسيرة موازية، فقد أصبح

خاتمی وهاشمی أكثر قرباً من بعضهما من حيث الأسلوب والطبيعة، وفي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ وصل كل منهما إلى نقطة التعادل، حيث تداخل بين دور قابلية التطور وصناعة التطور وكان التداخل بين آراء وأعمال خاتمی وهاشمی في المرحلة

الأولى من الانتخابات لم يصل إلى درجة أن يحول دون تعدد مرشحي الإصلاحات في الانتخابات، لكن تبلورت هذه الضرورة في المرحلة الثانية، وكان ذلك التفاهم متأخراً وبلا عائد، ولكن يبدو أن التجربة قد حانت الآن.

٤- حزب كوارد البناء... ماذا تعني بطالة النخبة؟

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

في تقسيم التكتلات الرائجة عالمياً، تعمل قوى العمل في أحد القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. وكلما زاد عدد القوى العاملة في قطاع الزراعة كان ذلك دليلاً على تخلف البلد، وكلما زاد عدد العاملين في قطاع الخدمات كان ذلك يدل على تقدم البلد. أما القطاع الصناعي فيعد نقطة التعادل والوسطية بين هذين القطاعين. على سبيل المثال لو كسمبورج التي تعد واحدة من أكثر دول العالم دخلاً "من حيث الدخل الفردي" يعمل في قطاع الخدمات في هذا البلد ٨٧,٢٪ من السكان، و٢٠,٧٪ في قطاع الصناعة، بينما يعمل ١٪ في قطاع الزراعة، أما دولة مثل السعودية فهذه النسب على الترتيب هي ٦٣٪ و ٢٥٪ و ١٢٪، أما في دولة مثل إيران فهي ٤٥٪ و ٢٥٪ و ٣٠٪. والآن تقول الأخبار أن البطالة مع تجاوزها القطاعات الزراعية التي تعمل بها بالأساس قوى غير ماهرة، واختراقها الصناعة التي تعمل فيها قوى هي خليط من العمال البسطاء والمتخصصين، قد وصلت إلى قطاع الخدمات الذي يعمل فيها بالأساس قوى متخصصة ونخبة.

فقطاعات الخدمات في الاقتصاد يشتمل على طيف كبير يضم صناعات الفكر الجامعي من الأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين ورجال التخطيط والخبراء البارزين في علوم الاتصالات وأخيراً السياسيون وكبار المدراء التنفيذيين. المعنى الاقتصادي لهذا الخبر هو أن الاقتصاد الإيراني يواجه تقلص الطلب على الفكر. المعنى الاجتماعي لهذا الخبر أن البطالة بتجاوزها الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع قد وصلت إلى قمة الهرم الاجتماعي. والمعنى السياسي لهذا الخبر أن الدولة شكل دقيق من الانحطاط الاقتصادي - الاجتماعي وإذا لم يعالج في وقت معقول فسينتهي الأمر إلى انحطاط سياسي. والحل السياسي والاجتماعي لهذه المشكلة من المؤكد أنه يحتاج إلى وقت كبير، لكن الجانب الاقتصادي للمرض واضح إلى حد ما: فالحكومة الكبيرة بوعودها غير القابلة للتنفيذ، حتى لو حصلت على شعبية في فترة قصيرة، فإنها على المدى البعيد ستتخلف عن المسيرة الجديدة التي بدأتها.

٥- تحليل للثلاثاني من خرداد

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٥/٢١

كان الثاني من خرداد ١٩٩٧ جانباً من حالة امتزاج القومية والإسلامية الإيرانية، فرئيس الجمهورية هو من رجال الدين وكان أنصاره مزيجاً من طبقات عديدة مذهبية ووطنية. والفصل بين المتدينين والوطنيين لا يعنى التباين الواضح بين هاتين الطبقتين، لأنهما يتدخلان في بعض الوجوه، ولا يمكن القول بازدياد أجبيتهما. المراد من هذا أن جماعة من أنصار السيد خاتمی كانت تضع في اعتبارها تخلص البلاد من مأزق تلك الفترة، وكانت إيران بالنسبة لهم أهم من

أي شيء، بينما كانت هناك جماعة أخرى كان همها إزالة الصدا السياسية عن الدين. توافق هذين الطيفين شكلاً خلال انتخابات الثاني من خرداد. وعلى الرغم من الفشل في تحقيق كل أهدافه، فما زال من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية الإيرانية. والثاني من خرداد بسبب قلة خبرة الجماعات السياسية وعدم تهيئة المناخ الاجتماعي قد اتخذ بسرعة شكل الفورة ولم يهيئ المجال لترسيخ الممارسة السياسية العاقلة، لكنه غير لغة السياسة في إيران.

٦- حزب المؤتلفة الإسلامية: المؤتلفة من منظور المشاركين

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

الأعمال المهمة التي من الممكن أن تقوم بها المؤتلفة تأكيد أمر أساسي بالنسبة للمجتمع السياسي الإيراني، هذا الأمر الأساسي هو ظهور نظام حزبي تنافسي. والمؤتلفة بالنظر إلى أنها حزب له جذوره الضاربة في إيران يرجع تاريخه إلى ما يقرب من نصف قرن، من الممكن أن يسهم في دعم هذه الفكرة. وأنا لهذا السبب أؤكد هذه المسألة حيث رأيت في الانتخابات الأخيرة أن أهم مشكلة هي فقدان نظام تنافسي حزبي، وقد أدت إلى نمو الجماعات بدون هوية كالقطر، ولهذا السبب تشوهت مجموعة من الشخصيات الأساسية في الثورة في هذه الانتخابات وفي الواقع يمكن القول أن التنظيمات التي لها تاريخ كانت ضحية فقدان نظام تنافسي حزبي، وللأسف فإننا بعد مرور ٢٨ عاماً على الثورة مازلنا لم نؤسس هذا الأمر، هذا في ظل الظروف التي تتعم فيها البلاد بالتنوع السياسي. وهذا التنوع والتعددية السياسية قائمة بالفعل، فقط يجب علينا أن نعمل لإضفاء الشفافية على هذه التعددية. ولهذا فأنا أرى أن عمل المؤتلفة التي تحولت إلى حزب مهم جداً، وتستطيع المؤتلفة بإمكانياتها أن تعمل في هذا المجال، وفي نهاية المطاف إذا أصبحت القوى السياسية صاحبة هوية فليس مهما أن تتجس أو تقبل في الانتخابات.

تم تأجيل الجمعية الثامنة لحزب المؤتلفة حتى يتم الرد على سؤال مرتبط بهذه الجمعية وقد توجهنا إلى بعض النشطاء على الساحة السياسية، وسألناهم لو كنتم أعضاء فاعلين في حزب المؤتلفة الإسلامية فأى برامج وحلول بالنسبة للعامة القادمين كنتم ستقدمون؟

وقد أجاب محمد رضا خاتمي قائلاً: مع أن أنصار المؤتلفة يعتبرون أنفسهم أفضل منى ولكن اعتقد في الظروف الراهنة يجب أن يكون جهد كل الأحزاب منصرفاً لتعميق التيار الحزبي في المجتمع وفي الحقيقة إذا لم يتم عمل تنظيمي منسجم، وإعداد كادر لإدارة البلاد وتربية قوى فنية فسنواجه في المستقبل نقصاً كبيراً في هذا المجال، لا يمكن أن نسيطر عليه بسهولة. ولهذا فإن إحدى المسؤوليات الأهم بالنسبة للأحزاب ومن بينها حزب المؤتلفة الإسلامية الحفاظ على حالة الانسجام التنظيمي وتمييزها وكذلك أيضاً تعميق ثقافة العمل الحزبي في المجتمع. ومن المؤكد أن أنصار المؤتلفة سيحرزون نجاحاً في هذا المجال.

حميد رضا جلابي بور: عندما تحولت المؤتلفة الإسلامية من مجرد وفود المؤتلفة إلى حزب، كان هذا العمل مهما للغاية. وفي الظروف الراهنة فإن أحد

٧- حزب المؤتلفة الإسلامية: سبل تفعيل حزب المؤتلفة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

في مناطق مختلفة من البلاد بشكل دوري على مدى العام مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بحزب المؤتلفة الإسلامية في تلك المناطق. أما غلام رضا أميري "أمين محافظة بوشهر" فقد صرح بأنه من المفيد إقامة اتصال مستمر مكثف مع المحافظات والمدن وكذلك أيضاً الإشراف على مكاتب المحافظات وتفقدتها وعقد ندوات على مستوى المحافظات، كما أنه من الضروري في المرحلة الجديدة العمل على جذب مزيد من الشباب والطلاب وزيادة الاهتمام بقضايا الفتيات. أما مراد كاظمي "أمين محافظة جهر محال

يسعى المجلس المركزي الجديد لحزب المؤتلفة في هذه المرحلة لتفعيل هذا الحزب الأصولي القديم. وقد أجرت صحيفة "ذكر" الناطقة بلسان حزب المؤتلفة حواراً مع أمناء المحافظة عقب هذا القرار.

فقد اقترح سيد موسى بلاديان "أمين محافظة خوزستان" بعض المحاور لتفعيل حزب المؤتلفة في المرحلة الثامنة وهي زيادة الإشراف والمتابعة للمحافظات، التدريب الأفضل للأعضاء عن طريق إرسال الدوريات والتحليلات، عرض مبادرات ونجاحات مكاتب الحزب بصفة عامة حتى على مستوى البلاد، عقد جلسات المجلس المركزي وأمناء المحافظات

وبخيتياري" فقد رأى أنه من أجل مزيد من تفعيل الحزب في المرحلة القادمة فلا بد من مراعاة الآتي.

١ - تشكيل فرق من الخبراء في مختلف المجالات لدراسة مشاكل المجتمع، وتقديم حلول تقوم على الخبرة ووضع برنامج لتثقيف المجتمع وتقديمها للمسؤولين بشكل يثبت قدرة الحزب على إدارة المجتمع، ويغير فكرة الشعب عن أن المؤتلفة الإسلامية مجرد حزب سياسي.

٢ - استخدام فريق محترف وقوى لتقسيم وإعداد موضوعات الصحيفة بغرض توسيع الانتشار وخلق الجاذبية.

٣ - الاستفادة بالقوى الشابة والوجوه الجديدة في المجلس المركزي ومجلس المحافظات واجتذاب القوى المؤثرة على مستوى المنطقة والبلاد إلى جانب الحفاظ على القوى الحالية وتمييزها.

٤ - التعاطي مع الأحزاب والجماعات المستقلة ودعوة الأشخاص البارزين والمؤثرين لحضور جلسات واجتماعات المؤتلفة، وهذا الأمر علاوة على زيادة الاتصال الإيجابي سيؤدي إلى طرح أفكار جديدة.

٥ - تأكيد استمرار الجلسات الدورية لأمناء المحافظات وعواصمها "مرة كل ثلاثة أشهر".

٨ - جمعية المهندسين الإسلامية: من كيفية التبلور والتكون إلى التوجه الاقتصادي

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

بالتزامن مع نهاية نشاط الحزب الجمهوري الإسلامي كون عدد من أعضاء المجلس المركزي لجمعية المهندسين الإسلامية وبعض الوجوه التي كانت خارج هذا التنظيم الذين كانوا يعملون مع جمعيات المهندسين الإسلامية النواة الأولى لجمعية المهندسين الإسلامية في عام ١٩٨٧م. وفي هذا الصدد قال أمين تنظيمات جمعية المهندسين الإسلامية: "في ذلك الوقت تكون النواة الأولى لجمعية المهندسين الإسلامية بحضور باهرن ومرتضى نبوى وغفورى فرد وبه فرد وبى آزار وجان أقالى وعدد من الأشخاص الآخرين الذين كانوا يشتركون في الجمعية الفنية والحرفية والإسلامية على مستوى البلاد، بعد تكوين المجلس المؤقت بدأت العضوية. في البداية قدمنا فرداً في الجماعة، وأعلننا عليه ضوابط وخصائص الحزب، وكان يبدى وجهات نظره. ولو كان المجلس وافق على عملية اتخاذ القرار، لكان فرد دخل النواة الأولى للحزب في البداية كان عدد من الوزراء ونواب المجلس يحضرون في جلساتنا، ومن الممكن الإشارة إلى بعض الشخصيات مثل كازرونى ومرعشى وسيد محمود عسكرى وهاشمى قمره". وذكر غلام حسين

أميرى أن المجلس المؤقت لجمعية المهندسين الإسلامية قد تكون بخمسة عشر شخصاً، وكانت مهمة هذا المجلس التخطيط والتوجيه وبلورة سياسات هذا التنظيم السياسى، وأضاف "عندما تبلورت النواة الأولى للمجلس المؤقت فكرنا في عقد جلسات شهرية، وكانت أول جلسة شهرية لنا في عام ١٩٨٠ في مسجد الجواد وبدأت بكلمة الدكتور ولايتى وزير الخارجية آنذاك. وكان موضوع هذه الجلسة "الإسلام والحركات الإسلامية على مدى المائة عام الأخيرة" وبدأت هذه الجلسات بـ ٨٠ أو ١٠٠ شخص، ونوقشت في هذه الجلسات موضوعات حساسة في وجود أصحاب الرأى والمسؤولين".

وتحدث عضو المجلس المركزي لجمعية المهندسين الإسلامية مشيراً إلى التوجهات الاقتصادية لهذه الجمعية: "نعتقد أنه يجب تصغير الحكومة وكلما صغرت الحكومة كان هذا لمصلحة النظام. لأنه كلما كبر حجم الحكومة كانت فاعليتها أقل. وكلما صغر الحجم استطاعت الحكومة أن تقوى جانبها الرقابى". وقال أيضاً: إن الأحزاب في عهد السيد رفسنجانى كانت تحظى بكثير من الاهتمام لكنها الآن قلما يهتم بها.

٩- جمعية المهندسين الإسلامية: سندخل الساحة بائتلاف كبير

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

رفسنجاني مثل الانتخابات الرئاسية. وحول مشاركة جمعية المهندسين في انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية قال: هذا التنظيم مستعد للعمل في كل الساحات، ولكننا في هذه المرحلة نستعد لدخول الساحة بائتلاف أكبر، مؤكداً أنه لم تنته مسألة الائتلاف بشكل كامل، ولم يذكر اسم أي جماعة ستدخل الائتلاف.

وصف وكيل جمعية المهندسين الإسلامية هاشمي رفسنجاني بأنه أحد أعمدة الثورة، وقال: إن مكانة خبراء الزعامة تختلف عن مكانة رئاسة الجمهورية، وينبغي ألا يكون هناك أي شك في وجود هذه الشخصية البارزة. وأضاف وكيل جمعية المهندسين الإسلامية: أمل هذه المرة في ألا يكون مجيء أو عدم مجيء السيد

١٠- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: تاريخ المنظمة بلسان أمينها العام

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

معظم جماعة الأمة الواحدة تميل إلى اليسار". وأشار سلامتي إلى موضوع إصرار بعض أعضاء "المنصرون" على تقديم آية الله راستي باعتباره نائب الإمام في منظمة مجاهدي الثورة لحضرة الإمام وموافقتهم على هذا الاقتراح: "كانت قصة اختيار السيد راستي أن بعض الأصدقاء اعتقدوا أنه حتى تكون تحركات المنظمة مطابقة للمعايير الإسلامية فمن الطبيعي أنه يجب أن يكون هناك اتصال بشكل مترتب ومنظم مع ولي الفقيه وأن يكون هناك نائب عنه لهذا الاتصال المستمر، وعلى هذا الأساس طرح هذا الموضوع في مجلس تنسيق المنظمة وبناءً عليه حصل على موافقة الأغلبية ورغم ذلك اعترضت على هذا الاقتراح لعدة أسباب منها: أن أعضاء المنظمة لديهم وعي سياسي وإدراك عقائدي بشكل كاف، وعلاوة على هذا أنه في حالة الضرورة يجب أن نقيم نحن أنفسنا اتصالاً مع الولي الفقيه، ومن المؤكد أنه لم تكن هناك حاجة ماسة في ذلك الوقت ولم يكن الاختلاف في الرؤى قد ظهر حتى في هذه القضية. وعندما تقدم السيد راستي في البداية لم يكن له نشاط ملحوظ ولكنه مع مرور الوقت تجاوز حد الإشراف ووصل الأمر إلى التدخل". وأبدى سلامتي رأيه في تقديم أعضاء مجلس تنسيق الثورة وأساس اختيارهم فقال: "أثناء تشكيل مجلس التنسيق عمل على أن يقدم شخصاً من كل جماعة ولكن هذا الأمر لم يطبق وكان لبعض الجماعات أكثر من شخص والبعض الآخر لا يمثل أحد".

تحدث أكبر بياتي صالح الأمين العام لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية عن كيفية ظهورها قائلاً: "أعلنت المنظمة عن بدء تكوينها في ١٩٧٩/٤/٦ من خلال اندماج سبع جماعات وتوحيدها حول محور الدفاع عن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتأكيد سياسة لا شرقية ولا غربية، ورفض فصل الدين عن السياسة، وبالنظر إلى ظروف ذلك الوقت حيث لم يكن النظام قد تبلور بشكل كامل وكنا نريد أن نقدم المساعدة للنظام على مختلف الساحات بشكل أكبر من المساعدة السياسية والعسكرية والأمنية، ولهذا السبب كنا مضطرين لتكوين تنظيمات شبه سرية وشبه علنية ووضعنا هذا الأمر في لائحة الأساسية وفي تلك الأعوام لعبت المؤسسة دوراً محورياً لا يمكن الاستغناء عنه في تقديم المساعدة للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية لإقرار الأمن في البلاد ويتجاوز النظام أزمة الحركة الانفصالية في كردستان وسيستان وبلوشستان ولكن الخلافات أدت في النهاية إلى ظهور انقسامات كان لها تأثيرها الكبير في المنظمة".

وتحدث محمد سلامتي عضو المنظمة عن دور الأفراد الأعضاء والجماعات المؤسسة في النزاعات التي أدت في النهاية إلى تعطيل منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الأولى فقال: "كان هناك خلافات كثيرة بين الأشخاص على الرغم من أنه كان من الممكن أن نكون أغلبية جماعة ما تميل إلى طرف واحد مثل "المنصرون" الذين كانوا يميلون كثيراً إلى اليمين وكان

١١ - منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: وجود الشعب في الثاني من خرداد لم يكن رد فعل

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

كتم تعرفون أن الجناح اليساري كان قد وضع كل سلطات المجلس الرابع تقريباً تحت تصرف الجناح اليميني؟

- كان واضحاً في تلك الفترة ماذا يريد الجناح اليساري الإسلامي. كنا في تلك الفترة نريد أن يكون لنا وجود في تلك الانتخابات الرئاسية، ونعلن مواقفنا، خاصة أنه منذ بداية الثورة وحتى الانتخابات الرئاسية السابعة لم تتح الفرصة بشكل كاف للمنافسة بشكل حقيقي في الانتخابات بين اليمين واليسار.

بعد صدمة عدم القبول غير المتوقع من جانب السيد المهندس موسوي للترشيح ظلت المجموعة لفترة في حيرة حتى طرح موضوع خاتمي، وليس هذا يبعث الأمل أنها بالضرورة ستصوت لخاتمي، بل كان سبب الحيرة أنه يجب في النهاية أن يكون هناك مرشح واضح ومحدد لطيف اليسار، وبطريقة الإجماع يدخل هذا المرشح حلبة المنافسة ويتحدث بلسانهم، وكان التوقع أن يحصل اليسار على ثلاثة أو أربعة ملايين.

× كان البعض يعتقد في ذلك الوقت أن الإصلاحيين دخلوا المنافسات الانتخابية كرد فعل على أن المنافسة كانت للجميع، ولم يكونوا هم أنفسهم صانعين للعمل الانتخابي؟

- تحركنا في الانتخابات الرئاسية السابعة لم يكن من باب رد الفعل، أي لم يكن الأمر، أن المنافس لو لم يكن يعمل على احتكار الأمر لما قدمنا نحن مرشحاً. هذا التفكير خاطئ، لأنه للأسباب التي عددها ومع طرح فكرة التكتلات، كان من الطبيعي جداً أننا يجب أن نكون في المنافسة، وربما كان احتكار السلطة هدف الجناح اليميني، لكن الدافع وراء تفعيل الجماعات اليسارية لم يكن هذا الموضوع فقط. لأننا شاركنا قبل ذلك في الانتخابات السابقة وكنا نشارك بفاعلية. لكن النقطة المهمة التي قلناها فيما سبق هي أنه في هذه الانتخابات لأول مرة تدخل كل الجماعات الساحة بحدود واضحة كانت هذه المرة الأولى تقريباً التي طرحنا فيها شعارات ثلاثة أطراف أي طيف اليسار واليسار الجديد واليمين الجديد في مواجهة الاحتكاريين الذين كانوا قلقين، كان اليمين التقليدي يريد أن يهيمن على البلاد ودخل ساحة المنافسة وعلى الرغم من أن اليسار واليسار الجديد لم يتعاونوا معاً، بل وقدموا مرشحين مختلفين، لكن الجميع كان يفكر في ألا

بمناسبة ذكرى الثاني من خرداد وفوز الإصلاحيين ودخول القوى اليسارية الدينية مرة ثانية في نسيج السلطة التنفيذية، قام السيد بهزاد نبوي عضو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، بتوضيح هذه الأمور في الحوار التالي الذي أجرته معه جريدة شرق هذا نصه:

× السيد بهزاد نبوي، بعيداً عن كل التغمينات الأولية وإمكانية أو عدم إمكانية النجاح في الثاني من خرداد، هل كان لديكم تعريف للإصلاحات، وكتم تعرفون على وجه الدقة ما هو السبيل لتحقيقها؟

- لا، مطلقاً لم يطرح اسم الإصلاحات قبل الثاني من خرداد، بل حتى بعد مدة من فوز السيد خاتمي، ولو أننا دققنا في مضمون شعارات السيد خاتمي سترون موضوعات من قبيل السيادة والتنمية السياسية واستقرار المجتمع المدني والتأكيد على الحريات السياسية والديموقراطية الشعبية وأشياء من هذا القبيل التي لها مضمون إصلاحى، وعلى الرغم من أنه لم يطرح اسم الإصلاحات، لكن كانت الشعارات الإصلاحية أهداف حركة ذلك اليوم.

× قبل الثاني من خرداد كنتم قد عقدتم جلسات فيما بينكم، في تلك الجلسات طرحتم تلك الموضوعات؟

- نحن بعد رحيل الإمام وكذلك أيضاً بعد استقالة السيد خاتمي من وزارة الإرشاد كنا نلتقي تقريباً بشكل منتظم مرة كل شهرين، وكنا أي السيد خاتمي وكروبي وموسوي خوينتي ها وأنا نتحاور ونتناقش في مختلف القضايا، من المؤكد أن هذه المناقشات لم تكن لها جوانب تنظيمية أو حزبية، حتى أنني أذكر أنه في إحدى هذه الجلسات في عام ١٩٩٦م ورد موضوع ترشيح خاتمي إلا أنه أثر الصمت، حتى ينتهي الجميع من عرض مواقفهم، وفي ذلك الوقت كنا كلنا في موقف رد الفعل، لأن الجميع أيدوا ترشيح موسوي، واتخذت الإجراءات لترشيحه في الانتخابات لكن موسوي لم يقبل، وأصبحنا في حالة من الحيرة بعد ذلك كان تخوفنا ما الذي يجب فعله؟ وأي شخص يجب أن يأتي. وفي إحدى الجلسات عرض اقتراح وكان جيداً وهو أن يكون السيد خاتمي مرشح الجماعات اليسارية، وفي النهاية انتشر هذا الاقتراح، وانتهى الأمر بترشيح السيد خاتمي في الانتخابات الرئاسية التاسعة.

× مع ترشيحه أي نقطة كنتم تمتازون طرحها، لأنكم

تقع البلاد في قبضة احتكار السلطة.

x الآن مضي ثماني سنوات على مشروع الإصلاحات، إلى أي مدى تحقق مطلب الإصلاحيين التاريخي، وإلى مدى تحققت الأفكار التي كانت تناقش آنذاك؟

- إن الثاني من خرداد كان بداية حركة وليس نهاية حركة. كان البعض يتصور أنه مع فوز الإصلاحيين في الانتخابات الرئاسية التاسعة قد تحققت شعارات خاتمي الإصلاحية، أو أنها ستتحقق على مدى بضعة أشهر. لكن كنت أتصور أنه مع الانتصار في الثاني من خرداد، قد وجدت الفرصة التي تمكن السيد خاتمي من عرض شعاراته الإصلاحية بحيث تسود

هذه الشعارات مع مرور الوقت وعلى المدى البعيد. بناء على هذا لم يكن توقعنا من الثاني من خرداد أنه غداة الفوز، ستسود الإصلاحات البلاد، بل كان تصورنا أن حركة الإصلاحات قد بدأت، ولن ننسى أن خاتمي بفوزه في الثاني من خرداد قد بدأ حركة صعبة ومعقدة أمامها الكثير من المعوقات. وفي هذا الصدد هناك عدة نقاط جديرة بالاهتمام. أنه بالشكل الحالي للدستور لو أن بقية السلطات والمؤسسات التي تتمتع بصلاحيات في الدستور كانت تتخذ موقفاً محبطاً بالنسبة للحكومة، فإن السيد خاتمي كان له فقط نحو ١٠ أو ٢٠٪ من الصلاحيات لإدارة البلاد.

١٢ - حزب الاعتدال والتنمية: لا تشوهوا هوية العرقيات

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

أصدرت شعبة العرقيات بحزب الاعتدال والتنمية بياناً بخصوص أحداث أذربيجان الأخيرة جاء في هذا البيان: "شعب أذربيجان الغيور الشجاع الذي قام على مدى الخمسمائة عام الأخيرة بدور مهم في وحدة إيران العزيزة الإسلامية قد تم تجريحه هذه الأيام برسوم ديكتاتورية مهينة للمشاعر الطاهرة، والحقيقة هي أنه عند تأسيس إيران الحديثة التي يعتبر العصر الصفوي بداية لها قام الشعب الأذري بدور مهم. علاوة على هذه قام بدور كبير في الثورة النيابية، ولا يمكن مطلقاً نسيان أبطال مثل "ستارخان وباقرخان" أو عظماء مثل ثقة الإسلام التبريزي والشيخ محمد خياباني. وبناء على هذا فلن يطمع الأجانب في هذه البلاد، فهذا الشعب كان دوماً له دور محوري في وحدة إيران العظيمة ومع هذا فإن الأحداث الأخيرة في هذه المنطقة جديرة بالاهتمام ويجب استقصاؤها، وفي مثل هذه الحوادث يجب اتخاذ مزيد من التدبير والحنكة أكثر من ذي قبل. ولو أن المسؤولين المعنيين تعاطوا بسرعة مع هذه الأحداث مستفيدين في ذلك من التجارب السابقة في إدارة الأزمات لما شاهدنا هذه الأحداث المؤلمة في هذه المنطقة هذه الأيام، ولم تكن هناك أي حاجة للاعتقال والحبس بشأن أصحاب الصحف وإغلاق وسائل الإعلام مثل صحيفة إيران الواسعة الانتشار. وترى شعبة العرقيات بحزب الاعتدال والتنمية، أن مبادئ الرقي والتقدم الموجودة

في الدستور يجب أن تكون على جدول أعمال المسؤولين أكثر من أي وقت مضى، وخاصة المبدأ الخامس عشر من الدستور الذي جاء فيه "إن اللغة والخط الرسميين والمشاركين بين الشعب الإيراني هما اللغة والخط الفارسي. وأن الوثائق والنصوص والمكاتبات الرسمية والكتب المدرسية تكون باللغة والخط الفارسي لكنه أباح استخدام اللغات المحلية والعرقية في الصحافة ووسائل الإعلام المحلية وتدریس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية". وعلاوة على هذا فإن مراعاة المبدأ التاسع عشر من الدستور من الممكن على المدى البعيد أن يؤمن مصالح كافة العرقيات الإيرانية. وطبقاً لهذا المبدأ "يتمتع الشعب الإيراني من أي عرقية أو قبيلة كان بالمساواة، وليست هناك أي تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو ما شابه ذلك". وأخيراً تريد شعبة العرقيات بالحزب من أصحاب الصحف أكثر من أي وقت مضى أن يراعوا كل جوانب موضوعاتهم ووجهات نظرهم عند الكتابة أو التصوير، حتى لا تشوه هوية العرقيات الإيرانية. وبالنظر إلى مكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة والظروف الدولية الخاصة يبدو أن موضوع العرقيات قد أصبح موضع اهتمام لحل مشاكله ومظاهر الحرمان المرتبطة به أكثر من ذي قبل، ويدار بشكل أفضل، وأن تتجنب جميع الأعمال التي من شأنها أن يستغلها الأعداء لضرب وحدة الإيرانيين.

١٣- جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم، لن يقدم مصباح قائمة منفصلة

■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

يقوم البعض بتشويه مرشحينا. وقال أيضاً بخصوص التقاء الأحزاب والجماعات الأصولية بجمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم أنه مع الضجة والجلبة لا يمكن الوصول إلى نتيجة، تستطيع الأحزاب أن تأخذ وقتاً قبل اللقاء بأعضاء المجلس المركزي، ومع أنه في بعض الأحيان تنعكس هذه اللقاءات بشكل آخر على المجتمع، ولا يكون في الصالح. وأضاف: من الممكن أن يقول البعض أن حزباً ما أو تنظيمًا سياسياً ما قد غير وجهة نظر المجتمع في هذا اللقاء. وأنا أقول إننا نتابع أعمالنا والأحزاب أيضاً لها مطلق الحرية في أن تدعم مرشحينا أولاً تدعمهم.

قال المتحدث باسم جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم: إن مصباح يزدي لا يخطط لتقديم قائمة مستقلة في انتخابات مجلس الخبراء، لكن من الممكن أن يأتي البعض وينسب نفسه لمصباح، ويلعب دوراً سلبياً أو إيجابياً بالنسبة لبعض المرشحين الذين اعتقد أن بإمكانهم أن تكون لهم مكانة في المجتمع. وقال سيد محمد غروي موضحاً أن جلسة المجلس المركزي ستعقد كل أسبوع لبحث انتخابات مجلس الخبراء: في الوقت الراهن تجري الأمور بشكل طيب، ليس من المقرر تقديم قائمة نهائية لانتخابات مجلس الخبراء بهذه السرعة، لأنه للأسف جو الانتخابات جو سلبى، ومن المحتمل أن

١٤- قائمة غير معلنة بجمعية مدرسي الحوزة العلمية وروحانيت مبارز

■ شرق (الشرق) ٢٧/٦/٢٠٠٦

على سعيد آخر باتت مشاركة علي مشكيني في انتخابات مجلس الخبراء القادمة أمراً ضعيفاً وربما مستبعداً نظراً لإصابته بمرض شديد طوال الفترة السابقة لدرجة أنه في شهر مارس الماضي اكتفى بالقاء الكلمة الافتتاحية لدورة أعمال مجلس الخبراء آنذاك نظراً لإصابته بحالة مستمرة من الإعياء ثم قام بإسناد إدارة معظم جلسات تلك الدورة إلى هاشمي رفسنجاني.

نفس الشئ بالنسبة لآية الله مشكيني، حيث تم تعيين رضا استادي إماماً لصلاة الجمعة في قم في أعقاب إصابة مشكيني بحالة شديدة من الإعياء والمرض. يذكر في هذا الصدد أن آية الله مشكيني بصدد الانتهاء من العام ٨٥ من عمره وهو رئيس جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم.

هذا الأمر لا يقتصر على آية الله مشكيني فحسب وإنما يطول إبراهيم آميني الذي يشغل نائب رئيس مجلس الخبراء حالياً والذي يعد من كبار المسؤولين - الهيئة العليا - لجمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم حيث يقترب من إتمام عامه الـ (٨١) ولهذا فقد أبدى محمد رغبته في ألا يترشح لانتخابات مجلس الخبراء القادمة.

تفيد آخر التقارير أن قائمة جمعية مدرسي الحوزة العلمية بقم وجمعية روحانيت مبارز قد استبعدت كلا من الأسماء التالية من قائمتها المتوقع الانتهاء منها أواخر يوليو بشأن انتخابات مجلس الخبراء وذلك بالنسبة لمحافظة طهران. والأسماء المستبعدة هي: أكبر هاشمي رفسنجاني، محمود هاشمي شاهرودي، علي أكبر مشكيني، أحمد جنتي، محمد يزدي، محمد تقى مصباح يزدي، محمد إمامي كاشاني، رضا استادي، محمد محمدى جيلاني، حسين راستي كاشاني، علي رضا رضواني، سيد محسن خزاري، محمد محمدى رى شهرى، قريانعلى درى نجف آبادى ومحسن قمى.

وقد تم استبعاد هذه الأسماء من جانب رجال الدين الشباب وتلاميذ آية الله مصباح يزدي وهو ما يفيد أن هذا التيار المتشكل من هذين التشكيلين اللذان يتمتعان بخبرة سياسية أيضاً، لا زال متمسكاً بالمحافظة على ثوابته وكذلك الأسس والشروط التي وضعها لنفسه.

من ناحية أخرى لم يتضح بعد ما إذا كان آية الله مصباح يزدي مستعداً لقبول وضع اسمه في القائمة الخاصة بكل من الجماعتين أم أنه سيتترك المجال لمؤيديه - وأكثرهم من الشباب - لكي يصبحوا هم على رأس القائمتين.

١٥- هل سيكون الائتلاف بين روحانيت مبارز ومدرسي الحوزة بديلا لمجلس تنسيق قوى الثورة؟

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ١٧/٥/٢٠٠٦

فى هذه الانتخابات بحيث يعود إلى الظهور بمظهر الوحدة والتماسك، ومع اقتراب موعد انتخابات مجلس الخبراء وتأكيد القوى الأصولية تأييد الجمعيتين: روحانيت مبارز ومدرسي الحوزة يبدو أن الأصوليين يؤمنون بقوة تأثير هاتين الجمعيتين.

وقد أعلن غلام رضا مصباحى مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز أن جمعيته وجمعية مدرسي الحوزة العلمية هما البديل المناسب لمجلس تنسيق قوى الثورة فى انتخابات مجلس الخبراء. فانتخابات مجلس الخبراء هى انتخابات النخبة الدينية والجمعيتين تشعران بالواجب نحو هذا الأمر ولذلك فهما يطالبان كبار العلماء بالمشاركة فى الانتخابات. ونحن نتبع التحالف بين الأصوليين.

كما صرح سيد رضا اكرمى عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيت مبارز بأن التعاون والتآلف لا يعنى أن الجمعيتين المذكورتين هما البديل لمجلس تنسيق قوى الثورة، والمهم فى الوقت الحالى هو أن الجمعيتين تجربان العديد من المباحثات والمشاورات حول انتخابات مجلس الخبراء ولا يمكن القول إن القوائم النهائية قد اكتملت حتى يتم فتح باب التسجيل للترشيح، وحول التحالف بين الجمعيتين فى انتخابات مجلس الخبراء قال إن الجمعيتين متوافقتان ومنسجمتان، وقد تم تشكيل لجان مشتركة فى الجمعيتين وسوف تتابع أعمالها وفقا للمعايير المتفق عليها. وفى نهاية الحوار أكد أنه لا يمكن التنبؤ بالأحداث حيث يمكن أن تتغير القوائم الانتخابية فى أى وقت ولهذا يجب أن تنتظر حتى يبدأ فتح باب الترشيح رسميا وتبدأ مرحلة الدعاية الانتخابية وفى الوقت الحالى سيستمر التشاور والحوار من أجل تشجيع الأفراد على المشاركة فى الانتخابات.

بدأ مجلس تنسيق قوى الثورة الذى يضم بعض الأحزاب المحافظة نشاطه مع بداية إجراء الانتخابات المحلية الثانية، وتمكن فى أولى خطواته من النجاح فى هذه الانتخابات، ثم اتخذ الخطوة الثانية للوصول إلى مقاعد البرلمان وقدم مرشحيه تحت عنوان التعميريين وتمكن أيضا من النجاح فى هذه الخطوة وكانت الخطوة الثالثة هى انتخابات رئاسة الجمهورية ولكنه لم يحقق نجاحا كبيرا بسبب بعض الخلافات الداخلية. كان الدكتور محمود أحمدى نجاد عضوا فى هذا المجلس وقد أعلن أثناء الانتخابات الرئاسية فى رسالة إلى ناطق نورى الزعيم الروحي للمجلس أنه لم يتمكن من حضور اجتماعات المجلس لمشاغله العديده وأنه يعارض بعض قرارات المجلس. وبعد ترشيحه لرئاسة الجمهورية أعلن أنه لا يتبع أى حزب أو جماعة سياسية وأن انتماء المسؤولين إلى أى حزب هو سم مهلك بالنسبة للبلاد. وبعد ذلك اختار مجلس التنسيق على لاريجاني مرشحا نهائيا له فى الانتخابات الرئاسية.

بعد انتخابات الرئاسة انتشرت أنباء حول خروج ناطق نورى من مجلس تنسيق قوى الثورة ومن جهة أخرى أعلن فدائي الأمين العام لجمعية ضحايا الحرب أن مجلس تنسيق قوى الثورة لم يعد لديه أية قدرة على الاستمرار ويجب على الأصوليين التفكير فى وسائل جديدة لتحقيق الوحدة والانسجام بينهم.

ووفقا للمناخ السائد فى مجلس تنسيق قوى الثورة، وخاصة على أعتاب الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الخبراء يبدو أن هاجس تحقيق الوحدة بين الجماعات المحافظة قد نشط من جديد وأن المحافظين يعلنون فى أحاديثهم بانتظام أنه من الواجب على التيار الأصولي العثور على جبهة جديدة للمشاركة

١٦ - أنصار حزب الله: مئات الشكاوى من رئيس الجمهورية

شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

وتشويه معارضيتكم، ويجرى تقييم المدراء الثقافيين المعنيين من قبلكم! وأولهم اسفنديار رحيم مشايي، وآخر أعماله ترميم مقبرة مصدق في أحمد آباد باعتبارها إرثاً ثقافياً! ورحلاته الكثيرة إلى لندن التي تجعل شخصاً سيئاً يتحدث عن ضغط الإنفاق الحكومي غير الضروري والتصدي للإهمال في بيت المال! وهناك موضوع آخر وهو رئاسة وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ورئيس المؤسسة الصحفية إيران وصراعه مع وزير الإرشاد الحالي وقضية إهانة المواطنين الأذريين تذكر أيضاً أنه أثناء حضوركم في مقر البلدية تدخلتم في شئون ثقافية لمصلحة بعض الأفكار المنحرفة".

لقد أكد أحمدى نجاد كثيراً أن الصحافة ليس لديها ما تقوله حتى يستمع لها رئيس الجمهورية، وأن معظم الصحف هي بيد معارضين للرئيس، ولا هم لها سوى تشويه صورته وعرقلة مسيرة الحكومة، ولهذا قررت أن تصموا أذانكم وتواصلوا عملكم. بالفعل بأى وسيلة يستطيع الأصدقاء والمخلصون لكم أن ينقلوا لكم نقدهم ونصحهم؟ ولعلكم تفضلون الصحافة المتدينة؟ فلماذا تهملون صحافة حزب الله؟

قدم أنصار حزب الله الإيراني عن طريق صحيفة "الشارات" العديد من الرسائل لرئيس الجمهورية وأهم ما جاء فيها: - ليس من المقرر أن يكون رئيس الجمهورية مفكراً أو عالماً ثقافياً، بشرط إما أن يكون له مستشارون مفكرون وإما أن يمتنع تماماً عن إبداء وجهات نظره أو يدلى بتصريحاته على الساحات الثقافية!

"من المؤكد أن هذا الحكم ينسحب على كل الساحات التي يفتقر فيها رئيس الجمهورية إلى الرؤية أو التخصص! لأنه بالأساس يجب أن يكون رئيس الجمهورية مديراً تنفيذياً وليس مفكراً!، يحتاج أحمدى نجاد إلى مستشارين مفكرين على ساحة المجتمع والثقافة، ومن المؤكد أن مستشاري الرئيس الحاليين ليسوا كذلك. فهو "حتى في الظروف العامة لا يملك المستشار الذي أمر به الإمام في رسالة لمالك بن الأشتر، فكان يأمر بالمستشار الذي لا يصمت على أخطاء رئيسه ويواجهها بشجاعة، وقد رأينا أن مستشاريكم بدلاً من أن يقدموا لكم النصح قاموا وبشكل جماعي بتمرير القضايا، وبذلوا قصارى جهدهم لتصويب قراركم،

الدبلوماسية الإيرانية .. قواعد جديدة قديمة

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

التي قد تطرأ بين النظام والطرف الآخر، من خلال عنصر الإدارة، وتؤكد الدبلوماسية الإيرانية أن التقية السياسية الذي يضع شروطا للعلاقات مع الأعداء من أهل الكتاب سواء في وقت السلم أو وقت الحرب، تتيح في الوقت نفسه إعطاء مساحة للتفاوض من أجل المصلحة القومية أو المذهبية، لأن حرية العمل والقدرة على المناورة التي تتيحها القيادة الإيرانية للحركة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لن تكون على حساب المصالح الإيرانية، بل سوف تعطى الفرصة لحصول أصدقاء إيران على مزيد من المكاسب، فإيران ترى تحركات الشيعة بمنظور أوسع من المصلحة المحلية، ولا تعتبرهم بمعزل عنها، ولا مصالحهم بمعزل عن مصالحها.

ومن هنا يتفق أسلوب المبادأة السياسية مع مبدأ التولى والتبرى الإسلاميين، ومبدأ اللاشرقية واللاغربية اللذين تقوم عليهما استراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية، كما يرضى فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التي يؤمن بها علماء الشيعة، ويسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، ولا شك في أن أسلوب المبادأة قد أصبح أصلا إجرائيا من منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية وإمكاناتها الطبيعية، وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة، وإحساسها بحقها في الريادة على

شهدت حركة الدبلوماسية الإيرانية في الفترة الأخيرة ازدهارا واضحا، وحقت نتائج إيجابية، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هو قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، حيث يعتمد النظام الحاكم في إيران في سياسته العامة أسلوب المبادأة كأصل إجرائي، وهو أسلوب ضاغط في شكل سلسلة متلاحقة من الأطروحات التي تمثل بالونات اختبار، الواحدة تلو الأخرى، لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني الاستعداد الدائم والاستنفار الكامل لجميع الأدوات المساعدة في مجال المبادأة، فضلا عن وضع الخطط على المديين القريب والبعيد، وأن تتضمن هذه الخطط كل الاحتمالات، وهذا يعني أيضا وضع احتمال عدم التراجع. وتعتمد المبادأة على الخبرات المختلفة في مجال العلاقات، وعلى القدرة على التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسي الشيعي التي تساعد على منح مساحة واسعة للحركة في إطار عنصر المصلحة، باعتبار أن مصلحة الإسلام والمسلمين مبدأ أساسي في المذهب، يتقدم أحيانا على النصوص والأحكام، وتعطى التقية السياسية بعدا مهما لأسلوب المبادأة حيث يمكن أن تقوم بدور فعال في حل المشاكل

سائر دول المنطقة، ولرغبتها في القيام بدور قومي أو إقليمي، أو سعيها لتحقيق أهداف دينية أو مذهبية أو استراتيجية وطنية أو قومية، بل إن هذا الأسلوب كان أحد أهم ضوابط الحركة في عملية قيامها بدورها الإقليمي.

ومن ثم يستخدم النظام أسلوب المبادأة في سعيه للتقارب مع معطيات دول المنطقة، خاصة دول الجوار، وهو يجعل العلاقات تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة للأطراف أصحاب المصلحة، تماما كما يحدث في العلاقات مع مصر، ومع دول الخليج العربية، خاصة دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية. كما يساعد هذا الأسلوب كذلك على ألا يكون التقارب مع أي طرف على حساب مكاسب حققتها إيران، في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها، ويعني هذا الأسلوب أن نجاح المبادأة الإيرانية رهن بالتحركات العملية، ومن ثم فهو لا يقف عند محاولات تحسين الأسلوب التقليدي، وإنما يبادر لتعميق وتطوير سبله لتشمل كل المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، برغم الاختلافات الجوهرية في هذا المجال.

ويدخل أسلوب المبادأة أيضا كوسيلة لعقد الصفقات وعمل التسويات، فمن الواضح أن هناك فرقا بين التسوية التي تقترحها إيران لحل مشكلة جزر الخليج الثلاث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبين تسوية قضية الحج السياسي مع المملكة العربية السعودية، وبين تسوية التوتر مع البحرين، وبين تسوية المشاكل المعلقة مع مصر، ولعل هذا الفرق يأتي من اكتشاف إيران من خلال المبادأة تباين موقف كل من الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، وعدد الأوراق الراجعة التي يملكها كل طرف، وهو يكشف أيضا طبيعة التقارب الإيراني الخليجي، فإيران لا تتعامل مع دول الخليج مجتمعة، ولو من خلال مجلس التعاون الخليجي، وإنما يأتي تقاربها مع كل دولة على حده دون أن تتدخل في طبيعة العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأنا داخليا، ودون أن تعطى الفرصة لأي تدخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها. وينسحب هذا على التعامل مع الدول العربية والدول الإسلامية بل ودول العالم، وقد جاء إعلان إيران عن مشروعها لحوار الحضارات الذي يشكل مفارقة كبرى

في توجهات إيران تجاه العالم بهذا الأسلوب، ثم جعلت منه شأنا ثقافيا وأساسيا في علاقاتها مع الدول، وأن يكون الحوار وسيلة إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف، ويعتمد الحوار على الجدل الذي يتطلب أن يملك المحاور زمامه أيضا بالمبادأة.

ويطبق النظام الإيراني أسلوب المبادأة السياسية في عملية تطوير النظام، حيث ينبغي أن نذكر أن سلسلة من التغييرات قد حدثت في شكل النظام وتوجهاته مع تعديل في استراتيجيته، بل وفي نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات، مع التذكير بأن اتجاه النظام الإيراني إلى الواقعية أو التطوير لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قام عليها لأنها مستمدة من العقيدة الإسلامية في ثوبها الشيعي. كما تأتي حركة الإصلاح من خلال الأسلوب نفسه لتمثل جناحا آخر إلى جانب الجناح المحافظ، وكذلك تقوم الممارسة الديمقراطية على أسلوب المبادأة، بل إن التنافس والصراع بين الجناحين يشير إلى استخدام كل طرف نفس الأسلوب، وهو ما تشير إليه أيضا نتائج الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المختلفة وحتى انتخابات رئاسة الجمهورية.

هذه القواعد التي تسير عليها حركة الدبلوماسية الإيرانية هي قواعد جديدة قديمة، لأنها تتضمن عدة مراحل، يقوم النظام بتطعيم كل مرحلة برؤية جديدة تتناسب مع الظروف المستجدة، فقد فرض التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق بقوة على المسؤولين الإيرانيين أن يتخذوا موقف الحياد الفعال أو النشيط تجاه الأحداث في أفغانستان والعراق، وهو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسي الإيراني منذ حرب الخليج الثانية، ثم دأبوا على استعماله في الساحة السياسية الإيرانية منذ غزو قوات التحالف الغربي بمساندة قوات الائتلاف شمال أفغانستان، ومن الواضح أنه يختلف في مفهومه عن مصطلحي الحياد الإيجابي والحياد السلبي، وموطن الخلاف أنه يقف بين الاثنين، فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصلحة الوطنية، حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث ما دامت لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية، بينما تكون الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع، ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر

للمصالح الإيرانية.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة في إيران هذا التوجه باعتباره حلاً للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية في ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكي المتشدد تجاه المنطقة، ودخول قوات التحالف أرض العراق على مقربة من المناطق الحساسة داخل إيران، ومع إدراك الإيرانيين أنه يوجد دائماً على الساحة الدولية خيارات أكثر فائدة من الحياد، حيث يمكن إيجاد مصالح مشتركة، ولو بشكل جزئي بين وجهتي نظر أو موقفين مختلفين أو حتى متعارضين تماماً، إلا أن هذا لا يشجعهم على المغامرة في ضوء غموض الأهداف الأمريكية، وحركتها التالية التي لن تبالى إلا بمصالحها الذاتية، ومن هنا فإن الموقف الإيراني مع اتخاذ الحياد النشط يعنى التغيير في الموقف الأمريكي، بالنسبة لإيران عنه خلال حرب الخليج الثانية ثم خلال غزو أفغانستان، ثم خلال غزو العراق، كما يعنى مواقف الأطراف الأخرى في المنطقة. لذلك فإن إيران في مواجهتها لتداعيات الأحداث الدائرة في العراق تتخذ موقفاً حذراً للغاية، لكنه يحقق مصالحها ولو بشكل مؤقت، وإلا فإنها تلجأ إلى أسلوب الهدوء النشط، خاصة مع ازدياد الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي في إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة من الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة على دول الشرق الأوسط، خاصة إيران، أو الوجود الأجنبي العسكري حول إيران، والمتمثل في قوات التحالف في العراق، والقوات الأمريكية والغربية في أفغانستان، فضلاً عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الملف النووي الإيراني، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران، وإن كان الحياد النشط يشترك في أحد أركانه مع الهدوء النشط، إلا أنهما يختلفان اختلافاً عميقاً معاً في الأساس، فضلاً عن أن الهدوء النشط يتعلق أكثر بالسياسة الداخلية، وذلك من أجل المحافظة على مناخ هادئ للحركة السياسية، مع عدم التسليم أمام جماعات الضغط سواء في الداخل أو الخارج.

إلا أن هذا الهدوء النشط كان موضع معارضة من النخبة، الذين انقسموا إلى فريقين: فريق يضم أنصار المعارضة القانونية وقطاعاً من الحركة الطلابية،

وينادى بالعودة لاصطلاح التصدي السياسي النشط مهما كانت نتائجه، باعتبار أن الهدوء النشط يمثل حالة من الضعف في الحركة. أما الفريق الثاني فيضم الناشطين الليبراليين، الذين نادوا بالتشدد في مواجهة المحافظين، وعبور موقف المهادنة، والدفاع عن فكرة الجمهورية الديمقراطية، وتطوير النظام، والقيام بأعمال المقاومة المدنية لرفع اليأس عن القوى الاجتماعية، والاستمرار في عملية الإصلاح بأي ثمن.

وقد أدت هذه المعارضة إلى ظهور اتجاه ركوب الموج الذي أصبح من المصطلحات السياسية الشائعة في أدبيات السياسة الإيرانية المعاصرة، كما قفز إلى قاموس الثقافة الاجتماعية بشكل واضح أخيراً، وهو نوع من الاستغلال وترصد الفرص للحصول على كسب، دون بذل جهد أو طاقة أو بذل أى نوع من النفقات، كما أن هذا الاتجاه يعمل على تحريك الرياح لإثارة الأمواج لكي يكون الوضع ملائماً لركوب الموج، مما يعنى ركوب الموج بواسطة آخرين للوصول إلى هدف شخصي، أو بمعنى أوضح الاستفادة من ناتج معاناة الآخرين.

ومع اشتداد أزمة الملف النووي الإيراني تتجه الحركة الدبلوماسية للتواءم مع الحركة النضالية، فتتخذ سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الأمريكي والغربي، من خلال عناصر كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة، الحركة الإعلامية، إضافة إلى الجانب العسكري والأمني والإعلامي، تتجه المواجهة الوقائية في السياسة الخارجية الإيرانية إلى العمل على إقامة حزام شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة، بغض النظر عما يضمه هذا الحزام من الشيعة، حتى لو كانوا حزباً أو أقلية برلمانية، لإظهار الشيعة كقوة إقليمية، يمكن أن تمثل قطاعاً واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبي عن التوجه القومي، لأن التقسيم العرقي والمذهبي أقل خطراً على النظام العالمي الجديد من التقسيم القومي المتعارض مع نظام العولمة، ويمتد أسلوب المواجهة الوقائية إلى العمل الدبلوماسي، حيث يمنحه قدراً من الثبات والحزم في مواجهة العروض التي تقدم إلى إيران، للتوفيق بين مطالبها وبين مطالب المجتمع الدولي، كما يصبح أداة لكسب الوقت من ناحية، والضغط على الطرف الآخر من أجل تقديم أفضل عرض لديه من ناحية أخرى.

رؤية في العلاقات الإيرانية - العربية

■ سيد محيي الدين ساجدي ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٦



بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، وأعربوا عن قلقهم من زوال سيادة واستقلال العراق في مثل هذه المحادثات وتكرر هذا الموقف في بعض وسائل الإعلام العربية مراراً، وربما كان أفضل رد على هذا الأمر ما جاء على لسان هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقية حيث قال: "على مدى ثلاث سنوات ونحن نقول للحكومات العربية افتحوا سفاراتكم في بغداد واخلقوا لأنفسكم وجوداً فعلياً في العراق ولكن لا مجيب والواقع أن هذه الحكومات وجامعة الدول العربية هي التي أخرجت نفسها من الساحة العراقية". ومن المؤكد أن زيباري يعلم أكثر من أي شخص آخر أن بعض الحكومات العربية تقوم بالعكس بلعب دور في الملف العراقي، فعلى الساحة المعنوية والسياسية لا تدين هذه الدول أعمال "التمرد والتخريب" بل تصفها بأنها مقاومة شريفة. وكذلك أيضاً تعلم وزارة الخارجية العراقية جيداً أن القاهرة قد أصبحت مركز اللقاء والوساطة بين جماعات "التمرد" وبعض الأحزاب

تتصاعد بين الحين والآخر انتقادات بعض الدول العربية إزاء الدور الإيراني في العراق، فقد سبق واتهم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إيران بإقامة هلال شيعي ابتداءً من العراق، ثم وجه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل انتقادات للسياسة الأمريكية في العراق التي زعم أنها تسلم البلاد (العراق) إلى إيران.

وخلال عقد القمة العربية في السودان أعرب الوفد الإماراتي عن قلقه من القدرة النووية لإيران والمحادثات المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة بخصوص الملف العراقي، وقد دفع ذلك عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية لأن يعترف صراحة بأن إيران لها مصالح في العراق. وأن الدول العربية لا تستطيع أن تمنع محادثات بين إيران وأي حكومة أخرى المهم أن الحكومات العربية لن تغيب في الملف العراقي.

لكن مازالت المحادثات مع إيران لم تبدأ بعد وقامت بعض الأحزاب العراقية الموالية لدول عربية باتهامها

العراقية، خاصة أن "الإرهابيين" يهددون زعماء هذه الأحزاب بألا يدخلوا في العملية السياسية وإلا سيقتلون وقد حدث أن نفذوا تهديدهم في صالح مطلق رئيس جبهة التوافق الوطني العراقي وخطفوا أخاه ثم قتلوه وحدث الأمر نفسه مع طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي وقتلوا أخاه.

والآن فإن مهمة القاهرة أن تقوم بدعوة الزعماء السياسيين العراقيين ومن يطلق عليهم المقاومة حتى يجلسوا ويتحاوروا.

وتبدى الكثير من الدول العربية قلقها من تزايد مكانة وقوة إيران في المنطقة وهذه القلق يتضاعف بالنسبة لهم بالنظر إلى القواسم المشتركة الثقافية والتاريخية بين إيران والعراق علاوة على أنهم لم يستوعبوا حتى الآن أنه قد حدثت تطورات وتغييرات مهمة في العراق وأن عراق اليوم ليس هو عراق صدام حسين وكأنهم لم يعوا جيداً أو يتجاهلوا تسلم رئاسة العراق لشخص كردى ويخشون من الاعتراف بهذه الحقيقة.

في العام الماضى قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق ومن المؤكد أن الزيارة لم تجد ثمارها كثيراً وذهب إلى كردستان العراق ليقول صراحة بأن العراق قد بدأ عهداً جديداً ومن المؤكد أن الحكومات العربية إن أجلاً أو عاجلاً ستتضم إلى هذا الواقع ولكنهم يعملون على الحد من تقليص دائرة نفوذ إيران أو أنهم مازالوا يؤكدون مكانة العراق السابقة في العالم العربى.

وكان نواف عبيد الباحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن قد قام منذ فترة وبعد لقائه مع مسئولين أمنيين في المنطقة بإعداد تقرير جاء فيه أن مصلحة السعودية هي الحفاظ على وحدة العراق ويجب الحفاظ وضمان حقوق أهل السنة في العراق الذى هيمن عليه الشيعة ويجب أن تعمل حتى تلعب إيران دوراً محايداً في العراق واقترح أنه من الأفضل أن توجه الحكومة السعودية الدعوة لآية الله السيستاني لأداء الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة وتعترف رسمياً بمكانته كمرجع شيعى أعلى.

واضح أن القلق الذى يسود الحكومات العربية ليس في مستوى واحد ومن المؤكد أن المواقف تختلف تبعاً للمصالح الوطنية والقرب أو البعد من إيران وصراع الساحة العراقية. الغريب في الأمر أن اسم إيران يطرح دوماً في كل مناسبة.

قبل يوم واحد من زيارة وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار إلى الأردن، قام التليفزيون الأردنى

فجأة ب بث صوراً تزعم أن حماس قد أدخلت عتاداً حريباً عن طريق إحدى الدول المجاورة للأردن من أجل القيام بعمليات تخريبية، واعتذرت الحكومة عن استقبال وزير الخارجية الفلسطينية. وعلى الفور وصفت حركة حماس هذه الأخبار بأنها كاذبة وتأتى في إطار ضغط الولايات المتحدة على الحكومات العربية لعزل الحكومة الفلسطينية الجديدة. الغريب في الأمر أن أحد المسئولين الأمنيين الأردنيين ظهر على إحدى الفضائيات العربية وقال: "عندما كان خالد مشعل في طهران أعلن منذ فترة لو شنت الولايات المتحدة هجوماً على إيران فلن تقف الحركة مكتوفة الأيدي وواضح أنه للقيام بعمليات قامت الحركة بإدخال سلاح للأردن إما عن طريق سوريا وإما عن طريق حزب الله وذلك استعداداً للخطوة المعنية".

لو ألقينا نظرة على ترتيب أسماء إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحماس في هذه الكذبة الإخبارية ثم أخذنا في الاعتبار ضغوط الغرب والولايات المتحدة على كل واحد من هؤلاء اللاعبين في ساحته المشتركة فستكون النتيجة واضحة ومفادها أنه يجب أن تجر قدم إيران وحلفائها في أى أزمة تشب في المنطقة حتى في الأزمات المفتعلة تصبح إيران طرفاً فيها.

والكاتب لا يميل إلى الاتهام فهو لا يقبل بنظرية المؤامرة لكن لو وضعنا الأحداث الأخيرة إلى جانب بعضها فقط ألن تتبادر إلى الذهن هذه النتيجة؟، عندما طرحت الولايات المتحدة ضرورة عزل إيران كان واضحاً أنها يجب أن تستفيد من آليات إقليمية سواء كانت قوية أو ضعيفة ويكفى على سبيل المثال إلقاء نظرة على تصريحات وليد جنبلاط المتابعة والتي تضع عملية اغتيال المرحوم رفيق الحريري مع استمرار تدخل سوريا في لبنان ثم القدرة النووية الإيرانية إلى جانب بعضها وكأن أى شخص يجب أن يعمل ويمارس ضغطاً بهذه القوة وينسى أحياناً أنه يجب أن يعيش في هذه المنطقة وينتظر المستقبل.

وقد دفع ذكر اسم إيران في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص تطبيق القرار ١٥٥٩ جون بولتون مندوب الولايات المتحدة في هذه المنظمة لأن يقول: "إن إشارة الأمين العام لدور إيران مهمة للغاية". المهم أن الأمين العام وصف دور إيران بالتحريض وكلنا نعرف أن إيران تقدم المساعدات لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامى وعلى مدى الأشهر الأخيرة تبلور تحالف بين إيران وسوريا سيكون له تداعياته على السلام والاستقرار في المنطقة.

الحكومة العراقية الجديدة وتحدي التدخل الأجنبي

■ على رضا آيتي ■ همشهرى دبلوماسيك (المواطن الدبلوماسي)، العدد الثاني يونيو ٢٠٠٦

في مواجهة المعارضين، فإن القضية الأهم والتي لا يمكن للولايات المتحدة التغاضي عنها مفادها، أن التطورات العراقية الراهنة تتأثر بمستقبل التطورات الإقليمية والمشروعات الأمريكية الشرق أوسطية في القرن الـ ٢١ وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة في بداية الطريق من وضع اللبنة الأولى وتحقيق آمالها في العراق فلن تستطيع صياغة مصير المنطقة في إطار أهدافها وأمالها.

المشهد السياسي العراقي الراهن

عقب فشل الولايات المتحدة في تحقيق برنامج الجنرال جارنر أول حاكم عسكري للعراق المحتل، وتزايد الضغوط الشعبية، خاصة من جانب زعماء الأحزاب السياسية والمراجع الدينية العراقية، قدم إلى العراق بول بريمر ومعه رؤية أمنية سياسية محضة. ولم تكن خطوات بريمر رئيس سلطة الائتلاف في العراق على هوى الولايات المتحدة، حيث ظهرت جيوبوليتيكية إقليمية جديدة، قادها شيعة العراق. فكانت أول مؤسسة سياسية ومدنية في العراق هي مجلس الحكم الذي حظى فيه الشيعة بأغلبية للمرة الأولى في تاريخ العراق.

وبعد أشهر اضطر البيت الأبيض إلى وضع جدول زمني بهدف نقل السلطة وتحديد شكل الحكومة العراقية القادمة، كذلك كانت الموافقة على قرار ١٥٤٦ من الأمم المتحدة ووضع قانون إدارة العراق المؤقت بمثابة دفعة لآمال الشعب العراقي من أجل المشاركة في تحديد مصير دولته.

دخلت الأوضاع العراقية، مرحلة جديدة، بتشكيل الحكومة المؤقتة التي تمكنت في غضون عدة أشهر وبمساعدة أطراف الصراع، من إجراء انتخابات في ٣١ يناير ٢٠٠٥، وهي انتخابات العراق الجديد، التي حددت هوية الجمعية الوطنية والحكومة الانتقالية، وكانت مهمة الجمعية الوطنية والحكومة الانتقالية هي تدوين الدستور العراقي الدائم، وإجراء الاستفتاء عليه بهدف تشكيل البرلمان والحكومة الدائمة.

وقد تمكنت هذه الحكومة خلال أشهر من تنفيذ هذه المهمة على أكمل وجه، حيث أن الدستور تم تدوينه والاستفتاء عليه في الموعد المحدد. وفي النهاية أجريت

إن تحليل وعرض الأوضاع العراقية الراهنة بحاجة إلى إدراك عميق وشامل للقوى والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسيرة التطورات بتلك الدولة. في هذا الإطار فإن المجتمع السني والقبلي العراقي المعقد، وكذلك كثافة الوجود الأمريكي والبريطاني وأبعاد هذا الوجود سياسياً واقتصادياً وأمنياً، يؤثر على نظرة المحللين للأوضاع في العراق.

وتعتبر الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية حالياً هي المحدد الرئيسي للمستقبل العراقي، في ظل إشكاليات القوى المتوافقة والقوى المعارضة والعناصر المعرقة لمسيرة التقدم بهذه الدولة، وقد بات من الواضح أنه بعد مرور ثلاثة أعوام من الاحتلال مازالت الأبعاد الاقتصادية والأمنية غير مستقرة، وإن ظهر بعض التقدم في البعد الاقتصادي، إلا أن البعد الأمني لم يشهد أي تطور في اتجاه مسيرة الاستقرار، وبشكل عام يمكن اعتبار أن البعد السياسي فقط هو الذي حقق نجاحاً على صعيد التطورات العراقية.

ونتيجة لمساعي قوى دولية وإقليمية كان على رأسها إيران، تمكن الشعب العراقي من تحقيق هدفين رئيسيين حيث البرلمان المنتخب والحكومة الدائمة. لكن يبقى الوضع الداخلي بالعراق هو الأهم من أجل إدراك ماهية المسيرة السياسية ونتائجها، وإلى أي مدى حصلت القوى السياسية العراقية والأطراف الخارجية على أهدافها المرجوة.

وفي هذا الإطار يمكن التركيز على الطرف الأمريكي بوصفه أكثر الأطراف تأثيراً وتأثراً بما يجري في العراق. ولأن ما يحدث وما سيحدث في العراق لن يكون بمنأى عن الدور الأمريكي الذي لم يتوان عن استخدام شتى الأساليب من أجل الوصول لأهدافه.

والسؤال الأهم في هذا الإطار مفاده، لماذا تتعرض هذه المسيرة للتأخير والإبطاء بالرغم من أهمية الإسراع في النهوض بالمسار السياسي العراقي بالنسبة للأمريكيين؟

من المفترض أنه بالرغم من أهمية تقدم المسيرة السياسية العراقية من الناحية الشكلية للولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الورقة الأمريكية الراححة

الانتخابات البرلمانية العراقية بهدف تشكيل المجلس والحكومة.

وخلال تلك الانتخابات، حصل الائتلاف العراقي الموحد وائتلاف الأكراد وائتلاف السنة وقائمة إياد علاوي على غالبية مقاعد البرلمان على الترتيب وطبقاً للدستور العراقي، يضم البرلمان العراقي ٢٧٥ مقعداً وتمتد صلاحيته إلى أربعة أعوام.

ويجب حصول أي حزب على ثلثي الأصوات (١٨٢) في المجلس من أجل إصدار أي قرار من المجلس، لذلك لا يستطيع أي حزب بالمجلس تحقيق سياساته إلا عن طريق عقد تحالف مع جماعة أخرى، حتى الائتلاف العراقي الموحد الذي حصل على غالبية المقاعد فهو بحاجة إلى تحالف مع إحدى الجماعات الكردية أو السنية، وبناءً عليه يمكن تخيل الحالات الثلاث التالية، كشكل من أشكال التحالف:

١- الشيعة هم المحور الرئيسي ومن بعدهم الأكراد (الائتلاف العراقي الموحد وائتلاف الأكراد والأحزاب الصغيرة).

٢- الشيعة هم المحور الرئيسي من بعدهم السنة (الائتلاف العراقي الموحد، وائتلاف السنة والأحزاب الصغيرة).

٣- عدم وجود أي محورية للشيعة (جزء من الائتلاف العراقي الموحد وائتلاف الأكراد وائتلاف السنة وفريق علاوي والأحزاب الصغيرة).

ويبدو أن الحالة الأولى قد تحققت بشكل كامل، وقد مرت أشهر من المشاورات بين الجماعات الفائزة من أجل تحديد هوية رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، وعلى كل حال فقد ركزت مطالب الأكراد، على زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعيين رئيس وزراء متفق مع سياساتهم وبرامجهم.

في النهاية تقدم الائتلاف العراقي الموحد بإبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء، لكن بسبب اعتراضات بعض الأطراف الداخلية والخارجية استبعد الجعفري من هذا المنصب وتقدم الائتلاف العراقي الموحد بجواد المالكى الشخص الثانى فى حزب الدعوة لشغل منصب رئيس الوزراء.

عقب ذلك وعلى خلفية جلسة برلمانية، تم اختيار محمود المشهدانى (السنى - رئيساً للمجلس) وخالد العطية (الشيعة نائباً أول لرئيس المجلس) وطيفور عارف (الكردى نائباً ثانياً لرئيس المجلس)، وجلال الطالبانى رئيساً للجمهورية، وعادل عبد المهدي (الشيعة نائباً أول لرئيس الجمهورية) وطارق الهاشمى (السنى نائباً ثانياً لرئيس الجمهورية).

ماهية المسار السياسى العراقى

خلال المحطات المصيرية فى المسار السياسى العراقى كان المسئولون الأمريكيون والبريطانيون يتسابقون خلال ساعات من إعلان نتائج الانتخابات. وبشكل مفاجئ، لزيارة العراق بحجة الإعراب عن سعادتهم وتهانيمهم للشعب العراقى.

ويبدو أن التهنة الظاهرية فى الغالب كانت حجة لهدف أهم وهو تفعيل الضغط وتحذير الجماعات العراقية بهدف إقرار ودعم التيارات والتكتلات العلمانية والليبرالية فى العراق. ومن ثم إضعاف التيارات والقوى الإسلامية داخل أركان السيادة بهذه الدولة.

فمنذ أن اعتمد الأمريكيون على أصوات الشعب العراقى، حتى ظهرت أمامهم تحديات المسار السياسى، وبالرغم من أنهم وضعوا العناصر المطلوبة من جانبهم على رأس هرم السلطة منذ تشكيل الحكومة المؤقتة فإن الائتلاف العراقى الموحد نجح فى الوصول إلى السلطة، فقد اختار الشعب العراقى هذه القائمة من منطلق التصدى للعلمانية والليبرالية الأمريكية فى العراق.

جدير بالذكر أن الأمريكين لن يتوانوا عن التدخل الخفى والسلبى ضد أداء عمل الحكومة العراقية الانتقالية، وقد ظهرت أولى مؤشرات هذا التدخل عندما تأخر تشكيل الحكومة الانتقالية بسبب ضغط بريطانى أمريكى استهدف تعيين وزراء وتقاسم مناصب عليها، أما المرحلة الثانية من التدخل الأمريكى فقد استهدفت ترشيح قرارات لجنة تدوين الدستور العراقى، حتى يقوموا بوضع قانون إدارة العراق الموحد طبقاً، لمذكرة الدستور الجديد والذي تم رفضه بشدة من جانب آية الله السيستانى.

جدير بالذكر أن خبراء قانون أمريكيين، كان لهم الدور الرئيسى فى تدوين قانون إدارة العراق المؤقت. فى المرحلة الثالثة أجاز الأمريكيون استخدام نظريتهم القديمة ومفادها، إيجاد إشكالية يعقبها الإعلان عن عجز حكومة العراق الانتقالية ومن ثم ممارسة ضغوط على حكومة الجعفري، على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفى هذا الإطار، اتحدت معها وسائل إعلام موالية فى الداخل والخارج بهدف القضاء على صورة الائتلاف العراقى الموحد.

بشكل عام أدى نفوذ وتدخل الولايات المتحدة، إلى حشد جميع العوامل الداخلية والخارجية لإضعاف حكومة الجعفري ومن ثم تزايد المخاوف من جانب المصوتين للقوى الإسلامية والجماعات المدعومة من مرجعية السيستانى، لكن الانتخابات البرلمانية أكدت

وحدة صف القوى الإسلامية والداعمة للمرجعية، وبالتزامن مع إجراءاتها واصلت وسائل الإعلام تعاونها مع الولايات المتحدة لمصلحة العناصر الليبرالية والعلمانية وعلى رأسها أياد علاوي، مؤكدة أن العراق بحاجة إلى رئيس وزراء قوى ووطنى وغير طائفى، وبالرغم من ذلك نجح الائتلاف العراقى الموحد فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر الماضى، ليُطرح بذلك على الساحة سؤال مفاده، لماذا حصلت القوى الإسلامية مرة أخرى على غالبية الأصوات؟

إن ما يثير قلق الأمريكيين كثيراً، إسلامية الشعب العراقى واهتمامه الخاص بالقوى الإسلامية بعيداً عن العناصر العلمانية والليبرالية (الداعمة للوجود الأمريكى).

جدير بالذكر أن قوائم السنة، حصلت على نسبة مرتفعة جداً من الأصوات حيث تتزايد الإسلامية بين عناصرها.

ولهذا دخل الأمريكيون، إلى ساحة التطورات هذه المرة بشكل أكثر جدية. فكانت برامجهم على نحو إما يسهم فى تأخير تشكيل الحكومة الدائمة أو يمهّد الطريق أمام عمليات إرهابية، حتى يبدو نجاح الائتلاف العراقى الموحد، وكأنه نجاح أدى إلى تزايد المشكلات والاضطرابات بالدولة.

فجاءت الخطوة الأولى فى اتجاه الإطاحة بنتائج الانتخابات، إلا أنهم انسحبوا بسبب كفاءة القوى الإسلامية وامتلاكها لرصيد شعبى ضخم، فأجبروا على طرح نتائج الانتخابات أمام الأمم المتحدة

والمؤسسات الدولية، للنقاش وإعادة النظر. لكنها فى النهاية كانت محاولات فاشلة.

الخطوة الثانية من جانب الأمريكيين، جاءت بمساعدة عناصرها المؤيدة لشعار تشكيل حكومة وحدة وطنية وطبقاً لهذه الخطوة المخالفة للدستور والديمقراطية، اتفقت هذه العناصر على التفاوض بين الأحزاب على نحو متكافئ دون الرجوع إلى نسبة التصويت الشعبى من أجل تقاسم المناصب، لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من الائتلاف العراقى الموحد.

الخطوة الثالثة ركزت على إيجاد خلل فى عملية اختيار الجعفرى رئيساً للوزراء من خلال تفعيل الضغط على الجماعات الفائزة فى الانتخابات والسعى من أجل إضعاف الانسجام بين أطراف الائتلاف العراقى الموحد، أما الخطوة الرابعة فاستهدفت تفجير أماكن مقدسة سواء شيعية أو سنية من أجل الإطاحة بوحدة الصف العراقى، لكن الشعب العراقى تصدى لهذه الخطوة بفضل جهود آية الله السيستانى.

وفى النهاية فإن إجمالى هذه الخطوات الفاشلة لم تسفر سوى عن حصول القوى الإسلامية على مناصب سيادية متمثلة فى محمد المشهدانى وخالد العطية وعادل عبد المهدي وطارق الهاشمى.

بعد هذا النجاح من جانب القوى الإسلامية، قام رامسفيلد ورايس بزيارة مفاجئة للعراق لم يكن الهدف الأساسى منها تهنئة الحكومة العراقية بقدر تحذير المالكى من مغبة انتهاج منحى الجعفرى أو العمل ضد توجهات المحتلين.

موقف حزب الله من أزمة الملف النووى الإيراني

■ وحيد تابتان ■ روز (اليوم) ٢٥/٥/٢٠٠٦

المراكز النووية، فى إشارة ضمنية إلى القوى التى تخضع لنفوذ إيران باعتبارها أحد أوراق الضغط، أنه فى حالة القيام بهذا الإجراء فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تتحول إلى جهنم بالنسبة لأمريكا. هذه الإشارات ترجمت فى ثقافة وسائل الإعلام العالمية على أنها معنية بالمثلث حزب الله اللبنانى - حماس الفلسطينية - ومنظمة بدر العراقية، واستدلوا على ذلك بتصريحات خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس أثناء زيارته إلى طهران للحصول على المساعدات المالية للحكومة الفلسطينية بأن الحركة لن تقف مكتوفة الأيدي فى حالة شن الولايات المتحدة أو

أعلن الشيخ نيام كاظم الرجل الثانى فى حزب الله اللبنانى الحليف القريب من إيران قائلاً: "فى حالة الهجوم الأمريكى المحتمل على المؤسسات النووية الإيرانية لن نتدخل للدفاع عن طهران، ولكن لو أن هذا الهجوم طال لبنان فإن حزب الله سوف يتدخل".

وأضاف الشيخ نيام كاظم فى معرض رده على الصحفيين حول الهجوم الأمريكى أو الإسرائيلى المحتمل على إيران وماهية رد فعل حزب الله اللبنانى: "فى غضون الأشهر الماضية أعلنت السلطات المسؤولة وغير المسؤولة الإيرانية فى ردها على التهديدات الإعلامية الأمريكية بخصوص الهجوم المحتمل على

إسرائيل هجوم على إيران. ومن المحللين السياسيين من اعتبر جواب مشعل هذا مغلفاً بالدبلوماسية وشابه نوع من الغموض.

ولكن حديث الرجل الثاني في حزب الله كان صريحاً ومباشراً. إيران كانت أول دولة أعلنت مساندتها لحماس وقت فوزها بالانتخابات الفلسطينية وعند قطع المساعدات المالية عنها أعلنت إيران أثناء الاجتماع الذي انعقد في طهران لجمع المساعدات المالية لحماس عن تخصيص ٥٠ مليون دولار مساعدات. وفي الآونة الأخيرة حصلت حماس على شحنة من الأتوبيسات والسيارات المضادة للرصاص كهدية من إيران.

إن الجميع يعلم أن حزب الله تأسس عام ١٩٨١ بمساعدات مباشرة من طهران وهذه المساعدة تدفع فاتورتها إيران، ويكفي أن المتضررين من جراء هجمات حزب الله اللبناني يمكنهم الحصول على تعويضات من المحاكم الأمريكية من حساب إيران ومن بين ما استندت إليه المحاكم الأمريكية الحضور المستمر لزعماء هذا الحزب في طهران ولقاؤهم دوماً مع الزعماء الحاليين والسابقين للجمهورية الإسلامية. والعبارة التي نقلت على الشيخ نيام كاظم نائب الأمين العام لحزب الله لوكالة رويترز مفادها أن هذا الحزب أسس في عقد الثمانينات دفاعاً عن الوطن. ولكنه في السنوات الأخيرة، وباعتباره حزباً ذا نشاط سياسي ويشغل الآن أربعة عشر مقعداً بالبرلمان اللبناني، لن يقحم نفسه في حروب إقليمية.

ووفقاً لقوله فإن "حزب الله لا يعد أداة في يد إيران

وحزب لبناني ينفذ مطالب الشعب اللبناني، حزب الله يقع تحت سيطرته جزء من خارج المدينة".

ويرى الشيخ نيام أن إيران دولة كبيرة ولديها قدرات حقيقية، وفي حالة وقوع الهجوم الأمريكي عليها يمكنها أن تدافع عن نفسها جيداً وقد أعلنت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً أنها تضع حلولاً دبلوماسية للمسألة النووية رغم أن بعضاً من المسئولين الأمريكيين مثل "رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية قالت بأن جميع الخيارات مطروحة في التعاطي مع إيران.

ويعتقد كثير من الخبراء المحافظين الأمريكيين أن الهجوم على إيران يمكن أن يزيد من التوتر بين الفصائل المؤيدة لإيران وبين إسرائيل الحليف المقرب من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى البعض الآخر أن مثل هذا الهجوم في حال حدوثه سوف تستفيد إيران من حزب الله على الرغم من تصريحات المسئولين عن هذا الحزب بأنهم لا علاقة لهم في الدخول في صراعات إقليمية.

وأضاف الشيخ كاظم إنه من الصعوبة بمكان قراءة ما سوف تتجم عنه مثل هذه الصراعات وأكد لو أن إسرائيل هاجمت حزب الله في لبنان باعتبار أن هذا يعد من قبيل الهجوم الوقائي فإن الأمر وقتئذ سوف يختلف. ووفقاً لقوله هذا أنه لا يعني لو أن إسرائيل هاجمت لبنان فإن حزب الله سوف يتقاعس حتى لو كان هذا الهجوم مجرد هجوم وقائي، واعتبر هذا المسئول في حزب الله حصول إيران على الطاقة النووية حقاً مشروعاً لها وأن حزب الله يحصل على المساعدات المالية من إيران حتى الآن.

لبنان: نموذج إدارة الأزمة في الشرق الأوسط

■ همشهرى دبلوماسيك (المواطن الدبلوماسي) العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦

صعيد الشرق الأوسط، إلا أن لبنان لفت الأنظار إليه أخيراً على مدى العام الماضي من خلال قدرته على إدارة الأزمة على الصعيد غير الرسمي، وخلال تلك المسيرة، أخرجت القوى السياسية المستقلة لبنان من حلقة ارتباطها بالخارج من خلال تفوقها الباهر في الساحة السياسية، ومن ثم قللت من نسبة التبعية المتزايدة في حين رفعت من مستوى التضامن القومي. جدير بالذكر أنه بعد اغتيال الحريري تزايد حجم تدخل القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر الحصول على نموذج ناجح في إدارة الأزمة شيئاً صعباً للغاية على مستوى منطقة الشرق الأوسط ولكن هذا حدث بالفعل في لبنان مع بداية إجراء الحوار الوطني بين القوى السياسية اللبنانية.

لقد غير هذا الحوار الساحة السياسية بشكل كامل أصبحت معه إدارة الأزمات على نحو يتيح الخروج منها بأقل النفقات المادية والسياسية والبشرية، من أهم مهام القادة في أي دولة. وإذا كان من الصعب الحصول على نموذج ناجح في إدارة الأزمات على

وفرنسا في الشؤون الداخلية اللبنانية ومن ثم حدث تحول كبير في قطاع كبير من الأحزاب السياسية اللبنانية نتيجة هذا التكتل الإقليمي والدولي، وباتت القوى الإسلامية والقومية أقلية.

وقد أفرزت الانتخابات البرلمانية اللبنانية العام الماضي واقعاً سياسياً جديداً في قطاع من الأوساط الرسمية أو بعبارة أخرى أدق، تبادلت كل من الأغلبية والأقلية البرلمانية موقعيهما بعد إجراء هذه الانتخابات، وكان من أهم الأسباب التي سرعت من التحولات السياسية، الانسحاب السوري المفاجئ من لبنان الذي سبقته ضغوط أمريكية وقرار من الأمم المتحدة ١٥٥٩، مؤيدو الوجود السوري في لبنان ممن كانت مواقفهم لأسباب استراتيجية، ظلوا في الساحة منفردين في ظل افتقارهم للقدرة الدفاعية بسبب تورط ضباط سوريين، وهو التورط الذي اعترفت به سوريا واعتبرته سبب الانقلاب في الرأي العام اللبناني.

في ظل تلك الأوضاع استغلت معظم الأحزاب المسيحية والسنية والدرزية في لبنان الفرصة، فغيرت تحالفاتها من أجل الوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، آملة في اتباع نماذج سياسية جديدة مستوردة من الغرب، لتكون بمثابة ثورة ملونة أخرى في لبنان. لكن هذه الخطوة تعرضت لرد فعل قوى من الأحزاب الإسلامية والقومية اللبنانية. فهي الأحزاب التي أنقذت لبنان من الاحتلال الصهيوني وكانت خير مثال للفداء والتضحية، فرفضت هذه الأحزاب أي علاقة بالخارج، خاصة مع القوى التوسعية والاستعمارية.

تلك الأوضاع ضاعفت من شعور المجتمع اللبناني بأن لبنان على شفا حرب أهلية وشيكة، ولبنان من أكثر الدول التي عانت مرارة هذه النوعية من الحروب، لذلك توحدت الآمال في اتجاه إنقاذ لبنان، وبناء عليه قام السيد نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني، بوصفه رئيس المؤسسة الشعبية المنتخبة. بعقد حوار وطني مع قادة الأحزاب المعارضة، بوصفه السبيل الأمثل لإيجاد حل جماعي للأزمة. في هذا الإطار لم يكن لدى الأغلبية البرلمانية الجديدة من خيار سوى قبول هذا الاقتراح نزولاً على رغبة الرأي العام اللبناني.

وقد وافقت جميع القوى على عدم التقييد عند طرح القضايا على ساحة النقاش، فكان قبول المشاركة من جميع الأحزاب اللبنانية في الحوار الوطني، إيجابياً

بالنسبة للقوى المستقلة التي تمكنت في الوقت المناسب من تعديل المسار السياسي للأغلبية البرلمانية.

ومن ثم عدلت من نظرتها إلى الخارج إلى التركيز على الداخل وإن حدث هذا التغيير بشكل نسبي.

وخلال ست جلسات من الحوار الوطني، ناقشت الأحزاب اللبنانية بعض القضايا العالقة واتفقت بشأن بعضها. وقد طرح ائتلاف ١٤ مارس الحاصل على غالبية مقاعد البرلمان، قضايا من قبيل، ضرورة الكشف عن العناصر المنفذة لعملية اغتيال الحريري، وقضية الرئاسة اللبنانية ومناقشة إمكانية عزل السيد أميل لحود وتعيين شخص آخر بدلاً منه، وجمع أسلحة الفلسطينيين الموجودة خارج المخيمات، والعلاقة مع سوريا، وهوية منطقة مزارع شبعا، وغيرها من القضايا التي قبلها الطرف المقابل دون تحفظ.

في أولى جلسات الحوار اتفقت الأحزاب اللبنانية بشأن ضرورة التعرف على منفذ عملية اغتيال الحريري. ومن ثم توصلت إلى منهج عمل موحد في هذا الصدد في المرحلة الثانية تمت مناقشة قضية سلاح الفصائل الفلسطينية خارج المخيمات اللبنانية، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وقد توصلت الأحزاب اللبنانية إلى اتفاق مع السيد أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بشأن مواصلة الحوار مع القوى الفلسطينية في هذا الصدد مما عكس قدرة الأحزاب اللبنانية على التوصل إلى حل حاسم للمشكلات بعيداً عن العدائية والاتهامات المتبادلة.

القضية التالية كانت من أكثر القضايا تعقيداً حيث أصّر ائتلاف ١٤ مارس على ضرورة عزل السيد لحود واختيار بديل له من جانب البرلمان حيث اعتبروا أن وجود لحود بمثابة آخر مظاهر الوجود السوري في لبنان وأن تغييره نهاية لهذه المرحلة.

أما حركة أمل وقوى وطنية أخرى فاعتبرت أن انتخاب السيد لحود، جاء قانونياً وبشكل حر من جانب البرلمان وأعربت عن تقديرها لمواقفه المدافعة عن المقاومة.

وبالرغم من احتدام الخلاف بين الأحزاب السياسية اللبنانية حول هذه القضية، إلا أن نقاش الأحزاب تواصل، وإن كان لم يصل إلى نتيجة إلا أن الجميع أدرك أنه من غير الممكن عزل رئيس الجمهورية بالسبل القانونية وربما يمكن ذلك فقط في حالة الاستقالة من منصبه.

فلسطين.. إلى أين؟

رسالت (الرسالة) ٢٧/٥/٢٠٠٦ ■

المحاور الرئيسية في رؤية الإمام الخميني لفلسطين:

١ - الاستفادة من سلاح النفط ضد أمريكا وإسرائيل:

بعد فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح سنة ١٤٥٣م، بدأ عهد الثورة والحدثة الفكرية والثقافية في الغرب وانتهى بالثورة الصناعية والاقتصادية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر.

ولكن في الوقت ذاته بدأ الانحطاط في الشرق، وانقسم العالم إلى قسمين قطب متقدم صناعياً وهو الغرب، والآخر متخلف وهو الذي عرف بالعالم الثالث وكان العالم الإسلامي ضمنه.

وكانت تجربة الحروب المتعددة بين العرب وإسرائيل وخصوصاً حرب ١٩٦٧ نموذجاً لضعف العرب والمسلمين الذين كانوا موضع دعم من الاتحاد السوفيتي وكان هذا الإحساس بالضعف نتيجة للخسائر المتعددة من هذه الدولة الصغيرة، وكان استمرار العداء مع إسرائيل يرجع لوجود حدود مشتركة مع هذه الدول، وأنهم معرضون للخطر مما مهد الطريق للتوافق مع إسرائيل مثل معاهدة كامب ديفيد مع مصر.

وفي هذه الظروف كان الإمام الخميني يؤكد ضرورة استمرار النضال ضد إسرائيل وأن الطريق المؤثر في هذا الصراع هو استخدام سلاح النفط ضد إسرائيل وحلفائها. وقال في رسالة إلى زعماء الحكومات الإسلامية بمناسبة حرب ١٩٦٧: "إن الحكومات والدول الإسلامية التي لديها نفط في أراضيها يجب أن تستفيد منه باعتباره سلاحاً ضد إسرائيل والمستعمرين وأن تمتنع عن بيع النفط لإسرائيل وكل من يساعد إسرائيل".

وقال: "إن إسرائيل تستخدم السلاح ضد الفلسطينيين ويجب على الحكومات والدول أن تمتنع عن بيع السلاح أو النفط لإسرائيل لأن ذلك حرام ويخالف الإسلام".

٢ - التبعية وعدم المشروعية الشعبية والأسلوب الاستبدادي لحكومات المنطقة.

يؤكد الإمام الخميني ضرورة وأهمية استقلالية

تحتل فلسطين مكانة متميزة في قلب كل مسلم وهي دائماً وأبداً موضع احترام كل الأمم والشعوب الإسلامية، والمسلمون دائماً يشكلون الأغلبية المطلقة لسكانها. وظلت لقرون طويلة تحت قيادة وحكم المسلمين وكانت كل الفرق والمذاهب تعيش في سلام تام، ولكن منذ بدء الدسائس الاستعمارية، وتسلب الصهاينة وتجاهل الأغلبية المسلمة وحقوقها، تحولت فلسطين إلى قاعدة الاستعمار في المنطقة ومهد الفرقة والتشتت في هذه المنطقة الحساسة (الشرق الأوسط) وفي النصف الأخير من القرن العشرين، سقط نضال التحرر لمسلمي فلسطين المظلومين، واستشهد منهم عظماء كثيرون وكان ارتباط أغلب الحكومات الإسلامية بالاستعمار قد أحبط المجاهدين في فلسطين وحرّمهم من إقامة دولتهم.

ولكن ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ بدأت روح جديدة تدب في شريان النضال ضد الصهاينة، وإذا كان لدينا تحليل كامل للعوائق والعوامل المؤثرة في نضال الأمة الفلسطينية فإنه يمكننا القول أن الثورة الإسلامية في إيران وما تبعها من نفوذ معنوي وشخصي للإمام الخميني ومواقفه كانت من العناصر المؤثرة في ظهور وعودة النضال والتحول في أسلوب وأيديولوجية المقاومة والتي انتهت بالانتفاضة، وكانت الثورة الإسلامية في نفس الظروف من الاستبداد والظلم ولكنها استقرت وسعت لتدعيم كل حركات النضال والتحرر في فلسطين وباقي البلدان الإسلامية في وقت كان العالم على أعتاب الدخول إلى عهد الحضارة الثالث وظهور تكنولوجيا الاتصالات والاختلاط الثقافي، وظهور علامات انهيار الاتحاد السوفيتي وكلها من الظواهر التي شكلت النظم العالمية الحديثة التي آلت فيها السلطة والسيطرة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت فرض نظمها الاستعمارية على العالم. فكان هجومها الشامل على أفغانستان والعراق والمعروفة بحرب النفط.

وبرغم كل ذلك فإن الماء الراكد لا يتحرك وكان العالم الإسلامي فقط مجرد متابع للأحداث، وبدأ المسلمون ينشغلون بقضايا عديدة مثل انفجار بيونس إيرس والخطر النووي الإيراني وباكستان، وصراع الجزر، ونسوا القضية الفلسطينية.

الحكومات الإسلامية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، ولا شك أن الإمام الخميني قد دعا العرب لذلك وأن يتجنبوا التبعية وألا يكونوا مثل نظام شاه إيران في الماضي والطبيعي أن مكافحة الاستبداد الداخلي مقدمة على مكافحة الاستعمار الخارجي لأنه مادام العدو في البيت (الداخل) فلا نتيجة للصراع والنضال على الجبهة الخارجية. ومن أجل محاربة الاستعمار في الخارج يجب القضاء على قاعدة الاستبداد في الداخل ويعنى الحكومات التابعة.

وكانت رؤية الإمام الخميني سابقة فكان دوماً يطالب بالإطاحة بالحكومات التابعة والمستبدة في الدول الإسلامية باعتباره أسرع الطرق لإنقاذ الشعب الفلسطيني.

والدول الإسلامية لديها الطاقات البشرية والثروات التي من خلالها تستطيع الوقوف والصمود أمام الغرب بأسلحته المتطورة، والأمثلة كثيرة وآخرها ما يحدث في العراق وكيف فشلت الولايات المتحدة في العراق والخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها خلال فترة وجودها في العراق برغم بدائية المقاومة العراقية.

ولكن مشكلة المسلمين اليوم كما يقول الإمام هي الحكومات التي جلبت الخراب والمشاكل على شعوبها بسبب علاقاتها وتبعيتها للغرب والاستعمار.

إن مشكلة المسلمين تكمن في علاقات الحكومات المسلمة مع الاستعمار المستبد والظالم.

٣ - إن الحدود الجغرافية الإسرائيلية لن تكون محددة بالأراضي المحتلة في فلسطين ولهذا أسباب مختلفة منها:

أ - أن الشعار الرئيسي للكنيست الإسرائيلي والمأخوذ من التوراة وهو "إسرائيل من النيل للفرات".

ب - عنصرية الصهاينة، حيث يعتبرون أنفسهم أفضل الأجناس على سطح الأرض، وأن بني إسرائيل أبناء الله ويجب أن يحكموا العالم، والوصول لذلك ليس ببعيد، وأن مسألة "من النيل للفرات" تعود لاعتبارات دينية لديهم.

ج - نظرة الغرب للمستقبل وحاجاتهم للسيطرة على أراضي الذهب الأسود "النفط" والمعادن الأخرى الموجودة في أراضي الشرق الأوسط وإسرائيل تعد وسيلة مناسبة من أجل تحقيق أغراض الغرب ولكن هذا العمل يحتاج لوقت طويل، ودائماً إسرائيل هي عنصر التوتر والاضطراب في المنطقة ودائماً العرب مستسلمون لها ولنفس السبب تحول الشرق الأوسط إلى مخزن للسلاح الأمريكي ومعبّر لمليارات الدولارات

للمستثمرين والحكومات الغربية.

د - تجربة فرض أقلية يهودية صغيرة تحت عنوان (الحكومات الإسرائيلية) على الأغلبية المسلمة.

وهذا الأمر يشير إلى إمكانية تكرار ذلك في باقي الأقطار الإسلامية والعربية، وفشل العرب في حروبهم مع إسرائيل زاد من آمال اليهود والصهاينة في تحقيق حلم من النيل للفرات.

وقد قال الإمام الخميني: إن إسحاق شامير رئيس الوزراء قال في أول برامجه إن إسرائيل الكبرى يجب أن تتحقق ويجب إزالة فلسطين تماماً، وكل مكان توجد فيه إسرائيل هو جزء لا يتجزأ من مشروع إسرائيل من النيل للفرات.

ويؤكد الإمام الخميني أن هدف إسرائيل بعد النيل للفرات هو السيطرة على إيران، لأن الصهاينة لسنوات قبل احتلال فلسطين وتشكيل دولتهم كانوا يفكرون في إيران، وكان العمال الإسرائيليون يعملون في مراكز حساسة أيام الدولة القاجارية والبهلوية والتاريخ ناظر على ذلك، وكادوا يتمكنون من إيران.

٤ - الفصل بين اليهود والصهاينة:

إن تاريخ اليهود مع الأنبياء تاريخ عدائي. ويؤكد التاريخ أن اليهود كانوا أشد الأعداء لنبي الإسلام سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ولكن في عهد النبي كان يمكننا مشاهدة فريقين من اليهود، مجموعة تعادى النبي معاداة شديدة لدرجة محاولات لقتله ولكن الله أنقذه منهم، والمجموعة الأخرى كانت تطالب بتعايش سلمي مع المسلمين.

ويؤكد الخميني ذلك بقوله "أن الصهاينة ليسوا أهل دين فالصهيونية ظاهرة سياسية متسلطة وعدائية واستعمارية ولكن تحت غطاء اليهودية".

٥ - القضية الرئيسية للصهاينة هي الإسلام:

كما شوهد في فترة صدر الإسلام بأن اليهود المتشددین على الرغم من سياسة التسامح التي عاملهم بها النبي صلى الله عليه وسلم ومنحهم الحرية في حياتهم وعبادتهم، لم ينسوا الفتن والتآمر ضد النبي حتى أقدموا على اغتياله ومازال مسلسل التآمر الصهيوني ضد الإسلام مستمراً حتى اليوم وبأشكال مختلفة، ومازالت المذابح ترتكب ضد المسلمين في الأقصى تحت مرأى ومسمع العالم كله ومازال المسلمون يقتلون في أفغانستان والعراق وكلها بأيدي اليهود والصهاينة.

وهناك نماذج أخرى وكثيرة تدل على عدائية اليهود والصهاينة للإسلام والمسلمين منذ بداية التاريخ وحتى اليوم.

دور باكستان في التطورات الأفغانية الحالية

الشعلة (x) ٢٨/٥/٢٠٠٦

١٠٤

كل الأسئلة تصب في نقطة واحدة وهي كيف سيتم تأمين مصالح باكستان في أفغانستان؟ هذا السؤال طرح أثناء المشاورات الخاصة بالهجوم على أفغانستان في عام ٢٠٠١ من جانب المحافظ السياسية والأمنية في باكستان. في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لدعم باكستان في قمع طالبان والقاعدة. وكانت هناك نقطة واضحة تماماً وهي أن إسلام آباد كانت قد تحملت نفقات طائلة لتأسيس حركة طالبان، ولو تقرر أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة لقمع طالبان فإن هذا التعاون لابد أن يكون له مقابل. وكان بإمكان الأمريكيين أن يجيبوا على طلب إسلام آباد بثلاثة أشكال:

١- أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة، مقابل أن تزيد الولايات المتحدة مساعدتها السنوية لباكستان وفي الوقت نفسه تقوم بإلغاء جزء من العقوبات التي فرضتها على باكستان بسبب التجارب النووية.

٢- أن تتعاون باكستان مع الولايات المتحدة مقابل دفع واشنطن الحكام الجدد في أفغانستان على إقامة علاقات طيبة مع باكستان.

٣- أن تعاون باكستان مع الولايات المتحدة مقابل أن تضع واشنطن القوى الموالية لإسلام آباد في جزء من بنية السلطة.

بالنسبة للخيار الأول، فإنه على الرغم من أنه كان مفيداً لباكستان، لكن إسلام آباد كانت تفصل بين موضوعين: الأول، أنها تعتبر تعاونها مع الولايات المتحدة ضد طالبان جزءاً من التعاون الأمني بين البلدين، وكان من الممكن أن يحدث هذا الاتفاق في أي مكان آخر وبخصوص أي جماعة أخرى. ولهذا يجب على واشنطن أن تقدم المساعدات بمجرد تعاون باكستان. والثاني، أن باكستان لها مصالح مباشرة وحيوية في أفغانستان، ولو تم القضاء على طالبان فلن تكون هناك أي قوة في البنية السياسية الأفغانية تحمي مصالح باكستان، بناء على هذا كانت باكستان مصرة وبشدة أن يكون مقابل تعاونها مع الولايات المتحدة أن تعالج

قضية أفغانستان في داخل أفغانستان. الخيار الثاني ليس مطمئناً لباكستان، لأنه في تلك الأثناء هناك جماعتين تمسكان بالسلطة في أفغانستان، وكلاهما سيئ الظن بباكستان. الجماعة الأولى كانت ائتلاف الشمال الذي كان يعتبر باكستان داعمة لطالبان وعدوة له. الجماعة الثانية كانت القوميين الذين لهم ادعاءات أرضية وتاريخية مع باكستان على خط "ديورند" بهذا الشكل لا يمكن لأي من هاتين القوتين أن تكون "بديلاً لطالبان"، حتى ولو وقفت الولايات المتحدة وراء الأحداث لطمأنة باكستان، أما الخيار المتبقى وهو الخيار الثالث: وهو وجود جزء من القوات الموالية لباكستان في البنية السياسية لأفغانستان. ويجب البحث بالأساس عن قوى موالية لباكستان من بين القبائل البشتونية، وخاصة البشتون الأيديولوجيون وليس القوميين، فالقوميون لديهم رغبة عارمة في تكوين منطقة البشتون الكبرى التي تضم بعض المناطق الحدودية والقبائل في باكستان. على عكس الدينين أي الذين يفكرون بشكل إيديولوجي، فهم يعتبرون كل المنطقة أرض الأخوة المسلمين. ولذا لا يقولون بالأساس بوجود حدود بين الدولتين الإسلاميتين باكستان وأفغانستان.

وهذا هو الشيء نفسه الذي سعى من أجله "إي. إس. أي" جهاز الأمن والاستخبارات للجيش الباكستاني، وكان يخطط له بشكل دقيق للغاية، حتى ينسى من جانب إدعاء الأفغان التاريخي، ومن ناحية أخرى تهئية المجالات الضرورية للاستفادة من أفغانستان كعمق استراتيجي لباكستان في مواجهة الهند.

وكانت تفسيرات الباكستانيين مقنعة بالنسبة للأمريكيين ولذا قررت واشنطن عقد صفقة مع إسلام آباد. وتم طرح المسألة بهذا الشكل تقبل الولايات المتحدة بدخول جزء من القوات الموالية لباكستان في البنية السياسية الأفغانية، لكن كيف وفي مقابل أي شيء؟ من هنا طرح موضوع معتدلي طالبان. وحول كيفية دخول القوات الموالية لباكستان في البنية السياسية الأفغانية، اتخذ قرار بأن هذه

القوات ستتدخل هذه البنية في إطار طالبان المعتدلة. والحقيقة أن الباكستانيين قدموا مبادرتين مهمتين الأولى أنها قالت أن هناك اختلافاً بين طالبان، وقسموها إلى مجموعتين متشددين ومعتدلين. الثانية: أن هناك اختلافاً بين طالبان والقاعدة وأعلنوا للأمريكيين أن إسلام آباد تعارض القاعدة لكنها تدافع عن طالبان إذن عندما نتحدث عن طالبان المعتدلة، فيكون ذلك جزءاً من القوات الموالية لباكستان لها قاعدة اجتماعية نسبية بين جزء من قبائل البشتون وكانت هذه القوة أيديولوجية وتتأثر بأفكار وآراء جمعية علماء الإسلام.

والواقع أنه لا يوجد فرق بين طالبان المعتدلة والمتشددة، غير أن هذا الأمر ممكن لتوجيه الرأي العام، بأن يغيروا بعض قادة طالبان الأساسيين مثل الملا عمر. على أية حال فإن الولايات المتحدة على الرغم من ردود الفعل السلبية من جانب الرأي العام قبلت دخول طالبان المعتدلة البنية السياسية الأفغانية، لكن هذا الأمر تم في مقابل الحصول على امتيازات كثيرة من باكستان.

أول هذه الامتيازات كان عبارة عن الحصول على تعاون باكستان للقضاء على فلول القاعدة، لكن كانت هناك امتيازات أكثر أهمية.

وقد طلبت الولايات المتحدة من باكستان أنه في مقابل دخول هذه القوات العملية السياسية الأفغانية يجب على باكستان أن تعترف رسمياً بإسرائيل، وأن تقوم الولايات المتحدة بالإشراف على الأسلحة النووية الباكستانية، وأن تلقى القبض على أسامة بن لادن وتقوم بتسليمه لالولايات المتحدة، وأن تعمل على إطلاق سراح كل القوات الأجنبية التي أسرتها طالبان والقاعدة، وأن تقوم بنزع سلاح فلول طالبان بالشكل الذي لا يسفر عن أي عمل عسكري وليس معلوماً بأي شروط رضيت باكستان، لكن المؤكد أن "آي. أس. آي" الباكستاني خدع الجماعات الثلاث ولعب بهم جميعاً. الجماعة الأولى الأمريكيون فهذا الجهاز بحجم تعاونه مع الولايات المتحدة، تعاون بنفس الحجم مع طالبان من حيث التوجيه والقيادة، فكان يقدم المعلومات الخاطئة لالولايات المتحدة بينما يقدم المعلومات الصحيحة لطالبان. الجماعة الثانية الشعب الباكستاني بالفعل لا يعرف الشعب الباكستاني لماذا يوجد الأمريكيون في بلادهم، ولماذا يجب أن يحاكم الأمريكيون الجيش

الباكستاني، ولماذا يجب أن تخضع الأسرار العسكرية الباكستانية -أي الأسلحة النووية- لمراقبة الولايات المتحدة. الشعب الباكستاني لا يعرف ماذا تصنع حكومته وراء الستار مع إسرائيل و... الجماعة الثالثة شعب أفغانستان. وعلى الرغم من أن هناك عوامل كثيرة لها دور في المصائب التي حلت بشعب أفغانستان إلا أن جهاز استخبارات الجيش الباكستاني كان له الدور الأول. وقد اتضحت تماماً مظاهر السياسة السابقة في قضية طالبان المعتدلة أولى هذه المظاهر أن "آي. أس. آي" قد فرض على طالبان المعتدلة القيام بأعمال سياسية، بل وعمل بالتشاور مع الأمريكيين على خداع حكومة كابول وإدخالهم العملية السياسية، هذا من جانب. ومن جانب آخر عمل على تنفيذ السيناريو التالي: قام بتسليح جزء من طالبان الذي يعرف بطالبان المتشددة ليقوم بأعمال عنف ضد الشعب والحكومة الأفغانية بل والقوات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية وأجبرهم على قبول شروط باكستان. والآن هناك أربع قوى أساسية لها أهداف مختلفة تدعم دخول طالبان المعتدلة بنية السلطة: باكستان والولايات المتحدة وجزء من قبائل البشتون وحامد قرضاي. الباكستانيون للحصول على نصيب من السلطة في أفغانستان. والأمريكيون لخفض حدة الخسائر التي يتكبدها وتثبيت الأوضاع في أفغانستان، حامد قرضاي لمنع وقوع حالة من الانشقاق بين القبائل البشتونية وتثبيت مكانته في الانتخابات الرئاسية التالية. ولو تحرينا الدقة فسنجد أن الهدف الأساسي للقوى الأربع هو العمل على إقامة نوع من توازن السلطة. لكن القضية هي هل دخول طالبان في أي شكل من أشكال العملية السياسية سيقطع الطريق على مظاهر عدم الاستقرار الحاصلة في أفغانستان؟ كان الجنرال ضياء الحق الرئيس الباكستاني قد قال في أحد أقواله المشهورة: "هذه القدر الذي يغلي أفغانستان" يجب حفظه دائماً في درجة حرارة معينة" عندما تكون هذه العبارة على جدول أعمال السياسة الخارجية الباكستانية في أفغانستان فكيف يمكن تعليق الأمل على تحسين الأوضاع في أفغانستان.

(x) صحيفة أفغانية ناطقة بالفارسية وموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات هو: www.mashal.org

أفغانستان وباكستان؛ ظلال ثقيلة من التردد والخلافات

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٧

أفغانستان ظهرت أبعاد جديدة في الخلافات بين الدولتين وذلك إضافة إلى الاختلافات الحدودية. لقد أدى تأييد "إسلام أباد" لجماعات المجاهدين الأفغان والذين كانوا يقاومون حكومة كابل، إلى إضافة المزيد من الأبعاد على الصراعات والأزمات وحالات عدم الثقة التي كانت قائمة بالفعل بين الدولتين.

لم يسفر انتصار المجاهدين في عام ١٩٩٢ عن حل الصراعات بين الدولتين وذلك على الرغم من أن عددا من الجماعات المجهدة والتي كانت مدعومة بتأييد من باكستان قامت بتولي السلطة في كابل ومعظم المدن الأفغانية.

لقد أدى تأييد إسلام أباد لقلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي الأفغاني ومن بعده جماعة طالبان، إلى إضافة المزيد من الأبعاد على الاختلافات، العداءات والأحقاد فيما بين الدولتين.

لقد صار تأييد باكستان لحكمتيار سبباً لتخريب وتدمير الجزء الأكبر من كابل من جانب وانقسام وتحلل الجيش الوطني وكذلك البوليس الوطني فيما بين جماعات المجاهدين من جانب آخر.

هذا الأمر صار سبباً لفضب عميق لدى حكومة أفغانستان المؤقتة بزعامة برهان الدين رباني- الذي كان زعيماً لمجلس النظار- تجاه باكستان.

وقد وصل مستوى الصراع بين الدولتين ذروته عندما قام عدد من الأفغان في صيف عام ١٩٩٥م بالهجوم على سفارة باكستان في منطقة "كارته بروان" وقتل سفيرها فضلاً عن قتل أحد الدبلوماسيين الباكستانيين.

ثم قامت المجموعة المعتزضة بنهب أموال السفارة وإشعال النار فيها الأمر الذي دفع باكستان إلى غلق سفارتها لفترة وقطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان. بعد هذه الحادثة قامت حكومة رباني بالاعتذار إلى باكستان وأعلنت استعدادها لدفع الغرامة لتعود من جديد العلاقات بين الدولتين.

استمرت العلاقات -الممزقة- قائمة بين الدولتين حتى سبتمبر ١٩٩٦، فمنذ ذلك التاريخ صارت حياة المواطنين الأفغان أكثر بؤساً عقب الانسحاب الإجباري لجماعات المجاهدين - على إثر ضغط جماعات طالبان المسلحة.

فبعد سقوط كابل قام الملا محمد عمر زعيم طالبان بتعيين مجلس من ستة أشخاص برئاسة الملا محمد رباني

في قلب مدينة كابل عاصمة أفغانستان وبالقرب من قصر رئاسة الجمهورية توجد منطقة باسم ميدان "بشتونستان" وهو ميدان مشهور وسط هذه المدينة.

ويحظى هذا الميدان بشهرة واسعة في التاريخ السياسي لدولة أفغانستان وصراعها مع باكستان.

يعتبر ميدان بشتونستان مكاناً منفراً ومكروهاً بالنسبة للسياسيين والحاكم الباكستانيين، ففي عصر رئاسة محمد داود خان للجمهورية (١٩٧٤-١٩٧٩) كان المطالبون بالانفصال عن باكستان يتجمعون كل عام في هذا الميدان ويعلنون مطالبهم الخاصة بإيجاد وطن مستقل لهم وإنشاء دولة "بشتونستان" المستقلة. فقد كان السياسيون البشتون في كل من الدولتين دائمي المطالبة بإنشاء دولة "بشتونستان" الموحدة فيتجمعون في الحدود الشرقية والجنوبية وذلك في المنطقة التي تبدأ من "مهمند أجنسي" في باكستان وحتى منطقة "تشمين" الواقعة في جنوب أفغانستان الآن. لقد بلغ الاختلاف بين أفغانستان وباكستان أقصاه وذروته في عصر حكومة "داود خان" ومازال مستمراً حتى الآن.

منذ إقامة دولة باكستان في عام ١٩٤٧ وحتى الآن، نرى الاختلافات وسوء الظنون الدائمة هي التي تحكم طبيعة العلاقات بين الدولتين لدرجة أننا أصبحنا نرى تداعيات صعود وهبوط تلك العلاقات على صفحة التاريخ الحديث للمنطقة.

فلقد كانت علاقات هاتين الدولتين الإسلاميتين واللتين تتمتعان بأطول حدود مشتركة، كانت ومازالت على مدى ٥٩ عاماً مصحوبة دائماً بالتقلبات الحادة والعنيفة فلم تتجاوز تلك العلاقات أبداً مرحلة محدودة جداً من الصداقة المشتركة.

وطوال الخمس وعشرين عاماً الماضية وكلما تحدث المسئولون في الدولتين عن تحسن في العلاقات بينهما لم نلبث أن نرى حادثة سيئة تلقى بظلالها على تلك العلاقات ليعود من جديد مسلسل الاختلافات والاتهامات المتبادلة بين الدولتين.

الشئ المؤكد والمعلوم للجميع أنه منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام هجوم الجيش السوفيتي الأحمر على أفغانستان في عام ١٩٧٩ ظلت القضايا الحدودية تلقى بظلالها على العلاقات بين الدولتين.

وعندما سقطت حكومة نجيب الله في عام ١٩٩٢ في

وهو المجلس الذي كان معظم أعضائه من البشتون المقيمين جنوب أفغانستان وذلك بهدف تولى شئون وإدارة المدينة. من جانبها قامت حكومة "رياني" التي كانت قد تركت كابل، باتهام باكستان، صراحة، بتجهيز جماعة طالبان ودعمها مالياً.

بعد السيطرة على كابل، قامت طالبان بفرض قواعد صارمة، فأغلقت مدارس الفتيات، وأبعدت النساء عن أعمالهن ومنعهن من الخروج من المنازل وأجبرت الرجال على إطلاق اللحية.

من جانبه قام البوليس الديني بالإعلان عن أن الأنشطة الإعلامية في كابل صارت معطلة وأن التلفزيون ما هو إلا جعبة شيطانية كما تم منع استمرار بث القنوات والبرامج التلفزيونية المحلية والوطنية وصدرت قرارات بمنع رؤية ومشاهدة الأفلام عن طريق الأقمار الصناعية والفيديو في أفغانستان.

ويعتقد المسئولون الأفغان أن طالبان، قد تم تشكيلها بواسطة الطلاب الشباب المتدينين الذين كانوا يدرسون في المدارس الدينية جنوب أفغانستان خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون على أيدي أساتذة ومعلمين باكستانيين.

في الوقت نفسه الذي بدأت فيه حكومة طالبان، كانت باكستان بصدد نقل المواد الغذائية والسلع التجارية عن طريق أفغانستان إلى آسيا الوسطى ولهذا السبب نفسه أعلنت باكستان ترحيبها بهذه الحكومة الجديدة، ولهذا السبب أيضاً التقى "نصر الله بابر مع زعيم طالبان وبعد هذا اللقاء تم وضع مخزن ضخمة من الأسلحة والمهمات الخاصة بحكمتيار تحت سيطرة طالبان ثم أعقب ذلك تصدير ثلاثين شاحنة تجارية عن طريق "قندهار" في أفغانستان إلى "عشق آباد" عاصمة تركمانستان. آنذاك قام منصور آتشك زى أحد القادة المجاهدين المحليين الأفغان، بمنع عبور الشاحنات التجارية الباكستانية إلى آسيا الوسطى مما أدى إلى قيام طالبان- بتشجيع من إسلام آباد- بقتل هذا القائد.

بعد ثلاثة أشهر من السيطرة على قندهار بواسطة طالبان انضم إليها ١٢٠٠ فرد من طلاب العلوم الدينية الذين كانوا يتلقون تعليمهم في المدارس الباكستانية وهو ما مكن طالبان من السيطرة على ١٢ ولاية أفغانية خلال أربعة أشهر فقط وبأقل الخسائر الممكنة.

بعد سقوط كابل اعترفت باكستان رسمياً بحكومة طالبان لتستمر العلاقات السياسية بينهما حتى سقوط كابل في عام ٢٠٠١ وبعد سقوط كابل تم تشكيل وحدات وجماعات المقاومة المحلية من جماعة طالبان في الحدود الشرقية والجنوبية الأفغانية ومع القيام بشن عمليات حربية غير منظمة هربوا إلى باكستان عندما شعروا بالخطر. في البداية لم تأخذ أفغانستان هذا الموضوع

على محمل الجد وقامت بالتقليل من شأن وقدرة الجماعات الداخلية وبعد نزع سلاح الجماعات المسلحة اشتدت ثانية هجمات طالبان في شرق وجنوب أفغانستان، وهي القضية التي صارت مرة أخرى سبباً مباشراً لاعتراض حكومة كرزاي الأمر الذي أدى إلى اشتعال الصراع السياسي من جديد بين إسلام آباد وكابل.

وتعد الحدود المشتركة بين أفغانستان وباكستان والمشهورة بخط "ديورند" هي الأخرى واحدة من الأسباب الحقيقية للاختلاف بين الدولتين وهي الحدود التي لم تعترف بها "كابل" أبداً بشكل رسمي. أثناء سيطرة بريطانيا على شبه القارة الهندية تم ضم مناطق من جنوب شرق أفغانستان إلى الهند وفقاً للخط الحدودي المذكور وذلك في عام ١٨٩٣.

آنذاك أعطت حكومة كابل الخط الحدودي "ديورند" مهلة مدتها مائة عام ليتم الانتهاء من العمل به في عام ١٩٩٣، ولهذا كانت ترحب بعقد اتفاقية بهذا الصدد. وعلى الرغم من المشكلات الناتجة عن الحرب والأزمة فإنه لم يتم الإعلان رسمياً عن قبول هذا الأمر.

بعد تأسيس دولة باكستان تم إضافة المناطق المعروفة بمناطق القبائل الأحرار إلى باكستان وتحول الخلاف بين أفغانستان والهند إلى نزاع بين أفغانستان وباكستان.

وعلى الرغم من أن أفغانستان لم تعترف رسمياً بملكية باكستان لتلك المناطق، فإن باكستان تعتبر أن "ديورند" هو خط الحدود الدائمة الغير قابلة للتغيير.

بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهجوم القوات الأمريكية وبعض حلفائها على أفغانستان وما أسفر عن سقوط نظام طالبان بدأ فصل جديد من تاريخ العلاقات بين كابل وإسلام آباد.

وكانت باكستان، متهمة بأنها الأب الشرعي لطالبان والتعاون مع تنظيم القاعدة، واعتباراً من نجاح الهجوم الأمريكي على أفغانستان أعلنت تأييدها له بهدف الحصول على المساعدات المالية وإلغاء العقوبات التي كانت قائمة بشأنها وأعلنت في الوقت نفسه عن تأييدها الحكومة الجديدة التي أسسها حامد كرزاي وذلك على الرغم من أن قلق إسلام آباد قد انعكس على طبيعة العلاقات بين الدولتين لدرجة وصل معها إلى شن الحملات الإعلامية الموجهة والمقصودة من جانب رؤساء الحكومتين خاصة مع زيادة قدرة جبهة حلفاء الشمال في تركيبة السلطة الجديدة في أفغانستان خلال السنوات الأربع والنصف الأخيرة.

من ناحية أخرى قام المسئولون الأفغان بتأكيد علاقات الصداقة مع جميع الدول حتى مع باكستان وذلك تسليماً وخضوعاً لواقعهم ومشكلاتهم المتصاعدة.

لقد أسفرت هذه التطورات عن ست زيارات لحامد كرزاي رئيس الجمهورية الأفغانية إلى إسلام آباد كما قام

كل من الرئيس برويز مشرف و جمالي و شوكت عزيز رئيسى الوزراء بزيارات عديدة إلى كابل وهو الأمر الذى أدى إلى إطلاق سراح مئات الأسرى الباكستانيين وقيام باكستان بتمية علاقاتها التجارية مع أفغانستان بمبادرة منها.

وعلى الرغم من هذا الصعود فى العلاقات القائمة بين الدولتين فإن الكثير من الخبراء أكدوا أن الطريق مازال صعباً بشأن العلاقات الثنائية بين الدولتين على الرغم من إعلانهم أكثر من مرة رغبتهم فى دعم وتوسعة هذه العلاقات. ووفقاً لهذا الاعتقاد فإنه لن يتحقق الطريق الدائم لتمية العلاقات بين الدولتين وذلك إلى أن يقوم المسئولون الأفغان بحل موضوع الخط الحدودى "ديورند"، الذى يلقي بظلاله على علاقات الدولتين، وذلك عن طريق الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية أو عن طريق أى مرجعية أخرى.

بعد عقد اجتماع مجلس النواب الوطنى الأفغانى فى عام ٢٠٠٥ تم طرح هذا "الخط الحدودى" مرة أخرى فيه، حيث قام المسئولون الحكوميون بإحالة هذه المشكلة وإيجاد حل لها واتخاذ قرار بشأنها إلى المجلس الوطنى من دون أن يقوموا بإبداء وجهة نظرهم فى الأمر.

يبدو أن إسلام آباد قامت بتلقى هذه الخطوة من جانب حكومة كابل بشكل جاد. كما يعتقد أصحاب الرؤى الأفغان أن الهجمات العسكرية قد زادت فى جنوب أفغانستان بسبب الدعم والتأييد الباكستانيين. ويعتقد الخبراء أيضاً أن باكستان مازالت ترجح حالة عدم الأمن فى أفغانستان على حالة الأمن، بل إن غالبية هؤلاء لا يتخرجون من القول بأن جزءاً من أهل الحكم فى إسلام آباد يعملون دوماً وفق نظرية "خلق الأزمة" فى جنوب أفغانستان.

بالإضافة إلى هذا فإن حكومة إسلام آباد بصدد مواجهة تحد كبير ورئيسى الآن خاصة فى المناطق القبلية المتنازع عليها والتى تلقى بظلالها على عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين.

ووفقاً لادعاءات حكومة كابل فإن قواعد طالبان والقاعدة توجد فى هذه المناطق هذا بالإضافة إلى الضلع الثالث المعارض لحكومة كابل وهو "الحزب الإسلامى الأفغانى" بزعامة قلب الدين حكمتيار والذى يستفيد بقوة من هذه المناطق غير الآمنة. فى هذا الصدد تتهم حكومة كابل الحكومة الباكستانية على الأقل بالتساهل تجاه الأضلاع الثلاثة لمثلث المعارضة الذى تواجهه حكومة كابل.

إن وجود طالبان والحزب الإسلامى فى باكستان واللذين يتمتعان باتباع وقواعد قوية فيما بين البهشتون فى جنوب وشرق أفغانستان يشكلان تهديداً حقيقياً

بالنسبة لحكومة كابل وهو التهديد الذى بسببه يوجه السياسيون فى كابل انتقادهم لباكستان وبتهمونها بالتدخل فى شئون أفغانستان الداخلية.

عقب هذه التطورات أعلنت باكستان عن استعدادها لمنع عبور أفراد طالبان عبر الحدود المشتركة ولكن بشروط وهو الأمر الذى رفضته حكومة كابل، هذا الشرط هو قيام باكستان ببناء جدار عازل على الخط الحدودى.

من ناحية أخرى أعلن المتحدث الرسمى باسم وزارة الدفاع الوطنى الأفغانى أنه فى حالة قيام هذه الدولة ببناء حائط حدودى على امتداد الخط الحدودى "ديورند" والذى من شأنه أن يفصل بشكل حقيقى بين أفراد القبائل الواحدة سوف ترفضه وتعارضه أفغانستان بقوة. فى هذا الصدد قال محمد ظاهر عظيمى إننا لن نسمح مطلقاً بإيجاد حواجز فاصلة تفصل بين الأقوام على جانبي الحدود بين أفغانستان وباكستان.

ولهذا ففى حال تنفيذ مثل هذا المشروع من جانب حكومة باكستان فإن أفغانستان سوف تقاومه وتمنعه بكل الطرق المناسبة والمتاحة.

بعد أن تزايدت الصراعات فى جنوب أفغانستان اعتباراً من الربيع الماضى فإن العلاقات الثنائية بين الدولتين ازدادت سوءاً وهو الأمر الذى أدى إلى قيام كرزى بزيارة باكستان فى مطلع العالم الحالى. فى هذه الزيارة قام كرزى بعرض قائمة بأسماء أكثر من ألف شخص مع الوثائق اللازمة إلى برويز مشرف وهم من القوات الأفغانية المشاغبة والمعارضة الذين يعيشون فى باكستان.

بعد نحو شهر من هذه الزيارة قام الرئيس الأمريكى جورج بوش بزيارة كل من الدولتين مما أدى إلى أن تصبح علاقات الدولتين أكثر توتراً حيث اتهم المسئولون فى أفغانستان وباكستان - كل منهما الآخر - بالضلوع فى قضايا سياسية. ويقال بأن السبب الأصلى وراء ذلك يكمن فى قيام أفغانستان بتقديم نسخة من القائمة التى تم تقديمها إلى برويز مشرف، إلى جورج بوش الرئيس الأمريكى حتى يسلمها لمشرف وهو ما أثار غضب المسئولين الباكستانيين.

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة لحامد كرزى فى عام ٢٠٠١ واجهت حكومة كابل عدداً من المشكلات نتيجة لعبور طالبان عبر حدود باكستان إلى داخل أفغانستان وهذا الأمر يعد الآن سبباً جذرياً لزيادة التوترات الأمنية وارتفاع معدلاتها فى أفغانستان.

فى ربيع العام الماضى أعلنت حكومة كابل أن بعض الدول تسعى من أجل أن تظل أفغانستان غير آمنة وهؤلاء لا يريدون أن تصبح هذه الدولة دولة مستقلة ومقتدرة بين دول المنطقة.

منطق السلوك النووي الإيراني: الحركة في النور

■ جواد وعيدى ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦

١٩٥٠ و ١٩٧٠) كانت الولايات المتحدة تهتم باستقرار القوى الإقليمية دون اهتمام بالظروف الداخلية في الدول الخليجية وفي عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى كانت الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على القوى الإقليمية المتمثلة فى شاه إيران وملك السعودية. ثم انهارت هذه الاستراتيجية تماماً بعد الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ واشترك مواطنين سعوديين فى تنفيذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وبالطبع يرجع فشل هذه الاستراتيجية فى الحالة الأمريكية إلى تحولات داخلية فى هذين البلدين. فى ثمانينيات القرن الماضى عملت الولايات المتحدة على العودة إلى نظام توازن القوى فى المنطقة فأثناء الحرب بين العراق وإيران عملت على منع تحول أى منهما إلى قوة يمكنها توفير الأمن للدول العربية المجاورة وذلك عن طريق تقديم المساعدات المالية والمعلوماتية إلى العراق، وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن تقوية البنية العسكرية الهجومية للعراق وانتهاك حقوق الإنسان على نحو منظم فيه واستخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد إيران. الواقع أن الحرب بين العراق وإيران لم تكن تهتم بنظام توازن القوى فى المنطقة وإنما قضت على التوازن الطبيعى فى القوى بالمنطقة عن طريق إضعاف كلتا الدولتين حيث وضعت الجزء الشمالى للخليج تحت الضغط عن طريق ما يسمى بتوازن القوى ولجأ صدام - بعد أن عجز عن تحقيق أهدافه السياسية وتعرض لخلل اقتصادى - إلى الهجوم على الكويت عله يتمكن من الحصول على مصادر النفط وعائداته.

وقد بادرت الولايات المتحدة لتعديل عدم التوازن فى القوى بالمنطقة وأخرجت صدام من الكويت عن طريق تكوين تحالف دولي. ولكن تعديل انعدام التوازن جر صدام إلى حدود جديدة من الضعف السياسى والاقتصادى حيث فرضت عقوبات اقتصادية على العراق أخرجت العراق تماماً من مدار القوة فى المنطقة حتى عام ٢٠٠٣، أى أن الجهود الأمريكية

يتمثل الهدف المبدئى لأى استراتيجية سواء أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف فى إيجاد نظام يؤدي إلى تنظيم المصالح والقيم والأيدولوجيات المتوافقة أو المتنافرة فى مجال العلاقات الدولية المضطرب أساساً. والعامل الأساسى لاستمرار وبقاء أى نظام أمنى هو تحقيق المصالح الثقافية والمادية والمعنوية بل ويشمل العدالة والحرية والرفاهية واحترام الهوية الخاصة والثقافية للأفراد، وأى نظام لا يحقق أياً من هذه العناصر للأفراد والجماعات والدول يعد نظاماً مستبداً ينهار تلقائياً نتيجة تصرفاته الظالمة.

النظام فى حد ذاته يتضمن نوعاً من الدوام والثبات بحيث يستمر على الأقل إلى عدة عقود أو أجيال. والنظام الراسخ هو النظام الجامع الذى يؤلف بين الأهداف السياسية المتنوعة والأهداف الأمنية المختلفة والمصالح القومية المتفاوتة وغيرها وينظمها.

وعلى هذا عند تناول نظام الأمن الدولى عملياً وإجرائياً نجد أن رؤية النظام الأمنى غالباً مغايرة لفكرة تحقيق أحد الأطراف لكل مصالحه بالتهديد والقهر والعنف ضد الآخرين. وفى النهاية سيتحقق النظام الأمنى الإقليمى والدولى فقط عن طريق الوفاق. الوفاق الذى يعنى حصول كل طرف على بعض ما يريد وعدم حصول أى طرف على كل ما يريد.

وقد تعرضت منطقة الخليج لتغيرات عديدة تمثلت فى قضيتين أساسيتين فى مجال الأمن سواء من جانب الدول الخليجية أو من جانب الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأجنبى لأمن المنطقة.

القضية الأولى هى قضية تحقيق السلام عن طريق السيطرة العسكرية سواء كانت هذه السيطرة العسكرية قائمة على التفوق الإقليمى أو التفوق العالمى أو على استسلام الدول المعارضة دون قيد أو شرط أو على تغيير المجتمعات والأنظمة السياسية لمصلحة الدولة المسيطرة.

والقضية الثانية هى تحقيق السلام عن طريق توازن القوى. فحتى أواسط مرحلة الحرب الباردة (بين عامى

العربية في ما بين سنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٨، وفي عام ١٩٩١ قد قضت تماماً على ما كان مقرراً أن يكون توازناً قوياً.

وقد أكد الكثير من الخبراء والسياسيين البارزين في أوروبا وأمريكا تأثير الأحداث الداخلية بدول الشرق الأوسط على الدول الغربية رغم أن هذا التأكيد لم يترجم إلى واقع عملي.

ومن هذه التأكيدات نذكر قول جاك دولور رئيس اللجنة الأوروبية في الثمانينيات: "سوف تواجه أوروبا تهديدتين خطيرتين هما الهجرة غير الشرعية والتسامح الثقافي". وهو رأى دقيق للغاية مازلنا نشهد نتائجه بعد مرور عشرين عاماً.

كما قال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "النصر دون حرب": "نحن في الغرب نتحدث عن الأصوليين بينما يتحدث الأصوليون عن مشكلات الشعوب ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تصفى إليهم الشعوب"، حيث يرى نيكسون أن مشكلات الشعوب هي الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام الديمقراطية.

يجب أن نؤكد مرة أخرى تأثير الأحداث الداخلية على السياسة والأمن في منطقة الشرق الأوسط وذلك لأن إدراك هذه الحقيقة يعد أمراً جوهرياً لفهم منطق السلوك السياسي لدول المنطقة وإيران.

يبدو أن البطالة والتخلف الاقتصادي وانعدام المشاركة الشعبية في القرارات السياسية في دول المنطقة هي التربة التي ينبت فيها عدم الاستقرار العميق والخطير ويجب اعتبار التهديدات التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب هي أهم العقبات التي تواجه النظام الدولي. وبعبارة أوضح إن ما يحقق السلام والاستقرار على نحو أفضل وأكثر ثباتاً في المنطقة هو النمو الاقتصادي ووجود فرص عمل والمشاركة السياسية للمواطنين.

أي أن أي مجتمع أو دولة تتمتع بقدر أكبر من النمو الاقتصادي وتتمتع بموقع دولي على قدر كبير من المسؤولية تتمتع بالضرورة بقدر أكبر من الأمن. وقد اتبعت إيران هذه السياسة بعد الحرب مع العراق. وكان من أهم إنجازات هذه السياسة تلك الطفرة العلمية والفنية في الإمكانيات الجامعية والصناعية في إيران وبرغم أن التكنولوجيا النووية الإيرانية تحظى بقدر أكبر من الضجة نظراً للاعتبارات السياسية، فإنه لولا الضجة التي أثارت حول البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠٠٣ لكان الإيرانيون يحتفلون بوصولهم إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من القمح. فالإيرانيون يتشوقون إلى رؤية عبارة "صنع في إيران"

على المنتجات التي يستخدمونها، وقد تضاعف هذا الشوق أضعافاً كثيرة في الأعوام الثلاثين السابقة عن طريق تأكيد الحكومة الاستقلال السياسي والقدرة الاقتصادية، ومن هنا يرى الخبراء أن كل سلعة تحمل عبارة "صنع في إيران" تزيد من معامل الاستقرار السياسي وتساعد أكثر في التنمية السياسية. ومن وجهة النظر الإيرانية تعد التكنولوجيا النووية مطلوبة ومهمة من هذه الجهة؛ حيث يعد الحصول على التكنولوجيا النووية بالنسبة للإيرانيين بمثابة تحطيم لتأبوت تفوق الآخر الذي لا يمكن الوصول إليه كما أن هذه التكنولوجيا تساعد الإيرانيين في الاستفادة من مقدراتهم الثقافية والمعنوية على نحو أفضل.

لا يمكن تبرير تأكيد الدولة الغربية أن التكنولوجيا النووية تساوي عند الإيرانيين إنتاج القنبلة النووية. فالحكومة الإيرانية ترى أن الحصول على السلاح النووي أو أي من أسلحة الدمار الشامل أمر مخالف لمصالحها القومية وأمنها القومي وأن أية محاولة لتنفيذ برنامج نووي عسكري هي في الواقع ترسيخ للوجود العسكري الموسع الدائم للدول الكبرى في المنطقة.

ويمكن القول إن تحقيق الأمن لإيران وللمنطقة يتأتى بالنمو الاقتصادي والرفاهية وزيادة التبادل التجاري والمالي أو إقرار نوع من التوازن العادل بين دول المنطقة مع ضمان تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية على نحو أفضل.

ما هي الرؤية النووية الإيرانية؟

١- لن نشارك في سباق التسلح النووي لأننا لسنا حمقى. وحتى إذا افترضنا أن إيران كما يزعم الغربيون سوف تتمكن من إنتاج قنبلة نووية بعد عشر سنوات فإن حكومة الولايات المتحدة يمكنها عندئذ في ظرف ثوان معدودة وعن طريق مجرد بيان أن تعلن وضع جميع دول المنطقة تحت حمايتها النووية مما يعني ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي بجوار الحدود الإيرانية إلى أجل غير مسمى.

٢- نحن لا نسعى إلى الحصول على السلاح النووي لأن هذا يعطى شرعية للبرنامج النووي للنظام الصهيوني مما يمكنه من اتخاذ ذريعة للتوسع في برنامج أسلحة الدمار الشامل الخاص به. وهو ما يتعارض مع أمن إيران وأمن منطقة الشرق الأوسط.

٣- الحصول على أسلحة الدمار الشامل سواء النووية أو الكيميائية أو الميكروبية يعرض الأمن القومي الإيراني والمصالح القومية الإيرانية للخطر.

٤- نظراً لأن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران في الأعوام السبعة والعشرين السابقة كانت تقوم على "الرفض" بالنسبة لاستقلال إيران و "الاحتواء" بالنسبة

لدور إيران الإقليمي، فإن أهم أهداف إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية المحلية هو إحباط هاتين السياستين.

ماذا كان منطق السلوك النووي الإيراني حتى الآن؟

منذ ثلاث سنوات وافقت إيران على المشاركة في مباحثات مع الترويك الأوربية لأن التصور السائد في إيران كان يتمثل في أن الترويك لن تتطرق إلى اتهام إيران بالسعى لإنتاج قنبلة نووية.

ولإزالة الغموض والمخاوف طرحت الترويك فكرة توقيع إيران على البروتوكول الملحق كخطوة للاطمئنان وبعد أن وافقت إيران على هذه الخطوة طالبت الترويك في الخطوة التالية بتنفيذ البروتوكول الملحق قبل التصديق عليه ووافقت إيران أيضا بوصفه خطوة لتأكيد أنها لا تعتزم الحصول على قنبلة نووية.

ويجب الانتباه إلى أنه طبقا لتقرير البرادعي في مارس السابق مازال هناك ١١٧ دولة من الدول الـ ١٢٩ الموقعة على البروتوكول الملحق لم تنفذ هذا البروتوكول.

وفي الخطوة التالية طالبت الترويك في المباحثات بتعليق تخصيب اليورانيوم في نطنز ووافقت إيران على هذا الطلب أيضا وبعد تعليق تخصيب اليورانيوم في نطنز بوصفه أحد المواقع الحساسة في عملية إنتاج الوقود النووي طالبت الترويك الأوربية بتعليق كل الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم. ووافقت إيران على هذا الطلب أيضا.

كانت إيران توافق على كل هذه المطالب التي قدمتها الترويك الأوربية، لأن التصور في إيران كان يتمثل في أن تنفيذ هذه المطالب التي كان كل منها يمثل مفاجأة جديدة بالنسبة للطرف الإيراني سوف يؤدي إلى الثقة والتوافق مع الترويك على الموافقة على حق إيران في ممارسة الأنشطة النووية السلمية ومن جهة أخرى يزيل مخاوف الترويك من احتمال انحراف عملية تخصيب اليورانيوم في إيران في المستقبل إلى محاولة إنتاج قنبلة نووية.

كانت آخر مفاجآت الترويك هو الاقتراح الذي قدمته في الخامس من أغسطس عام ٢٠٠٥ والذي علقت عليه وكالة رويتر للأخبار بأنه علبة هدية ملفوفة ولكنها فارغة مقدمة إلى إيران.

وقد كشف هذا الاقتراح عن وجه القضية الحقيقي وجعل إيران تدرك أن الهدف الأصلي للترويك من المباحثات مع إيران هو إبعاد الحكومة الإيرانية عن الأنشطة النووية السلمية تماما وحرمانها من القوة والمعرفة ولم يكن موضوع القنبلة النووية سوى ذريعة. ويجب التأكيد أن المسؤولين الإيرانيين المكلفين بالملف

النووي قد قالوا لأعضاء الترويك أثناء المباحثات أكثر من مرة إنه مادامت المباحثات بيننا وبينكم حول تخصيب اليورانيوم في إيران وعدم التحول إلى إنتاج قنبلة نووية فيجب عليكم الامتناع تماما عن تقديم أية مقترحات حول حرمان إيران من الحق في تخصيب اليورانيوم لأن أحدا في إيران لا يمكن أن يوافق عليها. على أية حال بعد أن رأت إيران منطق الترويك المتمثل في اقتراح الخامس من أغسطس كآخر المفاجآت، قررت صياغة منطق سلوكها النووي وفقا للمبادئ التالية:

١- استعداد إيران للاستمرار في المباحثات مع الترويك الأوربية للتوصل إلى صيغة لإزالة كافة أشكال الغموض والتخوف من انحراف إيران إلى إنتاج أسلحة نووية.

٢- استمرار النشاط النووي السلمي الإيراني في إطار تحقيق المعرفة والقدرة النووية تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة النووية.

٣- حصول إيران على حقها في تخصيب اليورانيوم، خاصة في إجراء الأبحاث والتنمية يأتي ضمن حقها المؤكد وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ولن تتنازل إيران عن هذه الحقوق.

٤- إذا كانت إيران ملتزمة وفقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بعدم السعي للتسلح النووي فإن الترويك الأوربية ملتزمة وفقا للمعاهدة نفسها بالموافقة على أعمال حق إيران الشرعي في إجراء الأبحاث والتوسع في تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية.

٥- استعداد إيران للتفاهم والتعاون وإجراء مباحثات بناءة ومطولة مع الترويك الأوربية للتوصل إلى اتفاق وحل يضمنان أعمال حق إيران في تخصيب اليورانيوم وعدم الانحراف نحو إنتاج الأسلحة النووية. ومن البديهي أن إيران ستضع في اعتبارها في هذا الحل الإشراف وكل التعهدات التي تفرضها التعهدات الدولية السارية.

ما هي مبادئ الإدارة النووية الإيرانية؟

١- سياسة الامتناع عن التحرك في الظلام فالرؤية النووية الإيرانية ومنطق السلوك النووي الإيراني واضح تماما للرأي العام الإيراني وللعالم كله.

٢- سياسة المشاركة الجماعية لإزالة سوء التفاهم المتبادل تدعو إيران الترويك الأوربية وكل دول المجتمع الدولي للوقوف بجانبها وليس ضدها من أجل الاستمرار في أنشطتها النووية السلمية.

٣- سياسة الالتزام بالتعهدات الدولية

تستمر إيران في المضي قدماً في طريق التعاون مع الوكالة والمباحثات السياسية وهي على استعداد لدعم هذا التعاون، والدليل على أن الأبعاد القانونية الفنية للملف النووي الإيراني قد تم حلها تماماً وأن الوكالة يمكنها أن تعلن ذلك أنه في نوفمبر عام ٢٠٠٤ خرج الملف النووي الإيراني من جدول أعمال الوكالة وأعلنت الوكالة أن القضايا الفنية المتعلقة بالتلوث وغيرها لم يعد لها وجود وأنه قد حدث تقدم مهم في سبيل حل هذه القضايا، ولكن الألعاب السياسية تمنع عمل الوكالة القانوني.

وتمسك إيران دائماً بضرورة التفاهم والتعاون

المتبادل وهو ما تتبعه دائماً. وكان من أهم أسباب عدم التوصل إلى التفاهم والتعاون إغفال الحقائق الواقعة. وللتوصل إلى أي حل في المستقبل يجب أن نضع الحقائق الواقعة في الساحة نصب أعيننا ومن هذه الحقائق أن إيران لا يمكن أن تقبل بحرمانها من حقوقها.

وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتباحث والتفاهم على هذا الأساس. من البديهي أنه إذا صدر قرار من مجلس الأمن فإن ظروفًا جديدة ستجد وعندها سوف تتخذ إيران القرارات المناسبة.

السياسة الدقيقة ٩٠

■ د. حسين باقرزاده ■ إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/٥/٣٠

يتظاهر قادة الجمهورية الإسلامية بقدرتهم على السيطرة على الأزمات الداخلية الراهنة وكذلك الدولية، وأنهم يوظفون هذه الأزمات لمصلحة أهدافهم. هم يدركون جيداً إلى أين يتجهون وأي مسلك يسلكون. يتجنبون السياسة الضارة وينسحبون وقت اللزوم، يأخذون في الاعتبار كل الأطراف، ويحكمون السيطرة، يتوقعون رد الفعل من جانب خصومهم ويعملون وفقاً لكل مصلحة. هم المسيطرون على الساحة تماماً ويعملون لكل احتمال ألف حساب، وبشكل عام يمكن القول أن رجال السياسة الحكماء والمحنكين والأذكياء، ينقذون سفينة الأمة من الهلاك ويجرون بها إلى شط الأمان.

هذه هي الصورة التي يرغب المسؤولون في الظهور بها. لكن الواقع شيء مختلف تماماً.

وإذا كانوا حقاً على هذه الصورة، إذن هم ليسوا بحاجة إلى الحديث عن الأزمات الداخلية كحجة للقمع أو الوقوف في وجه العالم واعتبار أنه تهديدات خارجية. يجب أن تستهدف سياسات النظام تقليص حدة الأزمات وليس الإكثار من اشتغالها كما وكيفا، لكن بنظرة عابرة على سياسات النظام خلال الأشهر العشرة الماضية، يتضح مدى غفلة النظام عن مواجهة الأزمات وعجزه عن تبني رد الفعل المناسب من ناحية وانتقاله من أزمة طاحنة إلى أزمة أفدح من ناحية أخرى.

السياسة في الجمهورية الإسلامية وطبقاً لتعبير كتابهم، مثل القيادة بدون قائد، أو انقطاع للفرملة في

طريق منحدر. وفي الواقع اعتمدت سياسة قادة الجمهورية الإسلامية على خاصيتين رئيسيتين، الأولى هي سياسة الدققة ٩٠، وطبقاً لهذه السياسة، يمضي النظام ببرامجه حتى النهاية في أقصى سرعة ولكنه مع هذا يغير مساره فجأة في اللحظة الأخيرة، فيما يمكن أن نطلق عليه القائد الماهر، هو الذي يقود بأقصى سرعة في اتجاه منحدر عميق ويدرك الوقت الذي يتمكن فيه من التوقف، ظناً أن لديه القدرة على تحديد الدققة ٩٠ ومن ثم فليديه الإمكانية للتراجع والعمل من جديد، لذلك فهو متفائل بشأن اللعب مع الخصم واصفاً من يتعاملون معه بحرص، أنهم جبناء ومغفلون، في مخيلته أن العالم والبشر تحت خاتم إصبعه وأنه قادر على فعل أي شيء.

يهاجم دوماً إلى الأمام ويوبخ المتخاذلين الذين يخشون سقوطه. فالملك بحق هو الذي يدرك كيف يصلح أداءه ودولته ويعلم جيداً كيف يسيطر تماماً على زمام الأمور في الدققة ٩٠.

الخاصية الثانية في سياسة هؤلاء القادة تنصب في منهج رد الفعل لديهم. فالفاعل بهذا الصراع، لاعب شطرنج لا يبوح باستراتيجيته، يجلس منتظراً الخطوة القادمة للخصم ومن ثم يقوم برد الفعل من تلقاء ذاته، لا يمتلك أي برنامج من قبيل "إذا كان ذلك فماذا يفعل؟" من أجل مجابهة تكتيكات الخصم، لا يشغل باله بتحديد خيارات الخصم ولكنه يخطط كل مرة وفقاً لخيار الخصم، يصف نفسه بأنه "خير الماكين" معتقداً أن أي خطوة يقوم بها الخصم، ستمكنه من تأدية

خطوة أفضل، يؤمن بأن العناية الإلهية تظله ويمضي متوكلاً على الله ويتمادي في هذا التوكل لدرجة جعلته يعتقد أنه من غير الضروري النظر تحت قدميه.

.. يمكن إدراك هاتين الخاصيتين جيداً بالنظر إلى نهج الحكومة الجديدة بالجمهورية الإسلامية ولكن تلك هي الحقيقة الظاهرة في أقوال كبار مسئولى النظام، حتى السيد خاتمي والسيد رفسنجاني، قد أعربا صراحة عن قلقهما من هذه المسألة، فخلال اللقاء الذي جمعهما أخيراً وأحمدى نجاد والسيد خامنئي، طالبا بمعرفة برامج النظام لمواجهة الخيارات المتباينة التي طرحها الغرب حيث من الممكن أن تطلال بالسلب إيران.

وقد انخدع كلاهما بإجابة سبق الحديث عنها مراراً من أحمدى نجاد، وخامنئي. كذلك ورد عن أحد كبار المسئولين الإصلاحيين قوله أن النظام يعتمد على سياسة الدقيقة ٩٠ ويدعى أنه كلما اقتربت سياسته من الخطر يستطيع تغيير مساره ومن ثم إنقاذ نفسه والدولة من أي أخطار.

لكن كما قيل سالفاً، فإن بوادر هذه السياسة يمكن ملاحظتها من نهج النظام على مدى الأشهر العشرة الماضية. فبشأن الملف النووي الإيراني، نجد أن المحللين المقربين من كبار ومسئولى النظام يؤكدون مراراً أن النظام لن يسمح بتحويل هذا الملف إلى مجلس الأمن مدعين أن النظام سيتراجع من تلقاء نفسه في مواجهة مطالب مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سيحول دون تحويل هذا الملف إلى مجلس الأمن.

لكن من الناحية العملية نجد أن سياسة الدقيقة ٩٠ لن تعكس أي نتيجة مجدية بل ستضيق الخناق على النظام، وإن كان البعض يدعى حالياً إن النظام في مناوراته ضد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على أتم استعداد لتغيير مساره في الدقيقة ٩٠ ومن ثم فإن هذه السياسة ستحول دون تفاقم الأزمة أو إصدار قرارات تحذيرية من مجلس الأمن. لكن هذا التفاؤل نابع من فكرة جامحة ليس لها أساس في الواقع من ناحية أخرى، فقد عكس تفاقم الأزمات الداخلية على مدى العام الماضي، مدى افتقار النظام لبرنامج محدد ومسبق لمواجهة هذه الأزمات.

لقد عمت الاضطرابات القومية جميع أنحاء الدولة على مدى العام الأخير وبالتدريج تزايدت حدتها فقام النظام بقمع مظاهرات العرب والأكراد بينما يواجه حالياً توترات محتدمة مع الأتراك، في حين يتعرض لهجوم عنيف من الجماعات المسلحة في بلوتشستان، وقد امتدت الأزمة إلى الجامعات مع نفوذ وانتشار عملاء النظام.

في مواجهة هذه الأزمات وانتشارها، ليس أمام النظام سوى إجابة واحدة مفادها القمع، السيد خامنئي وأحمدى نجاد لديهما برنامج ليس من أجل حل المشكلات الثقافية واللغوية في أرجاء إيران، ليس لديهما إجابة على الاعتراضات الطبقية والطلابية والعمالية إلا التهديد والقمع. فتجد أنهما إما يتعللان بوجود عدو أجنبي أو يتماديان في خطاباتها البراقة.

اقتراحات أوروبا حناء بلا لون.. ولن نبادل الذهب بالجوز والشيكلات

رسالت (الرسالة) ٢١/٥/٢٠٠٦

تلك الأجهزة تتعمد إثارة الهلع والمخاوف الكاذبة تجاه البرنامج النووي الإيراني ومحاولة وتبجح بذلك وضع كل أوروبا أمام جبهة جديدة ودفعها للتصادم المباشر مع إيران تحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان. مع كل هذا وعلى الرغم من وجود تعاون مخلص من جانب إيران تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الرغم من كل المساعي الرامية لتحقيق أهداف خبيثة من وراء هذا التعاون، فإنه يحقق ميزة رئيسية لإيران وهي أنه عندما تحين ساعة الحسم فإن المعادلات الحقيقية للتوازنات وحقائق الأمور هي التي تفرض نفسها داخل مجلس الأمن.

يجب أن نحترس من التسرع

يجب أن نعتبر اقتراحات أوروبا بمثابة مؤامرة إعلامية ضد البرنامج النووي الإيراني. ويجب إطلاقاً ألا نحسن الظن تجاه الممارسات الدائمة والمستميتة من جانب وسائل الإعلام الصهيونية فيما يخص إثارة المخاوف والرعب تجاه المنشآت النووية الإيرانية خاصة ما يتعلق منها بالسعى المتعمد لنعت برنامجنا النووي السلمي بأنه برنامج نووي عسكري.

لقد عرف العالم الآن بخبر قيام إسرائيل وجنوب أفريقيا بإجراء تعاون سرى بشأن القيام بتفجيرات نووية في سواحل المحيط الهندي منذ ٢٦ سنة وعلى الرغم من ذلك- وللعجب الشديد- نجد وسائل الإعلام الأوروبية- الصهيونية تقلل من الحدث بشكل مشمئز بل

لا يجب التعجل أو التسرع في الرد على الاتحاد الأوروبي بأي وجه من الوجوه. ففي مقابل الخبرة والمكر الأوروبيين يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تستفيد من جميع القدرات المعرفية والعلمية والتخصصية والسياسية المتاحة لديها في المستويات المختلفة لكي تصل إلى إجابة قاطعة بشأن الرد على الاقتراحات الأوروبية. هنا يمكننا أن نوصي بمشاركة أعضاء المجلس

الأعلى للأمن الوطني الحاليين والسابقين والدكتور حسن روحاني، الفريق التفاوضي النووي الحالي والسابق، رؤساء الجمهورية ومجلس الشورى وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام الحاليين والسابقين بعض الوجوه والخبرات المؤثرة أصحاب الرأي من الخبراء الجامعيين والسياسيين... يجب أن يشارك هؤلاء جميعاً في اتخاذ القرار والوصول إلى "إجماع قومي" حول هذه القضية المصيرية المهمة.

ذلك أن البديل البديهي لذلك هو التعجل والتسرع ورد الفعل غير الموزون وإذا ما حدث ذلك بالفعل فسوف تنتهي لأمريكا والاتحاد الأوروبي المبررات والفرصة المنتظرة من أجل جذب كل من روسيا والصين لمصلحتهما وضد إيران وتشجيعهما على العمل ضد البرنامج النووي الإيراني.

الوعود الأوروبية غليظة العصا، رقيقة الجزرة!!

الواقع يفيد بأن الوعود الأوروبية تبدو وكأنها وسيلة مباشرة لتأديب الجمهورية الإسلامية حيث تبدو عصاها غليظة وقوية في مقابل رقة وضعف جزرتها. وهي بالرغم من ذلك لا تقدم جديداً لإيران بخلاف إلغاء الحصار على شراء طائرات مدنية وعدد من "الوعود النسيئة" كل ذلك بهدف إقناع أمريكا بضرورة أن يشاركها الأوروبيون في التعامل مع إيران لكن أمريكا لن تقبل بإعطاء ضمانات لأوروبا في حالة قيامها بعمل عسكري ضد إيران. نعود إلى "الجزرة الأوروبية" لنبحث ثمنها وأول "عنصر في الثمن" الذي يجب دفعه هو ضرورة قيام إيران بوقف برامجها الخاصة بتطوير صناعة الصواريخ الإيرانية.

فيذا لم تتعاون إيران مع أوروبا في المجالين النووي



والصاروخي فلا تلومن إلا نفسها بعد ذلك تجاه ما يمكن أن تقوم به أوروبا، في هذا الصدد لا يجب على مسئولينا التوقف طويلاً أمام "القدرات الذاتية" وحسب بل يجب تقوية هذه "القدرات الذاتية" عن طريق القراءة الجيدة والصائبة للأوضاع الدولية القائمة الآن بهدف تحقيق الاستفادة الكاملة منها وإيجاد حالة من الاصطفاف السياسي العالمي لمصلحة إيران من هنا يجب أن يتم اتخاذ

التدابير اللازمة في إطار المبادئ التي تحكم سياستنا الخارجية وكذا في إطار القدرة السياسية للدولة بالتكامل مع الاستفادة الكاملة والتوظيف الجيد للظروف والأوضاع الدولية.

روح الكلام

إن الشئ المهم للغرب والذي يجب أن يصلهم هو ضرورة أن يعلموا بأن أي تلاعب بالألفاظ تحت مسميات مثل "الحوافز" يمكنها بالفعل أن تؤتي ثمارها في الساحة الإعلامية الدولية ولكن في المقابل فإن إيران - وبالرغم من هذا - وكما سبق لها القول بصراحة لن تتخلى إطلاقاً عن برامجها النووية حتى وإن قامت أوروبا بتقديم المزيد والمزيد من وعودها البراقة والخادعة والكاذبة. من هنا - أو لهذا - نشير إلى ما اعترفت به وكالة الأنباء الفرنسية وهو أن الغرب لا يتمتع بالقدرة الصحيحة على إقناع إيران من جهة ولا يمكنه إيجاد "الإجماع" المطلوب داخل مجلس الأمن من جهة أخرى.

إن كلاماً مثل كلام بعض الأفراد المسئولين مثل "اشتاین ماير" وزير الخارجية الألمانية والذي قال: نستطيع أن نحل الموضوع النووي الإيراني عن طريق العقوبات الاقتصادية هو كلام "طفولي" للغاية وإذا أراد أن يعرف إجابة فعلية أن يذهب إلى أمريكا ليعرف ويتعلم ما هي فوائد أو نتائج سياسة العقوبات الاقتصادية، لكي يعرف لنفسه طريقاً أكثر فاعلية وإيجابية فيما يخص التفاعل أو التعامل مع الملف النووي الإيراني. إن خلاصة - أو روح - الكلام هي أنه يجب علينا أن نظل في حالة جهاد.. يجب أن نجتهد دائماً لحل الملف النووي عن طريق التفاهم والمباحثات

وإذا ما فشلت هذه الجهود فيجب ألا نياس أو نتوقف عن عملنا النووي لأنه يجب علينا أن نستمر في مسيرتنا المشروعة في ظل شروط من الجهوزية والاستعداد الدائمين.

الذهب وصيغة الشيكولاتة

أخيراً تمخض الجبل الأوروبي عن "باقعة" من الاقتراحات!! وليته لم يتمخض عن شيء!! لقد قررت دول الترويكا الأوروبية الشهيرة عرض "باقتها" الاقتراحية" على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. بالأمس نشر البعض من مقترحات هذه الدول عن طريق وكالات الأنباء العالمية والشئ الذي أحدثته فينا هذه الاقتراحات هو أنها أيقظت فينا ذكرى معاهدات "جلستان وتركما نشأ".

واليوم فإن هذه الباقعة من الاقتراحات الأوروبية صارت موضوعاً على مائدة إيران واليوم ظهر لنا كم أنها غامضة وبلا أساس و لقد تأكد لنا اليوم كيف أن أوروبا غير مستعدة لأن تقبل بأي تعهد حقيقي تجاه إيران. هي تريد وقفاً كاملاً وشاملاً للأنشطة النووية الإيرانية في مقابل باقة كاملة من الوهم والسراب، يبدو أنهم في أوروبا ما زالوا يتصورون أو يتخيلون أن جهاز الدبلوماسية الإيرانية القائم الآن مازال على شاكلة ما كان قائماً منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً وأنه مازال يعمل فيه رجال على شاكلة أبو الحسن خان ايتلشي، أصف الدولة ميرزا، أبو الحسن خان شيرازي و... بحيث يبدو من الممكن للأوروبيين أن يقدموا مثل هذه الاقتراحات الحمقى. هم للأسف لم يستوعبوا ما قاله رئيس الجمهورية منذ فترة قليلة مضت. لقد قال: "نحن لن نستبدل الذهب بالجوز والشيكولاتة"، بل إنه قال: "يقال إن الأوروبيين يتضايقون من الجوز الإيراني!!"

ما الذي يجب عمله؟

عقب إعلان أوروبا مقترحاتها قالت إنه سيتم الاتفاق على قرار واحد من جانب أوروبا بشأن الملف الإيراني النووي وأنه يجب على إيران أن توقف جميع أنشطتها النووية مقابل التزام أوروبا بتحقيق وتنفيذ هذه الاقتراحات.

لكن المشكلة في الأوروبيين أنهم لا يدركون أن هذه الاقتراحات لا تحقق شيئاً لنا في إيران. الأكثر من ذلك أنهم يهددون باتخاذ قرارات خطيرة إذا لم تستجب إيران لاقتراحاتهم كأن يتم قطع العلاقات الثنائية أو منع سفر كبار المسؤولين الإيرانيين أو وقف ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إيران وكذلك فرض حصار عسكري فيما يخص بيع أسلحة لإيران ومنع الصادرات الإيرانية من الوصول لأوروبا وغلق كل الطرق أمام الاستثمارات والأموال الإيرانية.. فإما تقبل إيران

"بالجزرة الضعيفة" أو تدرك أنها واقعة تحت "العصا الأوروبية الغليظة" وأنه لا يوجد اختيار أو حل وسط لأن الواقع يقول إنه لا يوجد طريق ثالث لأن الطريق الثالث مغلق.

مما سبق يوجب علينا أن نرتب أنفسنا وأن نصطف من جديد لكي ندافع عن أنفسنا ولكي نخبر الأوروبيين أننا صادقون في قرارنا وفي رد فعلنا، وفي التأكيد لهم على أن وقف جميع الأنشطة الإيرانية السلمية مقابل بناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف وإنشاء بنك للوقود النووي خاص بإيران لا يعد امتيازاً يمكن القبول به. لا بد لنا من أن نذكر الدول الغربية أن هذه الامتيازات المطروحة من جانبهم يمكن القبول بها فقط مقابل "تعليق قصير الأجل" لبعض الأنشطة النووية الإيرانية وليس أكثر. يجب علينا أن نستمر في بحوثنا العلمية وأن نقطع هذا الطريق حتى النهاية كما يجب علينا أن نحتزز من التخاصم والاختلاف من جانب ومن إعلان التصريحات الراديكالية من جهة أخرى حتى يصل "الملف النووي الإيراني" إلى الساحل في هدوء نسبي.

الحناء الأوروبية بلا لون!!

الحقيقة أن خبر تقديم اقتراحات نووية جديدة إلى إيران قد تزامن في نفس اللحظة التي بدأت تظهر أوروبا فيها لغة أكثر حدة وشدة تجاه إيران. فلقد خرج خبر تقديم اقتراحات جديدة إلى إيران من "رحم" الجلسة التي كان تبحث فيها عملية فرض عقوبات مختلفة ضد إيران وهو ما يجعل هذا التحريض ما هو إلا رسالة مفادها أنه كلما تمسكت إيران بموقفها الثابت فإن الطرف الآخر يمكنه أن يجعل لغته أكثر حدة لكنه في الوقت نفسه لن يكون قادراً على تنفيذ تهديده وجعله أمراً عملياً وواقعياً. من المؤكد أن "المنحنى" الخاص بتهديد إيران لا يمكنه "الصعود" إلى الأبد، لأن الحقيقة المعلومة للجميع أنه بعد الوصول إلى أقصى نقطة في المنحنى فسوف يتجه المنحنى نحو "الهبوط" وهذا هو عين ما نراه الآن.

من الواضح أن أوروبا عقب تدوينها مقترحاتها الخاصة بملف إيران النووي قد وضعت في اعتبارها فكرة القبول بتخصيب اليورانيوم من جانب إيران وهو نفس ما يتردد الآن في أوروبا بأنه في حالة قبول إيران بوجود "كبح ما" في برنامجها فإنه لا يوجد لدى الأوروبيين أي ممانع في التسليم بحق إجراء إيران للبحوث النووية وتحويل بقية القضايا الأخرى إلى التفاوض والمباحثات.

المؤكد أنه يجب على المسؤولين الإيرانيين أن يرفضوا- ودون ذرة تردد- أي اقتراحات أوروبية

غير جادة أو حقيقية ولا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الإيرانية. وليعلموا أن رفض المقترحات الأوروبية من جانب إيران لن يصبح سبباً لتشكيل إجماع بين أعضاء مجموعة (١+٥) فلن يتشكل هذا الإجماع لنفس الأسباب التي حالت تشكيكه حتى الآن.

الشئ الوحيد الذي يمكن أن يجعل الغرب أكثر جدية في تنفيذ وممارسة الضغوط على إيران هو أن يرى

مؤشرات لزلزال ما في طهران وهو الأمر الذي يجب ألا يوجد على الإطلاق .. إن الحقيقة التي يعلمها الجميع هي أن التهديدات تكون أكثر جدية وفاعلية عندما تجد طريقها نحو ذاتنا وداخلنا وعندما تكون بالفعل مؤثرة وفعالة فينا.

المؤكد أيضاً أنه لا بد من إبلاغ الأوروبيين أنه إذا لم يتحقق الحد الأدنى من الحقوق الإيرانية في هذا الصدد فإن اقتراحاتهم تظل مثل "حناء بلا لون".

أوروبا تشجع إيران وأمريكا تشجع العرب

■ ازاده افتخارى ■ شرق (الشرق) ٢١/٥/٢٠٠٦

الأمريكي لشئون التسليح اقترحاً في الشهر الماضي أثناء زيارته لكل من الكويت وقطر والإمارات وعمان يقضى بإجراء مباحثات موسعة في هذا المجال تبع هذا الاقتراح زيارة جون هيلين مستشار وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية والعسكرية للمنطقة مع وفد رفيع المستوى.

يقول هيلين: هذه أول مرة تشترك فيها الولايات المتحدة على نحو فعال في تغيير نظام أمنى إقليمي، وهذه العملية من الممكن أن تؤثر في زيادة الضغط على إيران.

هذا في حين أن الولايات المتحدة منذ منتصف عقد التسعينيات وحتى الآن قد ساعدت دول المنطقة على زيادة قدراتها الدفاعية ولها قواعدها البحرية والجوية والاستخباراتية في دول الخليج.

وتقول صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "ينوى المسؤولون الأمريكيون زيادة قدرات دول الخليج في التحكم في الحمولات المارة عبر موانئ الخليج وتأمين المنشآت النفطية كما أن الولايات المتحدة تساعد في تدريب قوات دول الخليج على مواجهة الهجمات الإرهابية، إلا أن كثيراً من دول الخليج تعلن قلقها من احتمالية طلب الولايات المتحدة إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها. وتزعم واشنطن أن استراتيجيتها تلك تتضمن بحث زيادة القدرات الدفاعية لدول الخليج فقط وليس من المقرر أن تلجأ الولايات المتحدة إلى بيع أسلحة ومعدات لتلك الدول".

وتضيف صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "ترغب دول الخليج في الاستفادة من المساعدات الدفاعية الأمريكية لكن هذا الأمر يذكرهم دائماً برفض أى نوع من

بدأت إدارة بوش في محاولة إيجاد جبهة جديدة ضد إيران (استراتيجية تحديد النفوذ) مع دول الخليج والهدف من ذلك زيادة القدرات الدفاعية الصاروخية لهذه الدول ومنع مرور السفن الحاملة للتكنولوجيا النووية إلى إيران.

في هذا السياق، تقول صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "على الرغم من أن هذه السياسة كانت قد صممت بهدف السيطرة على الأنشطة النووية الإيرانية، لكن جهود إدارة بوش تتم عن الاستعداد للدخول من مواجهة مع القدرات النووية لإيران - رابع مصدر للنفط على مستوى العالم"، وتضيف هذه الصحيفة الأمريكية: "إن مسئولى طهران أكدوا الأغراض السلمية للأنشطة النووية الإيرانية، لكن زعماء دول منطقة الخليج عبروا عن قلقهم من النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة واحتمالية تطوير الأنشطة النووية الإيرانية، لكن في نفس الوقت يبدو أن هؤلاء الزعماء يتجنبون معارضة إيران".

ويعتقد المسئولون والمحللون السياسيون في منطقة الخليج أن إدارة بوش تسعى إلى جعل دول المنطقة تغلب الرغبة في الحصول على مجموعة المحفزات الأمريكية على مخاوفها من الانضمام إلى الجبهة المعادية لإيران، هذا في حين أن البيت الأبيض لا يؤيد عدداً كبيراً من المحفزات التي تقدمها أوروبا لإيران مثل الضمانات الأمنية، وبدلاً من ذلك يعتقد البيت الأبيض أن التعاون مع العرب في زيادة القدرات الدفاعية لدول الخليج إلى جوار الأساليب الدبلوماسية لإحداث ضغط مضاعف على إيران سيكون أمراً أكثر تأثيراً وفاعلية.

لقد قدم روبرت جوزيف مساعد وزير الخارجية

التصعيد في المنطقة"، ويقول ناصر بن حامد الخليفة سفير قطر في الولايات المتحدة: "نحن لنا علاقات طيبة بحلفائنا ونأمل في أن نتجنب الصراعات"، لقد أعلن ناصر من حامد الخليفة مخاوفه بشأن قدرة دول الخليج على التصدي لامتلاك طهران لمواد ومعدات نووية ويضيف: "إن دول الخليج غير مجهزة بالتكنولوجيا النووية وإيران لن تتبادل معنا فيما ستصل إليه من تلك التكنولوجيات". ويقول باتريك كلاوسون نائب رئيس مؤسسة الشرق الأدنى في واشنطن: "إن أحد التحديات التي تواجه إدارة بوش هو تنظيم أداء مثل هذه الهياكل الحكومية لأن دول الخليج تريد أن نسكت على هذه التحركات الإيرانية قدر المستطاع لكن المسؤولين الأمريكيين يريدون إرسال رسالة عامة بهذا الصدد تشترك فيها دول الخليج إلى جوار الولايات المتحدة". إن مسؤولي تلك المنطقة ماداموا يتعاونون فيما بينهم فإنهم يغلقون أفواههم ويفضلون الصمت حيال التهديد

الإيراني، لأنه إذا ما حدث عكس ذلك فستتوتر علاقاتهم مع إيران، ويضيف كلاوسون: هذا في حين أن الأمريكيين يريدون طرح الموضوع بشكل علني أكثر مما هو متعارف عليه في مثل هذه الأمور حتى يتضاعف أثر الردع على إيران لكن بعض المحللين يعلنون تشككهم في نجاح المشروع الأمريكي. ويقول رى تكة المتخصص بالشئون الإيرانية في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية: "يبدو أن مسؤولي دول الخليج غير راغبين في تحمل المخاطرة بإغضاب جارهم الأكبر حتى ولو بإرسال إشارات إيجابية للولايات المتحدة"، ويضيف: "إن هذه الظروف صعبة لدول المنطقة، وفي بعض الحالات ينبغي عليهم تجاهل الأنشطة النووية المتطورة لأنهم لا يريدون تجربة أوضاع أعوام ١٩٨٠ وما بعدها التي كانت سائدة بينهم وبين إيران مرة أخرى، وبناءً على هذا فإنهم يصرون ردود فعل حذرة في هذا الصدد".

رسالة أحمدى نجاد لبوش في حوار مع أهل الرأي

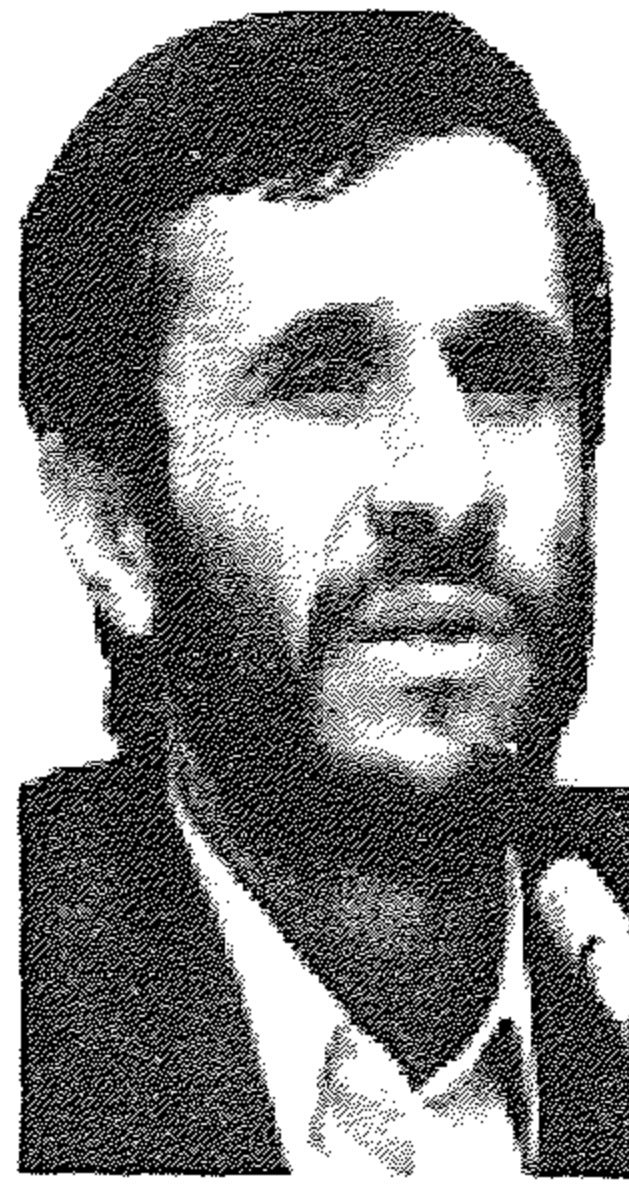
■ فرهاد قربانبور شيخاني ■ رسالت (الرسالة) ٢٥/٥/٢٠٠٦

إيران غير مطروح على جدول الأعمال الأمريكي. في الداخل يمكن تقسيم ردود الفعل إلى فئتين: ردود فعل موافقة وردود فعل رافضة.

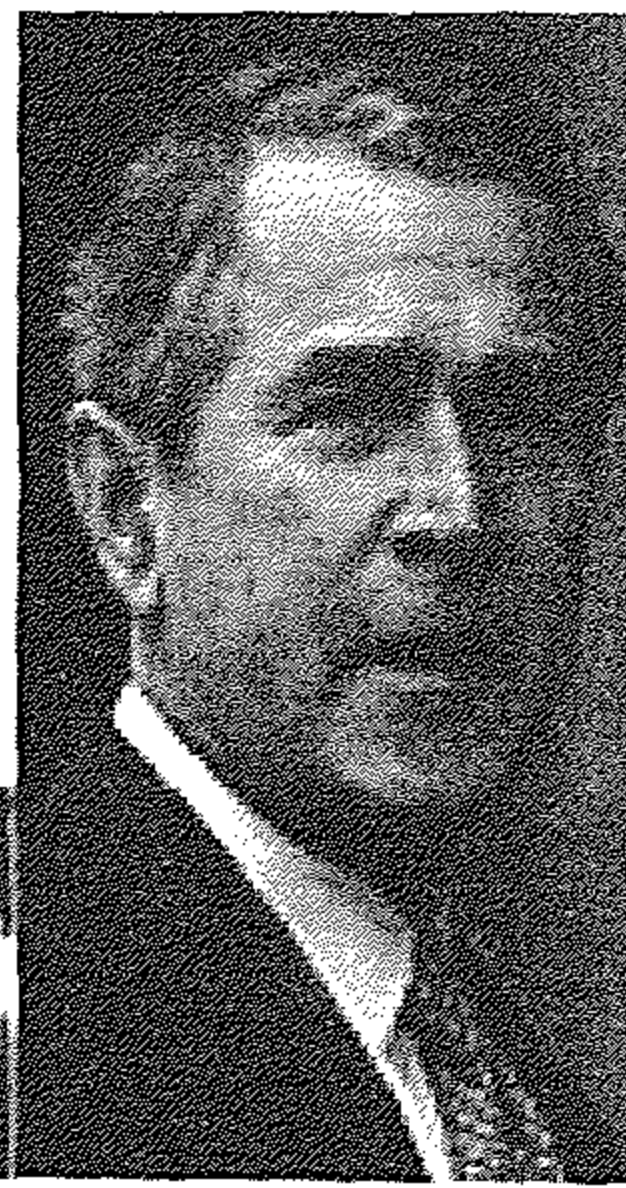
إلهام الهى

كان آية الله على جنتى المعروف بعلاقاته الطيبة مع حكومة محمود أحمدى نجاد صاحب أكثر ردود الفعل الموافقة وضوحاً وقد وصف هذه الرسالة بأنها إلهام إلهى. كما امتنع مؤيدو الحكومة عن انتقاد الرسالة رغم أنهم لم يبدوا موقفاً صريحاً.

ولكن في المقابل أثارت هذه الرسالة ردود فعل عديدة بين المعارضين وبرغم أنهم لا يخفون رضاهم عن تحطيم أحمدى نجاد تابو الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة إلا أنهم يوجهون انتقادات عديدة لمضمون الرسالة. يقول محمد سلامتى أنه يعتقد أن الرسالة قد كتبت بعد التشاور مع المسؤولين الأعلى وأن كتابة الرسالة المباشرة في حد ذاتها أمر طيب ولكن



أحمدى نجاد



جورج بوش

"إن توجيه هذه الرسالة إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش بعد ٢٨ عاماً يعد بمثابة إقامة علاقة، ولذلك يجب ألا يكون مضمون الرسالة على نحو يمكن أن يؤدي إلى إيجاد أية مشكلات بين الطرفين، كما يجب أن تعكس هذه الرسالة الاستراتيجية الدبلوماسية".

كان هذا جزءاً من تعليق محمد سلامتى الأمين العام لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية رداً على سؤال حول رسالة الرئيس الإيراني أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش.

هذه الرسالة التي تعد الأولى في تاريخ الجمهورية الإسلامية في إيران لقيت ردود فعل متباينة في الداخل والخارج.

فقد اعتبرت الدوائر الدبلوماسية هذه الرسالة نوعاً من الدعوة إلى التباحث المباشر بين الحكومتين وهو ما نفاه بعض المسؤولين الإيرانيين طوال الأسبوع الماضي. كما أعلن الجهاز الدبلوماسى الأمريكى أن التباحث مع

مضمونها قضية أخرى. فيجب على كل شخص أن يتعامل وفقا لإمكانياته ولكن هذه الرسالة تتطلب مستوى أعلى بكثير من الدكتور أحمدى نجاد. ويجب على رسالة رئيس الجمهورية أن تكون دبلوماسية بينما هذه الرسالة بمضمونها الحالى سوف تلقى الإهمال على ما أرى.

ويرى محمد بهزادىان الرئيس السابق للفرقة التجارية بطهران أن إرسال رسالة مباشرة إلى الولايات المتحدة بعد ٢٨ عاما خطوة جديرة بالتقدير لأنها تعنى أننا بدأنا الاتصال المباشر بدلا من الاتصال عن بعد وعن طريق الوسطاء ولكننى مندهش من أننا لم نكتب هذه الرسالة حين كنا فى قمة القوة على المستوى الدولى وكنا نتمتع بنفوذ كبير فى العالم.

المرجع الدينى

يضيف بهزادىان ردا على سؤال حول مضمون الرسالة: "ليس السيد أحمدى نجاد مرجعا دينيا، ولكن هذه الرسالة تتسم بهذه السمة بينما كان الأفضل أن تكون رسالة دبلوماسية. ولكنها على أية حال يمكن أن تكون بداية".

ويقول إبراهيم أمينى مساعد الأمين العام لحزب الاعتماد الوطنى: "يمكن أن يكون لهذه الرسالة أثر إيجابى كما يمكن أن يكون لها أثر سلبى لأنها لم تتضمن أية إشارة إلى المشكلات القائمة بين البلدين. فنص الرسالة يجب أن يكون منصبا على حل المشكلات بين البلدين بينما كتبت بأسلوب رسالة الخلاص، ولنذكر عندما أجرى خاتمى حوارا مع شبكة CNN كان هؤلاء السادة أنفسهم ينتقدونه ويقولون إن عدم الاتصال بالولايات المتحدة من مبادئ الثورة التى لا يمكن المساس بها".

"ليست القوالب الدبلوماسية وعاء مناسباً لصياغة مثل هذه الرسائل، كما أنها غير مناسبة لصياغة رسالة ثقافية بالإضافة إلى أنها يمكن أن تثير رد فعل غير مناسب". كان هذا رأى أحمد شيرزاد عضو جبهة المشاركة والنائب السابق فى البرلمان الذى يضيف إن

صياغة رسائل رؤساء الجمهورية غالبا ما تكون دبلوماسية وتتضمن الحديث عن العلاقات المتبادلة والمصالح السياسية للطرفين بينما تتضمن هذه الرسالة مضمونا أيديولوجيا، والدكتور أحمدى نجاد ليس زعيما أيديولوجيا كى يثير فى العالم نقاشا فكريا أو أيديولوجيا، والواقع أن هذا هو هدف الزعماء الآخرين الذين يتبعهم السيد أحمدى نجاد نفسه. وقد كان حوار خاتمى مع شبكة CNN مناسباً أكثر ويجب عدم خلط المفاهيم فقد كان من الأفضل أن يكتب هذه الرسالة السيد مصباح يزدي، وإذا كان السيد أحمدى نجاد يتمتع بالصلاحية لإجراء المباحثات فهذا أمر طيب للغاية ولكن ما لم تتطرق المباحثات إلى القضايا والعلاقات بين البلدين فإنها ستكون غير مجدية.

تزيد الأوضاع سوءا

يرى صالح آبادى مدير صحيفة همبستكى أن هذه الرسالة ليس لها أثر كبير ويقول إنها تزيد الوضع سوءا لأنها غير دبلوماسية ولكن إذا كتبت رسالة رسمية فإنها ستكون إيجابية للغاية.

ويقول شهرىانو امانى النائب السابق بالبرلمان "لقد وافق هذا الفريق بالذات على إجراء المباحثات وفتح قنوات الاتصال المباشر وأنا مندهش من أننا كثيرا ما نضيع الفرص. لقد كان من الواجب أن نقدم على هذه الخطوة ونحن فى قمة القوة وليس الآن حيث نعانى التهديد المحتمل فقد كان يجب علينا إجراء المباحثات عندما طرح خاتمى فكرة حوار الحضارات وحقق نفوذا كبيرا فى العالم أى عندما كان العالم فى ذلك الوقت يريد الحوار معنا وليس الآن حيث نريد نحن الحوار.

الأمر اللافت فى ردود أفعال المعارضين أن الجميع يبدى رضاه عن تحطيم هذا التابو ولكنهم ينتقدون مضمون الرسالة انتقادا عنيفا ويرون أنه فى هذه الظروف الخطيرة يجب أن يكون التعامل الإيرانى مع العالم تعامل دبلوماسيا وليس تعامل من هذا النوع وقد قال إبراهيم باى سلامى: "إننى لن أدلى برأى اكتب فقط إنها عديمة القيمة".

روسيا والبرنامج النووى الإيرانى .. حفظ الاستقرار والمنافسة

■ منوتشهر مرادى ■ همشهرى ديپلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الثالث، مايو ٢٠٠٦

على الإطلاق إغفال دور ثلاث قوى هى الاتحاد الأوروبى، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا. إن مساهمة كل من الولايات المتحدة وروسيا فى هذا الملف - بشكل أو بآخر - أمر لا يمكن إنكاره على الإطلاق.

الآن وحيث انقضى عامان على تطورات الملف النووى الإيرانى، يمكننا القول بقدر من الاطمئنان أن هذا الملف صار من أهم التحديات فى السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. فى هذا الملف لا يمكننا

على سبيل المثال لا يمكن القول قط بأن موقف الولايات المتحدة من هذا الملف عن طريق ممارسة الضغوط على الآخرين بهدف تقريب مواقفها معهم أو العكس قد نجح إلى حد كبير في إحداث الأضرار بالملف النووي الإيراني. "الدور" و"الموقف" الروسي له "ماهية" مختلفة تماماً عن الموقف والدور الأمريكي. فموسكو بمثابة شريك نووي لإيران وهي تسعى نحو استمرار علاقات التعاون من جهة وهو ما تؤكد تصريحات مسؤوليها التي تؤيد إيران في هذا الصدد، وهي من جهة أخرى تصوت ضد القرارات الصادرة ضد إيران - وهو الأمر الذي تحكمه اعتبارات التعهدات والمسؤوليات الدولية الملقاة على عاتقها من جهة أخرى. وهذا الموقف ذاته هو الذي جعل مواقف موسكو "متسمة" بالغموض ولا يمكن التنبؤ بها على العكس من مواقف الولايات المتحدة الداعية إلى التصديق للبرنامج النووي الإيراني ومواجهة بشكل حاسم.

في الظروف الدولية الراهنة المتعلقة بالملف النووي الإيراني يبدو الدور الروسي دوراً حيويًا في أي قرار يتم اتخاذه من جانب مجلس الأمن الدولي وهو الأمر الذي سلمت به أوروبا تماماً أكثر من ذي قبل.

المقالة التالية سوف تتناول الأسس والمبادئ والمتغيرات التي باتت تحكم السياسة الروسية المتعلقة بالملف النووي الإيراني. في هذا الصدد يمكننا أن نطرح السؤال التالي:

ما هي المبادئ والمتغيرات التي تشكل الموقف الروسي الرسمي تجاه الملف النووي الإيراني؟ لكي نجيب على هذا السؤال يجب علينا بحث الأسئلة التالية:

١- كيف يمكن فهم وتفسير الالتزامات والمتاعب الخاصة بالسياسة الداخلية الروسية خاصة في المجال الاقتصادي؟

٢- ما هي المسؤوليات والالتزامات الدولية الروسية خاصة في مجال العلاقات مع الغرب وما هي الأهمية التي تشكلها هذه الالتزامات بالنسبة إلى روسيا؟

٣- ما هي المبادئ والأسس التي تحكم العلاقات الروسية - الإيرانية وكيف يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران؟

أولاً: الأوضاع الروسية الداخلية:

في ظل حكم الرئيس "بوتين" حلت "الديمقراطية الموجهة" بدلاً من ليبرالية الهرج والمرج، فانصرف هدفه الأول إلى تأسيس وإقامة حكومة حديثة وقوية، كما أن نظام اتخاذ القرار أصبح مقاماً على التوفيق بين التوجهات المختلفة بدلاً من المركزية والمؤسسات المتخصصة. ثم حدث نوع من العودة إلى المركزية والوحدة الخاصة بالسياسات الداخلية والسياسة

الخارجية، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مجال "سيادة القانون" في عصر بوتين فإن البعض يصف ما يحدث في هذا الصدد بـ "الديكتاتورية القانونية". لأسباب مختلفة تحسّن الاقتصاد الروسي، كما أن النجاحات المختلفة في السياسات الاقتصادية لبوتين والزيادة المرتفعة غير المسبوقة في أسعار النفط قد أسفرتا عن تقوية قيمة "الروبل" من جهة وإصلاح القوانين الضريبية من جهة أخرى. لقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الروسي في السنوات الخمس الماضية نحو ٦,٧٪ وفي عام ٢٠٠٢ كان هذا المعدل قد بلغ ٧,٣٪، لكن على الرغم من كل هذه النجاحات فإن التناغم الروسي مع الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية - التي تعد من أهم أهداف الحكومة الروسية - يبدو أنها لم تحقق بعد - حتى الآن - التوقعات اللازمة من جانب روسيا، في هذا الصدد تفيد التقارير المنشورة من جانب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الروسي في عام ٢٠٠٢ لم يتجاوز مليار دولار وهو أقل معدل استثمار أجنبي داخل روسيا منذ عام ١٩٩٠ وهو الأمر الذي دفع وزارتي الاقتصاد والمالية في الاتحاد الروسي إلى المطالبة باتخاذ تدابير فورية لجذب الاستثمارات الأجنبية لروسيا. في هذا الصدد يعتقد الخبراء الاقتصاديون أن أحد أهم المجالات الجاذبة للاستثمار الأجنبي هو مجال - قطاع - النفط والغاز. في هذا الصدد تقول صحيفة وول ستريت جورنال: "يسعى الكرملين إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك بالتوازي مع عملية زيادة نفوذ الكرملين في قطاع الطاقة بالدولة. من ناحية أخرى فإنه بالرغم من المخاطر الموجودة في قطاع الطاقة الروسية فإن المستثمرين الأجانب يميلون إلى القيام باستثمارات مهمة في هذا القطاع من الاقتصاد الروسي". وتؤكد هذه الصحيفة أن شركة "غازبروم" سوف تحتاج إلى مليارات الدولارات من أجل الوصول إلى آبار الغاز الجديد في سيبيريا الشرقية وفي سائر المناطق الأخرى البعيدة.

إن دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي يعد هدفاً رئيسياً آخر للحكومة الروسية. إن العضوية في المنظمات الاقتصادية الدولية وتقوية العلاقات التجارية - الاقتصادية مع الدول الغربية تأتي هي الأخرى في مقدمة الأهداف الروسية الاقتصادية. في هذا الصدد يعتبر مساعد رئيس الوزراء في الاتحاد الروسي أن دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي من أهم وظائف ومهام حكومته. إن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية سوف يحقق إنجازات اقتصادية كبيرة لروسيا،

حيث ستزيد هذه الخطوة من حجم التجارة بين موسكو والدول الغربية وسوف يزيد ذلك من فرص دعم وتقوية الاقتصاد الروسى بشكل أسرع وهو الأمر الذى يعد فرصة حقيقية يجب أن تغتمها روسيا ويجب أن تعمل على إنهاؤها فى أسرع وقت بما يؤدي إلى الإسراع فى ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية فى قطاع النفط والغاز الروسى من جهة وتحديث البنى التحتية القائمة فى هذا الصدد من جهة أخرى.

ما لا شك فيه أن الإنجازات السياسية الناتجة عن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية لن تقل قيمة وأهمية عن الإنجازات الاقتصادية. فمن البديهي أن جهود روسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف تتحقق أو سوف تكلل بالنجاح عندما تتمكن روسيا من تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكسب تأييدهم السياسى وثقتهم، من هنا تأتى الجهود الخاصة بتتمة العلاقات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة فى مكان الصدارة أو فى مركز الصدارة الروسية.

تتضح لنا الأهمية المضاعفة هذا الموضوع عندما نعلم أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يختصان بأكبر حصة فى العلاقات التجارية والاستثمارات فى الاقتصاد الروسى. فى التاسع من يونيو ٢٠٠٤ قال سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسية أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر مستثمر فى اقتصاد الاتحاد الفيدرالى الروسى، فلقد صرح قائلاً: مما لا شك فيه أن حجم الاستثمار الأمريكى فى روسيا مقارنة بحجم الاستثمارات الخارجية الأمريكية يعد أمراً غير ذى قيمة ولكن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى من جملة المستثمرين الأجانب فى الاقتصاد الروسى ذاته.

الخلاصة أن روسيا فيما يخص الوضع الاقتصادى تحتاج لاستثمارات وتأييد الغرب من أجل التناغم والتوافق مع الاقتصاد العالمى وهذا الأمر نفسه لا يمكن قبوله إلا فى إطار التخطيط لعلاقات متبادلة قائمة على الإدراك المشترك تجاه المصالح الخاصة بكل طرف. الواقع أن روسيا الآن أمام مفترق طريقين فإما أن تتخذ سياسة يقوم حدها الأدنى على حفظ وحماية إيران وفى نفس الوقت لا تلحق الضرر بعلاقاتها مع الغرب وإما أن تتخلى عن أى من الطرفين لمصلحة الآخر. فى هذا الصدد نؤكد أن روسيا من خلال تحركاتها الواقعية تهتم - بقوة - بدعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الغرب من جهة وتقوية مواقفها ومكانتها فى السوق النووية الإيرانية من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار مازالت روسيا تعارض إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن واتخاذ قرارات

بعقوبات محتملة ضد إيران.

ثانياً: حفظ الاستقرار الاستراتيجى هو أساس علاقات روسيا والغرب

فى إطار النصوص والتصريحات الرسمية يمكن القول بأن الأهداف الاستراتيجية الروسية تتمثل فى تحويل هذه الدولة إلى قوة عالمية تحظى باحترام. وهذا ما نلاحظه الآن على الرغم من صعود وسيطرة الغرب. مازالت روسيا ترى أن الأهداف المذكورة يمكن تحقيقها عن طريق ترسيخ الأمن الدولى والاستقرار الاستراتيجى وإيجاد نظام عالمى متعدد القطبية تتولى فيه القوى الدولية الكبرى - أى الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبى والصين - مسئولية إدارة الشؤون الدولية عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. من وجهة النظر الروسية فإن توفير الاستقرار الاستراتيجى يتنافى مع التهديدات العالمية القائمة الآن. فى هذا الصدد تعتبر روسيا أن الإرهاب، الحركات الانفصالية، القومية المتطرفة، نشر أسلحة الدمار الشامل والجرائم المنظمة هى من جملة التهديدات التى تؤثر على الاستقرار الاستراتيجى.

إن روسيا على الرغم من عملها بمحدودية قدراتها وإمكاناتها، تميل نحو إن إزالة التوترات والاختلافات والمخاوف الموجودة فى علاقاتها مع الغرب إنما يتم تحقيقه عن طريق المباحثات فقط.

فى اعتقاد، سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسية، "أن روسيا بصدد تحقيق مصالحها القومية فى عالم اليوم عن طريق الحوار، وأن البعض يريد أن يُعيد الكرة ويقول بأن روسيا تطرح نفسها دوماً كمعارض وهذا الطرح يتنافى والمصالح القومية الروسية، نحن نريد تحقيق الحوار - وليس المواجهة - نريد أن نحقق مصالحنا بل ونحقق نجاحات كبيرة فى هذا الصدد. إننا نعتقد أن بعض التهديدات العالمية مثل الإرهاب، الحركات الانفصالية، القومية المتطرفة، نشر أسلحة الدمار الشامل والجرائم المنظمة ليس فقط بحاجة إلى تعاون ومشاركة الولايات المتحدة بل إنه لا يمكن تحقيق ذلك من دونها. إن روسيا ترى أن دعم الاستقرار الاستراتيجى العالمى يتم فقط فى إطار التعاون مع الولايات المتحدة".

وفقاً لهذا الأساس فإن السياسة الروسية فى مواجهة الولايات المتحدة تسعى لإيجاد حلول قابلة للتطبيق بشأن القضايا الخلافية فيما بينهما .. من أبعاد هذه الاستراتيجية الحصول على إجابة بشأن التهديد الموجه للنظام الدولى. من وجهة نظر روسيا تعد مسئولية تشخيص ذلك تقع على عاتق الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الأخرى.

في اعتقاد الكثير من المحللين أن روسيا استطاعت أن تغير من الصورة السلبية التي كانت قائمة في أذهان الغرب تجاه الاتحاد السوفيتي فقد قامت بإصلاحات مهمة في هذا الصدد، منها أنها تحررت من المعادلة الصفرية القائمة على أن حاصل "الجمع الجبرى" هو صفر دائماً وذلك من خلال سياساتها الخارجية التي وجهتها لخدمة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ثم تطور الأمر بروسيا إلى إصرارها على أن تجعل من نفسها لاعباً دولياً مقبولاً. من هنا قامت سياساتها على أساس حماية المنافع - البراجماتية - والابتعاد عن الشعارات بالإضافة على المشاركة البناءة مع الغرب في مواجهة التهديدات الدولية.

ثالثاً: العلاقات الروسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

تتمتع العلاقات الثنائية بين الدولتين بأهمية خاصة - منذ روسيا القيصرية - إن جزءاً مهماً من التطورات الداخلية وكذلك العلاقات الخارجية الإيرانية طوال القرنين الماضيين كانتا متأثرتين بقوة بسياسات ومواقف روسيا. إن العلاقات مع الجار الشمالى على الرغم من أنها تبدو معقدة ومصحوبة دائماً بمحطات هبوط وصعود وعداوة وصداقة فإن عدداً من المبادئ الثابتة والقواعد والأسس المحكمة ظلت قائمة حتى الآن في علاقات الطرفين منها ما يلي:

(أ) تدخل وتأثير طرف ثالث على علاقات الطرفين: طوال القرنين الماضيين لا يمكن لأحد أن ينكر تأثير "طرف ثالث" وبشكل دائم على العلاقات الإيرانية - الروسية. ففي عصر الدولة القاجارية تولت إنجلترا - متطوعة - اتخاذ سياسات متنوعة بهدف "إدارة" العلاقات بين إيران وبين روسيا القيصرية، لقد تحولت المصالح الإنجليزية - في واقع الأمر - إلى واحد من أهم المتغيرات المؤثرة في مسيرة العلاقات بين إيران وروسيا، إن حدوث وقائع وأحداث مهمة مثل توقيع معاهدات "جلستان" و"تركمانتشاي" واتفاقيات ١٩٠٧، ١٩١٥ ليست سوى حصيلة طبيعية للدور الإنجليزي المؤثر في علاقات إيران وروسيا. بعد الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة ممارسة الدور الإنجليزي المنتهى والخاص بالتأثير المباشر على علاقات إيران بروسيا خاصة في عصر الحرب الباردة. لقد ألقى هذا المبدأ - والذي استمر أيضاً بعد الثورة الإسلامية - بظلاله على مسيرة العلاقات بين روسيا وإيران خاصة في مجالات التعاون العسكرى والنووى.

وبوضوح يسير وسهل لا بد من الإقرار بأن جزءاً مهماً من العلاقات الحسنة بين إيران وروسيا كان مرجعه الفضل القائم في علاقات إيران والولايات المتحدة ولهذا

السبب نفسه فإن أى تغيير في علاقات طهران - واشنطن، علاقات طهران - موسكو يقع تحت هذا المبدأ.

(ب) أسبقية الماهية الجيوبولوتيكية على الماهية الجيوكونوميكية في علاقات الطرفين:

هذا هو المبدأ الثانى الذى يحكم علاقات إيران وروسيا. المؤكد هنا أن هذا الكلام لا يعنى السيادة المطلقة للعامل "السياسى - الأمنى" على العامل الاقتصادى - التجارى. لكنه يعنى وجود قدرات خاصة وأهمية أكثر تقدماً وأسبقية بالنسبة للموضوعات السياسية والأمنية مقارنة بالتعاون الاقتصادى - التجارى بين الدولتين. هذه المعادلة لا توجد في علاقات إيران بالغرب بمعنى أنه يمكن القبول بقدر من تأثير العامل التجارى - الاقتصادى على علاقات إيران والغرب على العامل السياسى والعكس صحيح. إن وجود علاقات سياسية حسنة بين طهران وموسكو لا يعكس بالضرورة أى مؤشرات عن زيادة أو تنمية في حجم علاقاتهما الاقتصادية والتجارية.

محدد آخر من محددات غلبة عامل الماهية السياسية - الأمنية على علاقات إيران وروسيا يتمثل في فقدان وجود علاقات اجتماعية مناسبة بين الشعبين الإيراني والروسى. وأن معدلات سفر الإيرانيين لروسيا، وكذلك الروس يكشف ويبرهن لنا عن هذه الحقيقة. وهذا لا ينفى وجود بعض التأثيرات الإيجابية للماهية الأمنية السياسية بخصوص العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين ولكن بشكل عام تظل مسيرة هذه العلاقات على غير ما ينبغى أن تكون عليه وذلك نتيجة لعوامل تاريخية أخرى.

(ج) التردد تجاه مؤسسة العلاقات بسبب سيطرة الحالة التاريخية من انعدام الثقة:

يعد سوء الظن وعدم الثقة التاريخية من أهم أسس تحليل العلاقات الإيرانية - الروسية. إن الفصول المرتبطة بالاعتداءات الروسية والمنافسات الأخرى بين روسيا وبين القوى العالمية على إضاعة حقوق الأمة الإيرانية يعد ذلك كله جزءاً مهماً من "كتاب" تاريخ العلاقات بين إيران وروسيا، فى المقابل فإن الرؤية الروسية الخاصة بإيران تقوم على أساس بعض الوقائع التاريخية من جهة والميول والتوجهات السياسية الإيرانية تجاه القوى المنافسة لروسيا مثل (الدولة العثمانية، فرنسا، إنجلترا والولايات المتحدة) أيضاً الأهداف والتطلعات العقائدية الإيرانية تجاه مسلمى روسيا ومسلمى دول أو دائرة الاتحاد السوفيتى السابق والخوف الروسى الدائم من التحول الإيرانى نحو المنافس الدولى لروسيا - أيا كانت طبيعته - كل ذلك -

يعد من جملة العوامل المانعة لوجود ثقة روسية في السياسات الإيرانية.

من البديهي إذاً والحالة هكذا ألا يكون هناك حوار بين الطرفين حول ضرورة مأسسة علاقاتهما المشتركة ومن الطبيعي ألا يكون ذلك متوافقاً مع الوقائع والأحداث التاريخية المثبتة. إن العلاقات الاستراتيجية تعني التطابق الكامل للأهداف، المصالح، الاستعدادات المشتركة والخصائص والحيولة دون انهيارها. وعلى الرغم من أن إيران وروسيا لهما مواقف مشتركة ومصالح مشتركة أيضاً في بعض قضايا ومناطق المنطقة والعالم فإن عدم تحقيق العناصر المذكورة وتغير السياسات الداخلية والخارجية للدولتين وكذلك التزاماتهما وتعهداتهما واختلاف تطلعاتهما قد حالت دون أن يختار كل واحد منهما الآخر بوصفه حليفاً أو شريكاً استراتيجياً.

من البديهي أنه لا يمكن لروسيا أن تففل المكانة الإقليمية والدور الجيوبولوتيكي لإيران وهذا العامل نفسه يميز إيران - بالنسبة لروسيا - مقارنة بالكثير من الدول المنطقة. من وجهة نظر روسيا تعد إيران واحدة من المحطات الرئيسية في آسيا. من ناحية أخرى فإن العلاقات والروابط الكلاسيكية فقط لم تربط بين روسيا وإيران بل إن تقارب الرؤى فيما بينهما تجاه حل الكثير من القضايا الإقليمية والدولية يعد عاملاً مهماً آخر في تقارب الدولتين. من هنا فإن تقارب إيران إلى الغرب سوف يعتبر هزيمة سياسية - أمنية لروسيا وهو ما سوف يغير وبقوة من المحاولات الإقليمية القائمة في المحيط الجغرافي الروسي والشرق أوسطى على السواء الأمر الذي يلحق أضراراً كبيرة بروسيا من الناحية الاستراتيجية، ومن هنا تبدو لنا "المنافسة الاستراتيجية" القائمة الآن بشأن إيران منافسة ذات معنى خاص وذات مبررات منطقية. من هنا أيضاً فإن روسيا تعتبر أن الاستقرار الاستراتيجي بالنسبة لها يعني استمرار التعاون مع الغرب من جهة والمحافظة على إيران - في إطار المنافسة الاستراتيجية مع الغرب - من جهة أخرى. (د) الاختيار بين بديلين - الاستقرار الاستراتيجي أم المنافسة الاستراتيجية؟

تقودنا الإجابة على الأسئلة الثلاثة السابق ذكرها إلى نقطة أو نتيجة أساسية مفادها أن الرؤية الاستراتيجية الروسية تقوم على التعاون والاندماج في الاقتصاد العالمي، التعهد بالمحافظة على - والمشاركة في - الاستقرار الاستراتيجي، السعي نحو حفظ علاقات مع إيران في إطار منافسة استراتيجية روسية ذات رؤى خاصة فيما يخص الملف النووي الإيراني. في هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة الروسية تجاه الملف

النووي الإيراني تتأثر بعدد من المبادئ والمتغيرات التالية وهي:

أ- الغموض والتردد الروسي تجاه أهداف البرنامج النووي:

خلال العقد الأخير كانت روسيا أكثر الدول وجوداً في البرنامج النووي الإيراني. لكن بالرغم من هذا يبدو أن روسيا شأنها في ذلك شأن الغرب لديها شكوك ما تجاه أهداف البرنامج النووي الإيراني نحو الحصول على السلاح النووي؟ هل هذا السلاح يمكن أن يشكل تهديداً لروسيا؟ الحقيقة أن إلقاء نظرة على بعض تصريحات وتحليلات المسؤولين الروس تفيد بأنه لا توجد في موسكو رؤية واضحة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

يقول "مارك كاتز" الأستاذ بجامعة "جورج ميسون": لا توجد في روسيا صورة واضحة أو رؤية مشتركة تجاه أهداف البرنامج النووي الإيراني. فبينما يعلن بعض الروس أن موسكو تعلم يقيناً أن إيران بصدد الحصول على سلاح نووي، إلا أن البعض الآخر لا يرى وجود أي سند أو وثيقة تثبت حصول إيران على سلاح نووي. بالإضافة إلى هذا فإن حكومة "بوتين" لديها مخاوف متصاعدة تجاه "إيران النووية". يقول أحد المحللين المتصلين بالكرملين: "إن بوتين يواجه لغزاً وهو يتعامل مع إيران!" ومن ناحية أخرى لا يعتقد هذا المحلل أن إيران يمكنها أن تصبح تهديداً ضد روسيا وسوف يؤدي إلى نشر الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط خاصة الحكومات التي لها عداوات مباشرة مع موسكو. من ناحية أخرى فإن "بوتين" في الوقت الذي يعرف فيه أن إنشاء محطة بوشهر النووية يمكن أن يساعد إيران في الحصول على سلاح نووي إلا أنه - أي بوتين - ليس راغباً في التوقف عن ذلك لأن التخلي عن هذا الأمر يعني تسليم موسكو أمام ضغط الولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى أنه يعتقد ومعه كل العاملين في هذه المحطة أنه في حال توقف روسيا عن هذا العمل فسوف تقوم الولايات المتحدة أو الشركات الغربية باستكمال العمل في بوشهر.

يقول تشارلز جرانت - مدير مركز أوروبا للإصلاحات: لقد تحدثت في موسكو مع المسؤولين الرسميين بشأن العلاقة مع إيران. إنهم مازالوا يمتنعون عن تأييد أي قلق بشأن التوسع النووي الإيراني. إنهم يعتبرون إيران بمثابة أمة صديقة، حتى وإن حصلت على القنبلة النووية فإنهم لن يستخدموها ضد روسيا. وبعد مباحثات طويلة فإن هؤلاء المسؤولين أنفسهم يرجحون أن إيران ليست بصدد امتلاك قنبلة نووية لكنهم في الوقت نفسه يوضحون أن الأمم المتحدة قادرة

على القيام بحل وفصل لهذا الموضوع.

ب- السعى لتأمين المصالح الاقتصادية الروسية من وجهة النظر الروسية تعد السوق النووية الإيرانية بمثابة ساحة لمنافسة استراتيجية. ولا تستطيع روسيا التخلي عنها أو الانسحاب منها بسهولة. تعتمد روسيا نقطة مفادها أن البرنامج النووي الإيراني لا يتناقض ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تتعامل بشفافية من أجل جذب الثقة في برنامجها النووي وتراعى جميع الاشتراطات الخاصة بالبروتوكول الإضافي.

من هنا لا يوجد سبب أو مبرر لترك التعاون النووي مع إيران. من ناحية أخرى فإن روسيا ذاتها تعلم أنه في إطار المنافسة المستمرة مع الدول الأوروبية بشأن السيطرة على الأسواق النووية في العالم فإن إخلالها لأي مكان أو تخليها عن أي دولة سوف يكون سبباً لملاء هذا المكان من جانب المنافس. في هذا الصدد كتبت وكالة الأنباء الروسية الرسمية: إن انتشار أخبار بشأن تقديم اقتراحات أوروبية - الاتحاد الأوروبي - بخصوص بناء عشرة مفاعلات لتوليد الطاقة النووية قد أقلق روسيا أكثر من ذي قبل. بالنسبة لروسيا فإن هذه الخطوة بمثابة "منافسة" قادمة .. إن الروس يعتقدون أن صناعتهم النووية ليست قوية بالقدر الذي تجعلهم غير خائفين من المنافسة الشريفة.

في ٢٠٠٤/١٢/٢١ أعلن الكسندر روميانتسوف رئيس الوكالة الفيدرالية للطاقة الروسية في مؤتمر صحفي حاشد ضم صحفيين روسياً وأجانب عقداً في موسكو، أعلن أن "الاتحاد الروسي يمكنه إقامة سبعة مفاعلات نووية أخرى لإيران بقيمة ١٠ مليارات دولار.

في هذا الصدد فإن الشركات الروسية بصدد الانتهاء من بناء أول محطة نووية في مدينة بوشهر وهناك توافق مبدئي بشأن البدء في المراحل التمهيديّة لإنشاء محطة نووية إيرانية ثانية حيث تجرى الآن مفاوضات بين مسؤولي الدولتين. إن الاتحاد الروسي مهتم بتقديم المساعدة إلى إيران في تنمية برامجها النووية. لقد أعلنت طهران عن نيتها طرح مناقصة جديدة لإنشاء محطات نووية أخرى فيها ومن جانبها أعلنت الشركات الروسية عن رغبتها في المشاركة الفعّالة في هذه المناقصة والفوز بها، الخلاصة أن أهمية الوجود والمشاركة في السوق النووية الإيرانية قد بلغ قدراً من الأهمية الاستراتيجية لدرجة دفعت الرئيس بوتين لتأكيد هذا الأمر والتتويه إلى أنه لا يجب توظيف البرنامج النووي الإيراني بشكل سيئ فيما يخص عرقلة القدرات الروسية في مجال المنافسة النووية من جهة وتحديث القدرات التكنولوجية الذاتية من جهة أخرى.

ما سبق يؤكد الأهمية المطلقة لضرورة الوجود في السوق النووية الإيرانية سعياً وراء العملات الصعبة فضلاً عن الإصرار على تأكيد أن التخلي عن إيران يعني تسليم روسيا أمام الضغوط الأمريكية التي تسعى - ضمن ما تسعى إليه - نحو ملء مكان روسيا في حال مغادرتها إيران. من هنا تبدو الحجج التي تقف خلف رفض روسيا اتخاذ عقوبات ضد إيران حيث لن يصبح مثل هذا الأمر في مصلحة الأمن القومي الروسي.

ج- السعى من أجل المشاركة في إدارة "الأزمة النووية الإيرانية":

هذا المبدأ ناتج عن رؤية الخبراء الروس القائمة على حفظ الاستقرار الاستراتيجي من جهة وعدم الاصطدام مع الغرب حول إيران من جهة أخرى. في إطار هذه النظرية أو هذا التوجه فإن "الاستقرار الاستراتيجي" يتقدم - أو يتغلب - على المنافسة الاستراتيجية .. أن الحكومة الروسية - وهي تدرك أن إحالة الملف النووي لمجلس الأمن واتخاذ عقوبات ضد إيران سوف يوجد صعوبات كثيرة لروسيا - تبذل جهوداً كبيرة بشأن المشاركة في إدارة الأزمة النووية الإيرانية، في هذا الإطار يأتي تأييد المباحثات الإيرانية والاتحاد الأوروبي وتقديم بعض المشاريع والاقتراحات والإصرار على ضمان تحقيق التعاون عن طريق عقد الاتفاقيات التكميلية مثل إعادة الوقود المحترق .. يُعد ذلك كله من جملة الطرق والوسائل المطروحة من جانب روسيا. بشكل طبيعي فإن أدوات أخرى مثل العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والعضوية في مجموعة الدول الثماني والتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع إيران سوف تعين روسيا وتساعد على إعمال إدارتها في الأزمة النووية الإيرانية ويبدو أن المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين قد وصلوا إلى النتيجة القائلة بأن تحقيق التوفيق والنجاح في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني لن يصبح ميسراً دون مشاركة روسيا.

في هذا الصدد يعتقد "تشارلز جرانت" أنه من اللازم تحقيق الوحدة بين القوى الأوروبية من أجل ضمان أي نجاح في التعامل مع الملف النووي الإيراني ولا بد أيضاً العمل على أن تدخل روسيا دائرة الصراع (المشكلة). من جانبه يقول "مارك ليونارد" مدير القسم السياسي في المركز الأوروبي للإصلاحات: توجد قناعة مفادها ضرورة أن تسعى أوروبا والولايات المتحدة لجذب الصين وروسيا إلى موقفهما لأن دورهما - أي دور روسيا والصين - يعد درواً حيوياً وجوهرياً عند اتخاذ أي قرار دولي في هذا الصدد.

إيران وتحديات الثورة الثقافية

■ مهر انكيزار ■ شرق (الشرق) ٢٥/٥/٢٠٠٦

السياسي الإيراني الذي تسيطر عليه الأزمة النووية. فالظروف الإيرانية الحالية لا تشبه الظروف التي كانت تعيشها إيران عند قيام الثورة الثقافية الأولى. ومع ذلك هناك سعي لتصفية القوى الإصلاحية وذات الفكر الآخر من البناء الجامعي في إيران، وقد اتخذت الحكومة من الأزمة النووية ذريعة وغطاء لهذه التصفية. وإذا كانت لا تريد لهذه الأزمة أن تنتهي فإن ذلك لأنها ستتمكن من إيجاد مبرر لانتهاك القانون ومحاربة الثقافة وإقصاء الجامعيين.

٢- في مجال النشر

لم تراع وزارة الإرشاد الإسلامي خطة هيئة محافظة مثل المجلس الأعلى للثورة الثقافية فقد أهملت الوزارة علنا الضوابط والأعراف المتحكمة في مجال النشر وإصدار تصاريح الأفلام وغيرها من المنتجات الثقافية. فقد أعلن أن القانون والضوابط ليست وحيا سماويا لا يمكن تغييره. ومن هنا يتصرف العاملون بوزارة الإرشاد وفقا لأهوائهم وكأنهم أضفوا صورة الوحي الإلهي على ميولهم السياسية.

يتجرع الناشرون الإيرانيون سم الرقابة المرير في عهد الحكومة الحالية أكثر من أي وقت مضى. فالعاملون بوزارة الإرشاد يطالبون الناشرين - وفقا لأهوائهم وفي خروج سافر على القانون- باستصدار تصريحات لنشر الكتب التي حصلت على تصاريح من قبل ودمغت بالتأشيرة الصريحة "تصريح دائم بالنشر". وعندما يقدم لهم الناشرون التصاريح يقومون بفصل أختام الدولة وتوقيعات المسؤولين السابقين بالوزارة وبالتالي يلغى التصريح بنشر الكتب التي طبعت من قبل أكثر من مطبعة ولم يصدر في حقها أي اعتراض أو شكوى من الجهات القضائية، فلا يستطيع الناشرون إعادة طبعها إلا إذا حصل على تصريح جديد ونحن نعرف أن هذا مستحيل في ظل هذه الظروف فقد تحول الحصول على تصريح بنشر كتاب جديد إلى ضرب من ضروب الخيال. ويبدو أن مسئولى وزارة الإرشاد يريدون إخلاء الساحة من أهل الفكر والثقافة رغم أن كبراءهم يظهرون على التلفزيون الإيراني في حوارات باعثة للأمل.

ومع كل هذا فإن الشعب الإيراني المتعطش إلى المعرفة والحضور إلى المحافل الثقافية يحافظ على روحه المتلهفة في هذا المناخ الملتهب القاسي بالتعلق بالأمل في تحقق

تحولت إيران إلى بلد العجائب، فبعد تدخل الحكومة في مختلف مجالات الحياة الخاصة، الثقافية والاجتماعية صار القانون بلا قيمة وظهرت الفوضى الثقافية بأشكال متعددة، ويستعد المتشددون لحشد إمكانياتهم للقيام بثورة ثقافية جديدة عن طريق استثمار هذه الفوضى. فهم يستعدون لمشروع الهجوم على الحريات الجامعية ويريدون القضاء على الإنجازات القليلة. كما وضعت الحكومة يدها في مجال النشر حتى تسد الطريق تماما على تبادل الفكر و تعوق إنتاج وتوزيع البضاعة الثقافية.

ففي كثير من الأحداث التي وقعت حتى الآن قامت الحكومة الحالية بالالتفاف حول الهيئات القضائية نفسها ووصفت استقلال القوة القضائية بأن رائحة "الذاتية ومحورية الذات" تصدر منها. وهو مناخ يتم فيه دهب القواعد والأعراف دون خوف من أي مؤاخذه. وقد زاد سعي الحكومة لتعميق الانغلاق الثقافي في مجالين محددين، هما:

١- مجال الحريات الجامعية: حيث أهملت الحكومة القوانين بحرمان الجامعيين طلابا وأساتذة من حقوقهم. وقد سمحت وزارة العلوم لنفسها بحرمان عدد من الطلاب من أداء الامتحانات وفقا لميولهم السياسية، كما وضعت في قائمة الطرد والتطهير العديد من الأساتذة الكبار الذين عملوا بالتدريس لسنوات طويلة منذ قيام الثورة الثقافية حتى الآن وكانوا دائما تحت مجهر الأجهزة الأمنية.

وبهذا الأسلوب المستبد تضرب الحكومة الحريات الجامعية القليلة في الصميم، فجميع الحريات محدودة ومقيدة بشروط وفقا للبناء القانوني السياسي للجمهورية الإسلامية. ولكن الحكومة لم تكتف بهذه القيود فهي تتجاوزها حتى تقضى على تلك الحريات المحدودة التي يمكن الحصول عليها في الجمهورية الإسلامية، فالطلاب المفسولون والأساتذة الذين وضعت أسماؤهم في قائمة الفصل المنتظر هم بوجه عام من الذين استخدموا الإمكانيات الأكاديمية في الدعوة إلى الإصلاح وإقرار سيادة القانون ولم يفعلوا شيئا أكثر من هذا.

تأتي الأنباء من إيران أن هناك من يدعمو إلى "ضرورة قيام ثورة ثقافية ثانية" وهم يريدون القضاء على الحريات الأكاديمية القليلة تحت غطاء المناخ

المعجزة ويقبل إقبالا كبيرا على معرض الكتاب الذي يقام في ظروف غير مناسبة على الإطلاق. ففي هذا المناخ نرى السيدات من الناشرات والكاتبات يقفن عزلا ودون الحصول على تصريح من الحكومة وقد فرشت كل منهن سجادة على أرضية المعرض الخشنة لبيع الكتب. حقا لقد تحولت إيران إلى بلد العجائب. فبدلا من أن تتيح زيادة أسعار النفط فرصا للشعب إذ بهذه الفرص تضع لمصلحة العناصر المستغلة الفاسدة. فمن المستفيد

من ارتفاع أسعار النفط؟ فالحكومة لا تهتم حتى بفذاء الروح واحتياجات أبدان الإيرانيين المتعبية الظمأى ووضعت على رأس أولوياتها أمورا أخرى مثل الطاقة النووية، وكأن الهدف الوحيد هو إثارة حساسية العالم تجاه بلد يعاني كل أنواع الأزمات الاجتماعية والسياسية وتحويله إلى عنصر خطير في المجموعة العالمية. هل الاستمرار في هذه السياسة يفيد المصالح القومية أم المصالح الحزبية؟

تحديث الإسلام أم أسلمة الحداثة؟

■ حسن يوسفى اشكورى ■ شرق (الشرق) ٢٤/٥/٢٠٠٦

ألقى يورجن هابرماس الفيلسوف الألماني الشهير محاضرة في الثامن والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠٥ بمناسبة حصوله على جائزة هولبرج من جامعة النرويج، وكانت هذه المحاضرة تحت عنوان (الدين على الصعيد العام)، وأثناء هذه المحاضرة أوضح، من الناحية الفلسفية، نقاط جدية بالاهتمام فيما يتعلق بالتفاهم والتعامل بين المؤمنين وغير المؤمنين في العالم المعاصر. هذه المقالة ترجمت أخيراً ونشرت في إيران وتم استقبالها بحفاوة في أوساط المثقفين الإيرانيين. وللتدليل على أهمية الموضوع وما يحظى به هابرماس من مكانة رفيعة كمثقف علماني انتقادي، وكذلك زيادة صور العنف في العالم والحاجة الماسة لسيادة السلام بين الجميع وجدت الحاجة ملحة لعرض مثل هذه المقالة حتى تخطو إلى الأمام على درب تدعيم التفاهم والعدالة والتواؤم بين الجميع. كانت الفكرة الرئيسية لهابرماس في هذه المحاضرة تتمثل في إقامة المجتمع العالمي على أساس التفاهم والتعامل بين تيارين مؤثرين هما تيار العلمانيين والدينيين أو الملتزمين بالدين كنهج للحياة. ويمكن تلخيص توصياته للوصول إلى هذا الهدف فيما يلي:-

١- تصحيح الأسس المعرفية للعلمانية والسمو بها إلى مرحلة ما بعد العلمانية، وكذلك تطوير الأسس الفلسفية والمعرفية للدين مع التعامل الهرموني بين التعدد والتسامي على تلك المرحلة للوصول إلى ما بعد الميتافيزيقية.

- ٢- الاعتراف رسمياً بوجود كلا التيارين في العالم المعاصر.
- ٣- قبول فوائد الحداثة وتعريفها للدينيين، وفائدة الديانة وتعاليمها المعنوية الأصيلة من أجل السلامة الأخلاقية للعصر الحديث.
- ٤- الحرية لجميع المواطنين (دينيين أو غير دينيين) في حق الاستفادة من إمكانات المجتمع والدولة.
- ٥- التحاور بقصد التذكرة، والوصول إلى تفاهم وتعايش إنساني سلمي في محيط ديمقراطي عادل. إن هذه الأصول الخمسة المذكورة أويدها بشدة ولذا لن أتحدث عنها، ولكنني أريد أن تسمحوا كرجل دين مسلم ينتمى إلى تيار المفكرين الدينيين التقدميين في إيران أن أقول عدة نقاط في هذا المجال. بداية يمكن الإشارة إلى أنه يوجد في العالم الإسلامي حالياً وحتى بين المسلمين الأوروبيين أربعة تيارات إسلامية اجتماعية فعالة ومؤثرة هي:
- ١- تيار الإسلام التقليدي غير السياسي الذي لا يهتم كثيراً بالحياة الحديثة وأصحابه لهم اهتمامات دينية وشرعية والإسلام في نظرهم يساوى الفقه والأخلاق.
- ٢- التيار الإسلامي الأصولي وهو غير سياسي يقبل الحضارة والثقافة الإسلامية القديمة على أنها ميراث تاريخي وقيمي، مع التوجه الفلسفي التصوفي وأحياناً الفقه الكلامي، وغالباً ما يدور تفكير أصحابه حول المحافظة على هذا الميراث أو تقديمه إلى العالم المعاصر.

إن المفكرين الدينيين لهذا التيار لا يوجهون أى نقد للمعارف والثقافة الرائجة بين المسلمين، فى حين أنهم ينقدون فى الأغلب الحداثة وكل منجزاتها وفى الحقيقة أنهم مجددون وليسوا متجددين.

٣- التيار الإسلامى السلفى وهو فى الأساس يسعى إلى إحياء السيادة السياسية الإسلامية، ولا يهتم بالثقافة والحضارة إلى حد كبير، ويرى منظرو هذا التيار أن الاستعمار الغربى هو عدو الدين وكان العقبة التى منعت قيام الخلافة الإسلامية، ليس هذا فحسب وإنما يعتبرون الحضارة والثقافة الغربية الجديدة تتعارض مع الإسلام ومصالح المسلمين، وهم أهل سياسة ونضال وجهاد ويستخدمون أى وسيلة للتصدى للعالم الغربى وإحراز النصر السياسى عليه.

٤- تيار المفكرين الإسلاميين التقدميين، وهم المثقفون الذين يأملون فى تحقيق مشروع إرساء الحضارة الإسلامية الحديثة، يعتقد مناصرو هذا التيار أنه يمكن من خلال إحياء الإيمان الأصيل وانتزاع الخرافات وفصلها عن صحيح الدين، وإحياء الاجتهاد فى الأصول والفروع، وعقلنة الفكر والعقيدة والتقاليد الدينية، ونقد التاريخ التقليدى للإسلام، يمكن من خلال ذلك كله إعادة بناء الفكر الإسلامى.

مع هذه التفاوتات والاختلافات من الواضح أولاً، أن المتلقين الذين اهتم بهم هابرماس والذين دعاهم إلى سيادة ثقافة السلام وسياسة التفاهم والتحاور بين الثقافات هم المفكرون الإسلاميون التقدميون وليس التقليديين أو الأصوليين أصحاب الفكر المطلق لأن التقدميين وحدهم هم التيار الإسلامى الذى يقبل أسس الحداثة ومنجزاتها مثل العلم والعقل النقدى والديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وهم فى الأساس إسلاميون أو على الأقل متوافقون مع الإسلام.

ثانياً، هم بحكم طبيعتهم الثقافية التى تقتضى الاستناد على العقل النقدى ينتقدون التقاليد فى التراث الإسلامى (الإسلام التاريخى) فضلاً عن نقد أسس ومنجزات الحداثة أيضاً.

ينبغى إضافة أن نقدهم للتقليدية والحداثة هو فى الحقيقة استعلاء وليس نفياً أو تدميراً.

ثالثاً، المشروع الرئيسى للمفكرين التقدميين الإسلاميين هو تحديث الإسلام وليس أسلمة الحداثة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا المشروع يرتبط بالتفاهم مع المفكرين الآخرين وإقامة حوار نقدى معهم، وليس

بتعامل القوة والجبر أو الحرب والعداء. الحقيقة أن الإسلام الانتقادى يمثل نهجاً مقبولاً بالنسبة للمثقفين التقدميين، وهو نقطة فاصلة بين التقليدية والحداثة، يقوم الإسلام الانتقادى على أسس محددة وهى:

- النقد العقلانى، نقد كل شئ من ثقافة وفكر واجتهاد إسلامى.

- تحرير الإنسان من السجون الأربعة، الطبيعة، المجتمع، التاريخ، الذات.

- إعلان صورة مختلفة للسلطة.

- التحاور والتفاهم المشترك والتذكرة.

إن الديمقراطية التى يرغب فيها المفكرون التقدميون الإسلاميون، هى فى الأساس ديمقراطية المشاركة والتفاهم، وهذا النوع من الإسلام الانتقادى الذى كان قد عرف فى إيران على يد على شريعتى يتقارب مع النظرية الانتقادية الشهيرة لمدرسة فرانكفورت، ومع الالتفات إلى أهمية الصعيد العام فى النظرية الانتقادية يمكن أن تقدم هذه القاعدة المستخلصة وهى أن أنسب طريق للوصول للحقيقة والدين هو الصعيد العام بمعنى طبقة عوام المجتمع.

وضمن الترحيب بتوصيات هابرماس أقول أن التغيير المعنوى للإنسان والعالم المستمد من الدين هو ما تقده الحضارة الحديثة.

قال إقبال اللاهورى الباكستانى فى أوائل القرن العشرين فيما يتعلق بنقد العالم الحديث اللادينى: إن أكبر نقائص العالم الحديث هو أنه قد تم تقييفه من العنصر الروحانى المعنوى.

لذلك فإن المفكرين التقدميين أمثال إقبال اللاهورى فى باكستان وشريعتى فى إيران حاولوا تقديم رؤية للإنسان والعالم الحديث، وهى رؤية توحيدية معنوية أخلاقية تعالج هذا النقص، وعلى الرغم من هذه النقاط التى تم اقتراحها فإن جميع المفكرين والمثقفين الدينيين فى جميع الأديان وبخاصة المسيحية والمثقفين العلمانيين وحتى المعادين للدين كل أولئك يدعمون علاقاتهم الفكرية والثقافية مع المفكرين الإسلاميين التقدميين فى سائر أرجاء العالم ومنها إيران.

لقد أوضحت التجربة أن أى تحول يحدث فى العالم الإسلامى دون الاستناد إلى تيار التقدميين يعد أمراً غير ممكن، أو على الأقل تواجهه صعوبات كثيرة، إن ما قدمه المفكر هابرماس هو أنه يجب على المتدينين

لضمان بقائهم في العالم المعاصر أن يكونوا قادرين على ترجمة أفكارهم على النحو الذي يمكن أن يكون مفهوماً بالنسبة للعلمانية، في هذه الحالة نجد أن المثقفين الإسلاميين التقدميين هم وحدهم الجماعة التي لديها الصلاحية العلمية والأخلاقية للتفاهم مع العالم، وهم أيضاً القادرون على التوافق مع التطور الفكري والعقلي للمسلمين في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي يمرون بها، في الوقت نفسه لا يعنى هذا الكلام أنه لا ينبغي التهاور مع التقليديين أو حتى الأصوليين لأن فتح باب الحوار مع أي تيار كان لا يخلو من فائدة، لكن الأمر الجدير بالذكر أن حل مشكلة العنف في العالم والتصدي للإرهاب من النوع الإسلامي أو ما سوى ذلك لا يمكن تحقيقه من خلال العنف والقمع ليس هذا فحسب بل إن ممارسات العنف والقمع ستصب لمصلحة الأصوليين وتدعيم ممارسات العنف.

ينبغي على السياسيين والمفكرين في الغرب الالتفات إلى الجذور العميقة للعنف في العالم وبخاصة بين المسلمين، ويبدو أن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور وتدعيم وانتشار الأصولية العنيفة داخل العالم الإسلامي وهي:

- سيطرة الاستعمار الغربي على الدول الإسلامية لعدة قرون.

- اتخاذ أوروبا كمحور للعالم والاحتقار التنظيري والفعلي للمسلمين والمجتمعات الإسلامية بشكل متكرر.

- فشل التنظيمات الاجتماعية الحديثة أو شبه

الحديثة داخل الدول الإسلامية بضغط من الحكومات والسياسيين العلمانيين.

- الفقر والحرمان المتزايد واتساع الفجوة بين الطبقات، والفصل بين الشمال والجنوب.

- استمرار الاستبداد في دول الشرق الأوسط الإسلامية.

- ضعف تيار المثقفين والمفكرين الإسلاميين التقدميين.

بغير الالتفات إلى هذه الجذور وتقديم حلول منطقية وعملية لها، سيفشل أي إجراء أو محاولة للحل، أو على الأقل ستكون غير كافية.

ليس من الصحيح معاداة أصول الدين والقيم الدينية والإسلامية بحجة مكافحة العنف أو الإرهاب والأصولية، وكما أن استبعاد الحداثة ومنجزاتها من حياة المتدينين أمر غير ممكن، فإن حذف الدين من الحياة الحداثة أمر غير ممكن كذلك، وليس من المفيد إذا كان من الممكن.

ولن يتأتى من ذلك سوى العنف والقمع، وهذا يعنى تدمير جميع القواعد الفلسفية والإنسانية وامتيازات العالم الحديث العلماني.

ولا ينتظر من رجال الحكم وأرباب السلطة الكثير في هذا الأمر، لكن المثقفين دعاة السلام ينبغي ألا يتخلوا عن نهج التفاهم والتهاور والعدالة بأي حال من الأحوال، كما أنه ينبغي على عامة المسلمين أيضاً عدم الاستسلام للمتطرفين.

١- طوابع البريد الإيرانية

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

منه موجودة وتعرف بين هواة جمع الطوابع باسم (بنى بلاك) (PENNY BLACK أى : (البنس الأسود) . وقد رحبت معظم دول العالم، خاصة الدول الأوروبية بهذا الاختراع الذى قدم تسهيلات كثيرة للأعمال البريدية، وقامت إيران أيضاً التى أسست ما كان يسمى بالـ "چاپارخانه" أو مراكز البريد بطبع ونشر طوابع البريد بعد ذلك.

وكلمة چاپار كلمة تركية معناها الرسول أو ساعي البريد، ومنها كلمة چاپارچی بالمعنى نفسه أيضاً، وكان رئيس سعاة البريد يسمى چاپارچی باشى . أما الـ "چاپارخانه" فتعنى محطة أو مكتب البريد، وقد أنشئت هذه المحطات أو مراكز البريد منذ الدولة الهخامنشية، وكانت هذه المراكز تبعد عن بعضها البعض أربعة فراسخ، ويوجد بكل مركز فندق أو استراحة، واستخدمت الجياد السريعة لنقل البريد الحكومى من مركز إلى مركز، وقد نسب البعض إنشاء هذه المكاتب البريدية أو الـ "چاپارخانه" إلى كوروش .

ويعتبر انتشار الطوابع فى إيران هو إحدى ثمار رحلة ناصر الدين شاه القاجارى إلى أوروبا ؛ فقد فكر فى إصدار الطوابع البريدية فساfer إلى فرنسا، وبعد أن قام والوفد المرافق له بمباحثات مع المسئولين عن البريد والتغراف انتهى الأمر بأن أحضر معه إلى إيران نماذج من الطوابع التى أعدت فى أوروبا، واتخذ القرار من قبل الحكومة لطبعها، ومن نماذج الطوابع التى صدرت أيضاً ثلاثة نماذج من طوابع "ريستر" التى كانت تستخدم فى الإنفاق الحكومى ولم تنتشر، ولا يعتبر مالكو مجموعات البريد الطوابع التى طبعت لأول مرة (١٨٦٨م الموافق ١٢٨٥هـ مطبعة بارو فى باريس وتصميم ريستر) طوابع رسمية، وهى طوابع مسننة (دندان دار) ورقيقة وعليها شعار "الأسد والشمس" وأرقام فارسية، ولم تستخدم نماذجها ذات اللون الأخضر من فئة ٢ شاهى وفئة الشاهى الواحد فى إيران .

يعرف العلامة دهخدا فى موسوعته "لغت نامه" طابع البريد بقوله : هو ورقة صغيرة لها أربع زوايا تطبع عليها علامة البريد ويكتب عليها ثمنها، وتلصق فى مكتب البريد على المظروف وغيره، وتدل على دفع أجر البريد وتوصيل الرسالة، وهى فى الدوائر الحكومية تدل على سداد حق الدولة، ولفظ "تمبر" المستخدم فى الفارسية مأخوذ عن اللغة الفرنسية TIMBRE، وقد تحول فى لغة الحديث إلى "تمر"، ويقال له فى اللغة اللاتينية -TYMPA- NUM، وأول طابع بريد إيرانى طبع فى عام ١٨٦٨م (١٢٨٥هـ) وذلك طبقاً لما ذكره كتالوج "شامبيون" عن طوابع البريد .

وقد استخدمت طوابع البريد لأول مرة فى العالم عام ١٨٤٠ م ؛ ففي ذلك العام اقترح أحد موظفى البريد فى إنجلترا على إدارة البريد الإنجليزية طبع الطوابع البريدية واستخدامها، وقد قبل اقتراحه لتسهيل أعمال البريد ؛ ذلك لأن موظفى البريد كانوا حتى ذلك التاريخ يواجهون مشكلات كثيرة، حيث كان أصحاب الرسائل يتذرعون بحجج كثيرة حتى لا يدفعوا أجر توصيل رسائلهم، وكان من نتيجة ذلك أحياناً اضطراب رجال البريد إلى إعادة الرسائل لمن أرسلوها نظراً لأنهم لا يريدون دفع أجور توصيل هذه الرسائل، والجدير بالذكر أن أجر توصيل الرسائل قبل انتشار طوابع البريد كان يؤخذ قياساً على طول المسافة.

وفى عام ١٨٤٠م قدم أحد وزراء الحكومة البريطانية ويدعى "سير راولندهيل" المشروع المقترح من قبل رجال البريد الذى يدعو إلى استخدام طوابع بريدية إلى البرلمان الإنجليزي، وعرض على نواب البرلمان لأول مرة نموذجاً صغيراً جداً من الطوابع التى يجب أن يلصقها مرسل الرسالة على ظهر المظروف ويشتريه من مكتب البريد، وتم قبول هذا المشروع والموافقة عليه، وهكذا ظهر أول طابع بريدى، وكانت قيمته بنساً واحداً ويحمل صورة الملكة فيكتوريا، وما زالت نماذج قليلة وغالية الثمن

أما المجموعة الثالثة من الطوابع الإيرانية فهي الصادرة عام ١٩٠٧م وهي التي تمت إعادة طباعتها عام ١٩١٢م، وفي هذه السنة تم إحداث تغييرات في الكليشيات وطبعت على ورق أبيض، وهي مسننة . وتحتوي هذه الطبعة أيضاً على مجموعتين . وأول ملك وضعت صورته على الطوابع هو ناصر الدين شاه، وقد طبعت رابع مجموعة من الطوابع الإيرانية وعليها صورته عام ١٩١٣م (٢٩٣ش) والصورة مقتبسة من لوحة مرسومة له، وفي هذه الصورة التي رسمها أحد المصورين الأجانب يوجد شعار الأسد والشمس تحت صورة الملك .

وشعار الأسد والشمس هو الشعار الرسمي السابق لإيران قبل الثورة الإسلامية، وهو عبارة عن شكل مكون من أسد يرفع سيفاً في يده اليمنى وتسطع الشمس خلفه، كما يطلق مصطلح "شير وخورشيد سرخ" (الأسد والشمس الحمراء) على جمعية خيرية في إيران كانت موجودة قبل الثورة الإسلامية، وتغير اسمها بعد الثورة إلى "الهلال الأحمر"، وقد نشأت هذه الجمعية في إيران في عام ١٩٢٢م (١٣٠٢ش) وتولى رئاستها الفخرية رضا شاه .

وقد تزايد عدد طوابع البريد الإيرانية تدريجياً، حيث صدر في عهد ناصر الدين شاه أربعة وستون طابعاً، وصدر في عهد مظفر الدين شاه مائة وأربعة وسبعون طابعاً، وصدر في عهد محمد علي شاه إثنا وسبعون طابعاً، وصدر في عهد أحمد شاه مائة وسبعة وستون طابعاً، وصدر في عهد رضا شاه الكبير مائتان وأربعة وأربعون طابعاً، وصدر في عهد ابنه محمد خمسمائة وثمانية طوابع بريد . أما عدد الطوابع التذكارية فهي تصل إلى نحو مائة وخمسة وثلاثين طابعاً حتى قيام الثورة الإسلامية .

وهناك مجموعات من طوابع البريد لم يكتب لها الانتشار والتداول ومنها الطوابع التي صدرت في مناسبات معينة كالطوابع التذكارية التي صدرت بمناسبة مرور خمسين عاماً على سلطنة ناصر الدين شاه وكان سعرها ٢ شاهي ولونها أخضر، وعليها صورة ظرف بريد، وكان هذا الطابع قد أعد للبيع ولكن قبل بيعه في مكاتب البريد قتل ناصر الدين شاه ولم يستخدم . ومن الطوابع التي لم تنتشر أيضاً في إيران الطوابع المحلية ومنها الطابع الذي طبع في عام ١٩٢٨م (١٣١٧ش) بواسطة بريد مدينة تبريز لتحصيل دخل أكبر، وكتب فوقه باللاتينية . POSTE LOCAL TABRIZ

وهناك طوابع بريدية صدرت في مناسبات ثورية ففي عام ١٩٢٠م قامت حركة ثورية في "لار" بزعامة سيد عبد الحسين مجتهد، وقد بادرت بنشر طوابع بريدية

كتب عليها "پست ملت اسلام" (بريد الأمة الإسلامية)، وفي الوقت نفسه قامت حركة ثورية أخرى في كازرون تدعى اللجنة الوطنية بكازرون (كميته ملي كازرون) وختمت طوابع أحمد شاه بخاتم "ملت كازرون ١٣٢٥هـ (١٩١٦م)"، وفي عام ١٩١٩م (٢٩٩ش) قامت جماعات متعددة في نواحي رشت وكيلان بقيادة ميرزا كوچك خان جنكلي بمعارضة الحكومة المركزية ونشرت طوابع خاصة تحمل صورة كاوه الحداد (كاوه آهنگر) والعلم الأحمر وجملة "پست انقلابی ایران - کیلان ٢٥ ثور ١٢٩٩ش" (١٩١٩م) (البريد الثوري الإيراني - جيلان).

والمعروف أن كاوه كما تروي الأساطير الإيرانية كان حداداً في أصفهان وله ولدان قتلها من يسمى الضحاک ليطعم من مخيها ثعبانين كانا على كتفيه مما أغضب كاوه فرفع جلداً يقى به ثوبه من شرر كور الحدادة على رمح، وجعل من الجلد والرمح علماً للثورة على الضحاک، وقيل إن هذا العلم ظل شعاراً لإيران حتى وقع في يد العرب .

أما المظاريف المختومة بخاتم اليوم (پاکت مهر روز) ؛ فقد كان معتاداً لدى بعض دول العالم أن يشتري المهتمون بجمع الطوابع المظاريف التي تطبع في يوم صدورها من قبل وزارة البريد أو من قبل أشخاص آخرين بهذه المناسبة، ويلصقون الطابع المنشور في نفس اليوم على المظروف المخصص لذلك، ويختومونه بخاتم اليوم نفسه، وفي إيران انتشر أيضاً المظروف المختوم بخاتم اليوم (ربما يوم صدور الطابع) منذ عام ١٩٤١م (شهریور ١٣٢٠ش) مع انتشار الطوابع التذكارية .

ومن أنواع الطوابع المعروفة الطوابع غير المسننة (تمبر های بی دندانه) وهي كما يتضح من اسمها تفتقد للأسنان، ويتم تقطيعها بواسطة المقص وقد ترك إصدار هذا النوع من الطوابع . وفي إيران تم طبع طوابع غير مسننة لأول مرة عام ١٩٠٠م (١٢٨٠هـ) وهذه الطوابع المطبوعة في طهران وعليها شعار الأسد والشمس باللون الأحمر . وأول مجموعة من الطوابع الغير مسننة هي الطوابع المعروفة باسم "باقری"، والجدير بالذكر أنه تم طبع مجموعات رست قبلها بدون أسنان ولم تستخدم في البريد، وتعتبر ضمن الطوابع غير الرسمية.

وهناك أيضاً الطوابع المسننة (تمبرهای دندانه دار) وهي عبارة عن الطوابع التي تكون هناك خروم على جوانبها والهدف من التخریم ووجود الأسنان هو تسهيل نزاعها من فروخ الطوابع الكبيرة التي يحتوي الواحد منها على خمسين طابعاً أو مائة طابع . ووجود هذه التخريمات مفيد جداً لمعرفة الطوابع المزيفة من الطوابع الأصلية، ولذلك يذكرون عدد الأسنان في كتالوجات الطوابع، ويستخدم جهاز يسمى (ادونومتر) أو (دندانه

سنج) فى الفارسية، فى عد أسنان الطوابع، والأدونومتر عبارة عن ورقة مقواة فوقها رسوم مطبوعة (جرافيك) يقاس عليها عدد الأسنان بوضع الطابع فوقها . وأسنان الطوابع الإيرانية أحد عشر سناً بشكل عام، ولكن أسنان طوابع العالم بين ٧ و ١٧ سناً .

هناك أيضاً ما يسمى بـ "العلامة المائية" أو "فيليجران" (FILIGRANE)، والمقصود بهذا المصطلح العلامة الموجودة فى المتن الأصلي للطابع (فى عجينة الورق) . وإذا عرضنا الطابع لمصدر إضاءة فسوف نرى هذه العلامة المائية، ولكن يوجد أحياناً طوابع لا يمكن رؤية هذه العلامة فيها بمجرد النظر إليها، ولذا يمكننا الاستفادة من البنزين فى البحث عن وجود هذه العلامة، وذلك بأن نضع الطابع على سطح قائم بحيث يكون ظهره إلى أعلى ثم نصب عدة قطرات من البنزين عليه حتى تتضح العلامة، ولكن الطريقة الصحيحة لرؤية العلامة هى الاستفادة من جهاز بيان العلامة (دستكاه فيليكران سنج) والمسمى (فيليجرانومتر) ؛ وهو عبارة عن جهاز يوضع فيه الطابع فتظهر العلامة، وفى الكتالوجات الخاصة بالطوابع يرسمون أيضاً صورة العلامة بجوار الطوابع . وإذا لم يرد حديث حول العلامة فى كتالوج الطوابع فإن هذا يكون دليلاً على أن الطابع ليس به علامة، ولا شك فى أن وجود علامة على الطابع تزيد من قيمته حيث لا يمكن تزويره أو تقليده مع وجود هذه العلامة فيه، ومع شديد الأسف فقد زورت طوابع إيران القديمة والقيمة بسبب عدم وجود علامة بها وبساطتها مما أفقدها قيمتها العالمية .

وفى تاريخ نشر الطوابع الإيرانية استعملت العلامة لأول مرة فى مجموعة طوابع تتويج أحمد شاه، وكانت علامتها عبارة عن صورة أسد وتعرف بالعلامة رقم "١" . ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٤ مرداد ١٣٢٤ ش (١٩٥٥م) لم نعد نرى علامة فى الطوابع الإيرانية، إلى أن استخدموا فى هذه السنة علامة عرفت باسم العلامة رقم "٢" فى مجموعة الطوابع الخاصة بمرور خمسين عاماً على الحركة الدستورية، كما استخدمت علامة أخرى فى مجموعة فيصل التذكارية وهى التى عرفت بالعلامة رقم "٣" .

ومعظم طوابع دول العالم بها علامة، وفى الغالب تكون العلامة عبارة عن شعار الدولة، وكمثال على ذلك نذكر إنجلترا وعلامتها عبارة عن التاج الذى يشاهد على طوابعها . ويوجد فى طوابع ألمانيا النازية علامة مشتركة، وترى فى طوابع الهند وأفغانستان علامة النجمة الخماسية (ستاره پنج پر) .

وإذا أردنا معرفة أنواع الطوابع من ناحية استخدامها وأسباب طبعها نجدها على عدة أنواع، منها :

١- الطوابع العادية التى تستخدم لنفقات المظاريف البريدية وهى التى تعرف باسم المجموعات الطويلة (لانگ سرى = سرى هاى طويل) . وفى إيران أطول مجموعة طوابع عادية هى مجموعة صورة أحمد شاه التى يصل عددها إلى عشرين وتبدأ من فئة شاهى واحد وتنتهى إلى فئة ٢٠ قرانا، وقد طبعت فى عام ١٩٠٩م (١٢٨٩ش) .

٢- الطوابع التذكارية (تمبرهاى يادكارى) التى تكون عادة مجموعة قصيرة (شورت سرى) وغالباً ما كانت تطبع بهدف الاحتفال بحادثة تاريخية . وقد أصبحت طباعة مثل هذا النوع معتادة ومعمولاً بها منذ عام ١٨٩٢م . وفى هذه السنة طبعت أغلب دول أمريكا الشمالية طوابع تذكارية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعمئة على اكتشاف أمريكا . وقد طبعت فى إيران لأول مرة فى عام ١٩١٣م (١٢٩٣ش) مجموعة يبلغ عددها سبعة عشر طابعاً بمناسبة تتويج أحمد شاه وتبدأ بفئة شاهى واحد وتنتهى بخمسة تومانات . وقد طبعت هذه المجموعة من الطوابع بشكل متميز فى نوعها وهى من أفضل طوابع إيران من ناحية التصوير وقد أحيطت بإطارين من الذهب والفضة وبها علامة مائية أيضاً .

٣- الطوابع الخيرية (تمبرهاى خيريه) تصدر بعض الدول طوابع يطلق عليها الطوابع الخيرية وتكون قيمتها المحصلة من البيع لمصلحة الأمور الخيرية، ومن نماذج هذه الطوابع طوابع الصليب الأحمر الفرنسى . وفى إيران أيضاً يوجد من الطوابع الخيرية الشائعة التى يستفاد منها فى الرسائل المسجلة ما قيمته نصف ريال ومكتوب عليه جملة : لمصلحة مسلولى الأسد والشمس الحمراء الإيرانية وقد طبع منها فئة ٢ ريال و ٢٥، ٢ ريال أيضاً، الجدير بالذكر أنه تم إصدار ستة طوابع خيرية مختومة بخاتم المصارف الخيرية فى إيران عام ١٩١٦م (١٢٩٦ش) . وفى هذه السنة نفسها طبعت فى بعض المدن أيضاً طوابع خاصة بالأمور الخيرية وكانت تلصق بجانب طابع البريد فوق المظاريف البريدية، وكان يحصل الدخل الناتج من بيعها للصرف على الأمور الخيرية .

وتقسم أنواع طوابع البريد من حيث الشكل أيضاً إلى عدة أنواع منها :

- ١- طوابع مستطيلة الشكل .
- ٢- طوابع مربعة الشكل، وقد طبع من هذا النوع قطعة واحدة فى عام ١٩٦٣م (٢٩ آذرماه ١٣٤٢ش) فى ذكرى إنشاء غرفة الصناعات والمعادن .
- ٣- طوابع مثلثة الشكل، لم تطبع هذه النوعية من الطوابع فى إيران حتى الآن ..

أما عن أغلى طابع فى العالم وفى إيران فقد ذكرنا بأن أول طابع كان من فئة البنس الواحد وهو الذى طبع فى إنجلترا (عام ١٨٤٠ م)، هذا الطابع يساوى اليوم ٦,٥٠٠,٠٠٠ فرنك، ومن أغلى طوابع العالم أيضاً الطابع الذى صدر فى إنجلترا عام ١٨٥١م وكتبت عليه جملة (هاوالان پستاز) وهو يساوى الآن ٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك .

وفى إيران بصرف النظر عن طوابع "إرور" (ERROR) التى تعرف بالطوابع الخطأ والطوابع الخاصة، فإن أغلى الطوابع العادية والبريدية الإيرانية التى صدرت فى عام ١٨٥٦م (١٢٥٦ش) هو طابع الأسد والشمس والمختوم منه يساوى ٢٦٠٠٠ ريال بينما غير المختوم منه يساوى ١٠٠,٠٠٠ ريال، ويرجع السبب فى غلوه إلى قلة توزيعه (٥٠٠ طابع) .

كما تقسم طوابع البريد أيضاً من ناحية الصورة والرسم المرسوم عليها، ويمكن تقسيم كل الطوابع إلى قسمين من ناحية الحاشية فهناك طوابع لها حاشية وطوابع أخرى ليس لها حاشية . والطوابع التى لا حاشية لها عبارة عن الطوابع التى تشغل الصورة فيها سطح الطابع كله، وقد طبع فى إيران أول طابع بدون حاشية بمناسبة الاحتفال بذكرى الحركة الدستورية (المشروطية)، وأجمل طوابع العالم هى التى تطبعها سويسرا والمجر . وتصدر حكومة سويسرا كل عام كميات كبيرة من الطوابع ذات الرسوم المختلفة للزواحف والفاكهة والزهور، وتتميز الطوابع المجرية بألوانها الجذابة والجميلة .

ومن بين الطوابع الإيرانية طابع البريد الجوى (تمبريست هوايى) الذى صدر عام ١٩٢٩م (١٣٠٩ش) ورسم فى ناحيته اليمنى عقاب فى حالة الطيران وفى ناحيته اليسرى صورة رضاشاه وقد نال جائزة أجمل طابع فى العالم . وهذه المجموعة تحتوى على سبعة عشر طابعاً تبدأ قيمتها من فئة شاهى واحد وتنتهى بثلاثة تومانات . وقد طبعت هذه المجموعة فى مطبعة "انشاده وأولاده" فى "هارلم" . ومعظم الطوابع الإيرانية تتميز بأفضل أنواع التذهيب، وقد ساعد الرسامون الإيرانيون المشهورون فى إعداد الطوابع الإيرانية وطباعتها .

أما عن أكبر وأصغر طابع إيرانى، فإن أصغر الطوابع فى إيران هو الذى طبع فى زمن ناصر الدين شاه عام ١٢٧٠، ويصل عدد هذه المجموعة التى تعرف بمجموعة محرابى ٩ طوابع، ويصل طولها إلى ١,٩ سم ويصل عرضها إلى ١,٦ سم . أما أكبر الطوابع الإيرانية فهو مجموعة دفن رضا شاه الكبير التى صدرت عام ١٩٥٠م (١٣٢٩ش) وعددها اثنان، وعرضها ٥,٢ سم .

ويعتبر جمع الطوابع، بالإضافة إلى أنها تحتوى على معلومات تاريخية وسياسية، هواية وتسليية مناسبة، وفوق كل هذا ادخار جيد . وللأسف فإن كثيراً من الشعوب لا تهتم اهتماماً كبيراً بجمع الطوابع فى حين أن ٤٠ ٪ من الشعب الأمريكى هم من هواة جمع الطوابع، وتوجد نواد كبيرة لهم فى معظم مدن أمريكا الكبرى والبلاد المتحضرة الأخرى، وبعد رواج الطوابع فى إنجلترا راج جمع الطوابع وعلم الطوابع أيضاً فى سائر دول العالم وأول شخص اهتم بجمع الطوابع وجمع مجموعة قيمة هو أحد النبلاء الفرنسيين ويدعى "فيليب دو فراريو" الذى أنفق كل ثروته التى تتعدى عشرة مليارات فرنك فى مدة عشرين سنة على جمع الطوابع .

وأكبر مجموعة طوابع فى العالم هى التى تخص ملك إنجلترا الأسبق (جورج السادس) والتى تملكها الآن الملكة إليزابيث . والمجموعة الثانية من ناحية القيمة هى التى كان يمتلكها الملك فاروق ملك مصر المخلوع التى بيعت فى لندن بالمزاد لمصلحة الحكومة المصرية، وسافر إلى لندن هواة جمع الطوابع من معظم بقاع العالم للمشاركة فى هذا المزاد .

وتوجد الآن فى معظم دول العالم شركات كبيرة لبيع وشراء الطوابع واستيرادها وتصديرها وهى تحقق ربحاً وفيراً عن طريق بيعها وشراؤها، وتأتى أمريكا من هذه الناحية فى المرتبة الأولى .

وطبقاً للإحصائيات المنشورة فإن الشركات الأمريكية تتعامل يومياً فيما قيمته ٦٠,٠٠٠ دولار من الطوابع، وفى إنجلترا يباع ويشتري أسبوعياً ما قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه من الطوابع . وفى إيران أيضاً توجد مؤسسات كبيرة تتعامل فى بيع وشراء الطوابع، وهناك أيضاً مجلة باسم "تمبر" صدرت عام ١٩٥١م (١٣٣٠ش) ولم تعد تصدر بعد ذلك للأسف .

لقد كان الاهتمام كبيراً بطوابع البريد الإيرانية فى العصر القاجارى إلى درجة أن الأمراء كانوا يطبعون بدلاً لها مئات المرات لمنفعتهم، ويقول "ويليام هاروتونيان" رئيس جمعية طوابع البريد الإيرانية ضمن شرحه لهذا الموضوع وعن قدم طباعة الطوابع البريدية فى إيران : "لقد كانت إيران الدولة العشرين فى العالم التى طبعت طوابع البريد، وربما كانت دول قليلة فى الشرق قد قامت بهذا العمل آنذاك . وقد اهتم الأوروبيون بتصميم ورسم الطوابع الإيرانية وطباعتها، ولهذا انتشرت بدائل كثيرة لها، حيث كان كل واحد يأخذ موافقة خطية من أحد الأمراء ويطبع طوابع لنفسه بأعداد كبيرة ويبيعها للأوروبيين . ومع أن أسعار الطوابع البديلة (تمبرهاى بدل) أيضاً جديرة بالاهتمام، إلا أن الطوابع الأصلية كانت تساوى على الأقل عشرة أضعاف

سعرها". وأضاف هاروتونيان عن كيفية التعرف على الطوابع البديلة: "إن تمييز الطوابع الأصلية من الطوابع البديلة أمر معروف عند الخبراء وعلى أصحاب المجاميع البريدية المهتمين ببيع وشراء الطوابع الاستعانة بهم". ثم ذكر نقطة الاختلاف الرئيسية بين الطابع الأصلي والبديل وهي الورق واللصق الموجود في ظهر الطوابع، وقال: "ربما كان هذا ذكاء من المطبعة أو ربما لم يكن يوجد نفس الورق واللصق أثناء طباعتها، إلا أن هذه المسألة البسيطة تعتبر هي السبب اليوم وراء معرفة الطوابع الأصلية وتمييزها عن البديلة. ومعظم الطوابع القاجارية التي يوجد لها بديل في الأسواق هي طابع الأسد والشمس والأحمدى الصغير وهو الطابع المصور عليه صورة أحمد شاه في شبابه". وقد نشرت أول طوابع إيرانية على يد وفد فرنسي دعى من قبل الحكومة الإيرانية، ولما كان هذا الوفد يديره شخص يدعى (ريستر) فقد عرفت هذه الطوابع باسم طوابع ريستر "تمبرهاى ريستري"، إلا أن هذه الطوابع لم يستقد منها على الإطلاق لأن الحكومة الإيرانية لم توافق على تصميماتها.

وقد تم الكشف عن مجموعة من الطوابع والمظاريف البريدية القيمة التي ترجع إلى العصر القاجارى في غرفة أحد المنازل القديمة في يزد منذ وقت قريب، وما زالت توجد حتى الآن في المنازل والمخازن القديمة أشياء قيمة من التراث القديم حيث لا يقترب منها أحد... وتحفظ الطوابع والمظاريف البريدية القديمة في المنازل بوصفها مستندات ووثائق مهمة حيث أنها تضم في الغالب رسائل تجارية أو إدارية قد يحتاج إليها صاحبها في يوم من الأيام وقد يضيع أو يتلف بعضها نظراً لحفظها في أماكن أسفل المنازل، غير أن بعضها يبقى سليماً. فمنذ فترة تم الكشف عن طوابع ومظاريف بريدية في منزل أحد التجار القدامى ترجع للعصر القاجارى وذلك بعد أن أراد ورثته بيع هذا المنزل، وهذه المظاريف (باكته) خاصة بتجارة الأقمشة من الهند وكشمير إلى إيران وبالعكس. وعرف مما كتب عليها أن التاجر كانت له أنشطة في الهند وكشمير وكان تاجراً إيرانياً. الجدير بالذكر أن إسم الراسل والمرسل إليه قد كتب بخط فارسي. ويعتقد خبراء الطوابع أن قيمة الريال الخاص بكل ظرف من هذه المظاريف يساوى الآن من مائة إلى مائتين ألف تومان، ويوجد بين هذه الرسائل طوابع عليها صورة ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه وتتراوح أسعارها الآن بين الخمسين والمائة ألف تومان. الجدير بالذكر أنه لم يمض وقت طويل منذ اكتشفت هذه المجموعة إلا وقد بيع معظمها لأصحاب المجاميع البريدية.

وقد يصل سعر الطابع من طوابع (شير وخورشيد) إلى خمسة ملايين تومان، ومنذ عدة سنوات اكتشفت طوابع ومظاريف بريدية في سوق أصفهان بين أوراق ووثائق قديمة خاصة بالتجارة بين إيران وأوروبا، ومن يدري فلعل هناك الكثير من الطوابع المختلفة في منازل إيرانية قديمة ولا يعلم أحد عنها شيئاً.

متحف طوابع البريد والعملات الورقية:

تم افتتاح متحف طوابع البريد والعملات الورقية في عام ١٩٩٠م (في يوم ٢١ بهمن ١٣٦٩) في مشهد، وكانت متاحف العتبات المقدسة الرضوية تضم ١٠٥٢ طابع بريد أجنبياً وإيرانياً حتى ما قبل عام ١٩٨٩م (١٣٦٨ش)، وقد عرض عدد محدود منها للراغبين في رؤيتها، وقد تقرر إنشاء متحف مطابق للمواصفات الدولية يليق بمقام حرم على بن موسى الرضا، وبعد عمل التجهيزات اللازمة والاستفادة بآراء أهل الخبرة، تم جمع ما يقرب من خمسة آلاف طابع من مائة وثمانين دولة في العالم عن طريق السعى المتواصل خلال عام كامل ويزيد، وعرضت هذه الطوابع طبقاً لترتيبها الزمني والعصور التاريخية التابعة لها. وقد عرضت طوابع هذا المتحف بشكل عام في قسمين:

أ- الطوابع الإيرانية، وتضم العصور القاجارية والبهلوية والجمهورية الإسلامية.

ب- الطوابع الأجنبية، وهي التي تخص كل بلد من البلدان في خمسة أقسام، وقد رتب تبعاً لكل قارة من قارات الدنيا الخمس.

وكانت:

أولاً: الطوابع الإيرانية: ويصل عددها إلى خمسمائة طابع وهي مختارة من أول طابع وحتى العصر الحاضر، ومعروضة تبعاً لترتيبها التاريخي. وهذه الطوابع تمثل قسماً من التاريخ السياسى والاجتماعى الإيرانى خلال الـ ١٤٠ سنة الماضية، وأقل طوابع موجودة في المتحف هي الطوابع الخاصة بالعصر القاجارى (١٨٤٧م - ١٩٢٤م)، والجدير بالذكر، أن أول طابع بريد إيرانى قد طبع في باريس على عهد ناصر الدين شاه باسم طابع الأسد والشمس. ومن الأشياء الجديرة بالرؤية في المتحف الطوابع النصفية (تمبرهاى نصفه)، حيث كانت تقسم إلى نصفين لقلتها وتقدم للراغبين في شرائها.

ثانياً: الطوابع الأجنبية: وتعرض حسب قارات العالم، حيث تعرض طوابع كل قارة على حدة. فمن آسيا هناك طوابع من باكستان والكويت وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة والصين، ومن أمريكا طوابع من السلفادور وباراجواى وكولومبيا والبرازيل وشيلي والإكوادور وكندا، ومن أفريقيا طوابع من السنغال وأوغندا وتونس وتشاد والصومال وزائير وأنجولا.

٣- موزه تمير واسكناس
WWW.AQRAZAVI.ORG /ASTAN/A5165.HTM

4- چاپ تميرهای بدل توسط قاجار
WWW.SHARGH NEWSPAPER.COM
5- تميرهای ناصري دريستی خانه تاجر يزدي كشف شد .

٦- موزه تمير واسكناس
JAVAN NEWSPAPER .
٧- چهار مجموعه بی نظير تمير ايراني به موزه حضرت رضا (ع) اهداشد
JAVAN NEWSPAPER .
WWW.FARHAUGSARA.COM/FSTAMPS-GHAJAR-AHMAD.HTM.

وقد أهدى شخص يدعى يوسف بهبود جايچی الذي حاز على ٨٠ ميدالية من متاحف طوابع البريد في العالم أربع مجموعات من طوابع البريد الإيرانية التي كانت في حوزته إلى متحف الإمام الرضا، وكان قد أهدى من قبل عدداً من المظاريف ذات الطوابع البريدية الإيرانية القديمة، الجدير بالذكر أن خزانة متحف العتبات الرضوية المقدسة تعتبر أول خزانة متخصصة في الطوابع في إيران حيث يوجد بها ٨٠ ألف طابع تاريخي من ١٦٠ دولة في العالم .

المراجع

- ١- لغت نامه - على أكبر دهخدا .
- ٢- مقالة "تمير وتمير شناسی" - على أكبر علایی - دورة ٤، ش ٢٧ (آبان ٤٤) .

٢- جانب من اهتمام المستشرقين بالدراسات الإيرانية

زينب محمد إبراهيم

مدرس مساعد- كلية البنات جامعة الأزهر

وردت في التواريخ الخاصة وكتب الطب القديمة، أو التي جاءت في كتب ورسائل علوم الكيمياء والتنجيم وضرب الرمل وغيرها .

ولقد وجد المستشرقون مادة فلكلورية خصبة من التراث الإيراني : إذ منذ العصور القديمة وترى المعتقدات والآداب والسنن والأساطير والأمثال والحكم الشعبية التي نتجت عن القصص التاريخية والحماسة الوطنية في كتب النثر والنظم الفارسي بكم وفير، ولحسن الحظ فإن جزءاً من تلك الذخائر العظيمة الشأن بقيت حتى الآن منذ أكثر من ألف عام، كما نشاهد في شاهنامه الفردوسي، تاريخ البلعمرى، ويس ورامين لفخر الدين الكركاني، تاريخ البيهقي، وغيرها . كذلك نرى على وجه الخصوص : ديوان الخاقاني، خمسة نظامي، بوستان وكستان سعدى، ديوان غزليات ومثنوى جلال الدين الرومي، أشعار اوحدي، ديوان حافظ، عبيد زكاني، أشعار "شهر آشوب"، وآثارا أخرى لبعض الكتاب والشعراء المشهورين (٢) .

فقد كان التراث الشعبي منبعاً لإلهام هؤلاء الأدباء والنوابع في الأدب الإيراني القديم، وقد استفادوا من هذا التراث الشعبي بما يناسب قالب شعرهم ؛ من أجل بيان أفكارهم المفيدة، وأوردوا القصص الشعبية والحكايات والأمثال في أدبهم وأشعارهم، إما بغرض التسلية والتفنن، أو على سبيل التعليم الأخلاقي والاجتماعي .

ومع ذلك لم يدون الإيرانيون هذا التراث الشعبي الكبير في كتب متخصصة، ولذلك تعد الأبحاث والدراسات

كانت إيران ولا تزال مطمعا للغرب منذ سنوات بعيدة شأنها في ذلك شأن دول المشرق، وكان ذلك سبباً في اتجاه بعض الباحثين والمستشرقين لدراسة تراثها الحضاري والعلمي ؛ فظهرت ترجمات ودراسات وتحقيقات عديدة بشأن إيران والإيرانيين . وكانت دراسة الفلكلور والتراث الإيراني القديم هو أحد أهم هذه الدراسات ؛ إذ إن دراسة الفلكلور تكشف النقاب وتنبير الطريق للباحثين عن فترات تاريخية غامضة ربما لم تدون بصورة كاملة في المؤلفات التاريخية وغيرها . وتطلق كلمة فلكلور في اللغة الفارسية على عدة معانٍ، فتسمى :

(فرهنگ مردم، فرهنگ توده، فرهنگ عوام، توده شناسی، فرهنگ عامه) وتعني جميعها : العلم بالآداب والرسوم والسنن، والألعاب واللطائف والحكم والأمثال، والأساطير والخرافات والأنغام والأشعار وأساليب الحياة لقوم ما أو شعب من الشعوب، والتي تنتقل من لغة إلى لغة ومن قوم إلى قوم عبر الألسنة جيلاً بعد جيل (١) .

أما الفولكلور بالمعنى الأخص للكلمة، وبمعناه المعاصر، والذي يعني علم الشعب، فلم يكن معروفاً في إيران من قبل، وقبل الثورة الدستورية بقليل بدأ الكتاب والشعراء الإيرانيون الاهتمام بهذا العلم، ولم يكن هناك مؤلفات خاصة بهذا العلم ؛ إذ أن الإيرانيين كانوا ينظرون نظرة دونية لمثل هذه العلوم، هذا بصرف النظر عن عدة كتب في الأمثال والحكم والأساطير والقصص الشعبية التي

الإيرانية الخاصة بالتراث الشعبي الإيراني محدودة وناقصة حتى الآن ؛ حيث إنها لم تعتمد بأي شكل على الأسلوب العلمي الدقيق (٣).

ويمكن الرجوع إلى الكتب التي قام بجمعها الرحالة الأوروبيون وإلى الرسائل والدراسات العديدة التي كتبها المستشرقون، وتعد لأهميتها مرشداً عظيماً في دراسة الفولكلور الإيراني.

ويعد كل من " كنت دوجوبينو " و " الكساندر خودسكو " من أوائل الأشخاص الذين قاموا بجمع التعازي الإيرانية، ثم ترجموها وطبعوها، وقدموها لأوروبا تحت اسم " أدب الدراما الإيراني ".

كما قدم " شارل فيرولود " العالم الفرنسي المعاصر، مؤلفات عديدة وقام بذكر مجموعة من المحققين الأوروبيين الذين اهتموا بجمع وتدوين التعازي الإيرانية، والذين كان لهم باع كبير في هذا المجال، وقد ذكر خصائص عن آثارهم، وتحدث في كتابه هذا عن ثلاث مجموعات من التعازي الإيرانية، وهي عبارة عن:

١- مجموعة " ويلهلم ليتن " (. w.litten) قنصل ألمانيا الأسبق في بغداد، وتضم هذه المجموعة خمسة عشر مجلداً .

٢- مجموعة القائد " لويس بلي " الذي أقام عدة سنوات في بندر " بوشهر "، وتشتمل هذه المجموعة على سبعة وثلاثين مجلداً، وترجمت جميعها إلى اللغة الإنجليزية، وتم نشرها في مجلدين عام ١٨٧٩م .

٣- مجموعة " موسوعة الشهادة " الخاصة " بفتحلي شاه القاجاري "، وتحتوي هذه المجموعة على ثلاثة وثلاثين مجلداً، وقد ترجمت المجالس رقم (١، ٢، ٣، ٥، ٢٢)، وطبعت بواسطة " خودسكو "، كما ترجم " فيرولو " المجلس الرابع والعشرين في عام " ١٩٤٧م " . أما المجلس الثامن عشر، والخاص باستشهاد حضرة علي، فقد ترجمه القس الفرنسي " ربرت هانري " في عام (١٩٤٩م) .

٤- كما قام علماء آخرون كالعالم الأوكراني (كريمسكي)، والمستشرق الروسي " برتلس " والعلم الأمريكي " وليام بنجامين " بتأليف عدة كتب بخصوص التعازي الإيرانية .

أما بخصوص القصص الشعبية، فقد قام العالم الفرنسي " ادوارد مونتايين " بتأليف كتاب يسمى " القصص الإيرانية " وتم نشره في باريس عام (١٨٩٠م) ويعد هذا الكتاب مصدراً مفيداً في هذا الشأن .

كما قام العالم الدانماركي " كريستسن " بطبع مجموعة من القصص الشعبية الإيرانية في " كوينهاون " عام (١٩١٨م) . وقام " لوريمر " بترجمة القصص الشعبية (لكرمان وبختياري) إلى اللغة الإنجليزية، ونشرت في " لندن " عام (١٩١٩م)، إلا أن متنها الفارسي قد فقد .

أما المستشرق والمؤرخ الفرنسي المشهور (هنري ماسه) فله باع طويل في هذا الشأن ؛ حيث قام بتأليف عدة كتب بشأن إيران والإيرانيين، وقام بطبع كتاب " القصص الشعبي الإيراني " في باريس عام (١٩٢٥م)، بعد أن قام بترجمة القصص والأساطير الشعبية من اللغة الفارسية إلى اللغة الفرنسية وضم إليها المتن الخراساني لعدد من القصص، ثم قام هذا العالم الكبير بعد ذلك بتأليف كتاب يسمى " الآداب والمعتقدات الإيرانية "، ويشتمل هذا الكتاب على عدة موضوعات في مجالات الفولكلور الإيراني المختلفة، مضافاً إليها بعض الأدلة والشواهد الأخرى، وقد قام بطبع هذا الكتاب في مجلدين عام (١٩٣٨م)، ويعد من أشمل الكتب الأجنبية التي كتبت في هذا المجال، وأكثرها نفعا وأهمية .

كما قام مستشرق آخر من المستشرقين الروس، ويدعى " كالتوف " بنشر ثلاث رسائل في " ليننجراد " بخصوص القصص الشعبية وهي: (زورخانه، پهلوان كچل، خيمه شب بازی). وفي عام (١٩٣٤م) ألف " آ . آ . رماسكويچ " كتاباً تحت عنوان " القصص الشعبية الفارسية "، وفي عام (١٩٥٦م) نشرت مجموعة من القصص الفارسية، قامت بترجمتها السيدة " آ . ز . روزنفلد " .

أما بخصوص الأساطير الإيرانية، فقد قام مجموعة من المستشرقين بأكاديمية العلوم الروسية بنشر خمس وسبعين أسطورة من الأساطير الإيرانية في " موسكو " . وأخيراً وفي عام (١٩٦٧م) قام " ا . جاليا شيريلي ون " بتأليف كتاب يسمى (قصص أصفهان)، وقد جمعت هذه القصص من مصادر مختلفة، ونشرت في " موسكو " مع مقدمة " لبورشجوسكي " (٤).

مما سبق يتضح لنا مدى اهتمام المستشرقين وعلماء الغرب بالتراث الشعبي الإيراني، حيث اجتهدوا في هذا المجال، لدرجة أنهم سبقوا الإيرانيين وقدموا لنا مؤلفات كثيرة وآثاراً عديدة، قبل توافر الكتب الإيرانية نفسها .

هوامش:

(١) غلام رضا ستوده: مرجع شناسی وروش تحقیق در ادبیات فارسی، چاپ هفتم، تهران، ١٣٧٨ش، ص ٢٥٤ ؛ يحيى آرين پور: از نيما تا روزگار ما، ص ٤٤٥ .

(٢) صادق همايوني: فرهنگ مردم سروسنان، جاب دوم - تهران ١٣٧١ش ؛ احمد آذر افشار: افسانه های آذربايجان، انتشارات ابجد، جاب هفتم، ١٣٧٤ش، ص ١٦٠ .

(٣) صادق هدايت: فرهنگ عاميانه مردم ايران، كرد آورنده: جهانكير هدايت، چاپ دوم، ١٣٧٨ش، ص ٢٣٩ .

(٤) يحيى آرين پور: از نيما تا روزگار ما، ص ٤٤٦ وما بعدها .

شخصية العدد



الشهيد بهشتي؛ أمة في رجل

كان الشهيد الدكتور محمد بهشتي، رجلاً استثنائياً في نشاطه وتحركاته. واستطاع أن يلعب دوراً رائداً في توعية أبناء الشعب الإيراني وتفجير ثورته؛ ومن ثم ترسيخ أركان نظامه الإسلامي.. وكثيراً ما كان يوصف الدكتور بهشتي بأنه "أمة في رجل".

اسمه محمد حسيني بهشتي، وأحياناً يكتب خطأ محمد حسين بهشتي، ولد في الثاني من شهر آبان عام ١٣٠٧ هـ. ش (١٩٢٨ م) في مدينة أصفهان في محلة تسمى لومبان، وهي من المحلات القديمة جداً في المدينة، في بيت روحاني، إذ كان والده عالم دين.

بدأ تعليمه في سن الرابعة لدى الكتاتيب، وتعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن بسرعة فائقة، حتى أصبح يعرف بين أفراد عائلته بالفتى الفطن والذكي. ربما سرعة تقدمه في التعليم هو الذي أوجد في العائلة مثل هذا التصور.. بعدها قرر الدراسة في المدارس الحكومية، فدخل مدرسة "ثروت" التي تبديل اسمها فيما بعد إلى "١٥ بهمن". وكانوا قد وضعوا له اختباراً قبل الموافقة على قبوله.. وعلى ضوء نتيجة الاختبار أخبروه أنه يستحق أن يذهب إلى الفصل السادس، إلا أن سنه لا تسمح بذلك، فوضعه في الفصل الرابع.. أكمل دراسته الابتدائية في هذه المدرسة، وحصل في الامتحانات النهائية العامة على المرتبة الثانية.. بعدها دخل ثانوية "سعدى" لمواصلة دراسته المتوسطة والإعدادية.

وبينما كان يواصل الدراسة في السنة الثالثة بدأت أحداث شهرين عام ١٣٢٠ (١٩٤١ م).

وفي عام ١٩٤٢، ترك بهشتي الثانوية والتحق بدراسة العلوم الدينية في مدرسة الصدر بأصفهان، لأنه خلال هذه الفترة كان قد قرأ شيئاً من العلوم الإسلامية.

وخلال الأعوام ٤٢-١٩٤٦، درس في أصفهان الآداب العربية والمنطق والكلام ومرحلة سطوح الفقه والأصول بسرعة ملفتة للنظر، أضحت سبباً في أن يحيطه أساتذة الحوزة العلمية باهتمامهم.

أمضى بهشتي عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ في المدرسة الدينية، وكان آنذاك يدرس أواخر مرحلة السطوح عندما قرر الانتقال إلى قم لمواصلة الدراسة فيها.

وبالفعل انتقل بهشتي إلى قم سنة ١٩٤٦، وأكمل فيها دراسة بقية السطوح والمكاسب والكفاية خلال ستة أشهر.

ثم بدأ بدراسة "مرحلة الخارج" أوائل سنة ١٩٤٧، فدرس خارج الفقه والأصول لدى المرحوم آية الله محقق داماد.

كذلك حضر دروس الإمام الخميني. ثم بدأ يحضر دروس آية الله بروجردي، ودرس آية الله سيد محمد تقى خوانساري، ولفترة قليلة دروس المرحوم آية الله حجة كوه كمري. وكان يدرس في أصفهان المنظومة في المنطق والكلام، إلا أنه لم يستطع مواصلة ذلك في قم نظراً لقلة أساتذة الفلسفة آنذاك. فتفرغ غالباً لدراسة الفقه

والأصول والقراءات المتنوعة، وكذلك مارس التدريس. في سنة ١٩٤٨ فكر بهشتي في مواصلة دراسته الجامعية الأكاديمية. فعاد وأكمل دراسة الإعدادية في قسمها الأدبي، والتحق بكلية المعقول والمنقول التي تسمى اليوم بكلية الإلهيات والمعارف الإسلامية. وفي سنة ١٩٥١، انتقل للإقامة في طهران للتفرغ لدراسته الجامعية وكذلك لمتابعة دراسته للغة الإنجليزية على يد أستاذ أجنبي متمكن من اللغة. وأنداك كان يحصل على مصروفه من ممارسة التدريس. واستمر هذا الوضع حتى حصل على البكالوريوس في عام ١٩٥٢، وبعدها عاد إلى قم لمواصلة دراسة العلوم الإسلامية وفي الوقت ذاته التدريس في ثانوياتها كمدرس للغة اليوم كافية للتدريس، وأمضى بقية الوقت في الدراسة.

خلال الأعوام من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ تفرغ بهشتي لدراسة الفلسفة، وكان يتردد على دروس الأستاذ العلامة الطباطبائي الذي كان يدرس كتاب الأسفار للملاصدرا، وكتاب الشفاء لابن سينا. وفي هذا المجال كان يقيم في ليالي الخميس مع عدد من الزملاء منهم الشهيد مطهري، اجتماعات خاصة يتداولون فيها البحوث والنقاش في الفلسفة، استمرت ما يقارب الخمس سنوات، وفيما بعد جمعت ورتبت بحوث هذه الجلسات وطُبعت في كتاب "روش رثايسم" (مذهب الواقعية). وخلال هذه الفترة كان لا ينقطع عن ممارسة نشاطات تبليغية واجتماعية، وقد نظم مع الشهيد مطهري وآخرين يقارب عدهم ١٧ شخصاً، برنامج عمل يذهبون على ضوئه إلى القرى النائية للتبليغ للإسلام.

تزامن وجود بهشتي في طهران عام ١٩٥١، مع تصاعد النضال السياسي والاجتماعي لحركة النفط الوطنية بقيادة آية الله كاشاني والدكتور محمد مصدق، وأنداك كان بهشتي شاباً معمماً شارك بشوق ولهفة في التظاهرات والتجمعات والإضرابات. وصادف أن كان في أصفهان خلال أحداث ٣٠ تير ١٣٣١ هـ ش (١٩٥٢ م) وشارك بفاعلية في إضرابات ٢٦-٣٠ تير ١٣٣١ هـ ش (١٩٥٢ م)، وربما كان أول أو ثاني الخطباء في المضربين الذين تجمعوا في مبنى البريد. وقد عقد في خطابه مقارنة بين موقف الشعب الإيراني تجاه النهب البريطاني للنفط الإيراني، وموقف الشعب المصري والرئيس جمال عبد الناصر تجاه بريطانيا وفرنسا وتأميم قناة السويس. وقد صرخ محذراً قوام السلطنة- رئيس الوزراء آنذاك- والشاه بأن الشعب الإيراني لا يسمح بأن يصادر المستعمرون ثروات بلاده.

بعد انقلاب ٢٨ مرداد (١٩٥٣ م)، وفي محاولة لتقويم الموقف وصل بهشتي وزملاؤه إلى هذه القنطرة وهي أن غياب الكوادر الفاعلة كان محسوساً وأنهم يفتقرون إلى

مثل هذه الكوادر. فكان قرارهم إيجاد حركة ثقافية نشيطة يستطيعون في ظلها أن يعدوا الكوادر المطلوبة، فقاموا بتأسيس ثانوية "الدين والمعرفة"، وكانت مسئولية إدارتها تقع على عاتقه مباشرة. كان ذلك عام ١٩٥٤، وبقي بهشتي في مدينة قم حتى عام ١٩٦٣، وخلال هذه الفترة تمكن بهشتي ورفاقه من إيجاد حركة ثقافية نشطة حديثة في المجتمع وفي الحوزة أيضاً. واستطاعوا إقامة علاقات طيبة مع الشباب الجامعي، حيث تحقق لقاء وتعاقد بين طلبة العلوم الدينية وطلبة الجامعة بحث على الدهشة والإعجاب، إذ كانوا يؤمنون بضرورة أن تسير هاتان الشريحتان الواعيتان والمتزمتان جنباً إلى جنب دائماً، وتحركا انطلاقاً من قاعدة الإسلام الأصيل الخالص.

وخلال هذه الفترة بدأ في الحوزة النشاط التأليفي الموجه للجيل الجديد بلغة حديثة. فكان هناك "مدرسة الإسلام"، و"مدرسة التشيع"، وكانت بمثابة بداية حركة لنشر الفكر الإسلامي الأصيل والعميق بلغة عصرية حديثة. وكان بهشتي ورفاقه يساهمون في الإجابة عن الأسئلة المطروحة بين أوساط الشباب.

بعد ذلك التحق بهشتي في الأعوام من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩، بكلية الإلهيات لدراسة الدكتوراه في الفلسفة والمعقول. وفي عام ١٩٥٩ بدأ هو ورفاقه يقيمون الاجتماعات الشهرية التي من برامجها حديث الشهر. وقد كرس الجهود لإيصال نداء الإسلام إلى الجيل الواعي بلغة جديدة وأسلوب حديث. ففي كل شهر كانت تلقى محاضرة في الاجتماع الشهري وكان يحدد موضوعها من قبل بالاتفاق لكي يتمكن الحاضرون من التحضير لها. وكان العلماء والمفكرون يتناوبون على أدائها، وكانت تسجل على أشرطة كاسيت ومن ثم تكتب وتطبع في كراسات وتوزع، ومن ثم تجمع في كتاب. وقد طبع منها ثلاثة كتب تحت عنوان "حديث الشهر"، وكتاب آخر بعنوان "حديث عاشوراء". ومن ضمن المحاضرين في هذه الاجتماعات آية الله مطهري وآية الله طالقاني وعلماء آخرون. في الحقيقة كانت هذه النشاطات بمثابة انطلاقاً لنشاطات أخرى تبلورت فيما بعد من قبيل ما كان يقام في "حسينية إرشاد" والتي وجدت لها شهرة واسعة جداً.

في عام ١٩٦٠، وحيث كان بهشتي ورفاقه يفكرون في إعادة تنظيم الدراسة في الحوزة العلمية في مدينة قم، كان المسلمون في ألمانيا خاصة بعد إنشاء مسجد هامبورج، الذي شيد بتوجيه من المؤسسة الدينية وبأمر من آية الله بروجردي، وتأسيس المركز الثقافي هناك، كانوا يصرون على المرجعية الدينية بإرسال أحد علماء الدين لإمامة مسجد هامبورج، والإشراف على عمل المركز. وقد تقدم إلى بهشتي كل من آية الله ميلاني وآية

الله خوانساري وآية الله حائري بطلب الذهاب إلى هناك وأصروا على ذلك. وقد تزامن ذلك مع قرار الجناح العسكري في "جمعية المؤتلفة" باغتيال منصور- رئيس الوزراء آنذاك- الذي اغتيل بالفعل، وبدأت الحكومة التحقيق في ملف القضية وكان اسم بهشتي قد ورد في الملف. ففكر رفاقه أن يخرجوه من إيران بأية صورة، وأن يواصل نشاطه في الخارج.

ذهب بهشتي إلى هامبورج، وكان قراره أن يبقى هناك بعض الوقت حتى ينتظم العمل. ثم يعود إلى إيران. إلا أنه شعر هناك بأن الجامعيين كانوا بحاجة ماسة إلى تشكيلات إسلامية تحتويهم وتبلور نشاطهم وتوجهه. فقاموا بتشكيل نواة الاتحادات الإسلامية لطلبة الجامعات -قسم اللغة الفارسية- وبعدها أصبح المركز الإسلامي كياناً كبيراً فاعلاً.

فيما يخص إعادة تنظيم مناهج الدراسة في الحوزة العلمية، كانت هناك نشاطات واجتماعات متعددة للتعريف بمدرسي الحوزة العلمية، ومناهجها، وقد اشترك بهشتي في جلستين منها، وقد استطاع هو ورفاقه أن يخططوا على المدى البعيد وأن يعدوا مناهج دراسة العلوم الدينية في الحوزة تدرس على مدى سبعة عشر عاماً، وكان ذلك منطلقاً لتشكيل مدارس نموذجية، حيث قاموا بتأسيس المدرسة الحقانية أو المدرسة المنتظرية تيمناً باسم المهدي المنتظر، حيث أخذت تدرس المناهج الجديدة، وكان بهشتي يخصص لها جزءاً من نشاطه ووقته.

وفي عام ١٩٦٢ حيث انطلق التحرك الإسلامي بقيادة الإمام الخميني والمشاركة الفاعلة لعلماء الدين، كان بهشتي حاضراً في صلب الأحداث، التي كانت انعطافة كبيرة في الوعي الثوري لأبناء الشعب الإيراني. وخلال هذه الفترة قام هو ورفاقه بتشكيل مركز الطلبة الذي تولى الدكتور محمد مفتاح مسئولية الإشراف المباشر على نشاطاته. كان المركز يقيم اجتماعات أسبوعية، وفي كل اجتماع كان يلقي أحد المحاضرين كلمة فيه، فكان الحضور يبعث على الإعجاب. وكانت هذه الجهود نموذجاً للمساعي على طريق إيجاد الوحدة بين طلبة الجامعة وطلبة العلوم الدينية. وقد ضاق نظام الشاه ذرعاً بنشاط هذا المركز، فأخذ يمارس ضغوطاً ضد رفاق بهشتي فاضطروا إلى ترك مدينة قم في شتاء عام ١٩٦٢ والمجيء إلى طهران.

واصل بهشتي في طهران نشاطه الفكري والسياسي، واستطاع أن يكون علاقات حميمة مع الكثير من الكوادر الثورية. فكانت علاقته قوية بأعضاء "جمعية المؤتلفة"، وقد تم تعيينه من قبل الإمام الخميني باقتراح من مجلس الشورى المركزي، واحداً من أربعة أشخاص شكلوا المجلس الفقهي والسياسي لهذه الجمعية.

بقى بهشتي في هامبورج أكثر من خمس سنوات، كانت

له خلالها نشاطات متعددة سواء في مجال التبليغ الإسلامي بين أوساط الأوروبيين، أو في مجال النشاط الفكري والسياسي والتنظيمي للطاقات الإسلامية المتنامية.. وخلال الخمس سنوات هذه ذهب بهشتي إلى حج بيت الله الحرام، وسافر إلى سوريا ولبنان وذهب إلى تركيا للاطلاع على النشاطات الإسلامية هناك. كما سافر إلى العراق والتقى الإمام الخميني عام ١٩٦٩، وفي عام ١٩٧٠ وبعد أن انتظم العمل في هامبورج جاء بهشتي إلى إيران لضرورة شخصية وكان واثقاً من أن النظام لن يسمح له بالعودة، وهو ما حدث بالفعل، إذ منعه من الخروج. فقرر إثر ذلك أن يعود ثانية إلى نشاطاته الثقافية السابقة، خاصة في مجال التأليف. فبدأ نشاطات فكرية وبحوثاً علمية واسعة بالتعاون مع الشيخ مهدي كني والسيد موسوي اردبيلي والدكتور محمد مفتاح وآخرين.

ومنذ عام ١٩٧١ بدأ بهشتي ورفاقه يقيمون دروس تفسير القرآن، حيث كانوا يجتمعون كل يوم سبت تحت مسمى "مدرسة القرآن"، مع مجموعة من الشباب النشيط الفعال. وقد ازداد عدد المشاركين في هذه الدروس حتى بلغ في الأيام الأخيرة ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص. وعلى إثر الأصداء الطيبة التي حققتها هذه الدروس تنبه السافاك إلى تأثيرها، فأقدم على اعتقالهم عام ١٩٧٥.

واصل بهشتي نشاطه السياسي والاجتماعي بعد إطلاق سراحه، إلى أن انتقل الإمام الخميني إلى باريس. عندها ذهب بهشتي للقاء الإمام وبقي في باريس عدة أيام. بعدها تم تشكيل نواة مجلس قيادة الثورة بتوجيهات من الإمام الخميني. وكانت النواة الأولى تتألف من الشيخ مطهرى والشيخ هاشمي رفسنجاني والسيد موسوي اردبيلي والشيخ باهنر وبهشتي. وبعد ذلك التحق بمجلس قيادة الثورة الشيخ مهدي كني ثم السيد علي خامنئي وآية الله محمود الطالقاني، والمهندس مهدي بازرگان والدكتور سحابي وآخرين.

وفي عام ١٩٧٧ شارك بهشتي في تشكيل نواة جمعية روحانيت مبارز (علماء الدين المناضلين)، كما سعى هو ورفاقه إلى إيجاد تنظيم سياسي يعمل في الخفاء وآخر شبه معلن. وفي عام ١٩٧٧ حيث وصل النضال إلى أوجه، كرسوا كل الطاقات للعمل في هذا المجال، وقد أسهمت هذه الجهود في نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وكان بهشتي قد قام بتأليف العديد من الكتب أهمها: الله في القرآن، ما هي الصلاة؟، النظام المالي والقوانين المالية الإسلامية (مجموعة متسلسلة)، وشريعة جديدة في مجتمعتنا، وعلماء الدين في الإسلام وبين أوساط المسلمين (مجموعة متسلسلة)، والمناضل المنتصر، ومعرفة الدين، ودور الدين في حياة الإنسان، وأي مسلك، والمعرفة، والملكية.

المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران

■ حسين صوفي محمد

باحث في الشؤون الإيرانية



صناعة القرار السياسي الإيراني؟ الواقع أن الآراء المجيبة على هذا التساؤل قد انقسمت الى فريقين، منهم من أقر ومنهم من نفى، وقد ظل كل فريق يتصارع مع الآخر، لإثبات وجهة نظره عبر مراحل مختلفة، بقيت خلالها المرأة قيد انتظار ترجيح وجهة نظر على الأخرى، ولسوف نستعرض تلك المراحل عبر السطور التالية ثم نعلق عليها.

- المرأة في العهد القاجاري:

"حُرمت المرأة الإيرانية من القيام بأي دور إيجابي إبان الحكم الملكي القاجاري الذي قام من منطلق نظام التوريث، توريث الابن الذكر خلفاً لأبيه في الحكم، وقطعاً لم يكن هذا يسمح لأي مشاركة شعبية في الأمور السياسية سواء من قبل الرجل أو المرأة، إنما كان دور المرأة ينسحب فحسب على بعض الأمور الاقتصادية خاصة في المناطق الريفية التي تشتغل فيها النساء بالزراعة والرعى... وأشياء من هذا القبيل. وحتى حينما كان يذكر دور المرأة آنذاك في شئون الحكم إنما يذكر فقط الدور السلبي الذي لعبته نساء الأسرة القاجارية لاسيما دور "مهد عليا" أم "ناصر الدين شاه" في تدبير مؤامرة اغتيال أمير كبير" الوزير صاحب

ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شئ عليماً" (النساء/ ٣٢).
دوما كانت قضية المرأة ومشاركتها السياسية مسارا للنقاش والجدال وحتى الصراع الذي لا ينقطع داخل الساحة الإيرانية، وكلما تغلغلنا في صفحات تاريخها حتى العهد القاجاري أو تقدمنا به إلى العهد البهلوي ووصولاً إلى عهد الثورة لسوف نجد أن هذا الجدال لا يتناقص إنما يتزايد يوماً بعد الآخر. ولعلنا لا ننسى ما أثاره قرار الرئيس الإيراني الأصولي "محمود أحمدى نجاد" أخيراً حينما قرر حضور المرأة مع الرجل في الأندية الرياضية لمشاهدة مباريات كرة القدم، وبعبداً عن دواعي القرار وتداعياته أو كونه تكتيكا سياسيا المراد به تخفيف الضغط على إيران، فإنه أي القرار قد فتح قضية المرأة ذاتها وعلى مصراعيها من جديد داخل أروقة الساحة الإيرانية. ودون إسهاب يبدو أن المسألة برمتها تتلخص في تساؤل مفاده: "هل يوجد في إيران - سواء من الناحية الدينية، التشريعية، الاجتماعية أو السياسية- ما يحول دون منح المرأة حقوقها، ومشاركتها في

نهضة إيران الحديثة، من أجل التخلص من نفوذه. وكذا مع قيام الثورة الدستورية (المشروطية) في إيران ١٩٠٦م، والتحول تدريجياً صوب الديمقراطية، ظلت المرأة محرومة من حقوقها أيضاً، "فالمادة ٣٧" والمعدلة وفقاً للدستور المشروطية تنص على "أن ولاية العهد تتول في حالة تعدد الأبناء الذكور من أم إيرانية الأصل إلى الأكبر سناً، أما في غير ذلك، أي إن لم يكن الذكور، فتتول آنذاك إلى بقية أبناء الأسرة الحاكمة مع رعاية مبدأ الأقرب فالأقرب". فالمرأة آنذاك لم يكن لديها القدرة الكافية من العلم - لم يكن التعليم إجبارياً في ذلك الوقت - لمواكبة نفضة الثورة الدستورية، إضافة إلى ذلك وجود البنية الثقافية التقليدية السائدة التي كانت تنظر إلى خروج المرأة للتعليم وحتى لو كان هذا الخروج بالحجاب أنه عورة، وانتقاصه في حقها، والمتصور أنه وسط تلك الأجواء، لا يوجد ثمة إمكانية للحديث عن حقوق المرأة أو مشاركتها السياسية. هذا برغم أن الفصل الثاني المتمم لدستور المشروطية ينص على أن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، لكن حينما تعلق الأمر بمشاركة المرأة في القرارات التشريعية - التصويت في الانتخابات البرلمانية - راح المشرع يستفتي الهيئة الدينية والمراجع الشيعية في ذلك، وهي الهيئة التي لم تكن بمنأى عن الفكر التقليدي المناهض للمرأة، وقطعاً أقرت حينذاك بأنه وفقاً للمذهب الشيعي الاثنى عشرى لا يجوز للمرأة المشاركة في التشريع، وتباعاً مشاركتها في الانتخابات البرلمانية بالمجلس (بالتصويت فحسب)، فلو نظرنا إلى قانون المشروطية المتعلق بالانتخابات التشريعية سنجد أن المادة "١٠" من القانون ذاته قد تنص على حرمان الأشخاص التالي ذكرهم من الانتخاب:

١- النساء .
٢- فاقدو الأهلية.

٣- المرتدون عن الدين الإسلامي.
٤- الخارجون عن القانون

هذا بالإضافة إلى البند المكمل للمادة "١٣" والمتعلق بالقانون ذاته، تنص أيضاً على أنه من بين الأشخاص المحظور انتخابهم أمراء الأسرة الحاكمة، كوادر القوات المسلحة والشرطة والأمراء ورؤساء الدولة والحكومة وكذلك النساء. وهكذا وضعت المرأة في قائمة واحدة مع المجانين والصغار وفاقدى الأهلية لتحرم من حقوقها، الأمر الذي أدى إلى خلاء الساحة الإيرانية آنذاك من تمثيل المرأة.

العهد البهلوي:

ففى العهد الأول، عهد رضا شاه بدا الجدل واضحاً حول دور المرأة ومشاركتها السياسية، نظراً لاتساع فجوة الصراع بين الفريقين، فريق السياسة برؤيته التحديثية،

وفريق الدين برؤيته التقليدية، وخاصة في عام ١٩٣٦، حينما حرم الأول ارتداء الحجاب، ومنع المرأة من ارتداء التشادور الإيراني رسمياً في الأماكن العامة في إطار ما اسماه تحديث إيران على الطريقة الغربية، وبالرغم من اتخاذ هذا الفريق من إجراءات تشجع المرأة على التعليم والخروج للعمل، وتفضل دورها في المجتمع الإيراني، فإن اتهام الفريق الثاني للأول بالتغريب والإلحاد، قد حال دون إقبال الأسر على تلك الإجراءات، والنتيجة تأرجح المجتمع الإيراني بين ازدواجية ثقافية، وتناقضات الصراع بين الحداثة والتقليد، وظلت المرأة حائرة تبحث عن هويتها كبقية أفراد المجتمع.

أما في العهد البهلوي الثاني، وبعد تتابع أحداث كثيرة مرت بها إيران، شرع محمد رضا شاه في إجراء إصلاحات فورية خاصة بعد إدراكه من الضغوط والممارسات الأمريكية عليه أن بقاء حكمه مقترن بتلك الإصلاحات، فقام في ٢٦ يناير من عام ١٩٦٣، بحركة تغيير أطلق عليها فيما بعد الثورة البيضاء أو "ثورة الشاه والشعب" وحينما هبت حكومة الشاه بعرض الإصلاحات على المجلس من أجل تصويته عليها، رفضها النواب، وناهضها رجال الدين، بينما اضطر الشاه إلى طرحها في استفتاء عام، وقطعاً أراد تعبئة الشعب بعناصره كافة وراء تلك الإصلاحات، مما جعله يلتفت إلى أهمية مشاركة المرأة التي تمثل نصف المجتمع والاعتراف بحقوقها ومشاركتها السياسية، فحاول تعديل مادة قانون الانتخابات التي تحرم المرأة من التصويت في الانتخابات البرلمانية وكذا دعاها إلى التصويت على الاستفتاء الأمر الذي واجهه معارضة شديدة من رجال الدين، حتى أفتوا بعدم جواز إبداء رأي المرأة في التصويت.

المشاركة السياسية للمرأة بعد الثورة:

قامت الثورة في إيران عام ١٩٧٩، وتغيرت الأوضاع، وبعد الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية ودعوة المرأة رسمياً للمشاركة في التصويت عليه، شكل مجلس الخبراء الذي تصدى لمسئولية تشريع مواد وقوانين الدستور الإيراني الجديد وكان من أهم مواده "إسهام عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. ورفع التمييز غير العادل، وإتاحة تكافؤ الفرص بين الجميع في المجالات المادية والمعنوية كافة وضمان الحقوق الشاملة للجميع - نساء ورجال - وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم، ومساواتهم أمام القانون.

والأهم المادة الحادية والعشرون التي تنص على أن الحكومة مسئولة - في إطار الإسلام - عن تأمين حقوق المرأة في كل المجالات. إذ إن الإسلام لم يفرق بين الرجل والمرأة في التمتع بالحريات والحقوق التي كفها لكل فرد بغض النظر عن نوعه - حيث أنه ساوى بين الجميع في

التكليفات وأداء الفرائض والواجبات، ولا شك في أن الإسلام صان كرامة المرأة، وأخذ بيدها وصعد بها إلى حيث مستواها الرفيع الموازي لمستوى الرجل في كل المجالات "ولهن مثل الذي عليهن بالمعرف" البقرة (٢٨٨).

والآن عود إلى بدء، للتساؤل المطروح في البداية، هل في إيران ما يمنع من المشاركة السياسية للمرأة؟ أو بعبارة أخرى، هل قوانين الدستور الإيراني التابعة من الشريعة الإسلامية تحول دون الاعتراف بارتقاء المرأة عبر مؤسسات السلطة في إيران؟ وهذا بدوره ما يقتضي التوقف عند مواد الدستور الإيراني فيما يتعلق بكل مؤسسة من مؤسسات السلطة الهرمية في إيران.

أولاً: منصب القيادة

إنه وفقاً للمادة المخصصة للقيادة ومقام الزعامة في الدستور الإيراني، فإنه يتحتم على مقام الزعامة (المرشد الإيراني أو الولي الفقيه) تحقيق الشروط التالية:

١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية، الإدارية، التدبير، الشجاعة والقدرة الكافية للقيادة.

وبالنظر إلى الشروط السابقة، يتضح بجلاء عدم وجود أي أثر للذكورة في صفات القائد والزعيم باستثناء كلمتي الشجاعة والكفاءة التي حاول الفريق الثاني تفسيرها بمعنى الرجولة أي الذكورة، مع أن الكفاءة والشجاعة تجوز للمرأة كما تجوز للرجل، لتظل المرأة بعيدة عن شغل أرفع المناصب السيادية في إيران.

ثانياً: أ- رئاسة الجمهورية

تنص مادة القانون بالدستور الخاصة برئيس الجمهورية أن رئيس البلاد ينتخب من بين الرجال المتدينين السياسيين الذين تتوافر فيهم الشروط التالية:

١- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.

٢- قديراً في مجالات الإدارة والتدبير.

٣- ذا ماض مشرف.

٤- تتوافر فيه الأمانة والتقوى.

٥- مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية وبمذهبها الرسمي.

وهكذا وكما يبدو من ظاهر نص هذه المادة أن منصب رئيس الجمهورية يتم اختياره من بين الرجال دون النساء وفقاً لكلمة "الرجال" المنصوص عليها، ولكن التشريع المنوط به تحديد ظروف انتخابه لم ينص على الذكورة، وقد شرح هذه النقطة كثير من المفسرين حينما قالوا إن المشرع هنا لم يقصد أو يعنى الرجال بمعنى الرجال، وإنما استخدمها من باب إطلاق الجزء على الكل وكما وردت هذه الكلمة في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث "رجال لا تلهيهم تجارة

ولا بيع عن ذكر الله" النور (٢٧)

"العلماء ورثة الأنبياء"، إنما المقصود هنا سواء الرجال أو النساء.

- ولربما أكون على خطأ-

نجد أنه بموجب المادة الثالثة والثلاثين بعد المائة يتعين على رئيس الجمهورية تعيين الوزراء ويطلب من مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة، ويعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم.

إذن فلا يشترط القانون أيضاً منع المرأة من تقلد الحقائق الوزارية. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى ذلك الحدث المهم الذي وقع عام ١٩٩٧، حينما فتحت حكومة الإصلاحيين بزعامة محمد خاتمي الباب أمام شغل أول امرأة لحقيبة وزارية بعد الثورة الإيرانية.

ثالثاً: مجلس الشورى الإسلامي

تنص المادة الثانية والستون على أن يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السري المباشر، ويعين القانون شروط الناخبين والمنتخبين وكيفية الانتخابات وكذا فلم يشترط الدستور الإيراني نوعية نواب المجلس ولم يفرق بين الرجل والمرأة. وبرغم ذلك، كانت مشاركة المرأة في المجلس التشريعي الإيراني منذ دورته الأولى وحتى السابعة على النحو التالي:-

- شغلت في الدورة الأولى عام ١٩٨٠، ٢ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت في الدورة الثانية عام ٨٤، ٤ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت في الدورة الثالثة عام ٨٨، ٤ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت في الدورة الرابعة عام ٩٢، ٩ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت في الدورة الخامسة عام ٩٦، ١٣ من أصل ٢٧٠ مقعداً.

- شغلت في الدورة السادسة عام ٢٠٠٠، ١١ من أصل ٢٩٠ مقعداً.

- بينما شغلت في الدورة السابعة عام ٢٠٠٤، ١٢ من أصل ٢٩٠ مقعداً.

أي أن نسبة مشاركتها بين الدورة الأولى وحتى السابعة لم تتجاوز نسبة ٣,٥ %.

رابعاً: في رئاسة السلطة القضائية والقضاء

نجد أن مواد الدستور في هذا الجانب تنص على إن واجبات رئيس السلطة القضائية تكمن فيما يلي:-

١- إيجاد الدوائر اللازمة في وزارة العدل مع المسؤوليات المذكورة في المادة السادسة والخمسين بعد المائة (التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والشكاوى، صيانة

الحقوق العامة وإلى غير ذلك (....).

٢- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

٣- توظيف القضاة العدول واللائقين، والبت في عزلهم، وتحديد وظائفهم وما شابهها من الأمور الإدارية وفقاً للقانون.

وكذا تنص المادة السابعة والخمسون بعد المائة من الدستور على أن القائد هو المنوط به تعيين شخص مجتهد عادل لمدة خمس سنوات في منصب رئاسة السلطة القضائية.

ونلاحظ أيضاً أنه لا يوجد ما يشير إلى حرمان المرأة من رئاستها للسلطة القضائية، نظراً لاعتبار هذا المنصب منصباً إدارياً، وكذا لعدم وجود دلائل فقهية تحول دون ذلك، فضلاً عن أن المادة ١٥٧ من الدستور تنص على المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات.

أما عن القضاء، نقول إن أهمية دور القضاء في إيجاد المناخ العادل للمجتمع أمر غير قابل للنقاش، وكذا تحقيق العدالة دون قضاة عدول وذوى خبرات وعلوم.

وبموجب المادة الثالثة والستين بعد المائة من الدستور فإنه يحدد القانون صفات القاضى والشروط اللازم توافرها فيه طبقاً لقواعد الفقيه. ونجد أنه حينما استند القائمون بالتشريع على فتاوى المراجع الدينية في أمر القضاء رأوا ضرورة اختيار القضاة من الرجال الواجدين للشروط التالية:

١- الإيمان والعدالة والالتزام والعمل بالموازين الإسلامية والوفاء للجمهورية الإسلامية.

٢- نقاء الأصل.

٣- صحة المزاج، والقدرة على العمل، وعدم إدمان المخدرات.

٤- الاجتهاد والحصول على الإجازة كشهادة الليسانس وما بعدها من دراسات.

وتباعاً حرمت المرأة من القضاء، وفي هذا السياق، يرى بعض الفقهاء أن الذين أسسوا رؤيتهم على حرمان المرأة من مسند القضاء إنما رجعوا في ذلك إلى تفسيرهم لكلمة الرجل الواردة في الأحاديث ذات الصلة، فمثلاً نقلوا عن الإمام الصادق (الإمام السادس في أئمة الشيعة) قوله "أحرصوا على ألا تراجعوا حكماً ظالمين، وانظروا إلى الرجل الشيعي الذي يقيم الأحكام ويقضى بها بينكم وقد ارتضى قاضياً بينكم، فأنا أرضى به لكم قاضياً" حيث يبدو أنهم قد فهموا من كلمة "رجل شيعي" أن المرأة تمتنع عن القضاء، ولم يأخذوها بمعنى الغلبة والمشاع، فبالإضافة إلى أنه لا يوجد إجماع تام على عدم جواز المرأة في القضاء، فإن آية الله العظمى يوسف صانعي - وهو من

أبرز المراجع الدينيين المعروفين بشجاعتهم في الاعتراف بحقوق المرأة الإيرانية - يؤكد مساواة الإسلام بين الرجل والمرأة إذ يقول "في اعتقادي أن إقرار المرأة في قضائها ومرجعيتها وكذا في قيادتها أمر مسلم به ولا اعتراض عليه".

ولكن أخيراً تم تعديل الفقرة الخاصة بقانون القضاء، لتصبح هناك إمكانية شغل المرأة للقضاء وبالفعل بات هذا واضحاً الآن ولكن مازال تعداد القاضيات محدوداً.

خامساً: مجلس خبراء القيادة:

التفقد في بنود الدستور فيما يتعلق بشروط مجلس خبراء القيادة وإشرافه على أداء الزعيم (القائد)، نجد أنه لا يشترط لعضويته الذكورة، وإنما قد فهم خطأ حينما تم تفسير المادة التاسعة بعد المائة أن الشجاعة والقدرة الكامنة للقيادة تعني منح عضويته للرجال دون النساء.

سادساً: مجلس صيانة الدستور:

كذلك تفيد المادة الحادية والتسعون أنه يتم تشكيل مجلس باسم مجلس صيانة الدستور، بهدف ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامى مع الأحكام الإسلامية والدستور ويتكون على النحو التالي:

١- ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين لمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويحددهم القائد

٢- ستة أعضاء من المسلمين ذوى الاختصاص في مختلف فروع القانون ويحددهم رئيس السلطة القضائية.

وهذا بدوره يعنى عدم الممانعة في مشاركة المرأة هذا المجلس.

وكذا بنود قوانين مجمع تشخيص مصلحة النظام، أو قيادات الحرس الثورى والأمن ورئاسة الإذاعة والتلفزيون نجد أنها لا تفرق بين الرجل والمرأة في شغل مناصبها.

إذن يتضح مما سبق تناوله عبر المراحل الزمنية المتعاقبة على إيران، ومن خلال دراستنا للقوانين والتشريعات النابعة من الشريعة الإسلامية نفسها والمتعلقة بأهم مراكز صناعة القرار السياسى في إيران أنه لا يوجد ثمة ما يحول دون وجود المرأة الإيرانية على قمة تلك المؤسسات، خاصة أن الأصل في القانون هو المساواة، وإنما يكمن تراجع تمثيل المرأة إلى التفرقة في التنفيذ أو العمل، والأجواء الثقافية الجامدة التي مازالت مسيطرة على توجهات بعض رجال الدين التقليديين، وعدم الوعي الحقيقي بمقتضيات العصر المعاصر، وبأهمية دور المرأة حيال مجتمعاتها، وأخيراً يبقى أن غياب المرأة عن المستويات العليا لصناعة القرار السياسى في إيران قد أصبح قضية لا يمكن تجاوزها كونها تمثل وجهة نظر النصف الآخر من المجتمع.

الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج

■ سامح همام

باحث في العلوم السياسية

١٤٢

أيضا التي تتميز بها العلاقات الإيرانية - الخليجية والتي أدت على عكس التصور بإمكانية التقارب والتفاهم، إلى مخاوف من قبل دول الخليج الصغيرة من هيمنة الجار الأكبر والأقوى، هذا بالإضافة إلى المتغير الأمريكي والعلاقة الخاصة مع دول الخليج، وهذا المتغير بالذات يوجد معادلة من الصعب الوصول إلى حل لها، فالوجود الأمريكي الكثيف داخل دول الخليج يعنى أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ستجعل الخليج ساحة للمعركة في الوقت نفسه الذي قد يؤدي فيه تناقص الدور الأمريكي في الخليج إلى تزايد المخاوف الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا مع رفض إيران لأي دور إقليمي للدول العربية الفاعلة والتي من الممكن أن توازن القوة الإيرانية في المنطقة، وفي سبيل تحليل تأثير الطموح النووي لإيران على مستقبل أمن الخليج يمكن تناول عدد من النقاط:

أولا: قضية أمن الخليج قضية متجددة ومستمرة

قبل الاحتلال الأمريكي للعراق كانت الأزمات في الخليج موجودة ومتجددة ولكن الصراع في الإقليم كان

تحتل قضية أمن الخليج باهتمام خاص بالنسبة للباحثين في حقل العلوم السياسية وبالنسبة للحكومات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي حيث الاعتماد بدرجة أو بأخرى على مصالح مرتبطة بالخليج العربي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والتي جعلت مصالح القوى الإقليمية والعالمية تتشابك وتتعدد في هذه المنطقة بالذات لما لها من أهمية خاصة، وقد اكتسبت قضية أمن الخليج زخما جديدا بعد الإعلان الإيراني عن تخصيص اليورانيوم ودخول النادي النووي، وبرغم إن نسبة التخصيب التي تم الإعلان عنها وهي (٣,٥٪) نسبة متدنية إذا أرادت إيران الانتقال إلى مرحلة إنتاج أسلحة نووية والتي تتطلب الوصول بالنسبة ما بين (٨٠-٩٠٪)، فإن هذا الإعلان يعنى أن إيران قد خطت الخطوة الأولى في طريق من اتجاه واحد لا رجعة فيه وليس هناك إمكانية للسير في عكس اتجاهه، وبالنظر إلى أهمية إيران كدولة داخل الإقليم الخليجي من ناحية والتشابكات الحضارية والثقافية والجغرافية والدينية بل والسكانية

يتخذ فصولا من الصعود والهبوط بحيث تنعم دول الخليج بفترة يقل فيها الهاجس الأمني والتهديدات الخارجية والإقليمية، ولكن العامين السابقين شهدا نوعا من التصعيد غير المسبوق، حيث تتجه المخاوف نحو الاعتقاد باقتراب جولة جديدة من الصراع، فقد فشلت الولايات المتحدة في تأسيس عراق هادئ حتى بعد اكتمال العملية السياسية وإقرار الدستور في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه أزمة الملف النووي الإيراني وتصاعدت معها نبرة وحدة الخطاب السياسي الإيراني حيث أعيد إحياء أفكار كان قد تم إهمالها أو على الأقل تم السكوت عنها في الفترة المعتدلة التي سبقت تولي أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية مما أعاد إلى الأذهان إمكانية اتجاه إيران إلى العمل على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية بما يعنيه هذا من هواجس أمنية خليجية لا تقل في حدتها عن الهواجس التي يثيرها الطموح النووي الإيراني.

وفي كل الأحوال، فإن المناخ الأمني الراهن في دول الخليج يتميز بعدد من الخصائص هي:

الأولى: أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة مستمرة ومتزايدة، فقد احتفظت منطقة الخليج بأهميتها الاستراتيجية وارتباطها الوثيق بالقضايا الأساسية التي تهم الكثير من القوى العالمية بدءا من الحرب على العراق واحتلاله ومرورا بالأزمة النووية الإيرانية وانتهاء بالتأثيرات الأوسع للإرهاب وحالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يجعل أمن الخليج قضية ليست إقليمية فقط ولكنها قضية لها صيغتها الدولية والعالمية.

الثانية: أن قضايا الخليج قد اكتسبت مع مرور الوقت الصفة الدولية، وقد أصبحت قضايا الأمن الإقليمي تمثل جزءا من حسابات الأمن الوطني لكثير من الدول التي تعتمد على الخليج سواء لإمدادها بالبتروöl أو حتى لاكتساب شرعية وتأييد من خلال تحقيق مصالح داخلية معينة مرتبطة بأمن الخليج.

الثالثة: أن ثمة رؤية مفادها أن مسار التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي والذي يشمل الولايات المتحدة وإيران والعراق ودول الخليج ينقسم إلى عدة مسارات فرعية وهي في أغلبها مسارات صراعية ماعدا مسار تفاعلات الولايات المتحدة - دول الخليج.

وبرغم أن إيران قد استفادت من اختلال ميزان القوى بعد تدمير قدرات العراق العسكرية، فإن الوجود الأمريكي المكثف قد دفعها لاتخاذ مزيد من الإجراءات والسياسات التي أوجدت توترات وصنعت مساراً جديداً من الصراع بين إيران ودول الخليج ينبع أولا من إمكانية استهداف إيران لعدد من القواعد الأمريكية

في الخليج في حالة نشوب حرب جديدة.

الخصائص السابقة ترسي مبادئ جديدة للأمن في الخليج سوف يحاول جميع الأطراف التعامل معها لتحقيق استراتيجية خاصة للأمن لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وتاريخيا فإن العلاقة بين دول الخليج وإيران تتسم بنوع من التوجس والرغبة في التوسع، ولا يخفى على أحد أن من أهم أسباب لجوء دول الخليج لعقد تحالفات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هو التهديدات الإيرانية خلال الحرب الإيرانية العراقية، هذا مع الفارق اللافت في القدرات العسكرية والبشرية بين دول الخليج وإيران، والملاحظ أنه وبالرغم من الضغوط الأمريكية على إيران فإن الأحداث الراهنة في الخليج بعواملها ومعطياتها قد أعطت دورا أكبر لإيران لم يكن لها سابقا من خلال استغلال الوضع في العراق الذي جاءت نتائجه لتصب في مصلحة إيران، لكن ما استتبع ذلك من لغة جديدة متشددة وصدامية قد يجر المنطقة إلى مزيد من التوترات وعدم الاستقرار وهذا عين ما يقلق الدول الخليجية لأن أي تصاعد للأزمة يوجد مزيدا من التوتر لمنطقة هي متوترة بالفعل.

إن قضية أمن الخليج هي قضية مطروحة ومتداولة من سبعينيات القرن المنصرم وهي ذات المنطقة التي شهدت ثلاثة حروب في أقل من عقدين وتطل بوادر حرب رابعة قد تختلف في تداعياتها عن سابقتها وتكون تهديدا مباشرا ليس لأمن دول الخليج وإنما تهديد لاستقلالها، ولهذا من الطبيعي أن يقلق الخليجيون، فموازن القوى في المنطقة قد اختلفت وتشدد السياسة الإيرانية في خطاباتها وتوجهاتها يثير حفيظة الكثير من الدول وليس الخليجيون وحدهم ولعل تجاهل قضية الجزر الإماراتية سواء بالمفاوضات المباشرة أو التحكيم يضيف عاملا جديدا من عوامل التوتر وعدم الثقة لدى دول الخليج.

ثانيا: الموقف الخليجي من تطورات الملف النووي الإيراني

عند الحديث عن موقف دول الخليج من الملف النووي الإيراني، يمكن القول أن ثمة اتفاقا خليجيا عاما حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطي مع أزمة الملف النووي:

الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات

النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وخصماً من أمن واستقرار الخليج.

الاتجاه الثاني: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لا بد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عدة تتحدث عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، خصوصاً عقب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، والتي قامت على ثلاثة محددات هي: حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع المؤكد عن أي لجوء للخيار العسكري. وقد ردت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع لـ "التعاون الاستراتيجي" بين ما سماه السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بـ "جناحي" العالم الإسلامي: أي إيران والسعودية حول الملفات الثلاث الرئيسية الكبرى: العراق وفلسطين ولبنان.

وعلى المستوى الجماعي، فضلت دول الخليج، خلال قمم مجلس التعاون، عدم طرح هذا الملف للنقاش الجماعي وتغليب الحديث عن الجزر الإماراتية ربما رغبة منها في كسب مزيد من الأوراق بصدد قضية الجزر أو تبعاً لاختلاف الرؤى ومستوى القلق من البرنامج النووي الإيراني من دولة خليجية إلى أخرى. الموقف الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني دفع البعض إلى الاعتقاد بأن دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمني بأحقية إسرائيل في احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالي السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعد موقفاً سلبياً تجاه إيران، وقد دعا هذا الفريق إلى ضرورة الاتفاق حول مفهوم القنبلة النووية الإسلامية وأهميتها ووجوب عدم معارضتها رغم أن التجارب السابقة قد أثبتت عدم صحة هذا الطرح فباكستان مثلاً قدراتها النووية تتجه نحو حماية نفسها من جاريتها الهندية ولم تكن قنبلة إسلامية بل إن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة تفوق كثيراً علاقاتها بالدول الإسلامية كذلك فإنه لا يمكن القول أن القنبلة النووية الفرنسية أو البريطانية هي قنبلة نووية مسيحية لذلك فإن السلاح النووي لأي دولة هو سلاح مصلحي واستراتيجي في المقام الأول وليس سلاحاً دينياً ومن هنا يجب الفصل بين الديانة الرسمية لإيران وبين الدول التي سوف

تهددها لو امتلكت سلاحاً نووياً، فليس من الضروري أن يهدد السلاح النووي، مع فرض امتلاكه، الشعوب غير الإسلامية فقط، كما أن استمرار الطموح النووي الإيراني، شئنا أو أبينا، سيعتبر تطوراً جديداً سوف يؤثر سلبياً على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية.

ثالثاً: المتغير الأمريكي وجدلية العلاقة بين إيران والخليج

فرض الوجود الأمريكي المباشر ودون وسيط في منطقة الخليج، فضلاً عن العلاقات المتميزة والتعاهدية التي تربط الولايات المتحدة بدول الخليج الآن، معادلة جديدة لأمن الخليج، ربما تزيد من توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج، خصوصاً أن الوجود العسكري الأمريكي على الحدود الإيرانية لا شك أنه يمثل تهديداً للأمن القومي الإيراني ومما يزيد الأمر تعقيداً إن الولايات المتحدة فضلاً عن وجودها بالقرب من إيران تعمل على توسيع هوة الخلاف بين الدول الخليجية وإيران وتبنى استراتيجية خاصة لاحتواء إيران بمساعدة الدول الخليجية، فالولايات المتحدة تدرك أن هناك خلافات حقيقية بين الطرفين ابتداءً من الجزر الإماراتية المحتلة مروراً بالأزمات والصراعات التي توالى منذ سقوط نظام الشاه وإيمان إيران في بداية عهد الثورة الإسلامية بإمكانية تصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وبالرغم من تطور علاقات اقتصادية بين إيران ومعظم دول الخليج فإن الولايات المتحدة عملت على إحداث تحولات في المواقف الخليجية ولعبت على أوتار الهواجس الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وقدرات إيران النووية، وتزايد دور إيران في العراق ومخاطر المد الشيعي في منطقة الخليج والتي كشفت في مجملها عن أن ميزان القوة يتجه إيجابياً نحو إيران ومن ثم كان لدول الخليج أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات تقادياً لحدوث صراع قد تدفع فيه أكثر من مجرد تكلفة الحرب المادية.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تحتوى إيران من خلال تعاون وثيق مع الشركاء الإقليميين، هذا الاحتواء سوف تلعب فيه دول الخليج الدور الأكبر من خلال الموافقة على إقامة منظومة دفاعية تمنع وصول أي مواد يحتمل استخدامها في صنع سلاح نووي، هذا علاوة على تقديم الدول الخليجية لعدد من التسهيلات اللوجستية للقوات الأمريكية في حال قيام صراع في المنطقة طرفاء إيران والولايات المتحدة، ومن هنا فإن جدلية العلاقات الخليجية الإيرانية والعلاقات الخليجية

الأمريكية تتمثل في أن المسارين يتخذان طريقا عكسيا، فالعلاقات المتميزة الموجودة بين الولايات المتحدة ودول الخليج لابد أن تكون خصما من العلاقات الإيرانية الخليجية وهو ما يزكى الصراع ويعلى من الهاجس الأمني عند دول الخليج خصوصا أن الولايات المتحدة قد قررت منذ سنوات نقل مسرح معاركها خارج الحدود الأمريكية، ومن هنا فإن المسرح البديل هو الخليج وهو مسرح يمكن أن يصاب بالأذى من مجرد تساقط حطام أسلحة المتحاربين المدمرة فوق أراضيه.

رابعا: الاستراتيجيات الخليجية للتعامل مع الأزمة

في إطار تعامل دول الخليج مع الأزمة النووية الإيرانية تبرز رؤية تكاد تكون رؤية "طوباوية" قائمة على تبني موقف يؤمن بمبدأ وجوب تدشين اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج وربما منطقة الشرق الأوسط ويشمل إسرائيل النووية ويهدف إلى ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة خالية من السلاح النووي، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ مع استحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تملك برامج نووية للأغراض السلمية.

أما واقعيا فإن دول الخليج للمحافظة على أمنها ومحاولة تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار قد تلجأ إلى إحدى الاستراتيجيات الآتية:

الاستراتيجية الأولى:

محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها خصوصا مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجي بعمقها الاستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، إلا أن هذه الاستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظرا للبطء في التعاون الأمني بين دول الخليج، كما أن بعض القوى خصوصا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بلعب دور متمم في مجال الدفاع بعيدا عن الشرطي العالمي الذي بيده كل مقومات القوة التي تحمي مصالحه وتوهم الآخرين بأنه الوحيد القادر

على حمايتهم.

الاستراتيجية الثانية:

هي استمرار الاعتماد على الوجود الأمريكي الكثيف في المنطقة والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف الإيراني وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية وربما هذا ما يجعل دول الخليج الصغيرة المواجهة لإيران هي المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقتها في الخليج بين إيران و الولايات المتحدة وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم كل المساعدات اللازمة لحرب قد تشترك فيها إسرائيل ضد إيران والتي ظل يربطها بدول الخليج - رغم الهواجس المتبادلة - نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية.

الاستراتيجية الثالثة:

وتتمثل في الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية ومحاولة إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج من خلال عودة مصر وسوريا للعب دور فاعل في قضية أمن الخليج ولكن بطريقة مختلفة وجديدة عن طريق دمج قوى أخرى إقليمية لتصبح الصيغة "٤+٦" بدلا من الصيغة القديمة "٢+٦"، بإضافة إيران وتركيا بدلا من الاكتفاء بمصر وسوريا وذلك لإقامة حوار فعال وبناء مع إيران لتبديد الهواجس وبناء جسور الثقة وإقامة ترتيبات أمنية مشتركة لا تعتمد على التهديد بل إعطاء ضمانات بعدم الاعتداء والاتفاق حول القضايا الخلافية ولكن هذا السيناريو يعد أيضا من الاستراتيجيات المستبعد العمل بها نظرا للمعارضة الإيرانية لأي دور عربي في بناء الترتيبات الأمنية في الخليج، ولعله من الجدير بالذكر قوله أن السياسة الأمريكية قد اختلفت مع إيران على طول الخط وفي مختلف القضايا إلا قضية واحدة كان هناك رأي متطابق لكلا البلدين وهو إبعاد القوى الإقليمية العربية عن ممارسة أي دور أمني في الخليج هذا فضلا عن الاستراتيجية الأمريكية التي تستبعد تأسيس ترتيبات أمنية قائمة على الدول الإقليمية.

التوجه الإيراني شرقا .. الدوافع وحدود الفعالية

■ محمد عباس ناجي

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية



الاهتمام الدولي بالقمة كان سابقا على عقدها، ومبعثه الانتقادات الأمريكية بشأن مشاركة إيران في القمة، والتي جاءت على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الذي قال: "إنه من الغريب السعي لضم دولة مثل إيران التي تعتبر من أكبر الدول الداعمة للإرهاب إلى منظمة تدعى أنها ضد الإرهاب".

تصريحات وزير الدفاع الأمريكي قوبلت برفض من جانب الصين التي استضافت القمة، وأصررت على توجيه الدعوة لإيران للمشاركة في القمة. كما رفض

عقدت منظمة شنغهاي للتعاون قممتها السادسة في ١٥ يونيو الفائت، وشاركت فيها إيران بصفتها عضوا مراقبا. وبرغم عدم خروج القمة بقرارات سياسية واقتصادية مؤثرة على صعيد التفاعلات الإقليمية والدولية خصوصا إزاء السياسات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى التي ترفضها بعض دول المجموعة، وتعتبرها مهددة لمصالحها وأمنها القومي، برغم أن ذلك كان متوقعا لاعتبارات عدة، فإن القمة، في كل الأحوال، استقطبت اهتماما إيرانيا ودوليا لافتا.

الأمين العام للمنظمة الدبلوماسية الصينية جانج دينانج الانتقادات الأمريكية قائلًا: "لا نوافق على إطلاق وصف "دولة تدعم الإرهاب" على دولة لها صفة مراقب في منظمة التعاون في شنغهاي"، وأضاف: "لو كانت لدينا أدلة قاطعة لا تحتمل المناقشة في أن دولة تدعم الإرهاب لما كنا سمحنا لها أن تتمتع بصفة مراقب".

أما الاهتمام الإيراني بالمشاركة في القمة فمبعثه كون منظمة شنغهاي، التي طلبت إيران العضوية الكاملة فيها، تمثل نقطة انطلاق للتوجه نحو الشرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصين وروسيا والدول الإسلامية. ولذا فإن الأبعاد والنتائج الاستراتيجية المهمة التي حققتها عضوية إيران بصفة مراقب في منظمة تعاون شنغهاي تفوق بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الاقتصادية، برغم أهميتها. ومن ثم، فإن فهماً موضوعياً شاملاً لعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون يقتضى الوقوف على تلك الأبعاد والنتائج.

ما سبق لا يعنى أن سياسة التوجه شرقاً التي تنتهجها إيران هي سياسة حديثة العهد، أو أنها طرأت مع وصول الرئيس محمود أحمدى نجاد وطاقم حكمه الجديد إلى رئاسة الجمهورية، بل يمكن القول أنها سياسة بدأت في التبلور خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق محمد خاتمي، ثم أخذت بعداً مؤسسياً ومنهجياً مع وصول الرئيس أحمدى نجاد إلى الرئاسة، وكانت مشاركة الأخير في القمة السادسة للمنظمة مؤشراً مهماً لهذا التوجه.

أولاً: المحددات الاستراتيجية لسياسة التوجه شرقاً

يعود تطور هذا التوجه إلى عدد من المحددات الاستراتيجية المهمة، يتعلق بعضها بالتحولات الاستراتيجية المهمة في بعض الأقاليم الآسيوية على المستويين السياسى - الأمنى، والاقتصادى، ويتعلق بعضها الآخر بالواقع الراهن في الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، بحيث جاءت سياسة التوجه شرقاً كنوع من التأقلم الإيجابى والواعى مع تلك التحولات.

١- التحولات في الأقاليم الآسيوية على المستويين السياسى - الأمنى

ثمة عوامل أساسية كان لها تأثير مباشر على تفعيل التوجه الإيراني ناحية الشرق: أولها، تزايد

تطلع القوى الإقليمية الكبرى في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية، والحيلولة دون ترك الساحة للهيمنة الأمريكية. وقد كان تطوير منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١ من منظمة هدفها تسوية الخلافات الحدودية إلى منظمة تمتلك أهدافاً سياسية واقتصادية أثارت قلق الدوائر الغربية عموماً والأمريكية على سبيل الخصوص، أحد انعكاسات هذه التطورات، فقد رفضت الدول الأعضاء الطلب الذى تقدمت به الولايات المتحدة للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب، بدعوى أن الولايات المتحدة ليست دولة آسيوية.

وكان الباحث ريتشارد جيراجوسيان قد كتب في دورية "الصين وأوراسيا" أن المنظمة "لا تزال تحت سيطرة التكتيكات الصينية والروسية الخاصة باستخدامها كأداة للضغط على الولايات المتحدة، وللحصول على نفوذ أكبر، وهذا واضح على وجه الخصوص في التحرك لضم الإيرانيين".

إلى جانب ذلك فإن ثمة تمللاً يبدو ملحوظاً إزاء الوجود العسكرى الأمريكى في منطقة وسط آسيا، الذى تعتبره العديد من الدول تهديداً لمصالحها الحيوية ولعمقها الاستراتيجى، ولذا اتخذت منظمة شنغهاي للتعاون موقفاً معارضاً للوجود الأمريكى في المنطقة، واعتبرت أن مهمة القوات الأمريكية في أفغانستان انتهت بتسليم مقاليد إدارة الأمور إلى الأفغان ودعت إلى سحب القواعد الأمريكية من آسيا الوسطى، وقد قوبلت هذه الدعوة بغضب من جانب واشنطن التى أرسلت وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس ووزير دفاعها دونالد رامسفيلد لتطبيع العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وقد تحدث قادة المجموعة عن نيات لزيادة فعالية المنظمة عبر توقيع اتفاقات إضافية حول التعاون العسكرى - الأمنى، ما يعتبره المراقبون تهديداً للوجود الأمريكى في منطقة آسيا الوسطى.

كما وجه رئيس أوزبكستان إسلام كريموف انتقادات للإدارة الأمريكية قال فيها أن "أحداث السنوات الأخيرة كشفت عن أوجه أصدقاء المنطقة، الحقيقيين منهم وغير الحقيقيين"، فى إشارة إلى الولايات المتحدة التى انتقدت كريموف وأدانت ممارسات الأجهزة الأمنية لدى مواجهة أحداث الشغب فى انديجان عقب ثورة السوسن فى

قيرغيزستان المجاورة عام ٢٠٠٥ ودعا كريموف إلى مواجهة المحاولات الخارجية الرامية لفرض المعايير الغربية للديمقراطية والتطور الاجتماعى على بلدان المجموعة. ولم يكتف رئيس أوزبكستان بذلك بل عاد وانتقد عدم فعالية قوات التحالف الدولى فى أفغانستان لدى تناوله أخطار انتشار تهريب المخدرات من هذا البلد. كما أدان ما وصفه بمحاولات بعض الدول تقسيم المنطقة بما يخدم مصالحها انطلاقاً من تصنيفها إلى بلدان ديمقراطية وغير ديمقراطية.

٢- تطورات فى السياسة الخارجية الإيرانية

دفعت الضغوط الدولية المفروضة على إيران - من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية على خلفية أزمة الملف النووى، - إيران إلى التوجه نحو تفعيل علاقاتها مع الدول الآسيوية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، خصوصاً دول منظمة شنغهاى، التى تحظى بأهمية خاصة لدى إيران لاعتبارات عدة هى:

أ- أن المنظمة تضم دولتين من الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وهما الصين وروسيا اللتان تحولان حتى الآن دون تنفيذ التوجهات الأمريكية لفرض عقوبات وعزلة دولية على إيران، وتسعى إيران من خلال تفعيل عضويتها فى منظمة شنغهاى إلى إيجاد شبكة من المصالح والعلاقات مع كل من الصين وروسيا تكون دافعا لديهما للاستمرار فى مواجهة التوجه العدائى الأمريكى ضد إيران على الساحة الدولية.

لقد انتهت إيران إلى النتائج الإيجابية التى يمكن أن تعود عليها من خلال تفعيل علاقاتها مع هذه الدول خصوصاً الصين، واستثمرت الغزو الأمريكى للعراق فى هذا السياق، فقد كان العراق، قبل الغزو، أحد مصادر النفط الأساسية للصين، التى تأتى فى المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة من حيث استهلاك النفط، وقد قامت الصين قبل غزو العراق، بتدشين مشاريع نفطية مع العراق، لكن الغزو الأمريكى للعراق أسقط الأخير من الحسابات الصينية، ومن ثم بدأت الصين فى الاتجاه نحو إيران لتأمين احتياجاتها من النفط. وقد تمكنت الصين من إبرام صفقات لاستيراد النفط والغاز من إيران، كان أهمها صفقة توريد الغاز الإيرانى للصين لمدة ٢٥ عاماً بتكلفة ٧٥ مليار دولار.

العلاقات الإيرانية - الصينية لم تقتصر على مجال

النفط، وإنما امتدت إلى العديد من المجالات الاقتصادية، من بينها عدة مشاريع للطرق والمواصلات، أهمها قيام الصين بإنشاء المرحلة الأولى من نفق طهران بقيمة ٨٣٦ مليون دولار، فضلاً عن التعاون فى مجال تصنيع السيارات، وقد توطدت العلاقات السياسية بين البلدين خلال ٢٠٠٥، لاسيما بعد دعوة الصين لمشاركة إيران فى منظمة شنغهاى للتعاون بصفة مراقب.

وعلى جانب آخر، قامت الصين بمساعدة إيران فى مجال التكنولوجيا النووية، والصواريخ بعيدة المدى، والتى تتيح لها استهداف السفن البحرية للولايات المتحدة، ونقاط تمركز قواتها فى الشرق الأوسط، فضلاً عن إمكانية حصار مضيق هرمز، الذى تمر من خلاله نحو ثلث تجارة النفط العالمية.

أما بالنسبة لروسيا، فإنها تحظى باهتمام خاص من جانب إيران كونها أحد المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لإيران، إلى جانب رفضها فرض عزلة دولية أو عقوبات على إيران من جانب مجلس الأمن، ولذا تحاول إيران إيجاد شبكة من المصالح وتقديم إغراءات اقتصادية إلى روسيا تعول عليها فى مواجهة الضغوط الغربية، ومن ثم اتجهت إلى زيادة حجم التبادل التجارى مع روسيا الذى يبلغ حوالى ٢,٥ مليار دولار سنوياً من خلال إبرام اتفاقات تتعلق باستيراد التكنولوجيا النووية واستكمال بناء مفاعل بوشهر، وهى صفقات لن تتنازل عنها روسيا بسهولة بل إنها رفضت الضغوط والمطالب الغربية بوقف بناء مفاعل بوشهر الإيرانى، خشية خسارة المستهلك الإيرانى. وبمساعدة بكين وموسكو، فإن طهران لن تكون هدفاً سهلاً للقوات الأمريكية.

إضافة إلى كل من الصين وروسيا، تعتبر إيران أن تعميق علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى مصلحة حيوية، وتأتى طاجيكستان على رأس هذه الدول خصوصاً على ضوء العلاقات الوطيدة التى تربط بين الشعبين الإيرانى والطاجيكى، اللذين تجمع بينهما اللغة الفارسية. وقد لعبت إيران دوراً مهماً فى إنهاء الحرب الأهلية فى طاجيكستان التى اشتعلت بعد استقلالها فى بداية التسعينيات، وإجراء المصالحة بين الحكومة والمعارضة.

ثانياً: حدود فعالية التوجه الإيرانى نحو الشرق

التوجه الإيرانى نحو الشرق برغم وجاهته

والتداعيات الإيجابية التي يمكن أن تتمخض عنه، يواجه في المقابل تحديات عدة يمكن أن تتسبب في إجهاض التحركات الإقليمية الإيرانية، أو على الأقل تقلص فعاليتها، هذه التحديات هي:

أ - احتمالية التنافس بين الصين وروسيا

من الناحية الموضوعية لا توجد عوامل تعاونية فحسب بل يوجد عناصر للمنافسة بين روسيا والصين في منطقة آسيا الوسطى وذلك لأسباب جيوسياسية وجيواقتصادية وعوامل تقليدية. فمع تعافى القوة الروسية الوطنية، فإن تأثيرها التقليدي في آسيا الوسطى سوف يتعاضد. ومع تطوير العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى فإنها سوف تركز بعمق أكثر على منطقة آسيا الوسطى. وفي ظل تلك الظروف، فإن هناك احتمالين بالنسبة للعلاقات الروسية - الصينية وهما إما زيادة التعاون أو زيادة التنافس بينهما. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأكثر رجحانية على ضوء تشابك المصالح والعلاقات بين الصين وروسيا، برغم بقاء مواجهة التهديد الأمريكي في المنطقة مصلحة مشتركة. هذا التنافس امتد إلى قيادة منظمة شنغهاي للتعاون، وتسبب في حالة البطء الملحوظة في توسيع عضوية المنظمة رغم الطلبات المتعددة التي قدمت في شأن ذلك، خصوصا من جانب إيران والهند وباكستان. وفي هذا السياق، تبدى الصين تجاوبا ملحوظا فيما يتعلق بضم باكستان إلى المجموعة تدعيما لتحالفهما الاستراتيجي المشترك، بينما ترفض روسيا ذلك ما دام لم يستتبعه ضم الهند. وبخصوص إيران، تبدو روسيا أكثر تجاوبا في شأن قبول عضوية إيران في المنظمة، بينما تبدى الصين ترددا ملحوظا في هذا السياق خشية استفزاز الولايات المتحدة لدرجة تعرض المصالح الصينية معها لمخاطر.

ب - التحرك الأمريكي والغربي المضاد

في ظل التنافس الدولي بين القوى الكبرى حول منطقة آسيا الوسطى فإن معظم دول المنطقة اتجهت لاتباع سياسة خارجية متوازنة قوامها تطوير العلاقات مع كل القوى الكبرى بطريقة متوازنة. فدول آسيا الوسطى تحتفظ بعلاقات تعاونية مع حلف الناتو والولايات المتحدة في المجالات الأمنية والسياسية، فمثلا كل من تركمانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان أعضاء في برنامج الناتو للمشاركة من أجل السلام. وفي أبريل ٢٠٠١ انضمت طاجيكستان هي الأخرى لهذا البرنامج. ومنذ عام ١٩٩٦ بدأت دول

آسيا الوسطى في الدخول في تدريبات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو. ومن أكثر التدريبات تأثيراً عملية حفظ السلام لعام ١٩٩٧ حيث أرسلت الولايات المتحدة ٥٠٠ جندي أمريكي بالمظلات إلى آسيا الوسطى. وتم إجراء مناورة حفظ السلام في عام ٢٠٠٠ بمشاركة ١٠ دول. وارتكزت التدريبات العسكرية المشتركة والتعاون بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو والولايات المتحدة بصورة أساسية على مكافحة الإرهاب وحفظ السلام وهو ما لا يتعارض مع التعاون الأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. لكن وفي إطار أعمق، فإن الوجود العسكري الأجنبي في منطقة آسيا الوسطى ربما يثير النزاع بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة. وفي غضون ذلك فإن برنامج المشاركة من أجل السلام في الحقيقة هو شكل من أشكال توسيع الناتو. لذا فإن التعاون العسكري بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو ربما يؤثر سلباً على التعاون الأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

ج - التناقض في علاقات دول آسيا الوسطى مع بعضها البعض

العلاقة بين دول آسيا الوسطى تتسم بأنها معقدة جداً حيث توجد تلك الدول في المنطقة نفسها وترتبط بعلاقات ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية قوية. لكن لهذا السبب نفسه فإنه يوجد تناقضات حادة بينها والتي تشمل مجالات عدة كالسياسة والأمن والطاقة ومصادر المياه. لذا وعلى الرغم من احتفاظها بعلاقات ثنائية قوية بالإضافة إلى توقيع كل من قيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان لمعاهدة صداقة فإنه مازالت توجد قضايا محتملة والتي من الممكن أن تؤدي لظهور تناقضات واسعة. ومن ثم وفي حال أصبحت التناقضات الثنائية بين دول آسيا الوسطى حادة فإنها من المحتمل أن تقوم بدور مدمر في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

هذه التحديات في مجملها كانت سببا في عدم خروج القمة السادسة لمنظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في ١٥ يونيو الفائت بقرارات سياسية مهمة خصوصا فيما يتعلق بقبول عضوية كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا بشكل كامل في المجموعة. وهنا يجدر السؤال: هل تعي إيران مجمل هذه التحديات؟

الإجابة على هذا السؤال سوف تحدد بدرجة كبيرة قدرة إيران على تفعيل تحركها نحو الشرق.

| |
|--|
| رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧ |
| الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3 |

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط الدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg